مستدرك الوسائل

ومستنبط المسائل

تأليف

خاتمة المحدثين

الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي

المتوفى ١٣٢٠ هـ

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

١٩

بسم الله الرحمن الرحیم

مستدرک الوسائل

کاتب:

محدث نوری ، میرزا حسین

نشرت فی الطباعهٔ:

موسسه آل البیت لاحیاء التراث

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، المجلد ۱۹، الخاتمۀج۱

اشارۀ

سرشناسه : نوری، حسین‌بن محمدتقی، ق ۱۳۲۰ - ۱۲۵۴
عنوان و نام پدیدآور : مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل/ تالیف میرزا حسین النوری الطبرسی؛ تحقیق موسسه آل‌البیت علیهم سلم لاحیاآ التراث
مشخصات نشر : قم: موسسه آل‌البیت(ع)، الاحیاآ التراث، ۱۴ق. = - ۱۳۶.
فروست : (آل‌البیت الاحیاآ التراث؛ ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹)
شابک : بها:۱۲۰۰ریال(هرجلد)
وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی
یادداشت : این کتاب اضافاتی است بر وسائل الشیعه حر العاملی
یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد ۱۵، ۱۳۶۶.
یادداشت : ج. ۱، ۱۸ (چاپ دوم: ۱۳۶۸؛ بهای هر جلد: ۱۷۰۰ ریال)
موضوع : احادیث شیعه -- قرن ق۱۲
موضوع : اخلاق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴
شناسه افزوده : حر عاملی، محمدبن حسن، ۱۱۰۴ - ۱۰۳۳ق. وسائل الشیعه
رده بندی کنگره : BP۱۳۶/و۱۰/۰ن۹
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲
شماره کتابشناسی ملی : م۶۸-۲۲۰۶
ص: ۱

الجزء التاسع عشر

اشارۀ

↨
ص: ۲
↨
ص: ۳

[المقدمۀ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ §ورد هنا بعد البسملۀ- فی الحجریۀ دون المخطوط-: و به نستعین.

§ ما رنحت أعطافها فی ریاض الطروس عذبات الأقلام، و لا نسجت ببنان لسانها مطارف تتشح بها غوانی الکلام أشرف من

حمـد اللّه الذی لا زالت آحاد الموجودات تشـکر تواتر نعمائه، و تخبر بلسان فقر الحدوث عن مسـتفيض آلائه، و تروی الرياض کمال قدرته بأصحّ الأسانيد عن عليل النسـيم، و تحدث مرسـلات قطرات المزن عن متون الغمام باتصال فضـله العميم، و الصلاهٔ علی نبيّه و مضمر سره، الذی اجتباه عنوانا لصحيفهٔ أحبائه، و خاتمهٔ لدفتر أنبيائه §فی المخطوط و الحجريهٔ: أبنائه و الظاهر هو ما أثبتناه.

§، و آله الـذين جعـل مقبـول الطاعـات موقوفـا علی محبتهم، و مرفـوع الأعمـال معلقـا علی طـاعتهم، صـلاهٔ لاـ تنقطع مـا دامت المعضلات بأنامل الأفکار منحلهٔ، و مجاهيل الأحکام مستفادهٔ من الأدلّهٔ.

و بعـد: فقـد نجز- بحمـد اللّه تعالی و حسن توفيقه- کتاب (مسـتدرک الوسائل) الحاوی لما خفی عن الأنام من أدلـهٔ الأحکام و المسائل، حتّی عرف صدق القائل: «کم ترک للأواخر الأوائل»، و أصبح مصباحا تزاح بأنوار أخباره

↨

ص: ۴

غياهب الأوهام، و دسـتورا يرجع إليه فی معرفـهٔ الحلال و الحرام، و دليلا لرائـد الفکر إذا تاه فی مجاهل الشـبهات، و سبيلا قصدا إلی مسـتور الأخبار و مخفی الروايات، و هاديا إلی کنوز من العلم لم تزل عن الأبصار مخفيّـهٔ، و ناشـرا لإعلام هدايـهٔ لم تزل من قبل مطويّهٔ، و طلع فی آفاق المفاخر بدرا کاملا بعد السرار §السـرار: اختفاء القمر آخر ليلهٔ من الشهر، لسان العرب ۲: ۶۸۲ مادهٔ: سرر.

§، و عمّ نوره سائر الأمصار، و افتخر به هذا العصـر علی ما تقدمه من سائر الأعصار، و أصبحت عيون الفضل به قريرهٔ، و مسالک الأفهام به مستنيرهٔ، و رأی العلماء منه بالعيان، ما زعموا خروجه عن §فی الحجريهٔ: من.

§ حدّ الإمکان، و نظروا إلی درر متّسقهٔ، طالما اشتاقوا أن يروها و لو متفرّقهٔ.

و لمّـا فـاح مسک ختامه، و لاح کالبـدر ليل تمامه، انتهی ميـدان القلم إلی اسـتدراک للفوائـد، و ما خفی علی الشـيخ المصـنف §الشـيخ الإمـام، العلامـهٔ المحقق، محمّـد بن الحسن بن علی بن محمّـد بن الحسـين الحر العاملی المشـغری، کان عالما، فاضـلا، أديبا، فقيها، محدثا، بل من أجلّهٔ المحدّثين، صنف العديد من الکتب و الرسائل و کان من أهمها و أشهرها «وسائل الشيعهٔ».

§ رحمه اللّه من غوالی الفرائـد، فاشـتمل- بحمد اللّه تعالی- کسابقه علی فوائد جمّهٔ، و نفائس مهمّهٔ، لم تنل لآليها من قبل کفّ غائص، و لا دنت من آرام §الآرام: جمع رئم، و هو الظبی الأبيض الخالص البياض، انظر الصحاح ۵: ۱۹۲۷ مادهٔ:

§ کناسـها حبالهٔ قانص، فکم من راو مجهول بين أبناء صـنفه بيّنت فيها حاله، و مهجور لضـعفه تبّأت علی أنّه فی غايهٔ الجلالهٔ، و مشتبه شخصه و حاله يزول عنه الشکّ و الريب، و مطعون فی دينه يظهر براءته عن وصمهٔ العيب.

و کم من عالم ضاع اسمه فی زوايا الخمول، و درست من أبيات فضائله

↨

ص: ۵

الآثار و الطلول، و أخمـدت مصابيـح فضائله أعصار الأعصار، و عادت رياض مناقبه ذاويـهٔ الأزهار، أظهرت ما خفی من علمه، و جدّدت ما درس من رسمه، حتی عاد منارا به يهتدی، و علما به يقتدی.

و أصـل من معظم الأـصول، کـان عنـد القـدماء عليه المعوّل، لا غناء لهم عنه و لا متحول، کان لهم عليه فی العمل المـدار، و فی اشـتهار الصـحهٔ کالشـمس فی رابعـهٔ النهـار، أصبح فی هـذه الأعصـار مجهول الانتساب و المقـدار، و قابله أهله بالردّ و الإنکار، أعرصوا عنه مذ لم يعرفوه، و جهلوا حاله- أو حال مصـنّفه- فانکروه، فشـيّدت- بحمد اللّه تعالی- فيها أساس صحّته، و أثبتّ علوّ

قدر مصنّفه و جلالة رتبته.

و آخر محت آثاره شبهات الغافلين، و تشكيكات الجاهلين، جدّدت معالمه الدارسة، و أحييت آثاره الطامسة، و أجبت عن تلك الشبهات الغثة، و الشكوك الرثّة، حتى أضحت بريئة من تلك التهم، و انجاب عنه ذلك لغمام المدلهم.

و بالجملة فهذه الدرر و الفرائد، التى نظمتها فى سلك واحد، جديرة بأن تكون لأجياد غوانى المعانى عقودا، و يفصّل هذا السابرى لأجسادها حللا و برودا، إذ كلّ فائدة منها فريدة عن غيرها ممتازة، و خريدة عن جاراتها منحازة، تستقل كلّ منها بنفسها، و تفوق على من سواها من جنسها، و كان من حقها أن نجعل كل فائدة منها كتابا مستقلا، و موردا يروى ظمأ طلّابها علا و نهلا، و لكن صدّنا عن ذلك ما عزمنا عليه من إتمام مستدرك الكتاب، و كراهة أن تبقى مشيدات قصوره ناقصة البيوت و الأبواب، و الناظر فى ذلك بالخيار: إن شاء أبقاها على ما وقع عليه الاختيار، و ان شاء جعلها عقودا مفصّلة فى نحور الطروس، و نفائس تتنافس فى رؤيتها النفوس، و أسأل اللّه أن يجعل نفعها عامّا لخصوص اولى الألباب، و أن ينفعنى بها يوم الحساب.

↕

ص: ۶

↕

ص: ۷

الفائدة الأولى [فى ذكر الكتب التى نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرك]

↕

ص: ۸

↕

ص: ۹

فى ذكر الكتب التى نقلت منها، و جمعت منها هذا المستدرك، ممّا لم يكن عند الشيخ الجليل المتبحّر صاحب الوسائل رحمه اللّه، أو كان و لم يعرف صاحبه فى وقت التأليف، و هى كثيرة نذكر عمدتها:

[۱] كتاب الجعفريات: و يعرف فى كتب الرجال بالأشعثيات، و يأتى وجه التسمية بها.

[۲] كتاب درست بن أبى منصور.

[۳] أصل زيد الزرّاد.

[۴] كتاب أبى سعيد عبّاد العصفرى.

[۵] كتاب عاصم بن حميد الحنّاط.

[۶] أصل زيد النرسى.

[۷] كتاب جعفر بن محمّد بن شريح الحضرمى.

[۸] كتاب محمّد بن المثنّى.

[۹] كتاب عبد الملك بن حكيم.

[۱۰] كتاب المثنّى بن الوليد الحنّاط.

[۱۱] كتاب خلّاد السدى.

[۱۲] كتاب حسين بن عثمان بن شريك.

[۱۳] كتاب عبد اللّه بن يحيى الكاهلى.

[۱۴] كتاب سلام بن أبى عمرة.

[۱۵] جزء من نوادر علىّ بن أسباط.

[۱۶] مختصر كتاب العلاء بن رزين.

↨

ص: ۱۰

[۱۷] كتاب المؤمن- أو ابتلاء المؤمن- للحسين بن سعيد الأهوازى.

[۱۸] كتاب الديات لظريف بن ناصح.

[۱۹] كتاب المسلسلات للشيخ أبى محمّد جعفر بن أحمد القمى.

[۲۰] كتاب المانعات من دخول الجنّة له أيضا.

[۲۱] كتاب الغايات له [أيضا].

[۲۲] كتاب العروس فى أعمال الجمعة له أيضا.

[۲۳] كتاب القراءات لأحمد بن محمّد السيّارى، و يعرف أيضا بكتاب التنزيل و التحريف.

[۲۴] كتاب إثبات الوصيّة للشيخ الجليل على بن الحسين المسعودى.

[۲۵] كتاب دعائم الإسلام للقاضى نعمان بن أبى عبد اللّه المصرى.

[۲۶] كتاب شرح الأخبار له أيضا.

[۲۷] كتاب الاستغاثة لأبى القاسم على بن أحمد الكوفى.

[۲۸] كتاب الآداب و الأخلاق له أيضا.

[۲۹] كتاب النوادر للسيّد الأجل ضياء الدين فضل اللّه بن على الراوندى.

[۳۰] كتاب روض الجنان- و هو التفسير الكبير- للشيخ أبى الفتوح الحسين بن على الخزاعى الرازى.

[۳۱] رسالة تحريم الفقّاع للشيخ أبى جعفر الطوسى.

[۳۲] كتاب معدن الجواهر لأبى الفتح محمّد بن على الكراجكى.

[۳۳] كتاب لبّ اللباب للشيخ الجليل هبة اللّه بن سعيد المعروف بالقطب الراوندى.

[۳۴] كتاب الدعوات له أيضا.

[۳۵] كتاب فقه القرآن له أيضا.

[۳۶] كتاب التمحيص لأبى على محمّد بن همام.

[۳۷] كتاب الهداية للصدوق.

↨

ص: ۱۱

[۳۸] كتاب المقنع له أيضا.

[۳۹] كتاب نزهة الناظر لأبى يعلى الجعفرى تلميذ الشيخ المفيد رحمه اللّه.

[۴۰] کتاب مصباح الشریعة المنسوب إلی مولانا الصادق علیه السلام.

[۴۱] صحیفة الرضا علیه السّلام.

[۴۲] الرسالة الذهبیّة لمولانا الرضا علیه السّلام.

[۴۳] کتاب الفقه المنسوب إلی مولانا الرضا علیه السّلام أیضا.

[۴۴] کتاب فلاح السائل و نجاح المسائل للسیّد رضیّ الدین علی بن طاوس، و قد وصل إلینا الجزء الأول منه، و هو من مجلّدات التتمّات و المهمّات.

[۴۵] کتاب مشکاة الأنوار للمحدّث الفاضل سبط أمین الإسلام الشیخ الطبرسی صاحب مجمع البیان.

[۴۶] رسالة فی المهر للشیخ المفید رحمه اللّه.

[۴۷] المسائل الصاغانیّة له أیضا، و غیرها من الرسائل و أجوبة المسائل.

[۴۸] کتاب عوالی اللآلی للشیخ الفاضل ابن أبی جمهور الأحسائی.

[۴۹] کتاب درر اللآلی العمادیة له أیضا.

[۵۰] تفسیر الشیخ الجلیل محمّد بن إبراهیم النعمانی.

[۵۱] کتاب جامع الأخبار المردّد مؤلّفه بین جماعة یأتی ذکر أسامیهم.

[۵۲] کتاب الشهاب للقاضی أبی عبد اللّه محمّد بن سلامة القضاعی.

[۵۳] مزار الشیخ محمّد بن المشهدی.

[۵۴] تاریخ قم تألیف الشیخ الفاضل حسن بن محمّد بن الحسن القمی، المعاصر للصدوق رحمه اللّه.

[۵۵] الخصائص للسیّد الرضیّ، جامع نهج البلاغة.

[۵۶] سعد السعود للسیّد رضیّ الدین علی بن طاوس.

[۵۷] کتاب الیقین- أو کشف الیقین- له أیضا.

[۵۸] کتاب التعازی للشریف الزاهد أبی عبد اللّه محمّد بن علی بن الحسن بن

↥

ص: ۱۲

عبد الرحمن العلوی الحسنی.

[۵۹] کتاب المجموع الرائق للسیّد الفاضل هبة اللّه بن أبی محمّد الحسن الموسوی.

[۶۰] طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله لأبی العباس المستغفری.

[۶۱] مجامیع ثلاثة للشهید الأوّل قدس اللّه روحه الزکیّة.

[۶۲] کتاب کنوز النجاح للشیخ أبی علی صاحب مجمع البیان.

[۶۳] کتاب عمدة الحضر له أیضا.

[۶۴] کتاب صغیر وجدناه فی الخزانة الرضویة.

[۶۵] کتاب غرر الحکم و درر الکلم لعبد الواحد الآمدی.

و عندنا کتب اخری قلّما §فی المخطوط و الحجریة: فلما، و قد أثبتنا ما هو أنسب.

§ رجعنا إلیها، أشرنا إلی أسامیها فی محلّه.

و أمّا ما نقلنا عنه بتوسّط كتاب بحار الأنوار فهو:

[أ] كتاب الإمامة و التبصرة للشيخ الجليل على بن الحسين بن موسى بن بابويه.

[ب] كتاب العلل لمحمّد بن على بن إبراهيم بن هاشم القمىّ رحمه اللّه.

[ج] كتاب أعلام الدين فى صفات المؤمنين للشيخ العارف أبى محمّد الحسن بن محمّد الديلمى.

[د] كتاب قضاء حقوق المؤمنين للشيخ سديد الدين أبى على بن طاهر السورى.

[ه] كتاب مقصد الراغب للشيخ الحسين بن محمّد بن الحسن المعاصر للصدوق رحمه اللّه.

[و] كتاب مصباح الأنوار للشيخ هاشم بن محمّد.

[ز] كتاب العدد القويّة لدفع المخاوف اليوميّة، تأليف الشيخ الفقيه رضىّ الدين علىّ بن يوسف بن مطهّر الحلى، أخ العلامة رحمهما اللّه تعالى.

↕

ص: ۱۳

الفائدة الثانية [فى شرح حال هذه الكتب و مؤلّفيها]

اشارة

↕

ص: ۱۴

↕

ص: ۱۵

(فى شرح حال هذه الكتب و مؤلّفيها)

۱- أمّا الجعفريّات:

فهو من الكتب القديمة المعروفة المعوّل عليها، لإسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام.

قال النجاشى فى رجاله: إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علىّ ابن الحسين عليهم السلام، سكن مصر و ولده بها، و له كتب يرويها عن أبيه عن آبائه، منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الجنائز، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب الحدود، كتاب الدعاء، كتاب السنن و الآداب، كتاب الرؤيا.

أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، قال: حدثنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل، قال: حدّثنا أبو على محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الكوفى بمصر- قراءة عليه- قال: حدثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهم السلام §كذا، و المصدر بطبيعته خال من التحية و هو الصحيح لوقوع المعصوم فى عمود النسب.

§، قال: حدثنا أبى بكتبه §رجال النجاشى: ۲۶/ ۴۸.

§.

و قال الشيخ رحمه اللّه فى الفهرست: إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمّد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم

السلام سكن مصر

↨

ص: ۱۶

و مولده §جاء فى هامش النسخة الحجرية منه قدس سره: «كذا فى نسخ الفهرست و الظاهر أنه اشتباه و الصحيح ما فى النجاشى من أن ولده بها، و كيف يكون مولده بمصر و أبوه عليه السلام حى بالمدينة، و قد جعله فى طبقات الناظرين فى صدقاته».

§ بها، له كتب عن أبيه عن آبائه مبوّبه، منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحجّ، كتاب الجنائز، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الدعاء، كتاب السنن و الآداب، كتاب الرؤيا.

أخبرنا §فى النسخة المطبوعة من الفهرست زيادة لفظ: بجميعها.

§ الحسين بن عبيد اللّه، قال: أخبرنا أبو محمّد سهل بن أحمد بن سهل الديباجى، قال: حدثنا أبو على محمّد بن محمّد بن الأشعث بن محمّد الكوفى بمصر- قراءة عليه- من كتابه، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهم السلام، قال: حدثنا أبى إسماعيل §فهرست الشيخ: ۱۰/ ۳۱. و فيه: عليه بدل عليهما. و تقدم ان لا مورد للتحية.

.§

و قال فى رجاله: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى، يكنّى أبا على و مسكنه بمصر فى سقيفة جواد، يروى نسخة عن موسى بن إسماعيل بن موسى ابن جعفر عليهما السلام، عن أبيه إسماعيل بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال التلعكبرى: أخذ لى والدى منه إجازة فى سنة ثلاث عشرة و ثلاثمائة §رجال الشيخ: ۵۰۰/ ۶۳. و فيه: عليه السلام.

.§

و قال فى ترجمة محمّد بن داود بن سليمان: يكنّى أبا الحسن يروى عنه التلعكبرى، و ذكر أنّ إجازة محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى وصلت إليه على يد هذا الرّجل فى سنة ثلاث عشرة و ثلاثمائة، قال: سمعت منه فى هذه السنة

↨

ص: ۱۷

من الأشعثيات ما كان إسناده متّصلا بالنبى صلّى اللّه عليه و آله، و ما كان غير ذلك لم يروه عن صاحبه، و ذكر التلعكبرىّ أنّ سماعة هذه الأحاديث المتّصلة الأسانيد من هذا الرجل، و رواية جميع النسخة بالإجازة عن محمّد بن الأشعث، و قال ليس لى من هذا الرجل إجازة §المصدر السابق: ۵۰۴/ ۷۵.

.§

و قال النجاشى: سهل بن أحمد بن عبد اللّه بن أحمد بن سهل الديباجى، أبو محمّد لا بأس به، كان يخفى أمره كثيرا، ثمّ ظاهر بالدين فى آخر عمره، له كتاب إيمان أبى طالب. أخبرنى به عدّة من أصحابنا، و أحمد بن عبد الواحد §رجال النجاشى: ۱۸۶/ ۴۹۳.

.§

و قال العلّامة طاب ثراه فى الخلاصة بعد نقل كلام النجاشى إلى قوله:

آخر عمره و قال ابن الغضائرى: كان يضع الأحاديث، و يروى عن المجاهيل و لا بأس بما يروى عن الأشعثيات، و ما يجرى مجراها ممّا رواه غيره §رجال العلامة: ۸۱/ ۴.

§، انتهى.

و قال الشيخ رحمه اللّه فى رجاله: سهل بن أحمد بن عبد اللّه بن سهل الديباجى، بغداديّ كان ينزل درب الزعفرانى ببغداد، سمع منه التّلعكبريّ سنة سبعين و ثلاثمائة، و له منه إجازة و لابنه، أخبرنا عنه الحسين بن عبيد اللّه، يكنّى أبا محمّد §رجال الشيخ: ۴۷۴/ ۳.
§، انتهى.
و لا يخفى أنّ مدح النجاشى، و رواية العدّة و التّلعكبريّ و ابنه عنه، و عدم إشارة الشيخ إلى ذمّ فيه، و اعتماده §أى الشيخ الطوسى.
§ و النجاشى و الحسين بن عبيد اللّه عليه فى الرواية عن الأشعثيات، و ذكره بالكنية فى مقام ذكر الطريق.
يوجب §جواب لقوله «لا يخفى.» المتقدم قبل أسطر.
§ الاعتماد، و يوهن كلام ابن الغضائرى، و ان استثنى روايته عن
↕
ص: ۱۸
الأشعثيات، فإنّ جلالة شأنهم، و علوّ مقامهم، و تثبّتهم، تأبى عن الرواية عن الوضّاع، و جعله شيخا للإجازة.
و يؤيده كلام جماعة من أصحابنا: كالشيخ محمّد فى شرح الاستبصار §عنوانه: استقصاء الاعتبار فى شرح الاستبصار.
§، و الشيخ عبد النبيّ فى الحاوى §الموسوم ب: حاوى الأقوال فى معرفة الرجال للشيخ عبد النبى الجزائرى المتوفى سنة ۱۰۲۱ هجرية، لا زال مخطوطا.
§، و سميّه الكاظمى فى التكملة، بل نسبه فيها إلى الأكثر §تكملة الرجال ۱: ۱۲۶- ۱۳۱.
§، و المجلسى §بحار الأنوار ۱: ۴۱.
§، و صاحب النقد §نقد الرجال: ۲۰/ ۴۴ و ۱۰۶/ ۷۵.
§، و أستاده خرّيت هذه الصناعة المولى عبد اللّه التسترى §أنظر مجمع الرجال ۱: ۱۰.
§، من أنّ المراد من ابن الغضائرى صاحب الرجال، هو أحمد الغير المذكور فى الرجال، الذى صرّح الجماعة بأنّهم لم يقفوا فيه على جرح و لا تعديل، بل قال فى البحار: و رجال ابن الغضائرى، و هو إن كان الحسين فهو من أجلّة الثقات، و إن كان أحمد- كما هو الظاهر- فلا اعتمد عليه كثيرا، و على أى حال الاعتماد على هذا الكتاب يوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة §بحار الأنوار ۱: ۴۱.
§، انتهى.
و ممّن روى عن الأشعثيات بتوسط سهل عليّ بن بابويه §يبدو ان الشيخ المؤلف قدس سره اشتبه عليه الأمر، كما اشتبه على الشيخ المجلسى قدس سره فى البحار من قبله.
§ قدّس سره كما
↕
ص: ۱۹
يظهر من كتاب الإمامة و التبصرة له، و قد نقل عنه فى البحار كثيرا، سيّما فى كتاب العشرة، و وجدناه مطابقا لما فى أصله §راجع بحار الأنوار على سبيل المثال ۷۴: ۸۰/ ۸۰ و ۴۰۰/ ۴۴، و جامع الأحاديث: ۱۱ و ۲۷.
§.

و لا بعـد فى روايـة على بن بابويه عنه §لكنه فى الفائـدة الثالثـة فى ترجمـة الحادى عشـر من المشايـخ العظام الّذين تنتهى إليهم السلسـلة فى الإجـازات، و هـو على بن بـابويه القمى (ره): ذكر أن روايـة على ابن بـابويه القمى (ره) عن أبى محمـد هـارون بن موسـى التلعكبرى و الحسن بن حمزة العلوى و. و عن سـهل بن أحمد الديباجى تنافى طبقته، و هذا مناف لما أورده هنا، نعم بعد أن ذكر المنافـاة المـذكورة قـال: (و إن أمكن التكلف فى بعضـها) و لعـلّ مراده بالبعض روايته عن سـهل أو أنها جزء من مراده، فيمكن التكلف برفع المنافاة بين ما صدر عنه فى المقامين.

§، مع روايـة الحسـين- المتأخر عنه بطبقتين- عنه أيضا، فإنّ وفاه على فى سـنة تسع و عشـرين و ثلاثمائـة، و قد مرّ أنّ التلعكبرى سمع منه سـنة سـبعين و ثلاثمائـة، فلو كان عمره حينئـذ ثمانين مثلا كان فى وقت وفاة على فى حدود الأربعين، و روايته عنه قبله بمدّة غير مستبعد.

و ممّن روى هذا الكتاب عن محمّد بن محمّد بن الأشعث بتوسط سهل:

أبو عبـد اللّه محمّـد بن الحسن التميمى البكرى، كمـا يـأتى فى شـرح حـال كتـاب النوادر للسيّد فضل اللّه الراونـدى §يأتى فى الصفحة: ١٧٣.

§.

ثم اعلم أنّ جماعة أخرى رووا هذا الكتاب عنه غير سهل:

↕

ص: ٢٠

١- منهم: شـيخ هـذه الطائفـة و وجهها أبو محمّد هارون بن موسـى التلعكبرى كما تقدّم §تقدم فى صـفحة: ١۶، عند نقله كلام الشـيخ فى رجاله فى ترجمـة محمّـد ابن محمـد بن الأشـعث الكوفى نقلا عن التلعكبرى قال: أخـذ لى والدى منه إجازة فى سـنة ثلاث عشر و ثلاثمائة.

§.

٢- و منهم: الشيخ الجليل أبو المفضّل الشيبانى، قال رضىّ الدين على ابن طاوس فى فلاح السائل: حدّث أبو المفضّل محمّد بن عبد اللّه رحمه اللّه قال: كتب إلىّ محمّد بن محمّد بن الأشـعث الكوفى من مصر، يقول: حدثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام، و ساق السند §ورد فى الحجرية بعد السند زيادة: و المتن.

§ §فلاح السائل: ٢٨۴، و انظر الأشعثيات: ٢۴٨.

§ و الخبر موجود فى أواخر هذا الكتاب.

٣- و منهم: أبو الحسن على بن جعفر بن حمّـاد، قال العلامـة فى إجازته الكبيرة لبنى زهرة: و من ذلك كتاب الجعفريات، و هى ألف حديث بهذا الإسـناد: عن السيّد ضـياء الدين فضل اللّه بإسـناد واحد، رواها عن شيخه عبد الرحيم، عن أبى شجاع صابر بن الحسين بن فضل اللّه بن مالك، قال:

حدثنا أبو الحسن علىّ بن جعفر بن حمّاد بن دائن §كذا و فى بحار الأنوار ١٠٧: ١٣٢: رائق.

§ الصيّاد بالبحرين، قال:

أخبرنا بها أبو على محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى، عن أبى الحسن موسى ابن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام.

۴- و منهم: عبد اللّه بن المفضل، قال الشـيخ رحمه اللّه فى باب البيّنات من التهذيب: عنه، عن عبد اللّه بن المفضّل بن محمّد بن هلال §كذا فى النسخة المطبوعة من الاستبصار ٣: ٢۴/ ٧٨، و فى التهذيب ۶: ٢۶۵/ ٧١٠ و رجال النجاشى: ٢٣٢/ ۶١۶: عبيد اللّه

بن الفضل بن محمّد بن هلال.
§، عن محمّد
↕
ص: ٢١
ابن محمّد بن الأشعث الكندى §جاء فى هامش النسخة الحجرية منه قدس سره ما لفظه: كذا فى نسخ التهذيب، و لعلّه اشتباه، فإنّ أحدا لم ينسب محمدا إلى كندة، و إنّما صرّحوا بكونه كوفيا، و كأن محمد بن أشعث الكندى الخبيث المعروف خلج فى خاطره الشريف، فجرى القلم على ما حضر فيه، و قد وقع له (رحمه اللّه) مثل ذلك فى إسحاق بن عمّار من نسبته إلى الفطحية، بشرح لا يليق بالمقام.
§، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل، عن أبيه، قال: حدّثنى أبى، [عن أبيه] عن جدّه، عن علىّ عليهم السلام. إلى آخره.
و رواه فى الاستبصار أيضا، إلّا أنّ فى جملة من نسخه عبد اللّه بن المفضّل، عن محمّد بن هلال، عن محمّد بن محمّد §الاستبصار ٣: ٢٤/ ٧٨، و ما بين المعقوفين لم يرد فى الحجرية.
§. إلى آخره.
٥- و منهم: إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه القرشى، ففى التهذيب: محمّد ابن أحمد بن داود، عن أبى أحمد إسماعيل بن عيسى بن محمّد المؤدب، قال:
حدثنا إبراهيم بن محمّد بن عبد اللّه القرشى، قال: حدثنا محمّد بن محمّد بن الأشعث بمصر، قال: حدثنا أبو الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ابن محمّد بن على بن الحسين عليهم السلام §تهذيب الأحكام ٦: ٣/ ١.
§. إلى آخره، كذا فى نسخة، و فى نسخة محمّد بن محمّد بن هيثم بدل الأشعث.
و صرّح الفاضل الأردبيلى فى جامع الرّواة: أنّه سهو، لعدم وجوده فى كتب الرجال §جامع الرواة ٢: ١٨٧.
§.
و الخبر موجود فى الكتاب كما رواه §الأشعثيات: ٧٦.
§.
٦- و منهم: أبو محمد عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه §فى المخطوط و الحجرى: أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه. و هو خطأ و الصحيح المثبت. لما يأتى بعد أسطر، و انظر ترجمته فى سير اعلام النبلاء ١٦: ٣٥١/ ٢٥٢.
§- المعروف بابن
↕
ص: ٢٢
السقّاء- كما هو موجود فى أوّل النسخة التى وصلت إلينا، ففيه: أخبرنا القاضى أمين القضاة أبو عبد اللّه محمّد بن على بن محمّد- قراءة عليه، و أنا حاضر أسمع.
قيل له: حدّثكم والدكم أبو الحسن على بن محمّد بن محمّد، و الشيخ أبو نعيم محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن خلف الجمازى، قالا: أخبرنا الشيخ أبو الحسن أحمد بن المظفّر العطار، قال: أخبرنا أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد بن عبد اللّه بن عثمان- المعروف بابن السقّاء- قال: أخبرنا أبو على محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى من كتابه، سنة أربع عشرة و ثلاثمائة، قال: حدثنى أبو الحسن موسى بن إسماعيل. إلى آخره §الجعفريات: ٢.

.§

ثمّ قد يذكر فى أوّل السّند فيقول: أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمّد §الجعفريات: ۶۶.

§، و الأغلب أن يبتدئ بمحمّد، فيقول: أخبرنا محمّد، حدثنى موسى. إلى آخره.

۷- و منهم: أبو أحمد عبد اللّه بن عدى بن عبد اللّه §فى الحجرية و المخطوط: عبد اللّه بن احمد بن عدى و هو خطأ و الصحيح المثبت، إذ هو صاحب الكامل فى الضعفاء.

§، قال العلّامة المجلسى قدس سره فى الفصل الرابع من أول البحار: و كلّ ما كان فيه نوادر الراوندى بإسناده، فهذا سنده نقلته كما وجدته: أخبرنا. إلى آخر ما يأتى فى شرح حال النوادر §بحار الأنوار ۱: ۵۴. و يأتى فى صفحة ۱۷۳، رقم (۲۹)

§، و قال فى الحاشية فى هذا المقام: أقول أخبار الأشعثيات كانت مشهورة بين الخاصّة و العامّة، و قد جمع الشيخ محمّد بن (محمّد بن) §ما بين الأقواس لم يرد فى الجعفريات.

§ الجزرى الشافعى أربعين حديثا، كلّها من تلك الأخبار المذكورة فى النوادر بهذا السند، قال فى أوّله: أردت جمع أربعين حديثا من رواية أهل البيت الطيّبين

↨

ص: ۲۳

الطاهرين عليهم السلام،- حشرنا اللّه فى زمرتهم و أماتنا على محبّتهم- من الصحيفة التى ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدى.

ثم قال: أخبرنا أبو بكر محمّد بن عبد اللّه المقدسى، عن سليمان بن حمزة المقدسى، عن محمود بن إبراهيم، عن محمّد بن أبى بكر المدينى، عن يحيى بن عبد الوهّاب، عن عبد الرحمن بن محمّد، عن أحمد بن محمّد الهروى، عن أبى أحمد عبد اللّه بن أحمد بن عدى § تقدم ضبطه.

.§

قال: و أخبرنى أيضا أحمد بن محمّد الشيرازى، عن على بن أحمد المقدسى، عن عمر بن معتمر، عن محمّد بن عبد الباقى، عن أحمد بن على الحافظ، عن الحسن الحسينى الأسترابادى، عن عبد اللّه بن أحمد بن عدىّ § تقدم ضبطه.

§، عن محمّد بن محمّد بن الأشعث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى، عن آبائه عليهم السلام، ثم ذكر أسانيد الأخبار بهذا السند §النص فى الجعفريات: ۴- ۵.

§ انتهى.

و من الغريب بعد ذلك كلّه، ما ذكره الشيخ الجليل فى جواهر الكلام فى كتاب الأمر بالمعروف، ما لفظه: و أغرب من ذلك كلّه استدلال من حلّت الوسوسة فى قلبه، بعد حكم أساطين المذهب بالأصل المقطوع، و إجماع ابنى زهرة و إدريس- اللذين قد عرفت حالهما- و ببعض النصوص الدالة على أنّ الحدود للإمام عليه السلام خصوصا المروى عن كتاب الأشعثيات، لمحمّد بن محمّد بن الأشعث- بإسناده عن الصادق، عن أبيه، عن آبائه، عن على عليهم السلام: «لا يصلح الحكم، و لا الحدود، و لا الجمعة إلّا بالإمام» §الجعفريات: ۲۲.

§- الضعيف سندا، بل الكتاب المزبور على ما حكى عن بعض الأفاضل، ليس من

↨

ص: ۲۴

الأصول المشهورة، بل و لا المعتبرة، و لم يحكم أحد بصحّته من أصحابنا، بل لم تتواتر نسبته الى مصنّفه، بل و لم تصحّ على

وجه تطمئنّ النفس بها، و لذا لم ينقل عنه الحرّ فی الوسائل، و لا المجلسی فی البحار، مع شدّة حرصهما- خصوصا الثانی- علی کتب الحدیث، و من البعید عدم عثورهما علیه، و الشیخ و النجاشی، و إن ذکرا أنّ مصنّفه من أصحاب الکتب، إلّا أنّهما لم یذکرا الکتاب المزبور بعبارة تشعر بتعیینه، و مع ذلک فإنّ تتبّعه و تتبّع کتب الأصول یعطیان أنّه لیس جاریا علی منوالها، فإنّ أکثره بخلافها، و إنّما تطابق روایته فی الأکثر روایة العامّة. إلی آخره §جواهر الکلام ۲۱: ۳۹۷- ۳۹۸.

§، انتهی موضع الحاجة، و فیه مواقع للنظر بل التعجب.

أمّا أولا: فقوله رحمه اللّه: «ضعیف §کذا فی المخطوط و الحجریة، و لکن هناک فی الحجریة استظهار: الضعیف.

§ سندا»، فإنّ الکتاب علی ما زعمه لمحمّد بن الأشعث، و هو ثقة من أصحابنا، کما فی رجال النجاشی و الخلاصة §رجال النجاشی: ۳۷۹/ ۱۰۳۱ و رجال العلامة ۱۶۱/ ۱۵۲.

§ و الطریق إلیه صحیح، کما عرفت.

و الحقّ الذی لا مریة فیه أنّه لإسماعیل بن موسی بن جعفر علیهما السلام کما عرفت سابقا، و انّما وصل إلی محمّد بن محمّد بن الأشعث بتوسط ابنه موسی، و منه انتشر هذا الکتاب، و عرف بالأشعثیات.

و یعرّف جلالة قدر إسماعیل و علوّ مقامه- مضافا الی التأمّل (فیما) §کذا، و فی الحجریة وردت ک: نسخة بدل.

§ فی ترجمته- ما ذکره الکشی فی ترجمة صفوان بن یحیی، أنّه مات فی سنة عشر و مائتین بالمدینة، و بعث إلیه أبو جعفر علیه السلام بحنوطه و کفنه، و أمر إسماعیل بن موسی علیه السلام بالصلاة علیه §رجال الکشی ۲: ۷۹۲/ ۹۶۱.

§.

↕

ص: ۲۵

و فی الکافی: عن أبی علی الأشعری، عن محمّد بن عبد الجبّار، و عن محمّد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان. و عن محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین جمیعا، عن صفوان بن یحیی، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، أنّ أبا الحسن موسی علیه السلام بعث إلیه بوصیّة أبیه، و بصدقته، و ساق الحدیث §الکافی ۷: ۵۳/ ۸، مع بعض الاختلاف فی السند.

§.

و فیه: و جعل صدقته هذه إلی علی علیه السلام و إبراهیم، فإذا انقرض أحدهما دخل القاسم مع الباقی منهما، فإذا انقرض أحدهما دخل إسماعیل مع الباقی منهما، فإذا انقرض أحدهما دخل العبّاس مع الباقی منهما، فإذا انقرض أحدهما فالأکبر من ولدی، فان لم یبق من ولدی إلّا واحد فهو الذی یلیه، و زعم أبو الحسن علیه السلام أنّ أباه قدم إسماعیل فی صدقته علی العباس، و هو أصغر منه §الکافی ۷: ۵۴/ ۸.

§.

و قال المفید رحمه اللّه فی الإرشاد- بعد ذکر أولاد موسی علیه السلام-:

و لکلّ واحد من ولد أبی الحسن موسی علیه السلام فضل و منقبة مشهورة §الإرشاد ۲: ۲۴۶.

§.

و أمّا ابن إسماعیل أبو الحسن موسی، فقال الشیخ فی الفهرست: موسی ابن إسماعیل له کتاب الصلاة، و کتاب الوضوء، رواهما عنه محمّد بن محمّد بن الأشعث، و له کتاب جامع التفسیر §فهرست الشیخ: ۱۶۳/ ۷۲۱.

§.

و قال النجاشي: موسى بن إسماعيل له كتاب جوامع التفسير، و له كتاب الوضوء، روى هذه الكتب محمّد بن الأشعث §رجال النجاشي: ۴۱/ ۱۰۹۱.

.§

و يظهر منهما أنّه من العلماء المؤلّفين، مع أنّه في المقام من مشايخ

↨

ص: ۲۶

الإجازة، و النسخة معلومة الانتساب إلى أبيه إسماعيل، و لذا تلقّاها الأصحاب بالقبول كما عرفت من حال §كذا و في الحجرية: أحوال.

§ الرّواة و المحدّثين، و رووها عن محمّد بن الأشعث من غير تأمّل و نكير من أحد منهم، بل روى عنه هذه النسخة أيضا الثقة العين محمّد بن يحيى الخزاز، كما في المجلس الحادي و السبعين من أمالي الصدوق قدس سره، قال: حدثنا الحسين بن أحمد بن إدريس رحمه اللّه، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: أخبرني محمّد بن يحيى الخزاز، قال: حدثني موسى بن إسماعيل، عن أبيه، عن موسى بن جعفر عليهما السلام §أمالي الصدوق: ۳۷۶/ ۶، ۷، ۸، و الجعفريات: ۱۸۲.

§، و ساق الخبر، ثم قال: و بهذا الإسناد، و ساق خبرين آخرين كلّها موجودة فيها §المصدر السابق: ۳۷۷/ ۷ و ۸ و الجعفريات: ۱۸۳.

.§

و يروى عنه أيضا إبراهيم بن هاشم، كما في المجلس الرابع و الخمسين منه، قال: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ابن موسى بن جعفر عليهما السلام §المصدر السابق: ۲۷۷/ ۲۱.

§، و ساق النسب و الإسناد. إلى آخره.

و يروى عنه أيضا أحمد بن عيسى، ففي المجلس الأربعين منه: حدثنا الحسن بن عبد اللّه بن سعيد العسكري، قال: حدثنا محمّد بن أحمد القشيري §ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ۳: ۴۶۳ تحت رقم ۷۱۶۹ و قال: محمّد بن أحمد بن حمدان ابن المغيرة القشيري، أبو جمزى. و جاء في النسخة الحجرية «القرشي» و عن نسخة «القشيري» و نحوه في المصدر، و عن نسخة «القشري».

§، قال: حدّثنا أبو الحريش أحمد بن عيسى الكوفي، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام §أمالي الصدوق: ۱۸۹/ ۱۰ و الجعفريات: ۱۷۶.

§، و ساق السند و المتن

↨

ص: ۲۷

كما في الأصل الموجود، و مثله في المجلس الثالث و الخمسين إلّا أنّ فيه أحمد بن عيسى الكلابي §أمالي الصدوق: ۲۶۸/ ۲.

.§

و في أمالي أبي عليّ ابن الشيخ: عن أبيه، عن المفيد، عن الصدوق قدّس سرّهم، قال: حدثنا الحسن بن عبد اللّه بن سعيد العسكري، قال:

حدّثنا محمّد بن أحمد بن حمران بن المغيرة القشيري، إلى آخر السند و المتن §أمالي الشيخ ۲: ۴۴.

.§
و أنت خبير أنّ روايـة ثلاثـة من الأجلّاء الثقات، عن موسـى- و هم: محمّـد ابن الأشـعث، و ابن يحيى، و إبراهيم بن هاشم الـذى صرّح على بن طاوس فى فلاح السائل بأنّه من الثقات §فلاح السائل: ١٥٨.
§ بالاتّفـاق- ممّـا يـورث الظن القـوىّ بكـونه من الثقـات، و لعلّنـا نشـير إليه فيمـا يـأتى ان شـاء اللّه تعـالى، مضافـا إلى كونه من المؤلّفين.
و من الغريب ما فى منتهى المقال، فإنّه بعد نقل ما فى الفهرست و النجاشـى كما نقلنا، قال: أقول: يظهر ممّا ذكراه أنّه من العلماء الإماميّة فتأمّل §منتهى المقال: ٣١٢.
§، فكأنّه لم يعرفه و أنّه سبط الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، و استظهر منهما كونه إماميّا ثم تأمّل فيه.
و أمّا ثانيا: فقوله: «حاكيا عن بعض الأفاضل أنّه ليس من الأصول المشـهورة.» الى آخره ففساده واضـح بعد التأمّل فيما ذكرناه، و ليـت شعرى أىّ كتـاب مـن الرواة الأقـدمين أشـهر منه، و أىّ مؤلّـف لم ينقـل منه، بـل لم يـذكروا كتابـا مخصوصـا منه فى طىّ الإجازات سواه.
و قال ابن طاوس فى كتاب عمل شهر رمضان- المدرج فى الإقبال:
فصل فى تعظيم شهر رمضان §ورد عنوان الفصل فى الإقبال باللفظ التالى: فصل فى تعظيم التلفظ بشهر رمضان.
§-: رأيت و رويت من كتاب الجعفريات و هى
↕
ص: ٢٨
ألف حـديث بإسـناد واحد، عظيم الشأن، إلى مولانا موسـى بن جعفر، عن مولانا جعفر بن محمّد، عن مولانا محمّد بن على، عن مولانا على بن الحسين، عن مولانا الحسين بن على، عن مولانا على [بن أبى طالب عليهم السلام، قال:
«لا تقولوا رمضان» الخبر. و هذا الحديث وقف فيه الإسناد فى الأصل إلى مولانا على عليه السلام §الجعفريات: ٥٩.
.§
و قـد روينـا فى غير هـذا أنّ كل ما روى عن مولانا على] §ما بين المعقوفين لم يرد فى المخطوطـة و الظاهر أنّه سـقط لسـهو من كاتبها، كما و ان هذه القطعة قد وردت فى الحجرية و كذلك المصدر، و قد أثبتناها فى المتن لضرورتها.
§ عليه السلام فهو عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله §إقبال الأعمال: ٣.
§، انتهى.
و لا يخفى أنّ فى قوله: عظيم الشأن، مـدح عظيم لإسـماعيل و ابنه موسـى و محمّـد بن الأشـعث يقرب من التوثيق، فإنّه فى مقام مـدح هؤلاء لا الّـذين فوقهم صـلوات اللّه عليهم. و قـد مرّ ما ذكره العلامـة فى إجازته الكبيرة §لاحظ الإجازة الكبيرة فى بحار الأنوار ١٠٧: ٦٠- ١٣٧، و تقدم فى صفحة ٢٠.
.§
و قـال شـمس الفقهاء الشـهيد قـدّس اللّه سرّه فى البيان- فى مسألـة عـدم منع الـدين من الزكاة- ما لفظه: و الـدّين لا يمنع زكاة التجارة كما مرّ فى العينيـة، و إن لم يكن الوفاء من غيره، لأنّها و إن تعلّقت بالقيمة فالأعيان مرادة، و كذا لا يمنع من زكاة الفطرة إذا كان مالكا مئونـة السـنة، و لا من الخمس إلّا خمس الأرباح. نعم يمكن أن يقال: لا يتأكّد إخراج زكاة التجارة للمديون، لأنّه نفـل يضـرّ بـالفرض، و فى الجعفريات: من كان له مال، و عليه مال، فليحسب ماله و ما عليه، فإن كان له فضل مائتى درهم فليعط

خمسه، و هذا نصّ فی منع الدین الزکاة.

↨

ص: ۲۹

و الشیخ فی الخلاف ما تمسّک علی عدم منع الدین إلّا بإطلاق الأخبار الموجبة للزکاة §البیان: ۱۹۱- ۱۹۲، الجعفریات: ۵۴، الخلاف ۲: ۱۰۸ مسألة ۱۲۵.

§، انتهی.

و ظاهره کما نسب إلیه فی المدارک §مدارک الاحکام ۵: ۱۸۴.

§ التوقّف فی هذا الحکم- الذی ادّعی العلّامة علیه الإجماع فی المنتهی §منتهی المطلب ۱: ۵۰۶.

§، کما حکی- لأجل الخبر المذکور، و هذا ینبئ عن شدّة اعتماده علیه، و لا یکون إلّا بعد صحة نسبة الکتاب إلی مؤلّفه، و صحّة سنده.

و قال فی الذکری: إذا لم نقل بوجوب التحلیل فالأولی استحبابه استظهارا، و لو مع الکثافة، لما رووه أنّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله فعله، و روینا فی الجعفریات أنّه صلّی اللّه علیه و آله قال: «أمرنی جبرئیل علیه السلام، عن ربّی أن أغسل فنکی عند الوضوء»، و هما جانبا العنفقة، أو طرف اللحیین عندها، و فی الغریبین: مجمع اللحیین و وسط الذقن، و قیل: هما العظمان الناشزان من الأذنین، و قیل: هما ما یتحرکان من الماضغ، و عنه صلّی اللّه علیه و آله أنّه کان ینضح غابته- و هی الشعر تحت الذقن- و أنّ علیا علیه السلام کان یخلّل لحیته.

و ما مرّ- مما یدلّ علی نفی التخلیل- یحمل علی نفی الوجوب، جمعا بین الأخبار، و حینئذ بطریق الأولی استحباب إفاضة الماء علی ظاهر اللحیة طولا، انتهی §ذکری الشیعة: ۸۴، و فی النهایة ۳: ۴۷۶ الحدیث باللفظ التالی: أمرنی جبرئیل أن أتعاهد فنیکی بالماء عند الوضوء، الغریبین: مخطوط، و انظر الجعفریات: ۱۸.

§.

فانظر کیف سلک بأخبار الجعفریات سلوکه بما فی الکتب الأربعة.

↨

ص: ۳۰

و قال رحمه اللّه: فی نکت الإرشاد فی شرح الإرشاد- فی کتاب الصوم-:

فائدة نهی عن التلفّظ بلفظ رمضان، بل یقال «شهر» فی أحادیث من أجودها ما أسنده بعض الأفاضل إلی الکاظم علیه السلام، عن أبیه، عن آبائه علیهم السلام: «لا تقولوا رمضان فإنّکم لا تدرون ما رمضان» §نکت الإرشاد: مخطوط.

§. و مراده الخبر الموجود فی الجعفریات §الجعفریات: ۵۴.

§، کما لا یخفی علی من نظر سائر أخباره فی الوسائل، فی باب کراهة قول رمضان من غیر إضافة الی الشهر §وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱۹.

§.

و عندی مجموعة شریفة کلّها بخط الشیخ الجلیل صاحب الکرامات شمس الدین محمّد بن علی الجباعی، جدّ شیخنا البهائی رحمه اللّه نقلها کلّها من خطّ شیخنا الشهید طاب ثراه و ممّا فیها ما اختصره من هذا الکتاب الشریف یقرب من ثلث هذا الکتاب، و کتب فی آخر الأوراق التی فیها هذه الأخبار: یقول محمد بن علی الجباعی: إلی هاهنا وجدت من خطّ الشیخ محمد ابن مکیّ

قدس سره من الجعفريات، على أنّى تركت بعض الأحاديث و أوّلها ناقص، و لعلّ آخرها كذلك، و ذلك يوم الاثنين سادس شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين و سبعين و ثمانمائة، و الحمد للّه أولا و آخرا، و صلّى اللّه على محمد و آله الطاهرين.
و أمّا ثالثا: فقوله رحمه اللّه: «و لذا لم ينقل عنه الحرّ فى الوسائل» فإنّ فيه أنّه من أين علم أنّ الكتاب كان عنده و لم يعتمد عليه؟ و لذا لم ينقل عنه، بل المعلوم المتيقّن أنّه كغيره من الكتب المعتبرة لم يكن عنده، و لو كان لنقل عنه قطعا، فإنّه ينقل عن كتب هى دونه بمراتب من جهة المؤلّف، أو لعدم ثبوت النسبة إليه، أو ضعف الطريق إليه، كفضل الشيعة للصدوق، و تحف العقول،
↕
ص: ٣١
و تفسير فرات، و إرشاد الديلمى، و نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، و الاختصاص للمفيد.
بل ذكر فى أمل الآمل §أمل الآمل ٢: ٣۶۴.
§ جملة من الكتب لم يعرف مؤلفها، و لذا لم ينقل عنها، و لم يذكر هذا الكتاب مع أنّه يتشبّث فى الاعتماد، أو النسبة بوجوه ضعيفة، و قرائن خفيّة، و لو كان الكتاب عنده مع اعتماد المشايخ و تصريح الأجلّة، حاشاه أن يهمله و يتجافى عنه.
هذا كتاب جامع الأخبار لم ينقل عنه فى الوسائل لجهله بمؤلّفه، ثم بعده عرفه و نسبه إلى صاحب المكارم، و ينقل عنه فى كتاب الرجعة و غيرها §الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة: ٢٨.
§، مع أنّ هذه النسبة بمكان من الضعف، كما سنذكره ان شاء اللّه تعالى. مع أنّه نقل فى كتاب الصوم- فى (باب كراهة قول رمضان من غير إضافة)- عن السيّد فى الإقبال الخبر الذى نقله عن الجعفريات، و المدح الذى ذكره §وسائل الشيعة ١٠: ٣٢٠/ ١٣۵.
§، فكيف يعتمد عليه مع الواسطة، و لم يعتمد عليه بدونها؟ و كأنّه رحمه اللّه تعالى زعم أنّ الأشعثيات غير الجعفريات، فوقع فى هذا المحذور، مع أنّ اتحادهما من الواضحات لمن تأمّل فيما نقلناه عنهم، و فى الكتاب، و فى نوادر السيّد فضل اللّه.
و أمّا رابعا: فقوله رحمه اللّه: «و لا المجلسى فى البحار». الى آخره، فإنّه قد مرّ §تقدم فى الصفحة: ٢۴.
§ كلامه رحمه اللّه فى أمر هذا الكتاب، و قال أيضا فى الفصل الثانى من أول بحاره: (و [أما] §زيادة من بحار الأنوار.
§ كتاب النوادر فمؤلّفه من الأفاضل الكرام، قال الشيخ منتجب الدين [فى الفهرست] §زيادة من بحار الأنوار.
§: علّامة زمانه- إلى آخر ما يأتى §يأتى فى الصفحة: ٣٢۴.
§، ثم قال
↕
ص: ٣٢
رحمه اللّه-: و أكثر أحاديث هذا الكتاب مأخوذ من كتاب موسى بن إسماعيل ابن موسى بن جعفر عليهما السلام، الذى رواه سهل بن أحمد الديباجى، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عنه.
فأمّا سهل فمدحه النجاشى، و قال ابن الغضائرى بعد ذمّه: لا بأس بما يروى عن الأشعثيات، و ما يجرى مجراها مما رواه غيره.
و ابن الأشعث وثّقه النجاشى و قال: يروى نسخة عن موسى بن إسماعيل. و روى الصدوق فى المجالس من كتابه بسند آخر هكذا: حدثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن موسى بن إسماعيل، فبتلك القرائن يقوى العمل بأحاديثه) §بحار الأنوار ١: ٣۶.
§ انتهى.

و أمّا خامسا: فقوله رحمه اللّه و من البعيد عدم عثورهما عليه إذ لا بعد فيه جدّا، فإنّه كان عند الثانى كتب كثيرة معتبرة لم تكن عند الأول، كما لا يخفى على من راجع البحار و الوسائل، و كان عند ميرلوحى المعاصر للمجلسى، الساكن معه فى أصبهان كتب نفيسة جليلة: ككتاب الرجعة لفضل بن شاذان، و الفرج الكبير فى الغيبة لأبى عبد اللّه محمد بن هبة اللّه بن جعفر الورّاق الطرابلسى، و كتاب الغيبة للحسن بن حمزة المرعشى، و غيرها، و لم يطلع عليه المجلسى رحمه اللّه مع كثرة احتياجه إليها، فإنّ لعدم العثور أسبابا كثيرة سوى عدم الفحص، منها: ضنّة صاحب الكتاب، كما فى المورد المذكور، و هذا الكتاب لم نجد من نقل عنه بعد الشهيد، كجملة من كتب اخرى كانت عنده، و ينقل عنها فى الذكرى و مجاميعه التى سنشير إليها، و لو من الذين لا يبالون فى مقام النقل بالمآخذ، و يعتمدون على الكتب المجهولة، و المراسيل الموجودة فى ظهر الكتب، و بهذا يقوى الظن بعدم وجوده فى تلك البلاد.

↕

ص: ٣٣

و أمّا نحن فعثرنا عليه فى الكتب التى جاء بها بعض السادة من أهل العلم من بلاد الهند، و كان مع قرب الإسناد، و مسائل على بن جعفر عليه السلام، و كتاب سليم فى مجلد، و الحمد للّه على هذه النعمة الجليلة.

و أمّا سادسا: فقوله رحمه اللّه: «و الشيخ و النجاشى.» الى آخره، فإنّ من نظر الى ترجمة محمّد بن الأشعث، و إسماعيل بن موسى عليه السلام، و سهل ابن أحمد، لا يشكّ أنّ الكتاب المذكور نسخة كان يرويها إسماعيل، عن آبائه، و وصل الى ابن الأشعث بتوسّط ابنه موسى، و منه تلقّى الأصحاب، و لذا عرف بالأشعثيات، فراجع ما نقلناه.

و ليس لمحمّد كتاب إلّا كتاب فى الحج، فيما روته العامّة عن الصادق عليه السلام، و إنّما ذكروا فى ترجمته أنّه يروى هذه النسخة.

قال الشيخ رحمه اللّه فى الرجال: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى يكنّى أبا على، و مسكنه بمصر، يروى نسخة عن موسى بن إسماعيل. §رجال الشيخ الطوسى: ٥٠٠/ ٦٣.

§ إلى أخر ما تقدم، و لم يذكر له كتابا.

و فى رجال النجاشى- بعد الترجمة-: له كتاب الحجّ ذكر فيه ما روته العامّة عن جعفر بن محمد عليهما السلام §رجال النجاشى: ٣٧٩/ ١٠٣١.

§. و لم يذكر غيره، و ليس فى هذا الكتاب منه خبر فضلا عن توهّم كونه هو.

و ممّا يوضح ما ذكرنا ما فى فلاح السائل للسيّد على بن طاوس قدّس سرّه، قال: و فى كتاب محمّد بن محمّد بن الأشعث بإسناده أنّ مولانا عليا عليه السلام، قال: «ما رأيت إيمانا مع يقين أشبه منه بشكّ» §فلاح السائل: ٢١۴.

§. الى آخر ما فى الجعفريات §الجعفريات: ٢٣٧.

§ فلاحظ.

↕

ص: ٣۴

و قال فى جمال الأسبوع: و من ذلك من كتاب رواية الأبناء عن الآباء، رواية أبى على بن محمّد بن الأشعث الكندى الكوفى، من الجزء العاشر، بإسناده عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «من قرأ فى دبر صلاة الجمعة» §جمال الأسبوع: ۴١٩.

§. إلى آخر ما فيه.

و أمّا سابعا: فقوله رحمه اللّه: «فإن تتبّعه و تتبّع كتب الأصول». الى آخره، فإنّه من الغرابة بمكان إذ هو أحسن كتاب رأيناه من كتب الأصول ترتيبا و وضعا، و جلّ متون أخباره موجود فى الكتب الأربعة، و كتب الصدوق رحمه اللّه، باختلاف يسير فى بعضها، كما لا يخفى على من راجع كتابنا هذا، و الوسائل. و ليس فيه ما يوافق العامّة- و يجب حمله على التقية- إلّا نزر يسير.

و فى الكتب الأربعة التى عليها تدور رحى مذهب الإماميّة من سنخ هذه الأخبار ما لا يحصى.

و هذا الكتاب لم يكن موجودا عنده يقينا، فكيف نسب إليه ما نسبه؟

و لعلّه من تتمّة كلام هذا الفاضل الذى نسب إليه ما ينبئ عن غاية بعده عن هذا الفن، بل الافتراء العظيم على هذا الكتاب الشريف، و لعمرى لولا أنّ إسماعيل هاجر إلى مصر، البعيدة عن مجمع الرواة، و نقلة الأخبار، لكان هذا الكتاب من أشهر كتب الشيعة، و مع ذلك رأيت كيف تلقّوه منه بالمسافرة، و الرسالة، و المكاتبة. و هذا واضح بحمد اللّه تعالى، و يزيده توضيحا إنكار العامّة ذلك الكتاب، و نسبتهم ما فيه إلى الوضع لاشتماله على المناكير.

قال الذهبى فى ميزان الاعتدال: محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفى [أبو الحسن] §زيادة من المصدر.

§ نزيل مصر، قال ابن عدى: كتبت عنه بها، حمله [شدة تشيّعه أن] §فى المخطوط و الحجرى: جملة، و ما بين المعقوفين زيادة من المصدر.

§، أخرج إلينا نسخة قريبا من ألف حديث، عن موسى بن إسماعيل بن

↨

ص: ٣٥

موسى بن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جده، عن آبائه عليهم السلام، بخطّ طرىّ عامّتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين بن على بن الحسين العلوى §كذا و فى المصدر: «الحسين بن على الحسنى العلوى» و فى هامش الصفحة عن بعض نسخ الميزان: «بن على بن الحسين العلوى». و ذكره ابن حجر فى لسان الميزان ٥: ٣٦٢ و قال: «ابن على بن الحسين بن عمر بن على بن الحسين بن على العلوى».

§، شيخ أهل البيت بمصر، فقال: كان موسى هذا جارى بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قطّ أنّ عنده رواية، لا عن أبيه، و لا عن غيره.

فمن النسخة: أنّ النبى صلّى اللّه عليه و آله قال: «نعم الفصّ البلور» و منها «شرّ البقاع دور الأمراء الذين لا يقضون بالحق» و منها: «ثلاثة ذهبت منهم الرحمة: الصيّاد، و القصّاب، و بائع الحيوان» و منها: «لا خيل أبقى من الدهم، و لا امرأة كابنة العمّ» و منها: «اشتدّ غضب اللّه على من أهرق دمى و آذانى فى عترتى» و ساق له ابن عدى عدة موضوعات.

قال السهمى: سألت الدار قطنى، فقال: آية من آيات اللّه وضع ذلك الكتاب- يعنى العلويات §ميزان الاعتدال ٤: ٢٧- ٢٨.

§- انتهى زخرف قوله، و صرف الوقت فى ردّه تضييع للعمر مع خروجه عن وضع الكتاب.

و أمّا ثامنا: ففى الكتاب المذكور خبر آخر، لعلّه أدلّ على المطلوب من الخبر المذكور، ففيه بالسند المعهود، عن على بن أبى طالب عليه السلام قال:

«ثلاثة إن أنتم فعلتموهن لم ينزل بكم بلاء: جهاد عدوّكم، و إذا رفعتم إلى أئمتكم حدودكم فحكموا فيها بالعدل» §الجعفريات: ٢٤٥.

§ الخبر.

و الخبر الذى ذكره لا ينحصر مأخذه فى الأشعثيات، فقد رواه القاضى نعمان المصرى قدس سره فى دعائم الإسلام، و يأتى ما يدلّ على الاعتماد عليه، حتى عنده رحمه اللّه. و أمّا حكم أصل المسألة فمحلّه الفقه.

↨

ص: ۳۶

هذا و ينبغى التنبيه على أمور:

الأول: إنّ أخبار هذا الكتاب كلّها مرويةٔ عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أو عن على عليه السلام بالسند المتقدم، و قد ينتهى إلى السجّاد، و الباقر، و الصادق عليهم السلام فى موارد قليلةٔ. و فى الكتاب أخبار قليلةٔ متفرّقةٔ بغير طريق أهل البيت عليهم السلام رواها محمّد بن الأشعث، بإسناده عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و فى آخره أيضا عشرون حديثا كذلك، و الظاهر أنّ طرقها عاميّهٔ ألحقها بهذا الكتاب، و صرّح فى عنوان بعضها بأنّه من غير طريق أهل البيت عليهم السلام، و قد نقلناها و وزّعناها على الأبواب تأسّيا بصاحب الوسائل، من نقله كلّ ما وجد فى كتب الصدوق، و غيره، و إن كان تمام رجال سنده عاميّةٔ مع أنّها ممّا يتسامح فيه من الأحكام و الآداب، أو له شواهد من أخبار الأصحاب.

الثانى: إنّ جامع الكتاب ذكر تمام السند فى كل خبر، إلّا إنّه تفنّن فى المقامات.

ففى كتاب الطهارةٔ، و الصلاةٔ، و الزكاةٔ، و الصوم، و قليل من الحجّ هكذا: أخبرنا محمّد، حدثنى موسى، حدثنا أبى، عن أبيه، عن جدّه جعفر ابن محمّد عليهما السلام. إلى آخره.

و فى كتاب الحجّ، و الجهاد، و النكاح، و الطلاق، و الحدود، و الديات، و قليل من السير و الآداب هكذا: أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمّد، حدثنى موسى.

إلى آخره §هنا زيادةٔ فى الحجريةٔ لم ترد فى المخطوط هى: و فى جملةٔ من أبواب كتاب السير و الآداب هكذا:

.§

و فى باقيها: أخبرنا عبد اللّه بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد بن محمّد، قال:

حدثنى موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبى. الى آخره، و هكذا فى كتاب

↨

ص: ۳۷

الجنائز، و كتاب الدعاء، و كتاب الرؤيا. و فى كتاب غير مترجم مثل كتاب السير هكذا: و بإسناده.

و نحن أخرجنا الخبر منه كما وجدناه، متبرّكين بذكر تمام السند كما فيه، إلّا فى بعض المواضع، فبعد ذكر خبر بسنده نقول: و بهذا السند. إلى آخره.

الثالث: إنّك تجد- بعد النظر فى أبواب الوسائل، و ما استدركناه- إنّ كثيرا ممّا نقلناه من هذا الكتاب مرويّ فى الكتب الأربعةٔ، بطرق المشايخ قدس سرهم إلى النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهما السلام، عن آبائه عليهم السلام كما فيه، و يظهر من هذا أنّ السكونى كان حاضرا فى المجلس الذى كان أبو عبد اللّه عليه السلام يلقى إلى ابنه الكاظم عليه السلام سنّةٔ جدّه صلّى اللّه عليه و آله بطريق §فى المخطوطةٔ: بطرق.

§ التحديث، فألقاه إلى ابنه إسماعيل على النحو الذى تلقّاه، و هذا ممّا ينبئ عن علوّ مقام السكونى عنده عليه السلام، و لطفه به، و اختصاصه بهذا التشريف، و يضعّف جعل أسلوب رواياته قرينةٔ على عامّيته فإنّها- عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام- و هذا ظاهر على المنصف البصير، و لا ينبّئك مثل خبير.

↕
ص: ٣٨

٢- و كتاب درست:

و أخواته، إلى جزء من نوادر عليّ بن أسباط، وجدناها مجموعة منقولة كلّها من نسخة عتيقة صحيحة بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبى، و هو نقلها من خط الشيخ الجليل محمّد بن الحسن القمّى، و كان تأريخ كتابتها سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، و ذكر أنّه أخذ الأصول المذكورة من خطّ الشيخ الأجلّ هارون بن موسى التلعكبرى، و هذه النسخة كانت عند العلّامة المجلسى قدّس سرّه، كما صرّح به فى أوّل البحار §بحار الأنوار ١: ٤٣.

§ و منها انتشرت النسخ، و فى أوّل جملة منها و آخرها يذكر صورة النقل §هنا زيادة فى الحجرية هى: المذكور.

.§

أمّا كتاب درست: فهو ساقط من أوّله، و فى آخره: تمّ كتاب درست، و فرغت من نسخه من أصل أبى الحسن محمّد بن الحسن بن الحسين بن أيّوب القمّى أيّده اللّه سماعا له عن الشيخ أبى محمّد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى أيّده اللّه بالموصل، فى يوم الأربعاء، لثلاث ليال بقين من ذى القعدة، سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، و الحمد للّه ربّ العالمين و صلّى اللّه على محمّد و آله و سلّم تسليما.

و درست هذا رمى بالوقف، و فى رجال النجاشى: درست بن أبى منصور محمّد الواسطى، روى عن أبى عبد اللّه، و أبى الحسن عليهما السلام، و معنى درست أى صحيح. له كتاب يرويه جماعة: منهم سعد بن محمّد الطاطرى عمّ عليّ بن الحسن الطاطرى، و منهم محمّد بن أبى عمير.

أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا

↕
ص: ٣٩

حميد بن زياد، قال: حدّثنا محمّد بن غالب الصيرفى، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن الطاطرى، قال: حدّثنا عمّى سعد بن محمّد أبو القاسم، قال: حدّثنا درست بكتابه.

و أخبرنا محمّد بن عثمان، قال: حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عبيد اللّه ابن أحمد بن نهيك، قال: حدثنا محمّد بن أبى عمير، عن درست بكتابه §رجال النجاشى: ١٦٢/ ٤٣٠.

.§

و قال الشيخ فى الفهرست: درست الواسطى له كتاب، و هو ابن أبى منصور، أخبرنا بكتابه أحمد بن عبدون، عن عليّ بن محمّد بن الزبير القرشى، عن أحمد ابن عمر بن كيسبة، عن على بن الحسن الطاطرى، عن درست.

و رواه حميد، عن ابن نهيك، عن درست §فهرست الشيخ: ٦٩/ ٢٧٨.

.§

و ظاهر النجاشى أنّ على بن الحسن يروى عنه بتوسط عمّه. و صريح الشيخ رحمه اللّه أنّه يروى عنه بلا واسطة، و يؤيد الأخير ما فى الاستبصار، فى باب الطيب من أبواب ما يجب على المحرم اجتنابه، روايته عنه بعنوان على الجرمى §الاستبصار ٢: ١٧٨/ ٥٩٢.

.§

و فى التهذيب فى باب ما يجب على المحرم اجتنابه §التهذيب ۵: ۲۹۸/ ۱۰۰۸.

§، و فيه فى باب الطواف قريبا من آخره روايته عنه بعنوان الطاطرى §التهذيب ۵: ۱۳۹/ ۲۵۹.

§، و فيه فى باب الكفارة عن خطأ المحرم، روايته عنه مرّتين بعنوان على بن الحسن الجرمى §التهذيب ۵: ۳۵۱/ ۱۲۲۰. أمّا الحديث الثانى الذى أشار إليه المصنف قدس سره فى التهذيب ۵: ۳۴۲/ ۱۱۸۶ فى النسخة المطبوعة بواسطة محمد، و لعلّ المصنف اعتمد نسخة من التهذيب خالية من هذه الواسطة و اللّه أعلم بالصواب.

.§

↨

ص: ۴۰

ثم لا يخفى أنّه يروى عنه غير هؤلاء جماعة من أجلّاء الرواة، و المشايخ الثقات:

كنضر بن سويد: فى التهذيب فى باب ضروب الحجّ §التهذيب ۵: ۲۶/ ۷۷.

§، و فى الكافى فى باب ثواب المرض §الكافى ۳: ۱۱۴/ ۶.

§، و فى باب تعجيل عقوبة الذنب §المصدر السابق ۲: ۳۲۳/ ۱۱.

§، و فى الاستبصار فى باب أنّ التمتع فرض من نأى عن الحرم §الاستبصار ۲: ۱۵۱/ ۴۹۵.

§، و فى الكافى فى باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر §الكافى ۵: ۵۸/ ۸.

.§

و الحسن بن على الوشّاء: فى مشيخة الفقيه §من لا يحضره الفقيه ۴: ۷۸.

§، و فى الكافى فى باب التقية §الكافى ۲: ۱۷۳/ ۸.

§. و فى التهذيب فى باب العتق §التهذيب ۸: ۲۴۸/ ۸۹۵.

§، و فى الاستبصار فى باب الرجل يعتق عبدا له و على العبد دين بعنوان الحسن بن على §الاستبصار ۴: ۲۰/ ۶۲۹.

§، و الظاهر أنّه الوشاء بقرينة ما فى الفقيه § من لا يحضره الفقيه ۴: ۷۸.

.§

و أحمد بن محمّد بن أبى نصر البزنطى: فى الكافى فى باب ثواب المرض § الكافى ۳: ۱۱۴/ ۷.

§ و فى التهذيب فى باب الصيد و الذكاة § النسخة المطبوعة من التهذيب (فى الباب المذكور) خالية من رواية البزنطى عن درست، و لعلّه من سهو قلم المصنف، و اللّه أعلم بالصواب. و سبب السهو أنه نقل فى جامع الرواة رواية البزنطى عن درست فى الكافى فى باب ثواب المرض. ثم قال: أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن على عنه فى التهذيب فى باب الصيد و الذكاة. نسبه المصنف إلى البزنطى.

.§

↨

ص: ۴۱

و إسماعيل بن مهران: فى الكافى فى باب الصبر §الكافى ۲: ۷۴/ ۱۳.

§، و فى باب أنّ الميّت يزور أهله §الكافى ۳: ۲۳۰/ ۴.

§، و فى باب بعد باب أرواح المؤمنين §الكافى ٣: ٢۴۴/ ٣.

§، و فى التهذيب فى باب القود بين الرجال و النساء §التهذيب ١٠: ١٨۶/ ٧٣٢.

§.

و عبد اللّه بن بكير: فى التهذيب فى باب ديات الأعضاء §التهذيب ١٠: ٢۶١/ ١٠٣١.

§، و فى الكافى فى باب مولد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله §النسخة المطبوعة خالية من هذا السند فى الباب المذكور و اللّه أعلم بالصواب، هذا و فى جامع الرواة: رواية عبد اللّه بن بكير عنه فى التهذيب فى باب ديات الأعضاء. على بن المعلى عن أخيه محمد عنه فى الكافى فى مولد النبى صلّى اللّه عليه و آله.

§.

و جعفر بن محمّد الأشعرى: فى الكافى فى كتاب العقل و الجهل §روى الشيخ الكلينى فى الكافى فى الباب المذكور الحديث عن جعفر بن محمّد الأشعرى عن عبيد اللّه الدهقان عن درست كما فى النسخة المطبوعة، ١: ١٨ الحديث ١٧. و لكن الأردبيلى فى جامع الرواة ١/ ٣١١ فى ترجمة درست قال عنه جعفر بن محمد الأشعرى فى الكافى فى باب العقل و الجهل.

§.

و الحسن بن محبوب: فى الكافى فى باب مجالسة العلماء §الكافى ١: ٣١/ ٢.

§.

و على بن معبد: فيه فى باب المشيئة و الإرادة §الكافى ١: ١١٧/ ۵.

§.

و الحسين بن زيد: فيه فى باب البيان و التعريف من كتاب التوحيد § الكافى ١: ١٢۵ الحديث الأول، و قد وضع فى النسخة المطبوعة تحت عنوان (باب اختلاف الحجة على عباده)

§.

↨

ص: ۴٢

و أبو شعيب المحاملى: فيه فى باب حجج اللّه على خلقه §الكافى ١: ١٢۵ الحديث الأول.

§.

و محمّد بن معلّى: فيه فى مولد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله §الكافى ١: ٣٧٢/ ٢٧.

§.

و أميّة بن علىّ القيسى: فيه أيضا §الكافى ١: ٣٧٠/ ١٨.

§.

و زياد القندى: فى الكافى فى باب القنوت فى الفريضة §الكافى ٣: ٣۴٠/ ١۵.

§، و بعد حديث نوح عليه السلام من كتاب الروضة §روضة الكافى: ٢٧٢/ ۴٠۵.

§ و محمّد بن إسماعيل: فى التهذيب فى باب الزيادات فى فقه الحجّ §التهذيب ۵: ٣٩١/ ١٣۶٨.

§، و فى الاستبصار فى باب المرأة الحائض متى تفوت متعتها §الإستبصار ٢: ٣١٢/ ١١٠٩.

§، و فى الكافى فى باب ما يجب على الحائض من أداء المناسك §الكافى ۴: ۴۴۶/ ٢.

.§

و عليّ بن أسباط: فى التهذيب فى باب الزيادات فى فقه الحجّ §التهذيب ۵: ۳۹۴/ ۱۳۷۴.

§، و فى الاستبصار فى باب ما يجب على الحائض من أداء المناسک § الإستبصار ۲: ۳۱۴/ ۱۱۱۵، فى باب المرأة الحائضة متى تفوت متعتها.

.§

و سلمة بن الخطّاب: فى التهذيب فى الباب المذكور § التهذيب ۵: ۳۹۲/ ۱۳۶۹.

§، و فى الاستبصار فى باب المرأة الحائض متى تفوت متعتها § الاستبصار ۲: ۳۱۲/ ۱۱۱۰.

§ § ورد هنا فى الحجرية زيادة: و فى الكافى فى باب ما يجب على الحائض من أداء المناسک.

.§

↕

ص: ۴۳

و ابن رباط: فى الكافى فى باب ما يجب على الحائض من أداء المناسک §الكافى ۴: ۴۴۶/ ۳.

.§

و يوسف بن عليّ: فيه فى باب شارب الخمر §الكافى ۶: ۳۹۸/ ۱۲.

.§

و إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل: فيه فى باب أنّ الفرائض لا تقام إلّا بالسيف §الكافى ۷: ۷۷/ ۲.

.§

و واصل بن سليمان: فيه فى باب الشواء من أبواب الأطعمة §الكافى ۶: ۳۱۹/ ۵.

.§

و أبو يحيى الواسطى: فيه فى باب طبقات الأنبياء و الرسل §الكافى ۱: ۱۳۳/ ۱.

.§

و أبو عثمان: فيه فى باب البصل §الكافى ۶: ۳۷۴/ ۴.

.§

و هؤلاء جماعة وجدنا روايتهم عن درست فى الكتب الأربعة، و فيهم:

ابن أبى عمير، و البزنطى، اللّذان لا يرويان إلّا عن ثقة، و فيهم من الّذين أجمعت العصابة على تصحيح أخبارهم، أربعة: هما §أى ابن أبى عمير و البزنطى.

§، و الحسن بن محبوب، و عبد اللّه بن بكير.

و يأتى فى شرح أصل النرسى أنّ الإجماع المذكور من أمارات الوثاقة.

و فيهم من الثقات الأجلّاء غيرهم جماعة: كالوشاء، و ابن سويد، و ابن نهيک، و ابن مهران، و ابن معبد الذى يروى عنه صفوان بن يحيى، و الحسين ابن زيد، و أبو شعيب المحاملى، و ابن أسباط، و إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل، و سعد بن محمّد الّذين يروى عنهم على الطاطرى، و قد قال الشيخ قدس سره:

↕

ص: ۴۴

إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطريّون §انظر عدة الأصول ١: ٣٨١.

§.

و بعد روايـة هؤلاء عنه لا يبقى ريب فى أنّه فى أعلى درجـة الوثاقـة، و رواياته مقبولة، و كتابه معتمد، و قد تأمّل فى التعليقة فى وقفيّته §تعليقة الوحيد: ١٣٨، ضمن منهج المقال.

§، و لعلّه فى محلّه و لا حاجة لنا إلى شرحه.

↨

ص: ۴۵

٣- و أمّا أصل زيد الزرّاد:

فأوّله فى النسـخة الموجودة هكذا: حدثنا أبو محمّد هارون ابن موسـى بن أحمد التلعكبرى، قال: حدثنا أبو على محمّد بن همام، قال: أخبرنا حميـد بن زياد بن حمّاد، قال: حـدثنا عبـد اللّه بن أحمـد بن نهيك أبو العباس، قال: حـدثنا محمّد بن أبى عمير، عن زيد الزرّاد، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول:. الخبر، ثم ساق الأخبار مصدّرة بزيد عنه عليه السلام.

و فى رجال النجاشي: زيد الزرّاد كوفى، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب.

أخبرنا محمّـد بن محمّد، قال: حدثنا جعفر بن محمّد، قال: حدثنا أبى و على بن الحسـين بن موسـى، قالا: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا محمّد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبى عمير، عن زيد، بكتابه §رجال النجاشي: ١٧۵/ ۴۶١.

§.

و فى الفهرست: زيد النرسـى، و زيد الزرّاد، لهما أصـلان لم يروهما محمّد ابن على بن الحسـين بن بابويه، و قال فى فهرسـته: لم يروهما محمّـد بن الحسن بن الوليـد، و كان يقول: هما موضوعان، و كـذلك كتاب خالـد بن عبـد اللّه بن سـدير، و كان يقول: وضع هذه الأصول محمّد بن موسـى الهمدانى، و كتاب زيد النرسـى رواه ابن أبى عمير، عنه §فهرست الشـيخ الطوسى: ٧١ برقم ٢٨٩ و ٢٩٠.

§.

و قال العلّامة قدس سره فى الخلاصة- بعد نقل ما فى الفهرست-: و قال ابن الغضائرى: زيد [الزرّاد] §زيادة من الخلاصة.

§ كوفى، و زيد النرسى رويا عن أبى عبد اللّه

↨

ص: ۴۶

عليه السـلام، و قـال أبو جعفر ابن بـابويه: إنّ كتابهما موضوع، وضـعه محمّـد بن موسـى السـمّان، قال: و غلط أبو جعفر فى هـذا القول، فإنّى رأيت كتبهما مسموعة عن محمّد بن أبى عمير.

و الذى قاله الشيخ [عن] §زيادة من الخلاصة.

§ ابن بابويه رحمه اللّه، و ابن الغضائرى قـدس سـره لا يدلّ على طعن فى الرجلين، فإن كان توقّف ففى رواية الكتابين، و لمّا لم أجد لأصحابنا تعديلا لهما، و لا طعنا فيهما توقّفت فى §فى المصدر: عن قبول».

§ روايتهما §الخلاصة: ٢٢٢ برقم ۴.

§، انتهى.

و لا يخفى أنّ عطف ابن الغضائرى على ابن بابويه فى غير محلّه، فإنّه نسبه إلى الخطأ، و صرّح بسلامة §هنا زيادة فى الحجرية هى: هذا.

§ الكتاب عن هذه النسبة، و أنّه من الأصول المعتمدة، فكيف يجعل كلامه طعنا فى الكتاب؟.

و اعلم أنّ الكلام فى حال زيد الزرّاد و أصله يأتى مفصّلا فى حال زيد النرسى و أصله، لاشتراكهما فى جملة من الكلمات، غير أنّا نذكر بعض ما يختصّ به هنا فنقول:

كلام النجاشى صريح فى أنّه من أصحاب الأصول، لقوله- فى أول الترجمة-: روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام §رجال النجاشى: ۱۷۵/ ۴۶۱.

§ و هذا دأبه فى ترجمة أصحاب الأصول، كما لا يخفى على من تأمّل فيه. و سنده إليه صحيح على الأصحّ، فإنّه ليس فيه من يتوقّف فيه إلّا إبراهيم بن هاشم §يبدو ان الكلام عن إبراهيم بن هاشم لا مورد له لعدم وروده فى شيء من المصادر المتقدمة كالنجاشى- و لدينا ثلاث طبعات منه- و الفهرست و الخلاصة، نعم ورد ذكر لعلى بن إبراهيم ابن هاشم و لم يتوقف أحد فى وثاقته، فلاحظ.

§، و قد قال السيّد

↨

ص: ۴۷

على بن طاوس قدس سره فى فلاح السائل- بعد نقل حديث عن أمالى الصدوق رحمه اللّه فى سنده إبراهيم ما لفظه-: و رواة الحديث ثقات بالاتّفاق §فلاح السائل: ۱۵۸.

§.

و محمّد بن عيسى يأتى فى النرسى أنّ الأصحّ توثيقه.

و ممّا يستغرب أنّ على بن بابويه قدس سره، شيخ مشايخ القمّيين، يروى الأصل المذكور، و ولده الصدوق قدس سره لا يعوّل عليه فى روايته له، المنبئة عن اعتماده عليه، و يقلّد شيخه ابن الوليد فيما نسب إليه. و أغرب من هذا أنّه مع ما نسب إليه يروى من الأصل المذكور بالسند المتقدم.

ففى معانى الأخبار: أبى قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبى عمير، عن زيد الزرّاد §فى النسخة المطبوعة من معانى الأخبار: بريد الرزاز، و فى البحار عن المعانى: يزيد الرزاز، و الظاهر كونهما من سهو النسّاخ.

§، عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال، قال أبو جعفر عليه السلام: «يا بنىّ اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم و معرفتهم، فإنّ المعرفة هى الدراية للرواية، و بالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان، إنّى نظرت فى كتاب علىّ عليه السلام فوجدت فى الكتاب أنّ قيمة كلّ امرئ و قدره معرفته، إنّ اللّه تبارك و تعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من العقول فى دار الدنيا» §معانى الأخبار: ۱- ۲/ ۲ أصل زيد الزراد: ۳.

§، و كأنّه رجع عمّا توهّمه تبعا لشيخه.

و روى عنه أيضا ثقة الإسلام فى الكافى، بسند صحيح بالاتّفاق، فى باب شدّة ابتلاء المؤمن، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن زيد الزرّاد، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: «قال

↨

ص: ۴۸

رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: إنّ عظيم البلاء يكافأ به عظيم الجزاء فإذا أحبّ اللّه عبدا ابتلاه بعظيم البلاء، فمن رضى فله عند اللّه الرضا، و من سخط البلاء فله عند اللّه السخط» §الكافى ۲: ۱۹۷/ ۸.

§.

و أمّا السند الموجود فى أوّل هذا الأصل، فهو أيضا فى غاية القوّة و الاعتبار، فإنّ كلّهم من المشايخ العظام و إن رمى حميد بن زياد بالوقف، إلّا أنّهم قالوا فيه- مضافا إلى التوثيق-: عالم، جليل، واسع العلم، كثير التصانيف §قاله الشيخ الطوسى فى رجاله: ۴۶۳/ ۱۶، و انظر الفهرست: ۶۰/ ۲۲۸، و رجال النجاشى:

§.

و فى رسالة أبى غالب أحمد بن محمّد الزرارى إلى ولد ولده: و سمعت من حميد بن زياد، و أبى عبد اللّه بن ثابت، و أحمد بن رباح، و هؤلاء من رجال الواقفة إلّا أنّهم كانوا فقهاء، ثقات، كثيرى الدراية §رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۰.

§.

فظهر بما ذكرنا: أنّ زيد الزرّاد ثقة، و أنّ كتابه من الأصول، و أنّ المشايخ اعتمدوا عليه، و خلاصته وجوه:

الأوّل: رواية ابن أبى عمير عنه، و لا يروى و لا يرسل إلّا عن ثقة.

الثانى: رواية الحسن بن محبوب عنه، و هو من أصحاب الإجماع، و على المشهور يحكم بصحّة ما رواه و قد صح السند إليه، و على الأقوى هو من أمارات الوثاقة، كما يأتى فى النرسى وفاقا للعلّامة الطباطبائى قدّس سرّه.

الثالث: رواية المشايخ الأجلّة عنه، و عن كتابه: كالكلينى، و الصدوق، و والده، و التلعكبرى، و غيرهم ممّن روى كتابه، أو نقل حديثه فى كتابه الذى ضمن صحّته.

الرابع: عدّ كتابه من الأصول، و يأتى أنّه لا يصير أصلا إلّا بعد كونه

↕

ص: ۴۹

معتمدا معوّلا عليه عند الأصحاب.

الخامس: إنّ النجاشى- و هو المقدّم فى هذا الفنّ- ذكره و لم يطعن عليه، و ذكر كتابه و الطريق إليه، و الذى عليه المحقّقون أنّ هذا ينبئ عن مدح عظيم.

قال السيّد المحقّق الكاظمى قدس سره فى عدّته- فى جملة كلام له-:

و هنا دقيقة غفل عنها أكثر الناس، و هى أنّهم إذا أرادوا أن يعرفوا حال راو من الرواة عمدوا إلى كتب الرجال، فما وثّقه أهل الرجال أو مدحوه حكموا بوثاقته و مدحه، و ما ضعّفوه أو قدحوه حكموا بضعفه و قدحه، و (ما) §لم ترد فى المخطوطة.

§ لم يتعرّضوا له بمدح و لا قدح حسبوه فى عداد المجاهيل، و عدّوا الرواية بمكانه مجهولة، و أسقطوها عن الاعتبار، إلّا أن ينضم إليها ما يقوّمها، و على هذا بنى العلّامة المجلسى قدس سره أمره فى الوجيزة.

و أصحاب التحقيق: إنّ عدّ الرجل فى جملة أصحاب الأئمّة عليهم السلام و الرواة عنهم و حملة أخبارهم، ممّا يدلّ على كونه إماميّا، و يفيده نوعا من المدح.

أمّا الأول: فلما مرّ فى الفائدة، من جريان عادة أهل الرجال على عدم التعرّض لبيان مذهب الراوى، إذا لم يعرف منه إلّا المذهب، إلّا أن يكون محل ريبة، و أنّهم متى عثروا منه على وصمة، أو انحراف، نادوا عليه بذلك و شهروه ليعرف، و خاصّة فى الأصول

الأربع §ورد هنا زيادة فی الحجرية و قد أشير إلى زيادتها فی المخطوطة و هی: أی رجال الكشی و النجاشی و رجال الشيخ و الفهرست.

.§

أ تراهم جهلوا حال المسكوت عنه §(عنه) لم ترد فی المخطوطة.

§، و نحن نعلم فيما لا يحصى أنّهم

↕

ص: ۵۰

إماميّون؟!.

و أمّا الثانی: فلا ريب أنّ انضمام الرجل إلى حملة الشريعة، و علمائها فضلا عن الأئمّة عليهم السلام، و تناوله منهم، و روايته عنهم، ممّا يدلّ على حسن حاله، بل ربما جعل ذلک طريقا إلى تعرّف العدالة، فما ظنّک بأصحاب الأئمّة عليهم السلام، و رواتهم، و خاصّة إذا بلغت بهم المحافظة على أحكام الشريعة، و ما يتلقّونه عن أربابها إلى تأليف الكتب، و جمع الصحف، حتى صارت دفاترهم مرجعا للعلماء، يتدارسونها مدى الأيام.

و قد أشار المفيد رحمه اللّه إلى مثل هذا فی الرسالة التی عملها فی أمر شهر رمضان- ردّا على الصدوق عند ذكر الرواة و مدحهم- حيث قال: و هم أصحاب الأصول المدوّنة §الرسالة العددية: ۱۴.

§، فإنّ عدّهم فی العلماء، و تلقّی العلماء عنهم سيّما الأجلّاء، و بذل الجهد، و تحمّل المشاقّ، و مقاساة مرارات التقيّة فی التحصيل، و شدّ الرحال إلى أرباب العلم فی أطراف البلاد، و جمع الكتب فی أسمائهم و أحوالهم، و هی كتب المشيخة، كما وقع لداود بن كورة، و غيره، فدلالة ذلک على حسن الحال، بل علوّ الطبقة ممّا لا خفاء فيه.

ثمّ إنّی رأيت الأستاذ قدّس سرّه العلّامة البهبهانی طاب ثراه يحكی عن بعضهم أنّه كان يعدّ ذكر أهل الرجال للراوی من دون طعن سببا لقبول روايته، و يشير بذلک إلى §«إلى» لم ترد فی المخطوطة و الحجرية.

§ قول الشهيد قدّس سرّه فی الذكرى، فی مبحث الجمعة، فی الحكم بن مسكين §ذكرى الشيعة: ۲۳۱، آخر الشرط الثانی.

§ إنّ ذكره غير قادح، و لا موجب للضعف، لأنّ الكشی رحمه اللّه ذكره و لم يطعن عليه §رجال الكشی ۱: ۵۴.

§ ثم تأمّل فی ذلک، و جعل يتأوّل عليه §فوائد الوحيد البهبهانی: ۱۲، الفائدة الثانية، المطبوع ضمن منهج المقال.

،§

↕

ص: ۵۱

و يقول: لعلّ مراده أنّ الكشیّ ذكره فی سند رواية استند إليها و لم يطعن فيه قلت: لو أراد هذا، لكفى الاستناد إليه و لم يحتج إلى ضميمة عدم الطعن §إلى هنا انتهى كلام المحقق الكاظمی رحمه اللّه فی عدته: ۲۷/ أ.

§، انتهى ما أردنا نقله بطوله لكثرة فائدته هنا، و فی الكتب الآتية، و يأتی فی النرسی كلام للسيّد الطباطبائی قدس سره يقرب من ذلک.

السادس: إنّه من أصحاب أبی عبد اللّه عليه السلام، و سنذكر إن شاء اللّه تعالى أنّ ابن عقدة وثّق أربعة آلاف منهم، و ألّف فيهم كتابا، و أسند إلى كلّ واحد منهم خبرا أخرجه فيه، و من البعيد أن لا يذكره فيه و هو صاحب الأصل المعروف.

السابع: إنّ فی مجموعة عندی كلّها بخط الشيخ الجليل محمد بن علی الجباعی، نقلها §فی المخطوط و الحجرية: نقل.

§ كلّها من خطّ الشيخ الشهيد رحمه اللّه و فيها أوراق أخرج فيها أحاديث مختصرة، اختارها من الأصول التى كانت عنده، مثل كتاب الصلاة للحسين بن سعيد، و كتاب إسحاق بن عمّار، و كتاب معاذ بن ثابت، و كتاب على بن إسماعيل الميثمى، و كتاب معاوية بن حكيم، و كتاب إبراهيم بن محمد الأشعرى، و كتاب الفضل بن محمّد الأشعرى، و كتاب زيد الزرّاد و هو آخر ما نقله منه، و فى آخره- بخطّ الجباعى-: قال ابن مكىّ يعنى الشهيد قدّس سرّه: أكثر هذه مقروءة على الشيخ أبى جعفر الطوسى رحمه اللّه. و لولا اعتبار الكتاب §هنا وردت زيادة فى الحجرية هى: عند الشهيد.

§، و عدم اعتنائه بما نسب إليه من الوضع، لما أخرج منه، و لما نسبه إلى زيد، و لما سلكه فى عداد كتب المشايخ، و أعاظم الرّواة، و لو دخل فى الأكثر المقروء على الشيخ- رحمه اللّه كما لعلّه الظاهر- لزاده قوّة و اعتبارا.

الثامن: إنّ أخبار هذا الكتاب كلّها سديدة متينة، ليس فيها ما يوهم الجبر، و الغلوّ، و التفويض، و موافقة العامة، و جملة من متونها و مضمونها موجودة فى

↕

ص: ۵۲

سائر كتب الأخبار، فأىّ داع إلى وضع مثله.

و يأتى بعض ما يتعلّق به فى حال زيد النرسى إن شاء اللّه تعالى.

و فى آخر الأصل المذكور: فرغ من نسخه من أصل أبى الحسن محمد بن الحسن بن الحسين بن أيّوب القمى أيّده اللّه تعالى فى يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذى القعدة، سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، الحمد للّه وحده، و صلّى اللّه على رسوله محمد و آله و سلّم تسليما، و حسبنا اللّه و نعم الوكيل.

↕

ص: ۵۳

۴- و أمّا كتاب أبى سعيد عباد العصفرى قدس سره:

و هو بعينه عباد بن يعقوب الرواجنى §يستفاد مما ذكره الشيخ الطوسى قدس سره انه غير واحد حيث نسب فى الفهرست: ۱۱۹ لعباد ابن يعقوب الرواجنى العامية و ذكر الثانى بعد ذكره للأول و لم ينسب له شيئا.

§، ففيه تسعة عشر حديثا، كلّها نقيّة، دالّة على تشيّعه، بل تعصّبه فيه.

كالنص على الأئمة الاثنى عشر، و أنّ اللّه خلقهم من نور عظمته، و أقامهم أشباحا فى ضياء نوره، يعبدونه قبل خلق الخلق، و أنّهم أوتاد الأرض، فإذا ذهبوا ساخت الأرض بأهلها، و مفاخرة أرض الكعبة و كربلاء، و أنّ اللّه أوحى إليها أنّ كفّى و قرّى، فوعزتى ما فضل ما فضّلت به، فيما أعطيت أرض كربلاء، إلّا بمنزلة إبرة غمست فى البحر فحملت من ماء البحر، و لولا تربة كربلاء ما فضّلت، و لولا ما تضمّنت أرض كربلاء ما خلقتك، و لا خلقت البيت الذى به افتخرت §الأصول الستة عشر: ۱۶.

§ الخبر.

و حديث نهى خالد عمّا أمره به من قتل على عليه السلام، قبل السلام §المصدر السابق: ۱۸.

§.

و بعث عمر إلى قدامة عامله بمقدار، لا يجوزها أحد من الموالى إلّا قتل §المصدر السابق: ۱۷.

§.

و عزل أبى بكر فى قصّة سورة براءة.

و تفسير قول على عليه السلام- لما سجّى أبو بكر-: «ما أحد أحبّ أن ألقى اللّه بمثل صحيفة من هذا المسجّى» §المصدر السابق: ١٨.

§.

و قوله صلّى اللّه عليه و آله: «إذا رأيتم معاوية على المنبر فاضربوه» و قصّة طرد الحكم بن العاص، و أمره بقتله، و أنّ عثمان آواه و أجازه

↨

ص: ٥۴

بمائة ألف درهم من بيت المال §المصدر السابق: ١٩.

§.

و من الغريب بعد ذلك رمى الشيخ و العلّامة طاب ثراهما إيّاه بالتسنّن، و أنّه عامّىّ المذهب، مع أنّ علماءهم رموه بالرفض و التشيّع، فصار المسكين مطرود الطرفين، و غرض النصال فى البين.

و عن السمعانى فى الأنساب: كان رافضيّا، داعية الى الرفض، و مع ذلك يروى المناكير، عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك، و هو الذى يروى عن شريك، عن عاصم (عن زر) عن عبد اللّه، قال: قال النبىّ صلّى اللّه عليه و آله: «إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه».

و روى حديث أبى بكر أنّه قال: لا يفعل خالد ما أمرته §الأنساب ۶: ١٧٠، و ما بين قوسين من المصدر.

§.

و عن ابن الأثير فى جامع الأصول: كان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدثنى الصدوق فى روايته المتّهم فى دينه عباد بن يعقوب §جامع الأصول: القسم المخطوط.

§.

و قال ابن حجر فى التقريب: عباد بن يعقوب الرواجينى- بتخفيف الواو، و بالجيم المكسورة، و النون الخفيفة- أبو سعيد الكوفى، صدوق، رافضىّ، حديثه فى البخارى مقرون، بالغ ابن حبّان فقال: يستحقّ الترك، من العاشرة، مات سنة خمسين، أى بعد المائة §تقريب التهذيب ١: ٣٩۴/ ١١٨.

§.

و السّند إليه على ما فى أوّل الكتاب هكذا: أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى، قال: حدثنا أبو على محمد بن همّام بن سهيل، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن خاقان النهدى، قال: حدثنى محمد بن على بن إبراهيم الصيرفى أبو سمينة، قال: حدثنى أبو سعيد العصفرى و هو عباد، عن عمرو بن ثابت و هو ابن المقدام. إلى آخره.

↨

ص: ٥٥

و هذا السّند ضعيف على المشهور بأبى سمينة، إلّا أنّ الذى يهون الخطب أمور:

الأول: إنّ ابن داود قال فى رجاله: حمدان بن أحمد- كش- هو من خاصّة الخاصّة، أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه فى آخرين §رجال ابن داود: ٨۴/ ٥٢۴

.§

و حمـدان هـذا لقب لمحمـد بن أحمـد بن خاقـان، و ليس هو فى عـداد المجمع عليهم، الموجودين فى «اختيـار رجال الكشـى» للشيخ، الدائر بين الأصحاب، و لم ينقل هذا الإجماع فى حقّه أحد غيره، إلّا أنّ المحتمل القريب نقله من أصل رجال الكشى، و قد سقط من قلم الشيخ رحمه اللّه عند اختصاره رجاله، و قد ذكرنا فى بعض تعاليقنا على رجال أبى على شواهد على وجوده فى تلك الأعصار، و إن لم يكن فى أعصارنا منه عين و لا أثر، و مع هذا الاحتمال لا مصحّح لنسبة ابن داود الى السّهو و الخطأ، و إن كان فى رجاله أغلاط كثيرة، أشار إليها السّيد التفريشى فى نقد الرجال §نقد الرجال: ٢

§، إلّا أنّ نقل مثل هذه العبارة من الكتاب المذكور، خطأ بعيد فى الغاية. و عليه فالسّند إليه صحيح، فلا بدّ من الحكم بصحّة ما فى هذا الكتاب.

الثانى: اعتماد المشايخ على النقل منه، ففى كامل الزيارة للشيخ الجليل جعفر بن محمـد بن قولويه: عن أبيه و على بن الحسين، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمـد بن على، عن عباد أبى سعيد، عن عمر بن يزيد، عن أبى عبد اللّه عليه السلام: «إنّ أرض الكعبة قالت: من مثلى. الخبر» §كامل الزيارات: ٢٦٧ الحديث ٣. الأصول الستة عشر: ١۶.

§ و هو موجود فيه سندا و متنا.

و عن محمد بن جعفر، عن محمد بن الحسين، عن أبى سعيد، عن

↨

ص: ۵۶

رجل، عن أبى الجارود، عن علىّ بن الحسين عليه السلام، قال: «اتّخذ اللّه كربلاء حرما قبل أن يتّخذ مكّة حرما بأربعة و عشرين ألف عام. الخبر» §كامل الزيارات: ٢۶٨ الحديث ۵. الأصول الستة عشر: ١٧.

.§

و هو فيه بالسند و المتن.

و يظهر منه طريق آخر إلى عباد، من غير توسّط أبى سمينة، و الظاهر أنّ الراوى عنه غير محمد بن الحسين، و كيف يروى جعفر بن قولويه عن عباد بواسطتين؟ و نسخ الكامل كما نقلناه، و الظاهر بل المقطوع أنّه سقط بينهما الواسطة.

و فى روضة الكافى محمـد بن يحيى و الحسين بن محمـد جميعا، عن جعفر ابن محمـد، عن عباد بن يعقوب، عن أحمـد بن إسماعيل، عن عمرو بن كيسان.

الخبر §روضة الكافى ٨: ٣٨١ الحديث ۵٧۶.

§. فالظاهر أنّ (الساقط فى سند) §بين القوسين فى المخطوط: السند فى، و الصحيح المثبت.

§ خبر الكامل هو جعفر بن محمد، و اللّه العالم.

و يروى عنه الجليل إبراهيم الثقفى أيضا، فى كتاب الغارات §لدينا من الغارات نسختان الاولى بتحقيق المحدث الارموى و الثانية بتحقيق السيد عبد الزهراء الحسينى الخطيب، و النسختان خاليتان من ذلك. ثم ان الثقفى توفى سنة ٢٨٣ ه و عباد توفى سنة ١۵٠ ه فكيف يروى عنه؟ و لعله وقع فى طريق روايته. و اللّه العالم.

.§

و اعلم أنّ الشيخ رحمه اللّه أخرج عنه فى أماليه أخبارا طريفة كلّها تنبئ عن حسن حاله و عقيدته، ففيه:

أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل، قال: حدثنى محمد بن جعفر بن محمد ابن رباح الأشجعى، قال: حدثنا عباد بن يعقوب

الأسدى، و ساق السند عن زيد بن علىّ، عن أبيه، عن جدّه [عن على بن أبى طالب] §زيادة من المصدر المطبوع.
§ عليهم السلام،
↕
ص: ٥٧
و ذكر وصيّة النبىّ صلّى اللّه عليه و آله إليه فى مرض وفاته، و تسليم المواريث إليه، و هو حديث طويل معروف، و فيه: «يا بنى هاشم، يا معشر المسلمين، لا تخالفوا عليّا فتضلّوا، و لا تحسدوه فتكفروا. الخبر» §أمالى الشيخ الطوسى ٢: ١٨٥.
§.
و فيه: أخبرنا الحسين بن إبراهيم القزوينى، قال: أخبرنا محمد بن وهبان، قال: حدثنى أبو عيسى محمد بن إسماعيل بن حيّان الوراق بدكانه فى سكّة الموالى، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن الحفص الخثعمى الأسدى، قال: حدثنى أبو سعيد عباد بن يعقوب الأسدى، قال: حدثنا خلّاد أبو على، و ساق الخبر، و هو وصيّة الصادق عليه السلام الى أصحابه، و فيه:
«فإنّكم لن تنالوا ولايتنا إلّا بالورع». §أمالى الشيخ الطوسى ٢: ٢٩١.
§ الى آخره. و فيه: أخبرنا أحمد بن محمد ابن الصّلت، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمدانى، قال: حدثنا أحمد ابن القاسم أبو جعفر الأكفانى من أصل كتابه، قال: حدثنا عباد بن يعقوب، و ساق السند و المتن، و فيه: نزول عقيل على أمير المؤمنين عليه السلام، و وفوده بعده على معاوية، و الخبر معروف §أمالى الشيخ الطوسى ٢: ٣٣٤.
§.
و فيه: بهذا السند أنّ عليا عليه السلام قنت فى الصّبح فلعن معاوية، و عمرو بن العاص، و أبا موسى، و أبا الأعور، و أصحابهم §المصدر السابق ٢: ٣٣٥.
§.
و فيه: خبر آخر بهذا السند، و فيه: أنّه قال يوم الجمعة على المنبر: «ما زلت مظلوما منذ قبض رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله». الخبر §المصدر السابق ٢: ٣٣٦.
§.
و المتأمّل فى هذه الأخبار، و أخبار كتابة، يعلم أنّ من رماه بالعامّيّة فقد جفاه.
↕
ص: ٥٨
الثالث: إنّه ليس فيه من الأحكام الفرعيّة ما يحتاج الى النظر فى سند أخبارها.
↕
ص: ٥٩

٥- و أمّا كتاب عاصم بن حميد:

فقال النجاشى: عاصم بن حميد الحنّاط الحنفى أبو الفضل، مولى كوفى، ثقة، عين، صدوق، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب.
أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على ابن الحسن بن فضّال، قال: حدثنا محمد بن عبد

الحميد، عن عاصم، بكتابه §رجال النجاشى: ۳۰۱/ ۸۲۱.
§.
و قال الشيخ رحمه اللّه فى الفهرست: عاصم بن حميد الحنّاط الكوفى له كتاب. أخبرنا أبو عبد اللّه، عن محمد بن على بن الحسين، عن محمد بن الحسن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد اللّه، عن محمد بن عبد الحميد و السندى بن محمد، عن عاصم بن حميد.
و بهذا الإسناد، عن سعد و الحميرى، عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عن عاصم بن حميد §الفهرست: ۱۲۰/ ۵۳۲.
§.
و قال الصدوق قدس سره فى مشيخة الفقيه: و ما كان فيه عن عاصم بن حميد، فقد رويته عن أبى و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم ابن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عن عاصم بن حميد §من لا يحضره الفقيه ۴: ۷۷.
§.
و أمّا سنده فى النسخة الموجودة: حدثنى أبو الحسن محمد بن الحسن بن الحسين بن أيوب القمّى- أيّده اللّه تعالى- قال: حدثنى أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى- أيّده اللّه- قال: حدثنا أبو على محمد بن همام بن سهيل الكاتب، قال: حدثنا أبو القاسم حميد بن زياد بن هوارا، فى سنة تسع و ثلاثمائة، قال: حدثنا عبيد اللّه بن أحمد، عن مساور و سلمة، عن عاصم بن
↕
ص: ۶۰
حميد الحنّاط.
و ذكر أبو محمد قال: حدثنى بهذا الكتاب أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد اللّه بن موسى بن جعفر العلوى الموسائى، بمصر سنة إحدى و أربعين، قال: حدثنى الشيخ الصالح أبو العباس عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، عن مساور و سلمة جميعا، عن عاصم بن حميد الحنّاط §أصل عاصم بن حميد، ضمن الأصول الستة عشر: ۲۱.
§.
و فى أخر الكتاب: كمل الكتاب، و نسخه منصور بن أبى الحسن الآبى، من أصل أبى الحسن محمد بن الحسن القمّى أيده اللّه فى ذى الحجّة لليلتين مضتا منه، سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، يوم الأحد، الحمد للّه وحده، و صلّى اللّه على رسوله محمد و آله و سلّم تسليما، و حسبى اللّه و نعم الوكيل §أصل عاصم بن حميد، ضمن الأصول الستة عشر: ۴۱. و فيه بدل منصور بن أبى الحسن، منصور بن الحر.
§.
و روى ثقة الإسلام عن كتابه، فى باب التفويض: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبى زاهر، عن على بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عاصم بن حميد، عن أبى إسحاق النحوى، قال: دخلت على أبى عبد اللّه عليه السلام. الخبر، كما هو موجود فيه متنا و سندا §الكافى ۱: ۲۰۷/ ۱.
§.
و يروى عنه غير هؤلاء جماعة، منهم: يونس بن عبد الرحمن §تهذيب الأحكام ۹: ۳۴۹/ ۱۲۵۴.

§، و أحمد بن محمد بن أبى نصر §تهذيب الأحكام ۵: ۱۶۵/ ۵۵۰.

§، و نضر بن سويد §تهذيب الأحكام ۳: ۱۹/ ۶۹.

§، و محمد بن الوليد §تهذيب الأحكام ۳: ۳۳۳/ ۱۰۴۳.

§، و ابن أبى

↕

ص: ۶۱

عمير §تهذيب الأحكام ۵: ۱۰۵/ ۳۴۰.

§، و يحيى بن إبراهيم بن أبى البلاد §الكافى ۲: ۴۹/ ۳.

§، و محمد بن على §الكافى ۱: ۳۹۱/ ۴.

§، و علىّ بن الحسن بن فضّال عن أخويه عنه، §تهذيب الأحكام ۸: ۸۰/ ۲۷۵.

§ و عبد اللّه بن جبلة §تهذيب الأحكام ۶: ۳۱۰/ ۸۵۶.

§، و الحسن بن على الوشاء §الكافى ۱: ۴۳/ ۱.

§، و الحسن بن على بن يوسف الأزدى §تهذيب الأحكام ۷: ۳۷۰/ ۱۵۰۰.

§، و محمد بن أسلم الجبلىّ §تهذيب الأحكام ۱۰: ۴۶/ ۱۶۸.

§، و على بن الحكم §تهذيب الأحكام ۱۰: ۱۱۲/ ۴۴۴.

§، و الحسن بن محبوب § الكافى ۳: ۳۹۸/ ۶.

§، و الحجّال § الكافى ۲: ۲۶۴/ ۴.

§، و يوسف بن عقيل § تهذيب الأحكام ۹: ۳۵۹/ ۱۲۸۳.

§، و ابن أخيه سليمان بن سماعة § الكافى ۲: ۱۳۱/ ۵.

§، و موسى بن القاسم § تهذيب الأحكام ۵: ۶۸/ ۲۲۱.

§، و ابن أبى ليلى § الكافى ۲: ۲۶۴/ ۴.

§، و الحسن بن على بن يقطين § الكافى ۵: ۳۹۱/ ۷.

§، و الحسن بن عبد الرحمن § الكافى ۸: ۲۸۵/ ۴۳۱.

§.

و من جميع ذلك يظهر علوّ مقامه، و عظم شأنه، و صحّة كتابه، بل هو قريب من التواتر، و أخباره نقيّة، سديدة، و متون أكثرها موجودة فى الكتب الأربعة.

↕

ص: ۶۲

۶- و أمّا أصل زيد النرسى:

فقد كفانا مئونة شرح اعتباره العلّامة الطباطبائى طاب ثراه فى رجاله، قال رحمه اللّه تعالى: زيد النرسى أحد أصحاب الأصول، صحيح المذهب، منسوب إلى نرس، بفتح الموحّدة الفوقانيّة، و إسكان الراء المهملة: قرية من قرى الكوفة، تنسب إليها الثياب

النرسيّة، أو نهر من أنهارها، عليه عدّة من القرى، كما قاله السمعانى فى كتاب الأنساب، قال: و نسب إليها جماعة من مشاهير المحدّثين بالكوفة §الأنساب ۵۸۵/ ب.

.§

و قال الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن على بن أحمد النجاشى رحمه اللّه فى كتاب الرجال: إنّ زيد النرسى من أصحاب الصادق، و الكاظم عليهما السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة. أخبرنا أحمد بن على بن نوح السيرافى، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفوانى، قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، بكتابه §رجال النجاشى: ۱۷۴/ ۴۶۰.

.§

و قد نصّ شيخ الطائفة طاب ثراه فى الفهرست على رواية ابن أبى عمير كتاب زيد النرسى، كما ذكره النجاشى، ثم ذكر فى ترجمة ابن أبى عمير طرقه التى تنتهى إليه §فهرست الشيخ: ۷۱/ ۲۸۹ و ۱۴۲/ ۶۰۷.

.§

و الذى يناسب وقوعه فى إسناد هذا الكتاب، هو ما ذكره فيه و فى المشيخة، عن المفيد، عن ابن قولويه قدس سرهما، عن أبى القاسم جعفر بن محمد العلوى الموسوى، عن عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبى عمير §تهذيب الأحكام ۱۰/ ۷۹ من المشيخة.

.§

↕

ص: ۶۳

و فى البحار طريق آخر الى كتاب زيد النرسى، ذكر أنّه وجده فى مفتتح النسخة التى وقعت اليه، و هى النسخة التى أخرج منها أخبار الكتاب، و الطريق هكذا: حدثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبرى- أيّده اللّه- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمدانى، قال: حدثنا جعفر بن عبد اللّه العلوى أبو عبد اللّه المحمدى، قال: حدثنا محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى §بحار الأنوار ۱: ۴۳.

.§

و إنّما أوردنا هذه الطرق، تنبيها على اشتهار الأصل المذكور فيما بين الأصحاب و اعتباره عندهم، كغيره من الأصول المعتمدة المعوّل عليها، فإنّ بعضا حاول إسقاط هذا الأصل، و الطعن فى من رواه.

و اعترض أوّلا: بجهالة زيد النّرسى، إذ لم ينصّ عليه علماء الرجال بمدح، و لا قدح.

و ثانيا: بأنّ الكتاب المنسوب إليه مطعون فيه، فإنّ الشيخ قدس سره حكى فى الفهرست، عن ابن بابويه قدس سره: أنّه لم يرو أصل زيد النّرسى، و لا أصل زيد الزّراد، و أنّه حكى فى فهرسته، عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد: أنّه لم يرو هذين الأصلين، بل كان يقول: هما موضوعان، و كذلك كتاب خالد بن عبد اللّه بن سدير، و أنّ واضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمدانى §الفهرست: ۷۱/ ۲۹۰.

§، المعروف بالسّمان.

و الجواب عن ذلك: إنّ رواية ابن أبى عمير لهذا الأصل تدلّ على صحّته، و اعتباره، و الوثوق بمن رواه، فإنّ المستفاد من تتبع الحديث، و كتب الرجال بلوغه الغاية فى الثقة، و العدالة، و الورع، و الضبط، و التحذّر عن التخليط، و الرواية عن الضعفاء و

المجاهيل، و لذا ترى أنّ الأصحاب يسكنون

↨

ص: ۶۴

الى روايته، و يعتمدون على مراسيله.

و قد ذكر الشيخ قدس سره فى العدّة: أنه لا يروى، و لا يرسل إلّا عمّن يوثق به §عدة الأصول ۱: ۳۸۷.

§، و هذا توثيق عام لمن روى عنه، و لا معارض له هاهنا.

و حكى الكشى فى رجاله إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه و العلم §اختيار معرفة الرجال ۲: ۸۳۰/ ۱۰۵۰.

§، و مقتضى ذلك صحّة الأصل المذكور، لكونه ممّا قد صحّ عنه، بل توثيق راويه أيضا، لكونه العلة فى التصحيح غالبا، و الاستناد إلى القرائن و إن كان ممكنا، إلّا أنّه بعيد فى جميع روايات الأصل، و عدّ النرسى من أصحاب الأصول، و تسمية كتابه أصلا، ممّا يشهد بحسن حاله و اعتبار كتابه، فإنّ الأصل فى اصطلاح المحدّثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد، الذى لم ينتزع من كتاب آخر، و ليس بمعنى مطلق الكتاب، فإنّه قد يجعل مقابلا له، فيقال: له كتاب، و له أصل.

و قد ذكر ابن شهرآشوب فى معالم العلماء، نقلا عن المفيد طاب ثراه:

أنّ الإماميّة صنّفت من عهد أمير المؤمنين عليه السلام، إلى عهد أبى محمد الحسن بن على العسكرى عليهما السلام أربعمائة كتاب تسمّى الأصول، قال:

و هذا معنى قولهم: له أصل §معالم العلماء: ۳.

§.

و معلوم أنّ مصنّفات الإماميّة فيما ذكر من المدّة تزيد على ذلك بكثير، كما يشهد به تتبع كتب الرجال، فالأصل إذا أخصّ من الكتاب، و لا يكفى فيه مجرّد عدم انتزاعه من كتاب آخر و إن لم يكن معتمدا، فإنّه يؤخذ فى كلام الأصحاب مدحا لصاحبه، و وجها للاعتماد على ما تضمّنه، و ربما ضعّفوا الرواية لعدم وجدان متنها فى شىء من الأصول، كما اتّفق للمفيد، و الشيخ

↨

ص: ۶۵

قدس سرهما، و غيرهما، فالاعتماد مأخوذ فى الأصل بمعنى كون ذلك هو الأصل فيه، إلى أن يظهر فيه خلافه.

و الوصف به فى قولهم: له أصل معتمد، للإيضاح و البيان، أو لبيان الزيادة على مطلق الاعتماد المشترك فيما بين الأصول، فلا ينافى ما ذكرناه، على أنّ تصنيف الحديث- أصلا كان المصنّف أم كتابا- لا ينفكّ غالبا عن كثرة الرواية و الدلالة على شدّة الانقطاع إلى الأئمّة عليهم السلام، و قد قالوا: «اعرفوا منازل الرجال بقدر روايتهم عنّا» §لفظ الحديث فى المصادر مختلف انظر: رجال الكشى ۱: ۳/ ۱، ۱: ۶/ ۳، ۳ و الكافى ۱:

§ و ورد عنهم فى شأن الرواية للحديث ما ورد.

و أمّا الطعن على هذا الأصل و القدح فيه بما ذكر، فإنّما الأصل فيه محمد ابن الحسن بن الوليد القمّى رحمه اللّه، و تبعه على ذلك ابن بابويه قدس سره على ما هو دأبه فى الجرح، و التعديل، و التضعيف، و التصحيح، و لا موافق لهما فيما أعلم.

و فى الاعتماد على تضعيف القميين و قدحهم فى الأصول و الرجال كلام معروف، فإنّ طريقتهم فى الانتقاد تخالف ما عليه جماهير النقّاد، و تسرّعهم إلى الطعن بلا سبب ظاهر، ممّا يريب اللّبيب الماهر، و لم يلتفت أحد من أئمّة الحديث و الرجال إلى

ما قاله الشيخان المذكوران فى هذا المجال، بل المستفاد من تصريحاتهم و تلويحاتهم، تخطئتهما، فى ذلك المقال.
قال الشيخ ابن الغضائرى: زيد الزرّاد و زيد النرسى، رويا عن أبى عبد اللّه عليه السلام.
قال أبو جعفر (بن بابويه: إنّ كتابهما موضوع، وضعه محمد بن موسى السمّان، و غلط أبو جعفر) §ما بين القوسين سقط من المخطوطة و اثبت من الحجرية.
§ فى هذا القول، فإنّى رأيت كتبهما مسموعة من محمد
↕
ص: ۶۶
ابن أبى عمير §رجال العلامة: ۲۲۲/ ۴.
§، و ناهيك بهذه المجاهرة فى الردّ من هذا الشيخ، الذى بلغ الغاية فى تضعيف الرّوايات، و الطعن فى الرّواة، حتى قيل أنّ السالم من رجال الحديث من سلم منه، و أنّ الاعتماد على كتابه فى الجرح طرح لما سواه من الكتب، و لولا أنّ هذا الأصل من الأصول المعتمدة المتلقاة [بالقبول] §لم ترد فى المخطوطة و أضيفت من المصدر.
§ بين الطائفة، لما سلم من طعنه و من غمزه، على ما جرت به عادته فى كتابه الموضوع لهذا الغرض، فإنّه قد ضعّف فيه كثيرا من أجلّاء الأصحاب المعروفين بالتوثيق، نحو: إبراهيم بن سليمان بن حيّان، و إبراهيم بن عمر اليمانى، و إدريس بن زياد، و إسماعيل بن مهران، و حذيفة بن منصور، و أبى بصير ليث المرادى، و غيرهم من أعاظم الرّواة، و أصحاب الحديث.
و اعتمد فى الطعن عليهم غالبا بأمور لا توجب قدحا فيهم، بل فى رواياتهم، كاعتماد المراسيل، و الرواية عن المجاهيل، و الخلط بين الصحيح و السقيم، و عدم المبالاة فى أخذ الروايات، و كون رواياتهم ممّا تعرف تارة و تنكر اخرى، و ما يقرب من ذلك.
هذا كلامه فى مثل هؤلاء المشاهير الأجلّة، و أمّا إذا وجد فى أحد ضعفا بيّنا أو طعنا ظاهرا، و خصوصا إذا تعلّق بصدق الحديث، فإنّه يقيم عليه النوائح، و يبلغ منه كلّ مبلغ، و يمزّقه كلّ ممزّق، فسكوت مثل هذا الشيخ عن حال زيد النرسى، و مدافعته عن أصله بما سمعت من قوله، أعدل شاهد على أنّه لم يجد فيه مغمزا، و لا للقول (فى أصله) §فى المخطوطة: فيه.
§ سبيلا.
و قال الشيخ فى الفهرست: زيد النرسى و زيد الزّراد لهما أصلان، لم يروهما محمد بن على بن الحسين بن بابويه، و قال فى فهرسته: لم يروهما محمد بن
↕
ص: ۶۷
الحسن بن الوليد، و كان يقول: هما موضوعان، و كذلك كتاب خالد بن عبد اللّه بن سدير، و كان يقول: وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمدانى.
قال الشيخ طاب ثراه: و كتاب زيد النرسى رواه ابن أبى عمير عنه §فهرست الشيخ: ۷۱/ ۲۹۰.
§.
و فى هذا الكلام §فى المخطوط و الحجرية: الكتاب، و فى حاشية المخطوط استظهار: الكلام، و كذا المصدر، و هو الصحيح
§ تخطئة ظاهرة للصدوق و شيخه، فى حكمهما بأنّ أصل زيد النرسى من موضوعات محمد بن موسى الهمدانى، فإنّه متى صحّت رواية ابن أبى عمير إيّاه عن صاحبه، امتنع إسناد وضعه إلى الهمدانى، المتأخّر العصر عن زمن الراوى و المروىّ عنه.
و أمّا النجاشى- و هو أبو عذرة هذا الأمر، و سابق حلبته كما يعلم من كتابه، الذى لا نظير له فى فنّ الرجال- فقد عرفت ممّا

نقلناه عنه روايته لهـذا الأصل- فى الحسن كالصحيح، بل الصحيح على الأصحّ- عن ابن أبى عمير، عن صاحب الأصل §رجال النجاشى: ۱۷۴/ ۴۶۰.

.§

و قد روى أصل زيد الزرّاد: عن المفيد، عن ابن قولويه، عن أبيه و على ابن بابويه، عن على بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبى عمير، عن زيد الزرّاد §رجال النجاشى: ۱۷۵/ ۴۶۱.

§، و رجال هذا الطريق وجوه الأصحاب و مشايخهم، و ليس فيه من يتوقّف فى شأنه، سوى العبيدى و الصحيح توثيقه.

و قد اكتفى النجاشى بذكر هذين الطريقين، و لم يتعرّض لحكاية الوضع فى شىء من الأصلين، بل أعرض عنها صفحا، و طوى عنها كشحا، تنبيها على غاية فسادها، مع دلالة الاستناد الصحيح المتّصل على بطلانها، و فى كلامه السابق دلالة على أنّ أصل زيد النرسى من جملة الأصول المشهورة، المتلقّاة

↕

ص: ۶۸

بالقبول بين الطائفة، حيث أسند روايته عنه أوّلا إلى جماعة من الأصحاب، و لم يخصّه بابن أبى عمير، ثم عدّه فى طريقه إليه من مرويّات المشايخ §فى الحجرية و المخطوط: (مشايخ)، و الصحيح من المصدر.

§ الأجلّة، و هم:

أحمد بن على بن نوح السيرافى، و محمد بن أحمد بن عبد اللّه الصفوانى، و علىّ بن إبراهيم القمّى، و أبوه إبراهيم بن هاشم.

و قد قال فى السيرافى: إنّه كان ثقة فى حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها §زيادة من المصدر و الحجرية. دون المخطوط.

§ بصيرا بالحديث و الرّواية §رجال النجاشى: ۸۶/ ۲۰۹.

.§

و فى الصفوانى: إنّه شيخ، ثقة، فقيه، فاضل §رجال النجاشى: ۳۹۳/ ۱۰۵۰.

.§

و فى القمّى: إنّه ثقة فى الحديث، ثبت، معتمد §رجال النجاشى: ۲۶۰/ ۶۸۰.

.§

و فى أبيه: إنّه أوّل من نشر أحاديث الكوفيّين بقم §رجال النجاشى: ۱۶/ ۱۸.

.§

و لا ريب أنّ رواية مثل هؤلاء الفضلاء الأجلّاء يقتضى اشتهار الأصل فى زمانهم، و انتشار أخباره فيما بينهم.

و قد علم ممّا سبق كونه من مرويّات الشيخ المفيد، و شيخه أبى القاسم جعفر بن قولويه، و الشيخ الجليل الذى انتهت إليه رواية جميع الأصول و المصنّفات أبى محمد هارون بن موسى التلعكبرى، و أبى العبّاس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ المشهور، و أبى عبد اللّه جعفر بن عبد اللّه رأس المذرى، الذى قالوا فيه: إنه أوثق الناس فى حديثه.

و هؤلاء هم مشايخ الطائفة، و نقدة الأحاديث، و أساطين الجرح و التعديل، و كلّهم ثقات إثبات، و منهم المعاصر لابن الوليد، و المتقدم عليه،

↕

ص: ۶۹

و المتأخر عنه الواقف على دعواه، فلو كان الأصل المذكور موضوعا معروف الواضع كما ادّعاه، لما خفى على هؤلاء الجهابذة النقّاد بمقتضى العادة فى ذلك.

و قد أخرج ثقة الإسلام الكلينى قدس سره لزيد النرسى فى جامعه الكافى- الذى ذكر أنّه قد جمع فيه الآثار الصحيحة، عن الصادقين عليهم السلام- روايتين:

إحداهما فى باب التقبيل من كتاب الايمان و الكفر: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن على بن مزيد §نسخة بدل: زيد، من المخطوط.

§ صاحب السابرى، قال: دخلت على أبى عبد اللّه عليه السلام، فتناولت يده فقبلتها، فقال عليه السلام: «أما إنّها لا تصلح إلّا لنبىّ، أو وصىّ نبىّ» §الكافى ٢: ١٤٨/ ٣.

.§

و الثانية فى كتاب الصوم فى باب صوم عاشوراء: عن الحسن بن على الهاشمى، عن محمد بن عيسى، قال: حدثنا محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، قال: سمعت عبيد بن زرارة، يسأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء، فقال: «من صامه كان حظّه من صيام ذلك اليوم حظّ ابن مرجانة و ابن زياد»، قلت: و ما حظّهما من ذلك اليوم؟ قال: «النار» §الكافى ٤: ١٤٧/ ۶.

.§

و الشيخ قدس سره فى كتابى الأخبار: أورد هذه الرواية، بإسناده عن محمد بن يعقوب §تهذيب الأحكام ۴: ٣٠١/ ٩١٢، و الاستبصار ٢: ١٣۵/ ۴۴٣.

§، و أخرج لزيد النرسى فى كتاب الوصايا من التهذيب فى باب وصية الإنسان لعبده، حديثا آخر عن على بن الحسن بن فضّال، عن معاوية بن حكيم و يعقوب الكاتب، عن ابن أبى عمير، عنه §تهذيب الأحكام ٩: ٢٢٨/ ٨٩۶.

.§

↨

ص: ٧٠

و الغرض من إيراد هذه الأسانيد، التنبيه على عدم خلوّ الكتب الأربعة عن أخبار زيد النرسى، و بيان صحّة رواية ابن أبى عمير عنه، و الإشارة إلى تعدّد الطرق إليه، و اشتمالها على عدّة من الرجال الموثوق بهم، سوى من تقدّم ذكره فى الطرق السالفة، و فى ذلك كلّه تنبيه على صحّة هذا الأصل، و بطلان دعوى وضعه كما قلنا.

و يشهد لذلك أيضا أنّ محمد بن موسى الهمدانى، و هو الذى ادّعى عليه وضع هذه الأصول، لم يتّضح ضعفه بعد، فضلا عن كونه وضّاعا للحديث، فإنّه من رجال نوادر الحكمة، و الرواية عنه فى كتب الأحاديث متكرّرة، و من جملة رواياته حديثه الذى انفرد بنقله فى صلاة عيد الغدير، و هو حديث مشهور، أشار إليه المفيد رحمه اللّه فى مقنعته، و فى مسار الشيعة §المقنعة: ٢٠۴، مسار الشيعة: ٣٩ ضمن المجلد السابع من مصنفات الشيخ المفيد.

§، و رواه الشيخ رحمه اللّه فى التهذيب §التهذيب ٣: ١۴٣/ ٣١٧.

§، و أفتى به الأصحاب، و عوّلوا عليه، و لا رادّ له سوى الصدوق §الفقيه ٢: ۵۵/ ذيل الحديث ٢۴١.

§ و ابن الوليد، بناء على أصلهما فيه.

و النجاشى ذكر هذا الرجل فى كتابه و لم يضعّفه، بل نسب الى القميين تضعيفه بالغلوّ، ثم ذكر له كتبا منها كتاب الردّ على الغلاة، و ذكر طريقه الى تلك الكتب، قال رحمه اللّه: و كان ابن الوليد رحمه اللّه يقول: إنّه كان يضع الحديث و اللّه أعلم

§رجال النجاشى: ۳۳۸/ ۹۰۴.
§.
و ابن الغضائرى و إن ضعّفه، إلّا أنّ كلامه فيه يقتضى أنّه لم يكن بتلك المثابة من الضعف، فإنّه قال فيه: إنّه ضعيف، يروى عن الضعفاء، و يجوز أن يخرج شاهدا، تكلّم فيه القميون فأكثروا، و استثنوا من نوادر الحكمة ما رواه §حكاها عنه العلامة فى الخلاصة: ۲۵۵/ ۴۴.
§، و كلامه ظاهر فى أنّه لم يذهب فيه مذهب القمّيين، و لم يرتض ما قالوه،
↕
ص: ۷۱
و الخطب فى تضعيفه هيّن، خصوصا إذا استهونه.
و العلّامة قدس سره فى الخلاصة حكى تضعيف القميين و ابن الوليد، حكاية تشعر بتمريضه، و اعتمد فى التضعيف على ما قاله ابن الغضائرى قدس سره و لم يزد عليه شيئا §انظر الهامش المتقدم.
§. و فيما سبق عن النجاشى و ابن الغضائرى فى أصلى الزّيدين، و عن الشيخ فى أصل النرسى، دلالة على اختلال §فى المخطوط و الحجرى: اختلاف، و التصويب من المصدر
§ ما قاله ابن الوليد فى هذا الرجل.
و بالجملة فتضعيف محمد بن موسى يدور على أمور:
أحدها: طعن القميين فى مذهبه بالغلوّ و الارتفاع، و يضعّفه ما تقدّم عن النجاشى أنّ له كتابا فى الرّد على الغلاة.
و ثانيها: إسناد وضع الحديث إليه، و هذا ممّا انفرد به ابن الوليد، و لم يوافقه فى ذلك الّا الصدوق قدس سره لشدّة وثوقه به، حتّى قال رحمه اللّه فى كتاب من لا يحضره الفقيه: إنّ كل ما لم يصححه ذلك الشيخ، و لم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح §من لا يحضره الفقيه ۲: ۵۵/ ذيل الحديث ۲۴۱.
§.
و سائر علماء الرجال و نقدة الاخبار تحرّجوا عن نسبة الوضع الى محمد بن موسى، و صحّحوا أصل زيد النرسى، و هو أحد الأصول التى أسند وضعها إليه، و كذا أصل زيد الزرّاد، و سكوتهم عن كتاب خالد بن سدير لا يقتضى كونه موضوعا، و لا كون محمد بن موسى واضعا، إذ من الجائز أن يكون عدم تعرّضهم له لعدم ثبوت صحّته، لا لثبوت وضعه، فلا يوجب تصويب ابن الوليد لا فى الوضع و لا فى الواضع، أو لكونه من موضوعات غيره فيقتضى تصويبه فى الأوّل دون الثانى.
و ثالثها: استثناؤه من كتاب نوادر الحكمة، و الأصل فيه محمد بن الحسن
↕
ص: ۷۲
ابن الوليد أيضا، و تابعه على ذلك الصدوق، و أبو العباس بن نوح، بل الشيخ، و النجاشى أيضا.
و هذا الاستثناء لا يختصّ به، بل المستثنى من ذلك الكتاب جماعة، و ليس جميع المستثنين وضعة للحديث، بل منهم المجهول الحال، و المجهول الاسم، و الضعيف بغير الوضع، بل الثقة على أصحّ الأقوال: كالعبيدى، و اللّؤلؤى، فلعلّ الوجه فى استثناء غير الصدوق و شيخه ابن الوليد جهالة محمد ابن موسى، أو ضعفه من غير سبب الوضع، و الموافقة لهما فى الاستثناء لا تقتضى الاتّفاق فى التعليل، فلا يلزم من استثناء من وافقهما ضعف محمد بن موسى عنده، فضلا عن كونه وضّاعا، و قد بان لك بما

ذكرنا مفصّلا اندفاع الاعتراضين بأبلغ الوجوه §الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم): ۲: ۳۶۰.
§.
قلت: و روى جعفر بن قولويه رحمه اللّه فى كامل الزيارة، عن أبيه و أخيه على ابن محمد و على بن الحسين كلّهم، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن أبى الحسن موسى عليه السلام، قال: «من زار ابنى هذا- و أومى إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام- فله الجنّة» §كامل الزيارات: ۳۰۶ الحديث ۱۰، و انظر الأصول الستة عشر: ۵۲.
§ و الخبر موجود فى الأصل.
و منه يعلم أنّ على بن بابويه والد الصدوق، يروى أصل النرسى كما مرّ أنّه يروى أصل الزرّاد، و يظهر منه أنّ أصل نسبة اعتقاد وضعهما إلى الصدوق تبعا لشيخه ضعيف، أو رجع عنه بعد ما ذكره فى فهرسته، فإنّ ولده شيخ القميّين، و فقيههم §لم ترد فى المخطوطة، بل فى الحجرية.
§ و ثقتهم، و الذى خاطبه الإمام العسكرى عليه السلام بقوله- فى توقيعه-: «يا شيخى و معتمدى» §انظر مقدمة الإمامة و التبصرة تحقيق السيد الجلالى: ۵۸.
§ يروى الأصل المذكور و ولده يعتقد
↕
ص: ۷۳
كونه موضوعا؟! هذا ممّا لا ينبغى نسبته إليه.
و يؤيّد ضعف النسبة، أو يدلّ على الرجوع، روايته عن الأصلين فى كتبه، أمّا الزرّاد فقد تقدم.
و أمّا عن أصل النرسى ففى ثواب الأعمال: أبى رحمه اللّه، قال: حدثنى على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن بعض أصحابه، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: «كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يغسل رأسه بالسدر» §ثواب الأعمال: ۳۶.
§ إلى آخر ما فى الوسائل منقولا عنه §وسائل الشيعة ۲: ۶۳/ ۱۴۹۱.
§، و فى كتابنا منقولا عن الأصل المذكور هذا §مستدرك الوسائل ۱: ۳۸۷/ ۹۳۷.
§.
و قد أخرج الخبر المذكور شيخه جعفر بن أحمد القمى فى كتاب العروس، عن زيد §النسخة المطبوعة من العروس خالية من هذا الحديث. و قد روى عن زيد النرسى عن أبى الحسن عليه السلام حديثا فى (باب غسل الرأس يوم الجمعة بالخطمى من السنة) و هو يخالف الحديث المار سندا و متنا.
§ كما فى أصله.
و أخرج الصدوق رحمه اللّه أيضا §لم ترد فى المخطوط.
§ فى الفقيه، فى باب ضمان الوصىّ لما يغيّره عمّا أوصى به الميّت، عن محمد بن أبى عمير، عن زيد النرسى، عن علىّ ابن مزيد صاحب السابرى، قال: أوصى إلىّ رجل. و ساق الحديث §من لا يحضره الفقيه ۴: ۱۵۴ الحديث ۵۳۴.
§، و هو طويل ذكره الشيخ فى الأصل فى كتاب الوصية، مثل ما نقلناه عن أصل النرسى فى الكتاب المذكور فلاحظ §وسائل الشيعة ۱۹: ۳۴۹/ ۲۴۷۴۲، و انظر: مستدرك الوسائل ۱۴: ۱۱۹/ ۱۶۲۵۲، أصل زيد الزراد: ۵۵، ضمن الأصول الستة عشر.
§.

↕

ص: ۷۴

و أخرج أحمد بن محمّد بن فهد فی عدّة الداعی، عن الأصل المذکور حدیث معاویة بن وهب فی الموقف §عدة الداعی: ۱۷۱.

و انظر: أصل زید النرسی (ضمن الأصول الستة عشر): ۴۴.

§، و هو حدیث شریف فی الحثّ علی الدعاء للإخوان.

و أخرج الحسین بن سعید فی کتاب الزهد، عن الأصل المذکور خبر فناء العالم، عن ابن أبی عمیر، عن زید النرسی، عن عبید بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول. §الزهد: ۹۰ حدیث ۲۴۲. و انظر: أصل زید النرسی (ضمن الأصول الستة عشر): ۴۷.

§، إلّا أنّه اختصره.

و أخرج الخبر المذکور عنه علیّ بن إبراهیم فی تفسیره، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن زید، و ساقه کما هو موجود فی الأصل §تفسیر علی بن إبراهیم القمی: ۲۵۶، الأصول الستة عشر: ۴۷.

§.

و قال العلامة المجلسی قدس سره فی البحار- بعد نقل کلمات الجماعة فی الأصلین و صاحبیهما-: و أقول: و إن لم یوثّقهما أصحاب الرجال، لکن أخذ أکابر المحدّثین من کتابهما، و اعتمادهم علیهما حتّی الصدوق قدس سره فی معانی الأخبار، و غیره، و روایة ابن أبی عمیر عنهما، و عدّ الشیخ کتابهما من الأصول، لعلّها تکفی لجواز الاعتماد علیهما، مع أنّا أخذناهما من نسخة عتیقة مصحّحة بخط الشیخ منصور بن الحسن الآبی، و هو نقله من خطّ الشیخ الجلیل محمد ابن الحسن القمّی، و کان تاریخ کتابتها سنة أربع و سبعین و ثلاثمائة، و ذکر أنّه أخذهما و سائر الأصول المذکورة بعد ذلک من خطّ الشیخ الأجلّ هارون بن موسی التّلعکبری §بحار الأنوار ۱: ۴۳۱.

§، انتهی.

و أمّا محمد بن موسی فلعلّنا نشیر إلی بعض ما یؤیّد کلام السیّد رحمه اللّه فیه، فی بعض الفوائد الآتیة.

↕

ص: ۷۵

۷- و أمّا کتاب جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی:

فقال الشیخ قدس سره فی الفهرست: جعفر بن محمد بن شریح الحضرمی له کتاب، رویناه بالإسناد الأول، عن ابن همّام، عن حمید، عن أحمد بن زید الأزدی البزّاز، عن محمد بن أمیة بن القاسم الحضرمی، عن جعفر بن محمد بن شریح §الفهرست: ۴۳/ ۱۳۷.

§.

و مراده بالإسناد الأوّل- کما ذکره فی ترجمة جعفر بن قولویه، و جعفر بن محمد بن مالک: الشیخ المفید، و الحسین بن عبید اللّه، و أحمد بن عبدون، و غیرهم-: عن أبی محمد هارون بن موسی التّلعکبری، عن أبی علی بن همّام §الفهرست: ۴۲/ ۱۳۰ و ۴۳/ ۱۳۶.

§.

و سنده فى النسخة الموجودة، و النسخة المتقدّمة للمجلسى طيب اللّه ثراه هكذا: الشيخ أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد بن إبراهيم التلّعكبرى أيده اللّه قال: حدثنا محمد بن همّام، قال: حدثنا حميد بن زياد الدهقان، قال:
حدثنا أبو جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزدى، قال: حدثنا محمد بن المثنى بن القاسم الحضرمى، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن شريح الحضرمى، عن حميد بن شعيب السبيعى، عن جابر الجعفى، قال: قال: أبو جعفر عليه السلام. الخبر §بحار الأنوار ۱: ۴۴. أصل جعفر بن محمد بن شريح الحضرمى (ضمن الأصول الستة عشر): ۶۰.
.§
و الظاهر أنّ أميّة فى سند الشيخ مصحّف، و الصواب- كما فى سند الكتاب- المثنى، و أشار الى ذلک فى البحار أيضا §بحار الأنوار ۱: ۴۴. أصل جعفر بن محمد بن شريح الحضرمى (ضمن الأصول الستة عشر): ۶۰.
.§
و محمد بن أميّة غير مذكور فى الرجال، و لا فى أسانيد الأخبار. و الظاهر
↨
ص: ۷۶
أنّ أحمد بن زيد فى السندين هو بعينه أحمد بن زيد الخزاعى، الذى ذكر الشيخ قدس سره فى الفهرست أنه يروى كتاب آدم بن المتوكّل، عن أحمد بن عبدون، عن أبى طالب الأنبارى، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن زيد الخزاعى، عنه §فهرست الشيخ: ۱۶/ ۴۷.
§. و كتاب أبى جعفر شاهطاق، و الظاهر أنّه محمد بن على بن النعمان، الملقّب بمؤمن الطاق، عن جماعة، عن أبى المفضل، عن حميد، عن أحمد بن زيد الخزاعى، عنه §فهرست الشيخ: ۱۹۱/ ۸۶۶.
.§
و وافقنا على اتّحادهما المتبحّر النقّاد المولى الحاج محمد الأردبيلى، فى جامع الرّواة §جامع الرواة ۲: ۱۵۸.
§ و ظهر ممّا نقلنا أنّه من مشايخ الإجازة، و أنّ حميدا اعتمد عليه فى رواية الكتب المذكورة، و كتاب محمد بن المثنى كما يأتى.
و قد مرّ فى شرح أصل زيد الزرّاد ما يقتضى الاعتماد على حميد، و السكون إلى رواياته.
و ستعرف أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التزكية و التوثيق، إمّا لعدم الضرر فى ضعفهم و جهالتهم، أو لكونهم ثقات إثبات على اختلاف بينهم.
و منه و ممّا نقلنا عن السيد الكاظمى، و العلامة الطباطبائى، فى مدح أرباب الكتب و أصحاب التصانيف، يظهر حسن حال الحضرمى، مع أنّ رواياته فى الكتاب سديدة مقبولة، يوجد متونها أو مضمونها فى سائر الكتب المعتبرة، و ممّا يشهد على حسن حاله اعتماد محمد بن مثنى عليه، فإنّ جلّ روايات كتابه عنه فراجع و تأمل.
و أبوه محمد بن شريح من ثقات أصحاب أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة عنه، كما فى رجال النجاشى و الفهرست، و غيرهما §رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۱، و الفهرست: ۱۴۱/ ۶۰۵.
.§
↨
ص: ۷۷

٨- و أمّا كتاب محمد بن المثنّى بن القاسم الحضرمى قدس سره:

فالسند إليه فى النسخة المتقدّمة ما تقدّم فى سند كتاب جعفر.

و قال النجاشى قدس سره: محمد بن المثنّى بن القاسم، كوفى ثقة، له كتاب، أخبرنا الحسين، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد، قال:

حدثنا أحمد، عن محمد بن المثنّى بكتابه §رجال النجاشى: ٣٧١/ ١٠١٢.

§.

و يروى عنه الثقة سيف بن عميرة، كما فى روضة الكافى §روضة الكافى ٨: ٣٠٣.

§.

و بملاحظة ما ذكرنا لا ريب فى اعتبار الكتاب، و الاعتماد عليه، و ذكر فى آخر الكتاب حديثين من غير توسّط محمد، و وصف فيه أحمد هكذا: بالإسناد عن حميد بن زياد، عن أبى جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزدى البزّاز، ينزل فى طاق [زهير] و لقبه بزيع، قال: حدثنى على بن عبيد اللّه §انظر كتاب محمد بن المثنى (ضمن الأصول الستة عشر): ٩٣.

§. إلى آخره.

↨

ص: ٧٨

٩- و أمّا كتاب عبد الملك بن حكيم:

ففى رجال النجاشى: عبد الملك بن حكيم الخثعمى، كوفى ثقة، عين، روى عن أبى عبد اللّه و أبى الحسن عليهما السلام، له كتاب يرويه جماعة: أخبرنا القاضى أبو عبد اللّه الجعفى، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على بن الحسن بن فضّال، قال:

حدثنا جعفر بن محمد بن حكيم، قال: حدثنا عبد الملك بن حكيم بكتابه §رجال النجاشى: ٢٣٩/ ٦٣٦

§.

و فى الفهرست: عبد الملك بن حكيم، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبرى، عن ابن عقدة، و ذكر مثله §الفهرست: ١١٠/ ٤٧۴.

§.

و السند فى أوّل الكتاب أيضا: التلعكبرى، عن ابن عقدة. §كتاب عبد الملك بن حكيم (ضمن الأصول الستة عشر: ٩٨.

§ إلى آخره.

و يظهر من النجاشى أنّه من الأصول، و إن نسبة الكتاب إليه معلومة، و يرويه عنه جماعة، و إنّما اقتصر على الطريق الواحد لمجرّد الاختصار، على حسب عادتهم فى فهارسهم، فلا يضرّ إذا ضعف جعفر كما توهّم، أو جهالته كما قيل، بل اعتماد المشايخ الثلاثة- و هم وجوه الطائفة، و نقدة الأخبار فى طريقهم إلى كتاب عمّه عليه- قرينة ظاهرة على حسن حاله، بل وثاقته فى الحديث، مع أنّه يروى عنه مثل [على بن] الحسن بن فضال، و هو بمكان من التثبت و الاحتياط فى النقل و الرواية، و ورد فيه و فى سائر بنى فضّال ما ورد من الأخذ بما رووا، و الثقة الجليل موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب كما فى التهذيب فى باب

المواقيت من كتاب الحج §التهذيب ۵: ۵۷/ ۱۷۹.

§، و الثقة الجليل محمد بن إسماعيل

↕

ص: ۷۹

ابن بزيع كما فى الكافى فى باب بيض الدجاج من كتاب الأطعمة §الكافى ۶: ۳۲۴/ ۱.

§ و أحمد بن محمد بن خالد فيه أيضا §الكافى ۶: ۳۲۴/ ۱.

§، و بعد رواية هؤلاء عنه لا وقع لما توهّم أو قيل فيه.

↕

ص: ۸۰

۱۰- و أمّا كتاب مثنى بن الوليد الحناط:

ففى رجال النجاشي: مثّنى بن الوليد الحنّاط، مولى، كوفى، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة:

أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال:

حدثنا على بن الحسن، قال: حدثنا الحسن بن على بن يوسف بن بقاح، قال:

حدثنا مثّنى بكتابه §رجال النجاشی: ۴۱۴/ ۱۱۰۶.

§.

و فى الفهرست: مثّنى بن الوليد الحنّاط له كتاب، رواه الحسن بن على الخزّاز عنه، و فيه بلا فصل: مثّنى بن الحضرمى له كتاب، أخبرنا بهما جماعة، عن أبى المفضّل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبى عمير، عنهما §الفهرست: ۱۶۷/ ۷۳۶ و ۷۳۷ و فيه بدل بهما: به، و بدل عنهما: عنه.

§.

و أمّا طريق التلعكبرى فى النسخة الموجودة، ففيها قال الشيخ رحمه اللّه:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا على بن الحسن بن فضّال التيملى، قال: حدثنا العباس بن عامر القصبى، قال: حدثنا مثّنى بن الوليد الحنّاط، عن ميسر بياع الزّطى §كتاب مثنى بن الوليد الحناط (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۰۲.

§. إلى آخره.

و قال الشيخ الجليل أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان الزرارى فى رسالته إلى ولد ولده، فى ذكر طرقه الى الكتب: كتاب مثّنى الحنّاط، حدّثنى به جدّى، عن الحسن بن محمد الطيالسى، عن الحسن بن على بن بنت إلياس الخزاز، عن مثّنى §رسالة أبى غالب الزرارى: ۶۶/ ۵۹.

§.

و قال أبو عمرو الكشى قدس سره فى رجاله: قال أبو النضر محمد بن

↕

ص: ۸۱

مسعود: قال على بن الحسن: سلام، و مثّنى بن الوليد، و المثّنى بن عبد السلام كلّهم حنّاطون، كوفيون، لا بأس بهم §اختيار

معرفة الرجال ۲: ۶۲۹/ ۶۲۳.

§.

و قد قرّر فی محلّه أنّ قولهم: لا بأس به، أی بوجه من الوجوه، فیفید التوثیق کما علیه جماعة، مع أنّه یکفی فی وثاقته روایة ابن أبی عمیر عنه کما عرفت، و أحمد بن محمد بن أبی نصر البزنطی کما فی الکافی فی باب بیع الزرع الأخضر، و باب من زاد علی خمس تکبیرات من أبواب الجنائز §الکافی ۵: ۳۷۵/ ۴ و ۳: ۱۸۶/ ۱.

§.

و فی التهذیب فی باب الأغسال المفروضات، و فی باب الحیض من أبواب الزیادات، و فی باب أحکام السهو فی الصلاة §التهذیب ۱: ۱۰۶/ ۲۷۶، و ۱: ۳۹۹/ ۱۲۴۶، و ۲: ۱۹۰/ ۷۵۴.

§. و غیرهما من الأجلّاء الثقات من أصحاب الإجماع و غیرهم، سوی من تقدّم ذکرهم مثل:

عبد الرحمن بن أبی نجران کما فی التهذیب فی باب البینات §التهذیب ۶: ۲۶۵/ ۷۰۶.

§، و فی الکافی فی باب الصدق و الأمانة، و فی باب نادر قبل باب دخول القبر، و فی باب ما یجب علی الحائض فی أداء المناسک §الکافی ۲: ۸۵/ ۳، و ۳: ۱۹۲/ ۲، و ۴: ۴۴۷/ ۵.

§، و فی التهذیب فی باب میراث ابن الملاعنة، و فی باب العتق §التهذیب ۹: ۳۳۹/ ۱۲۲۱، و ۸: ۲۲۷/ ۸۲۱.

§.

و علی بن الحکم فی الکافی فی مولد أبی جعفر محمد بن علی علیهما السلام، و فی باب صلاة فاطمة علیها السلام، و فی باب الاهتمام بأمور المسلمین، و فی باب ما جاء فی الهندباء، و فی باب الحمّام من کتاب الزّی و التجمّل §الکافی ۱: ۳۹۱/ ۳، و ۳: ۴۶۸/ ۱، و ۲: ۱۳۱/ ۸، و ۶: ۳۶۲/ ۱، و ۶: ۴۹۷ ۵.

§، و فی التهذیب مکررا فی باب میراث الاخوة §التهذیب ۹: ۳۲۰/ ۱۱۴۹ و ۱۱۵۰.

§.

↨

ص: ۸۲

و الحسن بن علی الوشاء فی الکافی فی کتاب العقل، و فی باب البدع و الرأی، و فی باب المستضعف، و فی باب الرمی عن العلیل §الکافی ۱: ۱۹ حدیث ۲۱، و ۱: ۴۶ حدیث ۱۱ و ۲: ۲۹۸ حدیث ۶، و ۴: ۴۸۶ حدیث ۴.

§.

و الحسن بن راشد فیه فی باب الشکر §الکافی ۲: ۷۹/ ۱۹.

§.

و ابن فضّال فیه فی باب اللقیط، و فی باب شدّة ابتلاء المؤمن §الکافی ۵: ۲۲۴/ ۱، و ۲، و ۲: ۱۹۹/ ۲۴.

§، و فی التهذیب فی باب ابتیاع الحیوان §التهذیب ۷: ۷۸/ ۳۳۲.

§.

و علی بن الحسن بن رباط، فی الکافی فی باب أنّ النساء لا یرثن من العقار شیئا §الکافی ۷: ۱۲۹/ ۱۰.

§، و فی الاستبصار فی باب أن المرأة لا ترث من العقار و الدور §الاستبصار ۴: ۱۵۲/ ۵۷۵.

§.

و عبد اللّه بن مسكان فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين من أبواب الزيادات §التهذيب ١: ٤٣٢/ ١٣٨٥.

§.

و الحسن بن محبوب فيه فى باب التلقى و الحكرة §التهذيب ٧: ١٥٨/ ٦٩٦.

§، و فى الكافى فى باب التلقى §الكافى ٥: ١٦٨/ ٢.

§.

و معاوية بن حكيم فى التهذيب فى باب أحكام الطلاق § التهذيب ٨: ٥٦/ ١٨١.

§، و فى الاستبصار فى باب من طلّق امرأته ثلاث تطليقات § الاستبصار ٣: ٢٨٩/ ١٠٢٠.

§.

↕

ص: ٨٣

و الحسين بن أبى العلاء فى التهذيب فى باب التيمّم من أبواب الزيادات §التهذيب ١: ٤٠٦/ ١٢٧٧.

§، و فى الاستبصار فى باب من دخل الصلاة بتيمّم ثم وجد الماء §الاستبصار ١: ١٦٨/ ٥٨١.

§.

و هؤلاء كلّهم أجلّاء ثقات، بل جلّهم معدودون فى الفقهاء الكبار، و أساطين حملة الأخبار، و حاشاهم أن يرووا مع اختلاف مشاربهم عمّن لا يثقون به، و لا يعتمدون عليه، و هذا من أجلى القرائن للتزكية و التوثيق عند أرباب التحقيق، و اللّه تعالى ولىّ التوفيق.

↕

ص: ٨٤

١١- و أمّا كتاب خلّاد السدّى قدس سره:

ففى النجاشى: خلّاد السدى البزاز، كوفى، روى عن أبى عبد اللّه، و قيل:

أنّه خلّاد بن خلف المقرئ، خال محمد بن على الصيرفى أبى سمينة، له كتاب يرويه عدّة: منهم ابن أبى عمير، أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن شيبان و محمد بن مفضّل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعرى، قال حدثنا ابن أبى عمير، عن خلّاد بكتابه §رجال النجاشى: ١٥٤/ ٤٠٥.

§.

و فى الفهرست: خلاد السدى له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلّعكبرى، عن ابن عقدة، عن يحيى بن زكريا بن شيبان، عن ابن أبى عمير، عن خلاد السدى §الفهرست: ٦٦/ ٢٦١.

§.

و هذا بعينه طريق التّلعكبرى فى النسخة الموجودة §كتاب خلاد، (ضمن الأصول الستة عشر): ١٠٦.

§.

و قد أخرج الكلينى عنه فى الكافى باب من مات و ليس له وارث، عن على ابن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن خلاد §الكافى ٧: ١٦٩/ ٢.

.§

و الشيخ فى التهـذيب فى باب من مات و ليس له وارث من العصـبة، بإسـناده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبى عمير، عن خلّاد

§التهذيب ٩: ٣٨٧/ ١٣٨٢، و فيه عن خلاد عن السرى

§. و فى الاستبصار فى باب تحريم ما يذبحه المحرم من الصيد §الاستبصار ٢: ٢١٥/ ٧٣٩، و فيه: خلاد السندى.

.§

و السدّى كما فى الإيضاح: بضمّ السين §الإيضاح: ٣٥.

§، و الموجود المضبوط فى نسخ

↕

ص: ٨٥

كتب الرجال و الأخبار- ثم الدال، كأنّه منسوب الى سدّة، و هى سدّة مسـجد الكوفة، و كان السدّى المعروف يبيع بها المقانع، و هى ما يبقى من الطاق المسدود، و لذا نسب إليها.

و قـد وقع فى كتب الفقهاء و الأخبار تحريفات عجيبة، حتى من الشيخ فى التهذيب، فتارة حرّفوه بالسـرى، و اخرى بالسـندى، و فى موضـع من الجواهر بـالبرقى، بـل فى التهـذيب فى البـاب المتقـدّم عن خلّـاد، عن السـرى، بـل فيه فى بـاب الكفـارة عن خطأ المحرم: عن حمّاد السرى §التهذيب ٥: ٣٧٨ حديث ١٣١٩ و فيه: خلاد السندى، و انظر جامع الرواة ١: ٢٩٦.

§، مع نقله فى الاستبصار خلّاد، و كلّ هذا تحريف غير خفىّ على الخبير النقّاد.

و قد اتّضح بما ذكرنا اعتبار الكتاب §لم يرد فى المخطوطة.

§، و حسن حال خلّاد، بل وثاقته لرواية ابن أبى عمير عنه، و اعتماد المشايخ عليه.

↕

ص: ٨٦

١٢- و أمّا كتاب الحسين بن عثمان:

ففى النجاشـى: الحسـين بن عثمـان بن شـريك بن عـدى العـامرى الوحيـدى، ثقـة، روى عن أبى عبـد اللّه، و أبى الحسن عليهما السلام.

ذكره أصـحابنا فى رجال أبى عبد اللّه عليه السـلام، له كتاب تختلف الرواية فيه، فمنها ما رواه ابن أبى عمير، أخبرنا أجازه محمد بن جعفر، عن أحمـد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم سـنة خمس و ستين و مائتين، قال: حدثنا محمد بن أبى عمير، عن الحسين بن عثمان §رجال النجاشى: ٥٣/ ١١٩.

.§

و السـند إليه فى أول الكتاب هكذا: الشـيخ أيّده اللّه تعالى- يعنى التلعكبرى- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سـعيد، قال: حـدثنا جعفر بن عبـد اللّه المحمـدى، قال حدثنا محمد بن أبى عمير، عن الحسـين بن عثمان، عن عبد اللّه بن مسـكان. إلى آخره، و الطريقان فى غاية القوّة و الاعتبار.

و قد روى عن الحسين غير ابن أبى عمير جماعة من الأجلّاء، فمنهم:

الحسين بن سعيد فى الكافى فى باب حدّ المرض الذى يجوز للرجل أن يفطر فيه §الكافى ٤: ١١٩/ ٧.

.§

و أيوب بن نوح فى باب كيفيّة الصلاة من التهذيب §التهذيب ٢: ١٣٧/ ٥٣٢.

.§

و محمد بن الحسين فى باب الصلاة فى السفر من أبواب الزيادات من التهذيب، و فى الاستبصار فى باب من يجب عليه التمام §التهذيب ٣: ٢١٩/ ٥۴۴، و الاستبصار ١: ٢٣۵/ ٨٣٩.

.§

و موسى بن القاسم فى أواسط باب الزيادات فى فقه الحجّ من

↨

ص: ٨٧

التهذيب §لم نقف على هذا الحديث فى الباب المشار إليه فى النسخة المطبوعة من التهذيب. نعم فى ۵:

.§

و القاسم بن محمد فى الكافى فى باب التعزية §الكافى ٣: ٢٠۴/ ۵.

§، و فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين من أبواب الزيادات §التهذيب ١: ۴۶٣/ ١۵١٣.

.§

و قد أشرنا غير مرّة أنّ رواية الأجلّة عن راو من علائم الوثاقة.

و ذكره الشيخ قدس سره فى رجاله فى أصحاب الصادق عليه السلام، و قال فيه: أسند عنه §رجال الشيخ الطوسى: ١۶٩/ ۶٣، و انظر فى تفسير هذه الكلمة ما ورد فى العدد ٣ من السنة الاولى من نشرة تراثنا التى تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بقلم العلامة المحقق المتتبع السيد محمد رضا الجلالى.

.§

و قد ذكرنا فى محلّه دلالة هذه الكلمة على التوثيق، و ابن عقدة ذكره فى رجاله الذى ذكر فيه أربعة آلاف رجل من ثقات أصحاب الصادق عليه السلام.

و قال العلامة قدس سره فى الخلاصة: قال الكشى، عن حمدويه، عن أشياخه: إنّ الحسين بن عثمان خيّر، فاضل، ثقة §الخلاصة: ۵١/ ١۵.

.§

و اعترض عليه صاحب التلخيص بأنّ الكشى قال ذلك فى الحسين بن عثمان بن زياد الرواسى، و الاتّحاد محلّ نظر §التلخيص (مخطوط): ١١۴.

.§

قلت عبارة اختيار رجال الكشى هكذا: حمدويه: سمعت أشياخى يذكرون أنّ حمّادا و جعفرا و الحسين بنى عثمان بن زياد الرواسى، كلّهم

↨

ص: ٨٨

فاضلون خيار ثقات §رجال الكشى ١: ۶٧٠/ ۶٩۴.

§.

و العلامة ذكره هذه العبارة فی ترجمة حمّاد بفاصلة قليلة §انظر الخلاصة: ۵۶/ ۳.

§.

و من البعيد أن يكون ما نقله فی العامری الوحيدی ملتقطا ممّا ذكره الكشی فی الرواسی و اخوته، و عدم وجود ما نقله فی الأول فی الكشی الموجود لا يوجب الحمل علی الاشتباه و توهّم الاتّحاد، لما أشرنا إليه سابقا من وجود نسخة أصل رجال الكشی فی عصره، و لعلّ ما نقله أولا يوجد فيه، إلّا أنّ الذی يقرّب هذا البعيد أنّه لم يذكر الرواسی فی الخلاصة، مع أنه مذكور فی الكشی تبعا، و فی الفهرست منفردا، و ذكر له كتابا، و ذكر طريقه إليه §الفهرست: ۵۷/ ۲۱۵.

§، إن هذا إلّا لتوهّم الاتّحاد و اللّه العاصم.

↕

ص: ۸۹

۱۳- و أمّا كتاب عبد اللّه بن يحيی الكاهلی:

ففی النجاشی: عبد اللّه بن يحيی أبو محمد الكاهلی، عربی أخو إسحاق، رويا عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن عليهما السلام، و كان عبد اللّه وجيها عند أبی الحسن عليه السلام، و وصّی به علی بن يقطين رحمه اللّه فقال له: «اضمن لی الكاهلی و عياله أضمن لك الجنّة». و قال محمد بن عقدة الناسب: عبد اللّه بن يحيی الذی يقال له الكاهلی، هو تميمیّ النسب، و له كتاب يرويه جماعة منهم: أحمد بن محمد بن أبی نصر، أخبرنا القاضی أبو عبد اللّه الجعفی، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال:

حدثنا محمد بن أحمد القطوانی، قال حدثنا أحمد بن محمد بن أبی نصر، عن الكاهلی بكتابه §رجال النجاشی: ۲۲۱/ ۵۸۰، و فيه بدل محمّد بن عقدة الناسب: محمّد بن عبدة الناسب، هذا و فی المخطوطة و الحجرية بدل احمد بن محمد بن سعيد: محمد بن محمد ابن سعيد.

§.

و فی الفهرست: عبد اللّه بن يحيی الكاهلی له كتاب، أخبرنا به ابن أبی جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن أبی نصر، عن عبد اللّه بن يحيی.

و أخبرنا به أبو عبد اللّه المفيد قدس سره، عن محمد بن علی بن الحسين، عن أبيه و حمزة بن محمد و محمد بن علی، عن علی بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبی عمير، عن الكاهلی §الفهرست: ۱۰۲/ ۴۳۰.

§.

و فی مشيخة الفقيه: و ما كان فيه عن عبد اللّه بن يحيی الكاهلی فقد رويته عن أبی رحمه اللّه، عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسی، عن

↕

ص: ۹۰

أحمد بن أبی نصر البزنطی، عن عبد اللّه بن يحيی الكاهلی §من لا يحضره الفقيه (المشيخة): ۱۰۱.

§.

و طريق التلعكبری فی النسخة الموجودة: الشيخ- أيّده اللّه تعالی- قال:

حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن بن الحكم القطوانى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى، قال: حدثنا عبد اللّه بن يحيى الكاهلى، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول §كتاب عبد اللّه الكاهلى (ضمن الأصول الستة عشر): ۱۱۴.
§. الخبر.
و يروى عنه سوى البزنطى و ابن أبى عمير جماعة، منهم:
زكريا بن آدم قدس سره فى التهذيب فى باب اليوم الذى يشكّ فيه من شهر رمضان، و فى باب أنّه يعقّ يوم السابع §التهذيب ۴: ۱۸۱/ ۵۰۵، و ۷: ۴۴۳/ ۱۷۷۲.
§، و فى باب القول على العقيقة §لعلّ الإشارة إلى التهذيب من سهو النساخ حيث لا يوجد فى التهذيب بابا تحت هذا العنوان.
§.
و الحسن بن محبوب فيه فى باب الشركة و المضاربة، و فى باب التلقى و الحكرة، و فى باب الذبح §التهذيب ۷: ۱۸۸/ ۸۳۱، و ۷: ۱۵۸/ ۶۹۸، و ۵: ۲۲۵/ ۷۵۹.
§، و فى الاستبصار فى باب الهدى المضمون، و فى باب المضارب يكون له الربح §الاستبصار ۲: ۲۷۳/ ۹۶۸، و ۳: ۱۲۷/ ۴۵۴.
§.
و صفوان بن يحيى فى الكافى فى باب صفات الذّات، و فى باب فضل الحجّ و العمرة، و فى باب صفة التيمّم §الكافى ۱: ۸۳/ ۳، و ۴: ۲۵۳/ ۷، و ۳: ۶۲/ ۳.
§، و فى التهذيب فى باب الإجازات، و فى باب صفة التيمّم §التهذيب ۷: ۲۱۹/ ۹۵۷، و ۱: ۲۰۷/ ۶۰۰.
§.
↕
ص: ۹۱
و فضالة بن أيّوب فى الفقيه فى باب إحرام الحائض §من لا يحضره الفقيه ۲: ۲۴۱/ ۱۱۵۲.
§، و فى باب بيع الماء و المنع منه من التهذيب §التهذيب ۷: ۱۳۹/ ۶۱۷.
§.
و القاسم بن محمد فيه فيه، و فى باب المهور و الأجور منه، و فى باب الذبائح و الأطعمة §التهذيب ۷: ۱۳۹/ ۶۱۷، و ۷: ۳۶۵/ ۱۴۷۹، و ۹: ۸۸/ ۳۷۰.
§.
و على بن الحكم الكوفى الثقة فيه فى باب الصلاة فى السفر، و باب الشفعة §التهذيب ۳: ۲۰۷/ ۴۹۳، و ۷: ۱۶۵/ ۷۳۲.
§ و غيرها، و فى الكافى فى باب الماء الذى فيه قلّة و غيره §الكافى ۳: ۳/ ۱.
§.
و الحسين بن سعيد فى التهذيب فى باب العقود على الإماء، و فى باب ضروب الحج §التهذيب ۷: ۳۵۰/ ۱۴۲۸، و ۵: ۳۸/ ۱۱۲.
§، و فى الاستبصار فى باب البئر تقع فيها العذرة اليابسة، و فى باب من لم يجد الهدى و وجد الثمن، و فى باب النهى عن بيع الذهب بالفضّة §الاستبصار ۱: ۴۱/ ۱۱۶، و ۲: ۲۶۰/ ۹۱۹ و ۳: ۹۳/ ۳۱۷ و فيه: الحسين بن سعيد عن عبد اللّه بن يحيى (بحر)
§.

و الحسن بن محمد الحضرمى فى التهذيب فى باب المهور و الأجور، و فى باب عقد المرأة على نفسها النكاح §التهذيب ٧: ٣٧۶/ ١۵٢٣، و ٧: ٣٩٢/ ١۵۶٩.

§، و فى الكافى فى باب الرجل يهوى امرأة و أبوه يهوى غيرها §الكافى ۵: ۴٠١/ ٢.

§.

و محمد بن خالد فيه فى باب الكتمان، و فى باب الشرك، و فى باب

↕

ص: ٩٢

التقدّم فى الدعاء §الكافى ٢: ١٧٧ حديث ٨، و ٢: ٢٩٢ حديث ٧، و ٢: ٣۴٣ حديث ۵، و فيها عن محمد ابن خالد عن عبد اللّه بن يحيى.

§.

و على بن مهزيار فيه فى باب من وصف عدلا و عمل بغيره §الكافى ٢: ٢٢٧/ ۴.

§.

و على بن الحسن بن رباط فى التهذيب فى باب الأحداث الموجبة للطهارة §التهذيب ١: ١٩/ ۴۶.

§، و فى الاستبصار فى باب المذى و الودى §الاستبصار ١: ٩٣/ ٢٩٩.

§.

و محمد بن حمّاد بن زيد الثقة فى التهذيب فى باب الأحداث الموجبة للطهارة، و فى باب فضل الصلاة من أبواب الزيادات، و مرّتين فى باب كيفية الصلاة منها §التهذيب ١: ٣۴ حديث ٩٢، و ٢: ٢٣۶ حديث ٩٣٣، و ٢: ٢٨٨ حديث ١١۵۵، و ٢:

§، و فى الاستبصار فى باب الجهر ب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ* §الاستبصار ١: ٣١١/ ١١۵٧.

§.

و إسحاق بن عمار فى الكافى فى باب حقّ الجوار §الكافى ٢: ۴٨٩/ ۴.

§.

و ثعلبة بن ميمون الفقيه المقدّم فى هذه العصابة فى التهذيب فى باب صفة الوضوء §التهذيب ١: ٩٠/ ٢۴٠.

§، و فى الاستبصار فى باب كيفيّة المسح على الرجلين §الاستبصار ١: ۶٠/ ١٧٩.

§.

و عبد اللّه بن مسكان فى التهذيب فى باب تلقين المحتضرين § التهذيب ١: ٣٠٧/ ٨٩٢.

§، و فى الاستبصار فى باب موضع الكافور من الميت § الاستبصار ١: ٢١٢/ ٧۴٧.

§.

↕

ص: ٩٣

و حمّاد بن عثمان فى الكافى فى باب التسليم و فضل المسلمين §الكافى ١: ٣٢١/ ٢.

§.

و غيرهم ممّن لا حاجة إلى ذكرهم بعد رواية هؤلاء، الذين فيهم الثلاثة الذين نصّوا على عدم روايتهم إلّا عن الثقة، و جمع من

أصحاب الإجماع و الفقهاء، من الثقات و الأجلّاء من الرواة، الذين بلغوا الغاية فی التثبّت و الإتقان، فلا ينبغی التشكيک فی توثيق من عكفوا عليه، و أخذوا عنه.

و فی رجال أبی عمرو الكشی: عبد اللّه بن يحيی الكاهلی: علی بن محمّد، قال: حدثنی محمّد بن عيسی، قال: زعم ابن أخی الكاهلی أنّ أبا الحسن الأول عليه السلام، قال لعلی بن يقطين: «اضمن لی الكاهلی و عياله، أضمن لک الجنّة» §رجال الكشی ٢: ٧٠۴/ ٧۴٩.

§.

و فی موضع آخر منه: حدثنی حمدويه بن نصير (قال: حدثنی محمّد بن نصير) §النسخ المطبوعة خالية من هذا القول.

§ قال: حدثنی محمّد بن عيسی، قال: زعم الكاهلی أنّ أبا الحسن عليه السلام، قال لعلی بن يقطين: «اضمن لی الكاهلی و عياله، أضمن لک الجنّة» فزعم ابن أخيه أنّ عليّا رحمه اللّه لم يزل يجری عليهم الطعام، و الدراهم، و جميع النفقات مستغنين حتی مات الكاهلی، و أنّ نفقته كانت تعمّ عيال الكاهلی و قراباته. و الكاهلی يروی عن أبی عبد اللّه عليه السلام §رجال الكشی ٢: ٧۴۵/ ٨۴١.

§.

وجدت بخط جبرئيل بن أحمد: حدثنی محمّد بن عبد اللّه بن مهران، عن الحسن بن علی بن أبی حمزة، عن أبيه، عن أخطل الكاهلی، عن عبد اللّه بن يحيی الكاهلی، قال: حججت فدخلت علی أبی الحسن عليه السلام، فقال لی:

«اعمل خيرا فی سنتک هذه، فإنّ أجلک قد دنا» قال: فبكيت، فقال:

«ما يبكيک» قلت: جعلت فداک نعيت إلیّ نفسی، قال: «أبشر فإنّک من

↕

ص: ٩۴

شيعتنا، و أنت إلی خير» قال أخطل: فما لبث عبد اللّه بعد ذلک إلّا يسيرا حتی مات §رجال الكشی ٢: ٧۴۵/ ٨۴٢.

§.

↕

ص: ٩۵

١۴- و أمّا كتاب سلام بن أبی عمرة:

ففی النجاشی: سلام بن أبی عمرة الخراسانی، ثقة، روی عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه عليهما السلام، سكن الكوفة، له كتاب يرويه عنه عبد اللّه بن جبلة، أخبرنی عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدثنا القاسم بن محمّد بن الحسين بن حازم، قال: قال: حدّثنا عبد اللّه بن جبلة، قال: حدثنا سلام §رجال النجاشی: ١٨٩/ ۵٠٢.

§.

و المراد بالعدّة هنا كما صرّح به العلامة الطباطبائی: رجال ابن عقدة، و هم:

محمّد بن جعفر الأديب، و أحمد بن محمّد بن هارون، و أحمد بن محمّد بن الصلت، و القاضی أبو عبد اللّه الجعفی. قال رحمه اللّه: و الظاهر اشتراک الكلّ فی التوثيق §رجال السيد بحر العلوم ٢: ١٠٣.

§.

و فى الفهرست: سلام بن عمرو له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلّعكبرى، عن ابن عقدة، عن القاسم بن محمّد بن الحسين بن حازم، عن عبد اللّه بن جبلة، عن سلام بن عمرو §الفهرست: ٨٢/ ٣٣٩.

§.

و السند فى الكتاب أيضا مثله §كتاب سلام بن أبى عمرة (ضمن الأصول الستة عشر): ١١٧ و فيه بن أبى عروة.

§، إلّا أنّ فيه سلام بن أبى عمرو، فالظاهر أنّ ما فى الفهرست اشتباه، أو أنّ عمرو اسم أبى عمرة.

و فى رجال الشيخ رحمه اللّه فى أصحاب الصادق عليه السلام: سلام بن أبى عمرة الخراسانى §رجال الشيخ الطوسى: ٢١٠/ ١٢٩.

§.

و احتمال التعدّد من الأوهام.

↕

ص: ٩٦

و القاسم بن محمّد المذكور فى طرق المشايخ الثلاثة غير مذكور فى الرجال، و لكنّ الظاهر أنّه من مشايخ الإجازة، و من اعتماد الشيخ و النجاشى و التلّعكبرى فى طريقهم إلى الأصل المذكور عليه، يظهر حسن حاله.

و ليس فيه من الأخبار الفرعية إلّا نزر يسير.

↕

ص: ٩٧

١٥- و أمّا نوادر على بن أسباط:

ففى النجاشى: على بن أسباط بن سالم، بيّاع الزطى، أبو الحسين المقرئ، كوفى، ثقة، و كان فطحيا، جرى بينه و بين على بن مهزيار رسائل، رجعوا فيها الى أبى جعفر الثانى عليه السلام، فرجع على بن أسباط عن ذلك القول و تركه، و قد روى عن الرضا عليه السلام من قبل ذلك، و كان أوثق الناس و أصدقهم لهجة، له كتاب الدلائل. إلى أن قال: و له كتاب نوادر مشهور، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الجرّاح الجندى، قال:

حدثنا محمّد بن على بن همّام أبو على الكاتب، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن موسى، قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن على بن أسباط §رجال النجاشى: ٢٥٢/ ٦٦٣ و فيه: أخبرنا. ابن الجرّاح الجندى.

§.

و فى الفهرست: على بن أسباط الكوفى، له أصل و روايات، أخبرنا به الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن محمّد ابن أحمد بن أبى قتادة، عن موسى بن جعفر البغدادى، عن على بن أسباط.

و أخبرنا ابن أبى جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن الحسين بن أبى الخطاب، عن على بن أسباط §الفهرست: ٩٠/ ٣٧٤.

§.

و فى مشيخة الفقيه: و ما كان فيه عن على بن أسباط فقد رويته عن محمّد ابن الحسن رضى اللّه عنه و ساق مثله §الفقيه ٤: ٩٧، من المشيخة.

.§

و السند فى أول النسخة هكذا: الشيخ أيّده اللّه تعالى- يعنى التلعكبرى رضى اللّه عنه- قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانى، قال: أخبرنا على بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا على بن أسباط،

↕

ص: ۹۸

قال: أخبرنا يعقوب بن سالم الأحمر، عن رجل، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «لما قبض رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله بات آل محمّد عليهم السلام بليلة أطول ليلة» §نوادر على بن أسباط، ضمن الأصول الستة عشر: ۱۲۱.

§ الخبر.

و فى الكافى: الحسين بن محمّد، عن المعلّى بن محمّد، عن منصور بن العباس، عن على بن أسباط، عن يعقوب، و ساق مثله §الكافى ۱: ۳۷۰/ ۱۹.

.§

و قد اختلفت كلمات الأصحاب فى رجوعه عن الفطحيّة و عدمه، و فى زمان رجوعه، و لا حاجة إلى نقلها و تحقيق الحقّ بعد اعتبار كتابه، و اعتماد المشايخ عليه، و كونه أوثق الناس و أصدقهم، و كثرة الطرق إلى كتبه، و فيها الصحيح، و إكثار رواية الأجلّاء عنه، فقد روى عنه سوى من تقدم:

أحمد بن محمّد بن عيسى فى الكافى فى باب العجب §الكافى ۲: ۲۳۶/ ۱.

§، و فى التهذيب فى باب ميراث من علا من الآباء، و فى باب السنّة فى عقود النكاح، و فى باب الاستخارة له §التهذيب ۹: ۳۱۲/ ۱۱۲۱، و ۷: ۴۱۴/ ۱۶۵۷ و ۷: ۴۰۷/ ۱۶۲۸.

.§

و إبراهيم بن هاشم فى الكافى فى باب العجب، و فى باب أصول الكفر و أركانه، و فى باب ذى اللسانين، و فى باب صلاة الاستخارة §الكافى ۲: ۲۳۶/ ۳، و ۲: ۲۲۰/ ۷، و ۲: ۲۵۷/ ۳، و ۳: ۴۷۱/ ۵.

§، و فى التهذيب فى باب من يحرم نكاحهنّ من الأزواج §التهذيب ۷: ۳۱۰/ ۱۲۸۵.

.§

و يعقوب بن يزيد فيه فى باب تلقين المحتضرين §التهذيب ۱: ۳۱۹/ ۹۲۸.

§، و فى الكافى فى باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذى قبله، و فى باب من حثا على

↕

ص: ۹۹

ميّت §الكافى ۱: ۲۱۶/ ۳، و ۳: ۱۹۹/ ۵.

.§

و الحسين بن سعيد فيه فيه، و فى باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر اللّه عزّ و جلّ §الكافى ۱: ۲۱۶/ ۱، و ۱: ۱۴۸/ ۲.

.§

و الحسن بن موسى الخشاب فى التهذيب فى باب التيمّم، و فى باب فضل المساجد، و غيرها §التهذيب ۱: ۲۰۲/ ۵۸۷، و ۳: ۲۴۹/ ۶۸۲.

§.

و الحسن بن على الوشّاء فيه فى باب أحكام السهو فى الصلاة §التهذيب ٢: ١٩٧/ ٧٧۴.

§.

و منصور بن حازم فى الاستبصار فى باب النفر الأول §الإستبصار ٢: ٣٠١/ ١٠٧۵.

§.

و موسى بن القاسم البجلى فى الكافى فى باب صلاة الاستخارات، و فى باب البخور §الكافى ٣: ۴٧١/ ۵، و ۶: ۵١٨/ ٣.

§، و فى التهذيب فى باب المدينة و فضلها §التهذيب ۶: ١۶/ ٣٧.

§.

و عمران بن موسى فى الكافى فى باب ماء السماء فى كتاب الأشربة §الكافى ۶: ٣٨٨/ ٣.

§.

و على بن الحسن الطاطرى- الذى قالوا فيه: روى عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم- فى التهذيب فى باب أوقات الصلاة

§التهذيب ٢: ٢٣/ ۶۵.

§.

و محمّد بن عيسى بن عبيد فى الكافى فى باب مولد الحسين عليه السلام § الكافى ١: ٣٨٧/ ۶.

§.

و عبد العظيم بن عبد اللّه الحسنى فى الكافى فى باب أنّ الأئمّة عليهم

↕

ص: ١٠٠

السلام نور اللّه عزّ و جلّ، و باب التسليم، و باب معانى الأسماء، و غيرها §الكافى ١: ١۵١/ ۴، و ١: ٣٢٢/ ٨ و ١: ٩٢/ ١١.

§.

و أحمد بن محمّد بن خالد فيه فى باب التيّة فى كتاب الكفر و الإيمان §الكافى ٢: ۶٩/ ۴.

§.

و الحجال فيه فى باب معرس النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلم §الكافى ۴: ۵۶۵/ ٢.

§.

و هؤلاء من أجلّاء الثقات، و فقهاء الرواة، يكفى روايتهم عنه فى علوّ مقامه، و سموّ شأنه.

و يروى عنه غيرهم جماعة لا- حاجة إلى ذكرهم، فإنّ الغرض بيان وثاقته، و اعتبار كتابه، لإتمام ما يتعلّق به، فإنّه موكول إلى كتب الرجال.

↕

ص: ١٠١

١۶- مختصر كتاب العلاء:

وجدناه بخطّ الشيخ الجليل صاحب الكرامات محمد بن على الجباعى، نقله من خطّ الشيخ الشهيد الأوّل قدس سرهما، أوّله

هكذا: من كتاب العلاء، و ساق الأخبار، و كتب في آخره: آخر المختار نقلا من خطّ الشيخ العالم محمّد بن مكي، و هو نقل من خطّ الشيخ الجليل محمّد بن إدريس في العشرين من جمادى الأولى، سنة ستين و ثمانمائة §مختصر أصل علاء بن رزين (ضمن الأصول الستة عشر): ١٥٠.

§.

و تأريخ الكاتب §ورد في المخطوطة فوقها: كذا.

§ (للأصل آخر يوم الجمعة) §وردت في المخطوطة هكذا: الأصل يوم آخر الجمعة، و ورد فوقها: تاريخ خط الجباعي قدس سره.

§ ثامن عشر من شهر رمضان، سنة ثلاث و ستين و سبعمائة، و ذهب هنا §ورد في المخطوطة فوقها: تاريخ خط الشهيد قدس سره.

§ نصف السطر في آخر الصفحة، و بقي منه هذا: سبعين و خمسمائة، قال و هو يسأل من اللّه التوفيق و اللطف، و ذهب سطر آخر أيضا، و الظاهر أنّ هذا تأريخ خطّ ابن إدريس.

و العلاء كما في النجاشي: ابن رزين القلّاء، ثقفي، مولى، قاله ابن فضال، و قال ابن عبدة الناسب: مولى يشكر، كان يقلي السويق، روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و صحب محمّد بن مسلم قدس سره وفقه عليه، و كان ثقة وجها، و الهلال بن العلاء روى عنه و عبد الملك بن محمّد بن العلاء.

له كتب يرويها جماعة، أخبرنا جماعة، عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمّد بن جعفر، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدثنا

↕

ص: ١٠٢

الحسن، عن العلاء بكتابه §رجال النجاشي: ٢٩٨/ ٨١١.

§.

و في الفهرست: العلاء بن رزين القلّاء، جليل القدر، ثقة، له كتاب، و هو أربع نسخ، منها رواية الحسن بن محبوب، و ذكر النسخ و الطرق و جلّها صحاح، و قال في آخر كلامه: قال ابن بطّة: العلاء بن رزين أكثر رواية من صفوان بن يحيى §فهرست الشيخ: ١١٢/ ٤٨٨.

§.

و في هذا المقدار كفاية لاعتبار كتابه، و علوّ مقامه.

↕

ص: ١٠٣

١٧- كتاب المؤمن أو ابتلاء المؤمن:

هو للثقة الجليل الحسين بن سعيد الأهوازي، أمّا جلالة قدره و بيان حاله فلا يحتاج إلى البيان، و أمّا الكتاب المذكور فهو داخل في كتبه الثلاثين التي يضرب باعتبارها المثل، إلّا أنّ النجاشي عبّر عنه بكتاب حقوق المؤمنين و فضلهم §رجال النجاشي: ٥٨/ ١٣٦- ١٣٧.

§، و الشيخ فى الفهرست بكتاب المؤمن §فهرست الشيخ: ۵۸/ ۲۲۰.

§. و الطرق إليها كثيرة- مذكورة فى النجاشي، و الفهرست، و مشيخة الفقيه §الفقيه ۴: ۹۰، من المشيخة.

§،- غنيّة عن التزكية و التصحيح.

و قد ذكر هذا الكتاب بخصوصه الشيخ الجليل أبو غالب الزرارى فى رسالته، فقال: كتاب ما يبتلى به المؤمن لابن سعيد، حدثنى به عبد اللّه بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد §رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۷.

§ قدس سرهم.

↕

ص: ۱۰۴

۱۸- كتاب الديات:

هو من الأصول المشهورة و اعتمد عليها المشايخ الثلاثة قدس سرهم فى الكافى، و التهذيب، و الفقيه، و ذكروا طرقهم إليه، و بين نسخهم اختلاف يعرفه النظّار.

و قال فى النجاشى: ظريف بن ناصح أصله كوفىّ، نشأ ببغداد، و كان ثقة فى حديثه، صدوقا، له كتب منها كتاب الديات، رواه عدّة من أصحابنا، عن أبى غالب أحمد بن محمّد، قال: قرئ على عبد اللّه بن جعفر و أنا أسمع، قال: حدثنا الحسن بن ظريف، عن أبيه به §رجال النجاشي: ۲۰۹/ ۵۵۳. و فيه زيادة: أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبى غالب.

§.

و فى الرسالة المذكورة نسب الكتاب إلى الحسن، فقال: كتاب الديات للحسن بن ظريف، حدثنى به عبد اللّه بن جعفر، عن الحسن بن ظريف §رسالة أبى غالب الزرارى: ۴۹.

§.

و قد نقل العالم الفقيه يحيى بن سعيد، ابن عمّ المحقّق تمام الكتاب، فى آخر جامعه، و ذكر طريقه إليه فقال: فصل، و لمّا انتهيت إلى هنا و هو المقصود بالكتاب، سأل من وجب حقّه إثبات كتاب الديات لظريف بن ناصح رحمه اللّه بإسناده، و أجبته إلى ذلك و ها أنا ذاكره على وجهه إن شاء اللّه تعالى:

أخبرنى السيد الفقيه العالم الصالح محيى الدين أبو حامد محمّد بن عبد اللّه ابن على بن زهرة الحسينى الحلبى رحمة اللّه عليه قال: أخبرنى الشيخ الفقيه محمّد بن على بن شهرآشوب، عن أبى الفضل الداعى و أبى الرضا فضل اللّه ابن على الحسينى و أبى الفتوح أحمد بن على الرازى و أبى على محمّد بن الفضل الطبرسى و محمّد و على ابنى على بن عبد الصمد النيشابورى و محمّد بن الحسن الشوهانى و جماعة، و كلّهم عن أبى على و عبد الجبار المقرى، عن الشيخ أبى

↕

ص: ۱۰۵

جعفر الطوسى قدس سره.

و أخبرنى الشيخ محمّد بن أبى البركات بن إبراهيم الصنعانى، فى شهر رجب سنة ستّ و ثلاثين و ستمائة، عن الشيخ أبى عبد اللّه الحسين بن هبة اللّه ابن رطبة السوراوى، عن أبى على، عن والده الشيخ أبى جعفر الطوسى قدس سره.

و أخبرنى السيد المذكور، عن الفقيه عزّ الدين أبى الحارث محمّد بن الحسن بن على الحسينى البغدادى، عن الفقيه قطب الدين

أبى الحسين الراوندى، عن أبى جعفر محمّد بن على بن الحسن الحلبى، عن الشيخ أبى جعفر الطوسى قدس سره.

قال: أخبرنى الشيخ أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثى، عن أبى جعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمّى §فى المصدر زيادة: عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن على بن فضال، عن ظريف بن ناصح.

§، عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن حسّان الرازى، عن إسماعيل ابن جعفر الكندى، عن ظريف بن ناصح، قال: حدثنى رجل يقال له:

عبد اللّه بن أيوب، قال: حدثنى أبو عمرو المتطبّب، قال: عرضت هذه الرواية على أبى عبد اللّه عليه السلام.

و عن الشيخ أبى جعفر الطوسى، عن الشيخ أبى عبد اللّه، عن أبى القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عن محمّد بن يعقوب الكلينى، عن على بن إبراهيم ابن هاشم.

و عنه، عن الشيخ أبى عبد اللّه و الحسين بن عبيد اللّه و أحمد بن عبدون، عن أبى محمّد الحسن بن حمزة العلوى الطبرى، عن على بن إبراهيم بن هاشم.

و عنه، عن الحسين بن عبيد اللّه، عن أبى غالب أحمد بن محمّد الزرارى

↨

ص: ۱۰۶

و أبى محمّد هارون بن موسى التلّعكبرى و أبى القاسم بن قولويه و أبى عبد اللّه أحمد ابن أبى رافع الصيمرى §فى المخطوط و الحجرية: أحمد بن محمد الصيمرى. و لم نعرف له وجه، انظر جامع الرواة ۱: ۳۹، رجال النجاشى: ۸۴/ ۲۰۳، الفهرست: ۳۲/ ۸۶، تنقيح المقال ۱: ۴۶ و ۳: ۴۰ من الكنى.

§ و أبى المفضّل الشيبانى و غيرهم، كلّهم عن محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم قدس سرهم.

و عنه، عن أحمد بن عبدون، عن أحمد بن أبى رافع و أبى الحسين عبد الكريم بن عبد اللّه بن نصر البزّاز بتنيس و بغداد، عن محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن ظريف بن ناصح.

و سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف.

و عن ابن فضال و محمّد بن عيسى، عن يونس، قالا §ورد فى حاشية المخطوطة: أى ابن فضال و يونس.

§: عرضنا عليه هذا الكتاب فقال: نعم هو حقّ و قد كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر عمّاله بذلك §الجامع للشرائع: ۶۰۵.

§.

و بالجملة فهذا الكتاب معروف مشهور، معتمد عليه، و قد نقله فى الوسائل عن الكافى، و التهذيب، و الفقيه، و فرّق أجزاءه على الأبواب، و نحن نقلناه عن الأصل، و بينهما اختلاف فى بعض المواضع لا يخفى على الناظر البصير.

↨

ص: ۱۰۷

۱۹- كتاب المسلسلات ۲۰- و كتاب المانعات من دخول الجنّة ۲۱- و كتاب الغايات ۲۲- و كتاب العروس:

كلّها لأبى محمّد جعفر بن أحمد القمى، و هذا الشيخ غير مذكور فيما وصل إلينا من كتب الرجال، إلّا فى رجال ابن داود §رجال ابن داود: ۶۴/ ۳۱۶.

§ كما ستعرف، مع أنّه من المؤلّفين المعروفين و أجلّة المحدّثين، و مؤلّفاته دائرة بين الأصحاب.
قال السيد الأجلّ على بن طاوس فى كتاب الدروع الواقية- و هو الجزء الرابع من تتمّات المصباح-: و لقد ذكر أبو محمّد جعفر بن أحمد القمّى فى كتاب زهد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، من اللّه عزّ و جلّ ما فيه بلاغ §الدروع الواقية: ٥٨.
§.
و هذا جعفر بن أحمد عظيم الشأن، من الأعيان، ذكر الكراجكى فى كتاب الفهرست أنّه صنّف مائتين و عشرين كتابا بقم و الرىّ، فقال حدّثنا الشريف أبو جعفر محمّد بن أحمد القمى. إلى آخره §راجع الذريعة ١٦: ٣٩٣.
§.
و قد نقل عن هذا الكتاب الشيخ الجليل ورّام فى تنبيه الخاطر §تنبيه الخاطر: لم نعثر عليه فيه.
§.
و قال أحمد بن محمّد بن فهد الحلّى فى كتاب التحصين: روى الشيخ أبو محمّد جعفر بن أحمد بن على القمّى قدس سره نزيل الرىّ، فى كتاب المنبئ عن زهد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، قال: حدّثنا أحمد بن على بن بلال §التحصين: ٢٠، ضمن كتاب مثير الأحزان.
§. إلى آخره.
و قال السيد ابن طاوس فى كتاب المضمار فى أعمال شهر رمضان: و رأيت
↨
ص: ١٠٨
فى كتاب اعتقادى §فى المخطوطة: اعتقاد، و فى الحاشية: ظاهرا اعتقادى، كذا فى النسخ.
§ أنّه تأليف أبى محمّد جعفر بن أحمد القمى، عن الصادق عليه السلام §الإقبال: ١٤.
§، الخبر.
و قال أيضا فى فلاح السائل- بعد رواية التكبيرات الثلاث عقيب الصلاة-:
روى ذلك الشيخ الفقيه السعيد أبو محمّد جعفر بن أحمد القمى قدس سره فى كتاب آداب الإمام و المأموم، و ساق السند §فلاح السائل. و عنه فى البحار ٧٦: ٢٢ حديث ٢٢.
§ إلى آخره.
و قال شيخنا الشهيد الثانى فى روض الجنان: و روى الشيخ أبو محمّد جعفر بن أحمد القمى نزيل الرى فى كتاب الإمام و المأموم، بإسناده إلى أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلم §روض الجنان: ٣٦٣.
§. الخبر.
و فى أوّل تفسير الإمام الهمام أبى محمّد العسكرى عليه السلام على ما فى نسختى، و جملة من النسخ، و أشار إليها فى أوّل البحار أيضا: قال محمّد بن على ابن محمّد بن جعفر بن الدقاق: حدثنى الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن على بن الحسن بن شاذان و أبو محمّد جعفر بن أحمد بن على القمى رحمهما اللّه تعالى قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمّد بن على بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمى- رحمه اللّه-. الى آخره §تفسير الإمام العسكرى عليه السلام: ٩، بحار الأنوار ١: ٧٣.
§.
و منه يعرف طبقته و أنّه فى طبقة المفيد، و ابن الغضائرى و أضرابهما، بل و طبقة الصدوق، بل يروى عنه كما يروى هو عنه، و

يأتى §يأتى فى آخر الفائدة الخامسة عند عده لمشايخ الصدوق برقم: ۴۵ و رمز: مه.
§ ذكره فى الفائدة الخامسة فى مشايخه، و يظهر من مسلسلاته أنّه يروى عن الصاحب بن عباد.
و من جميع ما ذكرنا يظهر أنّه كان من العلماء المعروفين الذين لا يحتاجون
↨
ص: ١٠٩
إلى التزكية و التوثيق، و داخل فى الجمع الذين أشار إليهم الشهيد الثانى قدس سره فى شرح الدراية بقوله: تعرف عدالة الراوى بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل، و غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ الكلينى و ما بعده إلى زماننا هذا، و لا يحتاج أحد من هؤلاء المشهورين إلى تنصيص على تزكيته، و لا تنبيه على عدالته لما اشتهر فى كلّ عصر من ثقتهم، و ضبطهم و ورعهم، زيادة على العدالة، و إنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء §الدراية: ۶۹.
§، انتهى.
و قال ابن داود فى رجاله: جعفر بن على بن أحمد القمّى المعروف بابن الرازى، و فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام من رجال الشيخ: أبو محمد ثقة مصنّف §رجال ابن داود: ۶۴/ ۳۱۶، رجال الشيخ ۴۵۷/ ۱.
§.
قال السيّد فى منهج المقال: و لم أجده فى غيره §منهج المقال: ۸۳.
§.
و قال السيّد مصطفى أيضا فى رجاله- بعد نقل ما فى رجال ابن داود-:
و لم أجده فى الرجال و غيره §نقد الرجال: ۷۱/ ۴۷.
§.
قال الشيخ عبد النبى الكاظمى فى تكملة الرجال، و هو كالتعليقة عليه:
هذا أحد شيوخ الصدوق رحمه اللّه كما يظهر من كتاب معانى الأخبار، و كأنّ ابن داود أخذ توثيقه من وصف الصدوق إيّاه بأنّه فقيه، قال فى الكتاب المذكور: حدّثنا أبو محمد جعفر بن على بن أحمد الفقيه القمى ثم الإيلاقى رضى اللّه عنه §معانى الأخبار: ۶/ ۳.
§ انتهى.
و احتمال رجوع الصفة و الترضى الى جدّه أحمد غير بعيد، إلّا أنّ الظاهر
↨
ص: ١١٠
رجوعه إلى جعفر لأنّه هو المسوق له الكلام، و أنّ رعاية تعظيم الشيوخ أولى، و تعرّضه لتعظيم أواسط السند قليل، إلّا أنّ هذا غايته الحسن لا الوثاقة، و لعلّ النسخة التى وقعت لديه فيها بدل الفقيه بالثقة §تكملة الرجال ۱: ۲۴۸.
§، انتهى.
قلت: ظاهر الميرزا و السيّد التفريشى أنّهما لم يجدا أصل الترجمة فى رجال الشيخ، و فيه أنّ الشيخ أبا على صرّح فى رجاله بوجودها فيه، قال فى منتهى المقال: و فى نسختين عندى من رجال الشيخ فى باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: جعفر بن على بن أحمد القمى المعروف بابن الرازى، يكنّى أبا محمد صاحب المصنّفات، و ليس فيه التوثيق، لكن نقله فى المجمع §مجمع

الرجال ۲: ۳۱.

§ عن من لم يرو عنهم عليهم السلام كما ذكره ابن داود §منتهى المقال: ۷۸.

.§

و يظهر من جميع ذلک اختلاف نسخ رجال الشيخ بالزيادة و النقيصة، و كلّ من الواجد و العادم صادق فی دعوى الوجدان و عدمه، و عليه فنقل ابن داود التوثيق من رجال الشيخ لا ينافی عدم وجوده فی بعض النسخ، لاحتمال وجوده فی نسخته، فلا سبيل إلی تکذيبه أو تخطئته، هذا بناء علی كون التوثيق من تتمّة ما نقله من رجال الشيخ، و إن كان من كلام نفسه، كما يظهر من الكاظمی، فتصديقه أولی، و لا حاجة إلی ما تمحّل له فی التکملة من أخذه الوثاقة من الفقاهة، التی وصفه بها الصدوق فی معانی الأخبار، حتی يستشکل بعدم دلالتها عليها، لجواز أخذها من كلام أخی أستاذه السيّد الأجلّ علی بن طاوس فی الدروع الواقية كما نقلناه، فإنّه يدلّ علی الوثاقة و فوقها، مع أنّ فی عدم الدلالة نظر، كما صرّح به الأستاذ الأكبر فی فوائده §انظر فوائد البهبهانی (رجال الخاقانی): ۵۰.

§، فراجع و تبصر.

↨

ص: ۱۱۱

۲۳- کتاب القراءات للسياری:

و يعبّر عنه أيضا بالتنزيل و التحريف، و قد غمز عليه مشايخ الرجال، إلّا أنّه يظهر من بعض القرائن اعتبار الكتاب و اعتماد الأصحاب عليه، بل و النظر فيما ذكروا، فنقول:

قال الشيخ فی الفهرست: أحمد بن محمد بن سيّار أبو عبد اللّه الكاتب، بصریّ كان من كتّاب آل طاهر فی زمن أبی محمد عليه السلام، و يعرف بالسيّاری، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل، و صنّف كتبا منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القراءات، كتاب النوادر، أخبرنا بالنوادر خاصّة الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمد بن يحيی، قال: حدثنا أبی، قال: حدثنا السيّاری، إلّا بما كان فيه من غلوّ أو تخليط.

و أخبرنا بالنوادر و غيره جماعة من أصحابنا، منهم الثلاثة الذين ذكرناهم، عن محمد بن أحمد بن داود، قال: حدثنا سلامة بن محمد، قال: حدثنا علی ابن محمد الحنائی، قال: حدثنا السيّاری §الفهرست: ۲۳/ ۶۰.

.§

و قال النجاشی: أحمد بن محمد بن سيّار أبو عبد اللّه الكاتب، بصریّ كان من كتّاب آل طاهر فی زمن أبی محمّد عليه السلام، و يعرف بالسيّاری، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، ذكر ذلک لنا الحسين بن عبيد اللّه، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل، له كتب وقع إلينا منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القراءات، كتاب النوادر، كتاب الغارات، أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن يحيی، و أخبرنا أبو عبد اللّه القزوينی، قال: حدثنا أحمد ابن محمد بن يحيی، عن أبيه، قال: حدثنا السيّاری، إلّا ما كان من غلوّ

↨

ص: ۱۱۲

و تخليط §رجال النجاشى: ۸۰/ ۱۹۲.
§.
و ظاهرهما بعد كون مستند التضعيف الغضائرى، بل و عدم قبول الثانى للضعف و الفساد، و إلّا لما نسبه إليه، و لذكره مع ما رماه به الاعتماد على رواياته الخالية عن الغلوّ و التخليط، كما يظهر من ذكر الطريق و الاستثناء.
و قد أكثر ثقة الإسلام فى الكافى من الرواية عنه، و قد تعهّد أن يجمع فيه الآثار الصحيحة، عن الصادقين عليهم السلام، و السنن القائمة التى عليها العمل من جملة الأخبار المختلفة، مع قرب عهده به، و قلّة الواسطة بينهما.
فروى عنه فى باب كراهية التوقيت، عن محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عنه §الكافى ۱: ۳۰۱ حديث ۶.
§.
و فى مولد أمير المؤمنين عليه السلام، عن على بن محمد بن عبد اللّه، عنه §الكافى ۱: ۳۷۷/ ۲.
§.
و فى باب الدعاء فى طلب الولد، فى كتاب العقيقة، عن الحسين بن محمد بن عامر الأشعرى الثقة، عنه. و كذا فى كتاب العقل و الجهل، و باب من يشترى الرقيق فيظهر به عيب §الكافى ۶: ۸/ ۵ و ۱: ۱۸/ ۲۰ و ۵: ۱۲۵/ ۱۲.
§.
و فى باب فضل القرآن، عن محمد بن يحيى، عن عبد اللّه بن جعفر، و هو الشيخ الجليل الحميرى، عنه. و كذا فى باب دهن الزنبق، و باب صفة الشراب الحلال §الكافى ۲: ۴۵۷/ ۲۱ و ۶: ۵۲۳/ ۱ و ۶: ۴۲۶/ ۴.
§.
و فى باب سويق الحنطة، عن محمد بن يحيى، عن موسى بن الحسن- و هو الأشعرى الثقة الجليل- عنه. و كذا فى باب صفة الشراب الحلال §الكافى ۶: ۳۰۷/ ۱۳ و ۶: ۴۲۶/ ۳.
§.
↕
ص: ۱۱۳
و فى باب أنّ الرجل إذا دخل بلدة فهو ضيف، عن أبى علىّ الأشعرى- و هو شيخ القميين- عنه §الكافى ۶: ۲۸۲/ ۲ و فيه: أبو عبد اللّه الأشعرى.
§.
و يروى عنه فى الكافى سهل بن زياد §الكافى ۶: ۵۳۱/ ۱.
§، و المعلّى بن محمد §الكافى ۱: ۳۴۲/ ۱۰.
§، و على بن محمد بن بندار §الكافى ۶: ۵۰۶/ ۱۳.
§ فى أبواب متفرّقة.
و قال فى باب الفىء و الأنفال: على بن محمد بن عبد اللّه، عن بعض أصحابنا- أظنّه السيّارى §الكافى ۱: ۴۵۶/ ۵.
§-.
و ظاهره- كرواية هؤلاء الأجلّة عنه- عدم الاعتناء بما قيل فيه، بناء على ظهور أصحابنا فى مشايخ الإماميّة، أو مشايخ أرباب

الروايهٔ و الحديث، المعتبرهٔ رواياتهم، و كيف يجتمع هذا مع فساد المذهب؟ إلّا أن يريد به بعض المسائل الأصوليّهٔ الكلاميّهٔ التى ساقه- و جماعهٔ من الأجلّهٔ- إليه بعض الأدلّهٔ، ممّا لا يوجب الكفر و الارتداد، و لم يكن ضروريّا فى تلك الأعصار، و أظنّ أنّ مأخذ جميع ما قيل فيه استثناؤه ابن الوليد عن رواهٔ نوادر الحكمهٔ §انظر رجال النجاشى: ۳۴۸/ ۹۳۹ و فهرست الشيخ: ۱۴۵/ ۶۱۲.

§.

و يروى عنه الصفّار فى بصائر الدرجات، منه فى باب ما لا يحجب عن الأئمّهٔ عليهم السلام من علم السماء §بصائر الدرجات: ۱۴۵/ ۴.

§. إلى آخره.

و قال ابن إدريس فى آخر السرائر (باب الزيادات) §لم ترد فى المخطوطهٔ.

§ و هو آخر أبواب هذا الكتاب: ممّا استنزعته و استطرفته من كتب المشيخهٔ المصنّفين، و الرواهٔ

↕

ص: ۱۱۴

المحصلين، و ستقف على أسمائهم. إلى أن قال: و من ذلك ما استطرفته من كتاب السيّارى، و اسمه أبو عبد اللّه، صاحب موسى و الرضا عليهما السلام §السرائر ۳: ۵۴۹ و ۵۶۸.

§. ثم أخرج جملهٔ من الأخبار من كتابه.

و فى قوله صاحب موسى عليه السلام نظر لا يخفى على البصير بطبقته.

و قد أكثر من الروايهٔ عنه الثقهٔ الجليل محمد بن العباس بن ماهيار فى تفسيره بتوسّط أحمد بن القاسم.

ثم إنّ الكتاب المذكور ليس فيه حديث يشعر بالغلوّ، حتّى على ما اعتقده القميّون نفيه فيهم، و أكثر رواياته موجودهٔ فى تفسير العيّاشى، بل لا يبعد أخذه منه، إلّا أنّه لم يصل إلينا سند الأخبار المودعهٔ فى تفسيره لحذف بعض النسّاخ.

و نقل عنه الشيخ الجليل الحسن بن سليمان الحلّى فى مختصر بصائر سعد ابن عبد اللّه، و عبّر عنه بالتّنزيل و التحريف §مختصر بصائر الدرجات: ۲۰۴.

§.

و نقل عنه الأستاذ الأكبر فى حاشيهٔ المدارك فى بحث القراءهٔ، و أخرج منه حديثين §حاشيهٔ المدارك، لم نعثر على الروايتين فى بحث القراءهٔ.

§.

و بالجملهٔ فبعد روايهٔ المشايخ العظام: كالحميرى، و الصفّار، و أبى على الأشعرى، و موسى بن الحسن الأشعرى، و الحسين بن محمد بن عامر، عنه، و هم من أجلّهٔ الثقات. و اعتماد ثقهٔ الإسلام عليه، و خلوّ كتابه عن الغلوّ و التخليط، و نقل الأساطين عنه، لا ينبغى الإصغاء إلى ما قيل فيه، أو الريبهٔ فى كتابه المذكور.

↕

ص: ۱۱۵

۲۴- إثبات الوصيّهٔ:

للعالم الجليل شيخ المؤرّخين و عمادهم على بن الحسين بن على المسعودى، أبو الحسن الهذلى.

قال النجاشی: علی بن الحسین بن علی المسعودی، أبو الحسن الهذلی، له کتاب المقالات فی أصول الدیانات، کتاب الزّلف، کتاب الاستبصار، کتاب نشر §فی المصدر: کتاب سر الحیاة.

§ الحیاة، کتاب نشر الأسرار، کتاب الصّفوة فی الإمامة، کتاب الهدایة فی تحقیق الولایة، کتاب المعالی فی الدرجات، و الإبانة فی أصول §فی المخطوط و الحجریة: کتاب المعالی و الدرجات و الإمامة فی أصول الدیانات، و الذی أثبتناه عن النجاشی و عن نسخة معلمة بخط الشیخ آغا بزرگ الطهرانی، فلاحظ.

§ الدیانات، رسالة إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، رسالة إلی ابن صفوة المصیصی، أخبار الزّمان من الأمم الماضیة و الأحوال الخالیة، کتاب مروج الذهب و معادن الجواهر، کتاب الفهرست.

هذا رجل زعم أبو المفضّل الشیبانی أنّه لقیه و استجازه و قال: لقیته، و بقی هذا الرجل إلی سنة ثلاث و ثلاثین و ثلاثمائة §رجال النجاشی: ۲۵۴/ ۶۶۵.

§.

و قال العلامة فی القسم الأوّل من الخلاصة: علی بن الحسین بن علی المسعودی، أبو الحسن الهذلی، له کتب فی الإمامة و غیرها، منها کتاب فی إثبات الوصیّة لعلیّ بن أبی طالب علیه السلام، و هو صاحب مروج الذهب §رجال العلامة: ۱۰۰/ ۴۰.

§.

و قال الشهید الثانی قدس سره فی حواشیه علیها: ذکر المسعودی فی مروج الذهب أنّ له کتابا اسمه الانتصار، و عدّد کتبا منها حدائق الأذهان فی أخبار

↕

ص: ۱۱۶

آل محمد علیهم السلام §حاشیة الشهید علی الخلاصة: ۴۸، و انظر کذلک مروج الذهب ۳: ۱۹۳ و ۲: ۵۴، و فی حاشیة الشهید و المروج: کتاب الانتصار و کتاب الاستبصار.

§.

و قال السید علی بن طاوس قدس سره فی کتاب فرج المهموم- عند ذکر العلماء العاملین بالنجوم-: و منهم الشیخ الفاضل الشیعی علی بن الحسین بن علی المسعودی مصنّف کتاب مروج الذهب §فرج المهموم: ۱۲۶.

§.

و فی ریاض العلماء: قال: قال السید الداماد §تعلیقة الداماد علی رجال الکشی ۱: ۱۰۰.

§ فی حاشیته علی اختیار رجال الکشی للشیخ الطوسی قدس سره: قال الشیخ الجلیل الثقة الثبت المأمون الحدیث عند العامّة و الخاصّة، علی بن الحسین المسعودی أبو الحسن الهذلی فی کتاب مروج الذهب §ریاض العلماء ۳: ۴۳۲.

§.

و قال ابن إدریس فی السرائر فی کتاب الحج: قال أبو الحسن علی بن الحسین فی کتابه المترجم بمروج الذهب و معادن الجواهر فی التاریخ و غیره، و هو کتاب حسن کبیر کثیر الفوائد، و هذا الرجل من مصنّفی أصحابنا، معتقد للحق، له کتاب المقالات §السرائر ۱: ۶۱۵.

§. إلی آخره.

الی غیر ذلک من العبارات الصریحة فی کونه من علماء الإمامیّة، و لم یتأمّل أحد فیه حتی أنّ طریقة الشهید قدس سره فی

حواشى الخلاصة أن يتعرّض فى كلّ موضع لا ينبغى ذكر الرجل فى القسم الأوّل لقدح فى نفسه أو مذهبه، و لم يتعرّض فى هذا المقام، بل استدرك ما فات من الكتاب من كتب هذا الشيخ.

و ذكره ابن داود أيضا فى القسم الأوّل §رجال ابن داود: ۱۳۷/ ۱۰۳۸.

§.

↕

ص: ۱۱۷

بل فى رجال أبى على: و لم أقف إلى الآن على §لم ترد فى المخطوطة و الحجرية، بل هى زيادة مناسبة للشيخ آقا بزرك على نسخته.

§ من توقّف فى تشيّع هذا الشيخ، سوى ولد الأستاذ العلامة- أعلى اللّه فى الدارين مقامه و مقامه- فإنّه أصرّ على الخلاف و ادّعى كونه من أهل الخلاف §منتهى المقال: ۲۱۳.

§، انتهى.

قلت: مراده من ولد الأستاذ: العالم النحرير آغا محمّد على صاحب المقامع، و رأيت بخطّه الشريف على ظهر كتاب نقد الرجال- و عليه حواشى كثيرة منه بخطّه- قال: على بن الحسين بن على المسعودى أبو الحسن الهذلى، له كتاب فى الإمامة، و غيرها، منها كتاب فى إثبات الوصيّة لعلىّ بن أبى طالب عليه السلام، و هو صاحب كتاب مروج الذهب، عنه أبو المفضل الشيبانى إجازة، بقى إلى سنة ۳۳۳، أو سنة ۳۴۵- النجاشى-.

و قال السيد ابن طاوس قدس سره فى كتاب النجوم- عند ذكر العلماء العاملين بالنجوم-: إنّ منهم الشيخ الفاضل الشيعى على بن الحسين المسعودى صاحب مروج الذهب. انتهى §ورد هنا فى حاشية المخطوط: كلام السيد.

§.

و عدّه الخال المفضال فى الوجيزة من الحسان §الوجيزة: ۴۱.

§، و نقل عن كتابيه: كتاب الوصيّة، و كتاب مروج الذهب فى البحار.

أقول §ورد هنا فى حاشية المخطوط: من كلام ولد الأستاذ قدس سره.

§: ظاهر كلامه فى مروج الذهب أنّه كان من العامّة، حيث نسج §نسج- ينسج: أى ضم الشىء إلى الشىء، لسان العرب ۲: ۳۷۶.

§ على منوالهم، و اعتمد على أخبارهم و آثارهم و أقوالهم، من ذكر أيام الخلفاء الأربعة و خلفاء بنى أميّة و بنى العباس، من غير تعرّض لمطاعنهم و مساويهم و مظالمهم، و مذهب المتقدّمين إنّما يثبت من كلماتهم، أو تصريح

↕

ص: ۱۱۸

العلماء بمذاهبهم، و كلامه فى ذلك الكتاب كما لا يخفى على المطّلع ظاهر، بل صريح فيما ذكرنا.

و كتاب إثبات الوصيّة ليس بنصّ فى خلافه، لأنّه ممّا اتّفق عليه الفريقان، و حمل الجمهور حكاية الغدير عليها، و أرادوا بالوصيّة: الوصية فى الأموال و الديون، لا الخلافة المختلف فيها، و رووا مخاصمة علىّ عليه السلام فى تركة النبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلم، و حكم الشيخين بها لعلىّ عليه السلام.

و كذا ذكره لبعض علمائنا و رواتنا فيه، ليس بنصّ و لا ظاهر فيه، فإنّه ديدن أكثر المخالفين فى كتبهم الرجاليّة و الأخبارية، كوفيّات الأعيان، و التقريب، و التهذيب، و الأنسابيين، و غيرها.

و كذا ما ذكره ابن عقدة الزيدى فى رجال الصادق عليه السلام.
ففى ميزان الاعتدال للذهبى- ذهب اللّه بنوره- فى ترجمة أبان هكذا:
أبان بن تغلب كوفىّ، شيعىّ جلد [لكنه] §زيادة من المصدر.
§ صدوق، فلنا صدقه و عليه بدعته، و كان غاليا فى التشيّع.
فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع؟ و حدّ الثقة: العدالة و الإتقان، و كيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟.
و جوابه: إنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيع، أو التشيّع بلا غلوّ و لا تحرف، فهذا كثير فى التابعين و تابعيهم مع الدين و الورع و الصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة، و هذه مفسدة بيّنة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، و الغلوّ فيه، و الحطّ على أبى بكر و عمر، و الدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ به و لا كرامة §ميزان الاعتدال ۱: ۵/ ۲.
§، انتهى.
↕
ص: ۱۱۹
و لو سلّم لجاز أن يكون قد رجع عن العاميّة إلى التشيّع، الذى هو أعمّ من الإماميّة- أى الأثناء عشريّة- الذى هو المراد الآن من الشيعة، فلا يكون هذا دالّا على حسنه و إماميّته، بل يصير من قياس صاحب كتاب إخوان الصفا، و هو الفاضل أبو سلمة أحمد المجريطى، على ما قيل فى اسمه و لقبه و كنيته.
فقد صرّح الفاضل العارف الكاشانى فى الفصل الآخر من كتاب الأصول الأصلية: أنّه من حكماء الشيعة §الأصول الأصيلة: لم نعثر عليه فيه.
.§
و قال المدقّق الأسترآبادى فى أواخر الفوائد المدنيّة: إنّه أفضل الحكماء الإسلاميّين، و من الواقفين على موسى بن جعفر عليهما السلام، يستفاد ذلك من صريح كلامه، و كان فى دولة العباسيّة §الفوائد المدنية: لم نعثر عليه فيه.
§. إلى آخر ما قال، و هو كما قال.
و لو سلّم فلا ينافى تسنّنه فى كتاب المروج و إن كان فى غيره إماميّا، فليتدبّر.
ثمّ ذكر تعجّب صاحب رياض العلماء من الشيخ الطوسى أنّه لم يذكر له ترجمة فى الفهرست، مع أنّه جدّه، أو جدّ ولده أبى علىّ، و أطال الكلام فى ردّه بما لا فائدة لنا فى نقله، إنّما المهمّ رفع هذا التوهّم، و بيان اعتبار الكتاب، و جلالة شأن صاحبه.
فنقول: ما ذكره من أنّ مذهب المتقدّمين. إلى آخره، حقّ لو لم يعارضه كلام مثل النجاشى، الخبير بمذاهبهم مع قرب عهده بهم، و اطّلاعه على ما خفى علينا من أحوالهم، فإنّه لم يتعرّض لمذهبه من التسنّن دائما، أو رجوعه، أو وقفه، أو غيره من سائر المذاهب، مع استقرار ديدنه عليه، و عدم
↕
ص: ۱۲۰
التعرّض للإماميّة لبناء كتابه على ذكر علمائها و رواتها و مصنّفيها، و لم يكن ليخفى حاله أو كتبه عليه، و على الأساطين الذين أشرنا إلى أساميهم.
و كتاب المروج من الكتب المعروفة المشهورة، و هو بمرأى منهم و مسمع، و هو كما ذكره على منوال العامّة و طريقتهم، إلّا أنّ

المتأمّل فى خبايا كلماته، خصوصا فيما ذكره من خلافة عثمان و سيرته (و خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، لعلّه يستخرج ما كان مكتوما فى سريرته) §زيادة لم ترد فى المخطوطة.

§ و كفاك شاهدا فى هذا المقام آخر كلامه بعد ذكر جملة من مناقبه المقتضية لأحقّيته بالخلافة، كحديث المنزلة، و الطير، و الغدير، و الاخوّة ما لفظه: فلما قبض الرسول صلّى اللّه عليه و آله و ارتفع الوحى، حدثت أمور تنازع الناس فى صحّتها، و لا يقطع عليهم بها، و اليقين من أمورهم ما تقدّم، و ما روى ممّا كان فى إحداثهم بعد نبيّهم صلّى اللّه عليه و آله فغير متيقّن، بل هو ممكن، و نحن نعتقد فيهم ما تقدّم، و اللّه أعلم بها حدث §مروج الذهب ۲: ۴۲۶.

§.

(و أصرح §من هنا تبدأ زيادة لم ترد فى النسخة الخطية.

§ منه ما ذكره فى أوائل الكتاب، فى ذكر المبدأ و شأن الخليقة ما لفظه: و روى عن أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام أنّه قال:

«إنّ اللّه حين شاء تقدير الخليقة، و ذرء البريّة، و إبداع المبدعات، نصب الخلق فى صور كالهباء قبل دحو الأرض، و رفع السماء و هو فى انفراد ملكوته، و توحّد جبروته، فأتاح نورا من نوره فلمع، و نزع قبسا من ضيائه فسطع.

↨

ص: ۱۲۱

ثم اجتمع النور فى وسط تلك الصور الخفيّة، فوافق ذلك صورة نبيّنا محمّد صلّى اللّه عليه و آله، فقال اللّه عزّ من قائل: أنت المختار المنتخب، و عندك مستودع نورى و كنوز هدايتى، من أجلك اسطّح البطحاء، و اموج الماء، و أرفع السماء، و أجعل الثواب و العقاب، و الجنّة و النار، و أنصب أهل بيتك للهداية، و أوتيهم من مكنون علمى ما لا يشكل عليهم دقيق، و لا يعييهم خفىّ، و أجعلهم حجّتى على بريّتى، و المتبهين على قدرتى و وحدانيّتى.

ثم أخذ اللّه الشهادة عليهم بالربوبيّة، و الإخلاص بالوحدانيّة.

فبعد أخذ ما أخذ من ذلك شاب ببصائر الخلق انتخاب محمّدا و آله عليهم السلام، و أراهم أنّ الهداية معه، و النور له، و الإمامة فى آله، تقديما لسنّة العدل، و ليكون الأعذار متقدّما.

ثم أخفى اللّه الخليقة فى غيبة، و غيّبها فى مكنون علمه، ثم نصب العوالم، و بسط الزمان، و موّج الماء، و أثار الزبد، و أهاج الدخان، فطفى عرشه على الماء، فسطّح الأرض على ظهر الماء، ثم استجلبهما إلى الطاعة فأذعنتا بالاستجابة.

ثم أنشأ اللّه الملائكة من أنوار أبدعها، و أرواح اخترعها، و قرن توحيده بنبوّة محمّد صلّى اللّه عليه و آله، فشهرت فى السماء قبل بعثته فى الأرض.

فلمّا خلق اللّه آدم أبان فضله للملائكة، و أراهم ما خصّه به من سابق العلم، حيث عرّفه عند استنبائه إيّاه أسماء الأشياء، فجعل اللّه آدم محرابا و كعبة و قبلة، أسجد إليها الأبرار و الروحانيّين الأنوار.

ثم نبّه آدم على مستودعه، و كشف له عن خطر ما ائتمنه عليه، بعد ما سمّاه إماما عند الملائكة، فكان حظّ آدم من الخير ما أراه من مستودع نورنا.

لم يزل اللّه تعالى يخبّئ النور تحت الزمان، الى أن وصل محمّدا صلّى اللّه عليه و آله، فى ظاهر الفترات، فدعا الناس ظاهرا و باطنا، و نبّههم سرّا و إعلانا، و استدعى صلّى اللّه عليه و آله التنبيه على العهد الذى قدّمه إلى الذّر

↨

قبل النسل، فمن وافقه و اقتبس من مصباح النور المقدّم اهتدى إلى سيره، و استبان واضح أمره، و من ألبسته الغفلة استحقّ السخط.

ثم انتقل النور إلى غرائزنا، و لمع فى أئمّتنا، فنحن أنوار السماء و أنوار الأرض، فبنا النجاة، و منّا مكنون العلم، و إلينا يصير الأمور، و بمهدينا تنقطع الحجج، خاتمة الأئمّة، و منقذ الأمّة، و غاية النور، و مصدر الأمور، فنحن أفضل المخلوقين، و أشرف الموحّدين، و حجج ربّ العالمين، فليهنأ بالنعمة من تمسّك بولايتنا و قبض عروتنا.

فهذا ما روى عن أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن على، عن أبيه على بن الحسين، عن أبيه الحسين بن على، عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليهم السلام §مروج الذهب ١: ٤٢ باختلاف فى الألفاظ.

§، انتهى. و لا أظنّ أحدا يروى هذا الخبر من غير إنكار و لا يكون إماميّا) §إلى هنا تنتهى الزيادة التى لم ترد فى النسخة الخطية.

§.

و قوله (رحمه اللّه): و كتاب إثبات الوصيّة ليس بنصّ. إلى آخره، كلام من لا عهد له بهذا الكتاب، و لم يظفر بنسخته، و إنّما استظهر من اسمه أنّه موضوع لإثبات وصايته عليه السلام فى بعض تركته، و قضاء ديونه، و إنجاز عداته §العدات: جمع عدة، و هى الوعد. لسان العرب ٣: ٤٦٢.

§، و تجهيز جسده المبارك صلّى اللّه عليه و آله، ممّا تلقاه الأمّة على اختلاف مشاربهم بالقبول، و لو كان عثر عليه لعلم أنّه أحسن كتاب صنّف فى هذا الباب، و فى إثبات وصاية علىّ عليه السلام و إمامته، و أولاده الأطياب عليهم السلام، فشرع فى شرح خلقة صفىّ اللّه آدم، و مجمل أحواله، و ذكر أسامى أوصيائه، مرتّبا إلى نوح عليه السلام، ثم منه إلى إبراهيم عليه السلام، ثم منه إلى موسى عليه السلام، ثم منه إلى داود عليه السلام، ثم منه إلى

↕

المسيح عليه السلام، ثم منه إلى نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله و عليهم، و مختصر من سيرتهم، و الغالب أنّهم فى كلّ طبقة اثنا عشر، و يذكر فى آخر حال كلّ واحد منهم أن اللّه تعالى أوحى إليه أن يستودع التابوت، و مواريث الأنبياء إلى فلان.

ثم شرع فى الجزء الثانى فى حال خاتم الأنبياء صلّى اللّه عليه و آله من ولادته إلى وفاته صلّى اللّه عليه و آله مختصرا.

ثم شرع فى خلافة أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه، و ذكر قصّة المتقدّمين عليه على طريقة الإماميّة، و من جملة كلامه.

فأقام أمير المؤمنين عليه السلام و من معه من شيعته فى منازلهم، بما عهد إليه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، فوجّهوا إلى منزله فهجموا عليه، و أحرقوا بابه، و استخرجوه منه كرها، و ضغطوا سيّدة النساء عليها السلام بالباب، حتى أسقطت محسنا، و أخذوه بالبيعة فامتنع، فقال: «لا أفعل» فقالوا: نقتلك، فقال: «إن تقتلونى فإنّى عبد اللّه و أخو رسوله» و بسطوا يده فقبضها و عسر عليهم فتحها، فمسحوا عليها و هى مضمومة.

ثمّ لقى أمير المؤمنين عليه السلام بعد هذا أحد القوم، فناشده اللّه و ذكّره بأيّام اللّه، و قال له: «هل لك أن أجمع بينك و بين رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله حتى يأمرك و ينهاك» فخرجا إلى قبا. إلى آخر القصّة.

قال: و همّوا بقتل أمير المؤمنين عليه السلام، و تواصوا و تواعدوا بذلك، و أن يتولّى قتله خالد بن الوليد- إلى أن قال- و كان الموعد فى قتله أنّه يسلّم إمامهم، فيقوم خالد إليه بسيفه، فأحسّوا بأسه، فقال الإمام قبل أن يسلّم:

لا يفعلنّ خالد ما أمرته به، ثم كان من أقاصيصهم ما رواه الناس §إثبات الوصية: ١٢٣ و ١٢٤.

§.

ثم ساق حالاته، و بعض معاجزه، و وفاته، و نصّه على ابنه أبى محمّد عليه السلام، و هكذا إلى صاحب الزمان صلوات اللّه عليه، و ذكر فى حال كلّ

↨

ص: ١٢۴

إمام ولادته، و سيرته، و معاجزه، و وفاته، على أحسن نظم و ترتيب.

و من طريف ما رواه فى حال أبى جعفر الثانى عليه السلام قوله: و روى أنّه عليه السلام كان يتكلّم فى المهد.

و روى عن زكريا بن آدم قال: إنّى لعند الرضا عليه السلام، إذ جيء بأبى جعفر عليه السلام و سنّه نحو أربع سنين، فضرب بيده الأرض، و رفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر، فقال له الرضا عليه السلام: «بنفسى أنت فيم تفكّر طويلا- (منذ قعدت) §فى المخطوطة و الحجرية: فقعد، و ما أثبتناه فى المتن نقلناه عن المصدر.

§.

فقال: فيما صنع بأمّى فاطمة عليها السلام، أما و اللّه لأخرجنّهما، ثم لأحرقنّهما، ثم لاذرينّهما، ثم لأنسفنّهما فى اليمّ نسفا، فاستدناه و قبّل بين عينيه، ثم قال: أنت لها- يعنى الإمامة-» §إثبات الوصية: ١٨۴.

§.

و ذكر فى أحوال الحجّة عليه السلام النصوص على الأئمّة الاثنى عشر، و قال فى آخرها و هو آخر الكتاب: فلمّا أفضى الأمر إلى أبى محمد عليه السلام، كان يكلّم شيعته الخواصّ و غيرهم من وراء الستر، إلّا فى الأوقات التى يركب فيها إلى دار السلطان، و إنّ ذلك إنّما كان منه و من أبيه قبله، مقدّمة لغيبة صاحب الزمان عليه السلام، لتألف الشيعة ذلك و لا تنكر الغيبة، و تجرى العادة بالاحتجاب و الاستتار.

و فى تسع عشرة سنة من الوقت- أى وقت إمامته عجّل اللّه تعالى فرجه- توفّى المعتمد، و بويع لأحمد بن الموفّق- و هو المعتضد- و ذلك فى رجب سنة تسع و سبعين و مائتين، ثمّ ذكر الخلفاء إلى عصره، ثم قال: و للصاحب عليه السلام منذ ولد إلى هذا الوقت، و هو شهر ربيع الأوّل، سنة اثنتين و ثلاثين و ثلاثمائة، خمس و سبعون سنة و ثمانية أشهر §فى المصدر: ست و سبعون سنة و أحد عشر شهرا و نصف شهر.

§، أقام مع أبيه أبى محمد على

↨

ص: ١٢۵

السلام أربع سنين و ثمانية أشهر، و منها منفردا بالإمامة إحدى و سبعون سنة §فى المصدر: اثنتان و سبعون سنة و شهورا.

§، و قد تركنا بياضا لمن يأتى بعد و السلام، و هو آخر الكتاب §إثبات الوصية: ٢٣١.

§.

و قال فى مروج الذهب: و فى أيّام عثمان اقتنى جماعة من الصحابة الضياع و الدور، منهم الزبير بن العوام بنى داره بالبصرة، و هى المعروفة فى هذا الوقت، و هو سنة اثنتين و ثلاثين و ثلاثمائة، تنزلها التجّار و أرباب الأموال §مروج الذهب ٢: ٣٣٢.

§.

إلى آخره. و يعلم من هـذا أنّه صـنّف كتاب إثبات الوصيّة فى خلال أيّام تأليفه المروج، و منه يعلم فساد احتمال كونه منهم فى أيام تأليفه، و رجوعه بعد ذلك بملاحظة الكتاب المذكور.

هذا و قال الثقة الجليل محمّد بن إبراهيم النعمانى فى كتاب الغيبة، فى باب ما نزل من القرآن فى القائم عليه السـلام: أخبرنا على بن الحسـين المسـعودى، قال: حـدثنا محمـد بن يحيى العطار القمّى، قال: حـدثنا محمـد بن حسان §فى المخطوطـة و الحجريـة: الحسن، و الـذى أثبتنـاه هو ما اتفقت عليه كتب الرجال، انظر على سبيل المثال لا الحصـر: رجال النجاشـى ۳۳۸/ ۹۰۳ و فهرست الشيخ ۱۴۷/ ۶۱۷ و رجال العلامة: ۲۵۵/ ۴۳ و تنقيح المقال ۳: ۹۹/ ۱۰۵۲۸ و كذلك المصدر.

§ الرازى، قال: حـدثنا محمـد بن على الكوفى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبى نجران، عن القاسم، عن أبى بصـير، عن أبى عبد اللّه عليه السلام فى قول اللّه عزّ و جلّ: أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَ إِنَّ اللَّهَ عَلى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ §الحج: ۲۲: ۳۹.

§ هى فى القائم عليه السلام و أصحابه §الغيبة للنعمانى: ۲۴۱.

.§

↨

ص: ۱۲۶

و روى عنه فى الكتاب المذكور- بهذا السند إلى الكوفى- فى الأبواب المختصة مضامين أخبارها بالإماميّة أخبارا كثيرة:

ففى باب ما جاء فى الإمامة و الوصيّة، و أنّهما من اللّه عزّ و جلّ باختياره و أمانته، لا باختيار خلقه، بالسند المذكور، عن الكوفى، بإسـناده عن زيد الشـحام، قال: قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام: أيّما أفضل الحسن أو الحسين عليهما السلام؟ قال: «إنّ فضل أوّلنا يلحق فضـل آخرنـا، و فضـل آخرنـا يلحق فضل أوّلنا، فكلّ له فضل» قال، فقلت له: جعلت فـداك وسّع علىّ فى الجواب، فإنّى و اللّه ما أسألك إلّا مرتادا، فقال عليه السـلام: «نحن من شـجرة برأنا اللّه تعالى من طينة واحدة، فضلنا من اللّه، و علمنا من عند اللّه، و نحن أمناء اللّه على خلقه، و الـدعاة إلى دينه، و الحجّاب فيما بينه و بين خلقه، أزيـدك يا زيد؟ قال: نعم، فقال: خلقنا واحد، و علمنا واحد، و فضـلنا واحد، و كلّنا واحد عند اللّه عزّ و جلّ، فقلت: أخبرنى بعدّتكم؟ فقال: نحن اثنا عشر، هكذا حول عرش ربّنا عزّ و جلّ و فى مبتـدإ خلقنـا، أوّلنا محمّـد صـلّى اللّه عليه و آله، و أوسـطنا محمـد صـلّى اللّه عليه و آله و آخرنا محمـد §الغيبة للنعمانى: ۸۵ و الحديث فى باب: ما روى فى أن الأئمة اثنا عشر إماما.

.§»

و بالسند عن الكوفى، بإسناده عن أبى حمزة الثمالى، قال: كنت عند أبى جعفر محمد بن على الباقر عليهما السلام ذات يوم، فلمّا تفرّق من كان عنده قال:

«يا أبا حمزة من المحتوم الـذى لا تبـديل له عنـد اللّه قيام قائمنا، فمن شكّ فيما أقول لقى اللّه و هو به كافر و له جاحـد، ثمّ قال: بأبى و أمّى المسمّى باسـمى، و المكنّى بكنيتى، و السابع من بعـدى، بأبى من يملأ الأرض قسـطا و عدلا كما ملئت ظلما و جورا §الغيبة للنعمانى: ۸۶.

.§» الخبر.

و قس على الخبر سائر ما رواه عنه فيه، و إن لم يصفه بالمسعودى فى كثير

↨

ص: ۱۲۷

من المواضع، إلّا أنّ اتّحاد السـند، و توصيفه به فى بعض المواضع، كاف للمستأنس بالطريقة، فى ثبوت كونه المقصود فى جميع

المواضع، و فى بعضها:

حدّثنا محمد بن يحيى العطار بقم، و لا يناسب صدور هذا الكلام عن على بن الحسين بن بابويه الساكن فيه كما لا يخفى، و من هنا ظهر أنّ ما فعله فى الرياض- فى مقام جمع مشايخ النعمانى من عدّ المسعودى منهم دون ابن بابويه- فى محلّه §رياض العلماء ۵: ۱۳، و لم نقف فى ترجمة النعمانى على ذكر مشايخه فى النسخة المطبوعة.

.§

↕

ص: ۱۲۸

۲۵- كتاب دعائم الإسلام:

تأليف نعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيوان، قاضى مصر.

قال فى البحار: قد كان أكثر أهل عصرنا §كذا فى المصدر و الحجرية، و فى المخطوطة: أهلنا.

§ يتوهّمون أنّه تأليف الصدوق- رحمه اللّه- و قد ظهر لنا أنّه تأليف أبى حنيفة النعمان بن محمد بن منصور، قاضى مصر فى أيام الدولة الإسماعيليّة، و كان مالكيا أولا، ثم اهتدى و صار إماميّا، و أخبار هذا الكتاب أكثرها موافقة لما فى كتبنا المشهورة، لكن لم يرو عن الأئمّة بعد الصادق عليه السلام، خوفا من الخلفاء الإسماعيليّة، و تحت ستر التقيّة أظهر الحقّ لمن نظر فيه متعمّقا، و أخباره تصلح للتأييد و التأكيد.

قال ابن خلّكان: هو أحد الفضلاء المشار إليهم، ذكره الأمير المختار المسبّحى فى تأريخه، فقال: كان من العلم، و الفقه، و الدين، و النبل، على ما لا مزيد عليه، و له عدّة تصانيف، منها كتاب اختلاف أصول المذاهب، و غيره، انتهى §أى كلام المختار المسبّحى فى تأريخه (تاريخ مصر)

.§

و كان مالكىّ المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الإماميّة.

و قال ابن زولاق فى ترجمة ولده على بن النعمان: و كان أبوه النعمان بن محمد القاضى فى غاية الفضل، من أهل القرآن و العلم، بمعانيه، و عالما بوجوه الفقه، و علم اختلاف الفقهاء، و اللّغة و الشعر الفحل، و المعرفة بأيّام الناس، مع عقل و إنصاف، و ألّف لأهل البيت من الكتب آلاف أوراق، بأحسن تأليف، و أملح سجع، و عمل فى المناقب و المثالب كتابا حسنا، و له ردود على المخالفين: له ردّ على أبى حنيفة، و على مالك و الشافعى، و على ابن سريج، و كتاب اختلاف الفقهاء ينتصر فيه لأهل البيت عليهم السلام §وفيات الأعيان ۵: ۴۱۵.

.§

↕

ص: ۱۲۹

أقول: ثمّ ذكر كثيرا من فضائله و أحواله، و نحوه ذكر اليافعى و غيره.

و قال ابن شهرآشوب فى كتاب معالم العلماء: القاضى النعمان بن محمد ليس بإمامىّ، و كتبه حسان، منها شرح الأخبار فى فضائل الأئمّة الأطهار عليهم السلام، ذكر المناقب إلى الصادق عليه السلام، الاتّفاق و الافتراق، المناقب و المثالب [الإمامة] أصول المذاهب، الدّولة، الإيضاح، انتهى ما فى البحار §بحار الأنوار ۱: ۳۸، معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳

.§

و قال العلامـۀ الطباطبائی فی رجاله: نعمان بن محمـد بن منصور، قاضـی مصـر، و قـد کان بدو أمره مالکیّا، ثم انتقل إلی مذهب الإمامیّۀ، و صـنّف علی طریق الشـیعۀ کتبا، منها کتاب دعائم الإسـلام، و له فیه و فی غیره ردود علی فقهاء العامّۀ، کأبی حنیفۀ، و مالک، و الشافعی، و غیرهم.

و ذکر صاحب تأریخ مصر: عن القاضی نعمان: إنّه کان من العلم و الفقه، و الدین و النبل، علی ما لا مزید علیه.

و کتـاب الـدعائم کتاب حسن جیّـد، یصـدّق ما قیل فیه، إلّا أنّه لم یرو فیه عمّن بعـد الصادق من الأئمـۀ علیهم السـلام، خوفا من الخلفاء الإسـماعیلیّۀ، حیث کان قاضیا منصوبا من قبلهم بمصر، لکنّه قد أبدی من وراء ستر التقیّۀ مذهبه، بما لا یخفی علی اللبیب

§رجال السید بحر العلوم ۴: ۵- ۱۴.

.§

و قال العالم المتبحّر الجلیل السیّد حسین القزوینی، فی المبحث الخامس- من کتاب جامع الشـرائع- فی شـرح حال المشایخ، و هو کرسالۀ لطیفۀ قال:

النعمان بن محمد عالم فاضل، له کتاب دعائم الإسلام.

قال فی البحار- و ساق بعض ما نقلناه- و قال §أی القزوینی.

§: و أخباره صالحۀ

↕

ص: ۱۳۰

للتأییـد و التأکیـد، و لمـا اشـتهر [من] الفتوی بین العلماء الثقات و لم یوجـد له مسـتند منسوب إلی الأئمـۀ الأطهار علیهم السـلام

§انتهی کلام القزوینی و الزیادۀ التی بین المعقوفتین أثبتناها لمقتضی السیاق.

.§

و قـال المحقّق النحریر الکـاظمی فی المقـابس، فی ذکر القـائلین بعـدم نجاسـۀ المـاء القلیـل بالملاقـاۀ: و ذهب إلیه من القـدماء صـاحب دعـائم الإسـلام، کما یظهر من کلامه فی هـذا الکتاب- و ساق بعض ما رواه فیه و بیّنه و شـرحه- ثمّ قال: و هـذا الرجل کما یلوح فی کتابه من أفاضل الشیعۀ، بل الإمامیّۀ، و إن لم یرو فی کتابه إلّا عن الصادق و من قبله من الأئمّۀ علیهم السلام، و قد ظهر للعلّامۀ المجلسی قدس سره أنّ اسمه أبو حنیفۀ النعمان بن محمد بن منصور، قاضی مصر §مقابس الأنوار: ۶۵- ۶۶.

§، و ذکر بعض ما مرّ §من کلام العلامۀ المجلسی رحمه اللّه.

.§

و قـال: و مـا فی معالم السّـروی من نفی کونه إمامیّا منظور فیه، و قـد ذکر السروی أنّ له کتبا حسانا فی الإمامـۀ، و فضائل الأئمّۀ علیهم السـلام، و غیرها، و عدّ منها کتابا فی المناقب الی الصادق علیه السـلام، و لعلّ الوجه فی اقتصاره علیه علیه السـلام ما سبق

§أی کونه قاضی مصر فی أیام الدولۀ الإسماعیلیۀ.

§، مع احتمال کون [مراد] §ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر.

§ من نسبه من العامّۀ إلی الإمامیّۀ أنّه من الشیعۀ، لکنّه خلاف الظاهر و اللّه یعلم.

و أکثر الأخبار التی أوردها فی الدعائم موافقۀ لما فی کتب أصحابنا المشهورۀ، و قال فی أوّله: إنّه اقتصر فیه علی الثابت الصحیح ممّـا جاء عن الأئمّـۀ، من أهل بیت الرسول صلّی اللّه علیه و آله، من جملـۀ ما اختلف فیه الرّواۀ عنهم، و إنّه إنّما أسـقط الأسانید

طلبا للاختصار، إلّا أنّه مع ذلك خالف

↨

ص: ١٣١

فيه الأصحاب فى جملة من الأحكام المعلومة عندهم، بل بعض ضروريّات مذهبهم كحلّيّة المتعة، فربّما كان مخالفته لهم هنا، و بقاؤه على مذهب مالك من هذا الباب، و لعلّه لبعض ما ذكر، و لعدم اشتهاره بين الأصحاب، و عدم توثيقهم له، و عدم تصحيحهم لحديثه أو كتابه، لم يورد صاحب الوسائل شيئا من أخباره، و لم يعدّ الدعائم من الكتب التى يعتمد عليها.

و قال صاحب البحار: (إنّ أخباره تصلح للتأييد و التأكيد) مع أنّ أخبار كثير من الأصول و المصنّفات يعتمد عليها و إن كان مؤلّفوها فاسدى المذهب كابن فضّال و غيره، فليعرف ذلك §مقابس الأنوار: ۶۶.

§، انتهى.

و فى أمل الآمل: نعمان بن أبى عبد اللّه محمد بن منصور بن أحمد بن حيوان، أحد الأئمّة الفضلاء المشار إليهم §أمل الآمل ٢: ٣٣٥/ ١٠٣۴.

§، ثم ساق بعض ما مرّ عن ابن خلّكان.

و ذكره الشهيد الثالث القاضى نور اللّه فى مجالسه فى عداد علمائنا الأعلام، و رواة أخبارنا الكرام §مجالس المؤمنين ١: ۵٣٨.

§.

و لنرجع الى توضيح بعض ما ذكره هؤلاء المشايخ العظام، بما فيه قوّة اعتبار كتاب دعائم الإسلام، و يتمّ ذلك برسم أمور:

الأوّل فى قول المجلسى قدس سره: قد كان أكثر أهل عصرنا. آخره.

و الظاهر أنّ سبب التوهّم عدّ الشيخ فى الفهرست من كتب الصدوق كتاب دعائم الإسلام §الفهرست: ١۵٧/ ۶٩۵.

§، فظنّوا أنّه الموجود بأيدينا، و يرتفع ذلك بعد كثرة الاشتراك فى أسامى الكتب، و بعد طريقة الصدوق عن تأليف مثله، بأنّه يظهر من مواضع §لم ترد فى المخطوطة.

§ منه أنّه كان فى مصر، و §فى الحجرية زيادة: أنه كان.

§ مختلطا مع المنصور باللّه، و المهدى باللّه

↨

ص: ١٣٢

من ملوک الفاطميّين §دعائم الإسلام ١: ۵۴- ۵۵.

§، فراجع.

الثانى فى قوله، و قول الجماعة: إنّه لم يرو عن الأئمّة بعد الصادق عليهم السلام. إلى آخره، و الأمر كما قالوا إلّا أنّى رأيت فيه الرواية عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، و عن الرضا عليه السلام، ففى كتاب الوصايا: عن ابن أبى عمير §روى القاضى النعمان فى دعائمه الحديث المذكور عن الحكم بن عيينة، بدلا من ابن أبى عمير، و رواه الشيخ الكلينى فى الكافى ٧: ٢۴ حديث ١ و ١۶٧ حديث ١، و الشيخ الطوسى فى التهذيب ٩: ١۶۴ حديث ۶٧١، و الاستبصار ۴: ١١۴ حديث ۴٣۶ كلها عن الحكم بن عتيبة، و الشيخ الصدوق فى الفقيه ۴: ١۶۶ حديث ۵٧٩ عن الحكم بن عيينة، فعليه يكون استنتاج المصنف (قده) من أن المقصود بأبى جعفر فى هذه الرواية هو الجواد عليه السلام، و ليس الباقر عليه السلام لرواية ابن أبى عمير عنه فيه تأمل، فلاحظ.

§ أنّه قال: كنت جالسا على باب أبى جعفر عليه السلام، إذ أقبلت امرأة، فقالت: استأذن لى على أبى جعفر عليه السلام، قيل لها:

و ما تريدين منه، قالت: أردت أن أسأله عن مسألة، قيل لها: هذا الحكم، فقيه أهل العراق فاسأليه، قالت: إنّ زوجى هلك و ترك ألف درهم، و كان لى عليه من صداقى خمسمائة درهم (فأخذت صداقى و أخذت ميراثى، ثمّ جاء رجل فقال: لى عليه ألف درهم) §ما بين القوسين زيادة من الحجرية لم ترد فى المخطوطة.

§ و كنت أعرف له ذلك فشهدت بها، فقال الحكم: اصبرى حتى أتدبّر فى مسألتك و أحسبها، و جعل يحسب، فخرج إليه أبو جعفر عليه السلام و هو على ذلك، فقال: «ما هذا الذى تحرّك به أصابعك يا حكم» فأخبره، فما أتمّ الكلام حتى قال أبو جعفر عليه السلام: «أقرّت له بثلثى ما فى يديها، و لا ميراث لها حتى تقضيه §نسخة بدل: يقبضه (مخطوط). دعائم الإسلام ٢: ٣٦٠/ ١٣٠٩.

§».

و المراد به أبو جعفر الثانى عليه السلام قطعا، لأنّ ابن أبى عمير لم يدرك الصادق عليه السلام فضلا عن الباقر عليه السلام، بل أدرك الكاظم عليه

↨

ص: ١٣٣

السلام و لم يرو عنه، و إنّما هو من أصحاب الرضا و الجواد عليهما السلام، و هو من مشاهير الرواة، بل الفقهاء العظام الذين لا يخفى عصرهم، و زمانهم و طبقتهم، على مثله من أهل العلم و الفضل، و هذا ظاهر على الخبير المنصف.

و فى كتاب الوقوف: عن أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام، أنّ بعض أصحابه كتب إليه: إنّ فلانا ابتاع ضيعة و جعل لك فى الوقف الخمس §دعائم الإسلام ٢: ٣٤٤/ ١٢٩٠ كتاب العطايا، فصل: ذكر ما يجوز من الصدقة و ما لا يجوز.

§.

إلى آخر الخبر المروى فى الكافى، و التهذيب، و الفقيه، مسندا عن على ابن مهزيار، قال: كتبت إلى أبى جعفر عليه السلام §الكافى ٧: ٣٦ حديث ٣٠، و التهذيب ٩: ١٣٠ حديث ٥٥٧، و الفقيه ۴: ١٧٨ حديث ٦٢٨.

§. إلى آخره، و علىّ من أصحاب الجواد و الرضا عليهما السلام، لم يدرك قبلهما من الأئمة عليهم السلام أحدا فلاحظ.

و فى كتاب الميراث: عن حذيفة بن منصور، قال: مات أخ لى و ترك ابنته، فأمرت إسماعيل بن جابر أن يسأل أبا الحسن عليّا صلوات اللّه عليه عن ذلك، فسأله فقال: «المال كلّه لابنته» §لم نعثر على هذه الرواية فى النسخة المطبوعة من الدعائم، و لم نعثر عليها فى الكتب الحديثية و لعلها مذكورة فى نسخته.

§.

الثالث فى تصريح الجماعة بأنّه أظهر الحقّ تحت أستار التقيّة لمن نظر فيه متعمّقا. و هو حقّ لا مرية فيه، بل لا يحتاج إلى التعمّق فى النظر.

أمّا أولا: فلانّ الإسماعيليّة الخالصة كما صرّح به الشيخ الجليل الحسن ابن موسى النوبختى فى كتاب الفرق، هم الذين أنكروا موت إسماعيل فى حياة

↨

ص: ١٣۴

أبيه، و قالوا: كان ذلك على جهة التلبيس من أبيه على الناس، لأنّه خاف فغيّبه عنهم، و زعموا أنّ إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض يقوم بأمر الناس، و أنّه هو القائم §فرق الشيعة: ٧٩.

.§

و أمّا الباطنيّة منهم فلهم ألقاب كثيرة، و مقالات شنيعة، و زعموا كما فى الكتاب المذكور أنّ اللّه عزّ و جلّ بدا له فى إمامة جعفر عليه السلام و إسماعيل، فصيّرها فى محمد بن إسماعيل.

و زعموا أنّه حىّ لم يمت، و أنّه يبعث بالرسالة، و بشريعة جديدة ينسخ بها شريعة محمّد النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و أنّه من اولى العزم.

و أولو العزم عندهم سبعة: نوح، و إبراهيم، و موسى، و عيسى، و محمّد، و على- صلوات اللّه عليهما و آلهما- و محمّد بن إسماعيل، على أنّ السموات سبع، و أنّ الأرضين سبع، و أنّ الإنسان بدنه سبع: يداه، و رجلاه، و ظهره، و بطنه، و قلبه، و أنّ رأسه سبع: عيناه، و أذناه، و منخراه و فمه، و فيه لسانه- كصدره الذى فيه قلبه- و أنّ الأئمّة كذلك، و قلبهم محمد بن إسماعيل، و أنّ اللّه تبارك و تعالى جعل له جنّة آدم، و معناها عندهم الإباحة للمحارم، و جميع ما خلق فى الدنيا، و هو قول اللّه عزّ و جلّ: وَ كُلا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما وَ لا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ §البقرة ٢: ٣٥.

§: [أى] §ما بين المعقوفتين أثبتناه من المصدر.

§ موسى بن جعفر بن محمد، و ولده عليهم السلام من بعده من ادّعى الإمامة منهم.

و زعموا أنّه خاتم النبيّين الذى حكاه اللّه عزّ و جلّ فى كتابه.

و زعموا أنّ جميع الأشياء التى فرضها اللّه عزّ و جلّ على عباده، و سنّها نبيّه

↕

و أمر بها، لها ظاهر و باطن، و أنّ جميع ما استعبد اللّه به العباد فى الظاهر من الكتاب و السنّة، فأمثال مضروبة، و تحتها معان هى بطونها، و عليها العمل، و فيها النجاة، و أنّ ما ظهر منها ففى استعمالها الهلاك و الشقاء، و هى جزء من العذاب الأدنى، عذّب اللّه به قوما إذ لم يعرفوا الحقّ، و لم يقولوا به.

الى غير ذلك من مقالاتهم الشنيعة، التى نسبها إليهم فى الكتاب المذكور §فرق الشيعة: ٨٤- ٨٥.

§، و غيره فى تصانيفهم فى هذا الباب.

و أنت خبير بأنّه ليس فى كتاب الدعائم ذكر لإسماعيل، و لا لمحمد أصلا فى موضع منه، حتى فى مقام إثبات الإمامة، و ردّ مقالات العامّة و أئمّتهم الأربعة، فكيف يرضى المنصف أن ينسب إليه هذا المذهب؟! و لا يذكر فى كتابه اسم إمامه أو نبيّه، مع أنّ خلفاء عصره الذين كان هو فى قاعدة سلطنتهم، و منصوبا للقضاوة من قبلهم، المدّعين انتهاء نسبهم الى محمد بن إسماعيل، المستولين على بلاد المغاربة، و مصر الإسكندرية، و غيرها، كانوا فى الباطن من الباطنية- كما صرّح به العالم الخبير البصير السيد المرتضى الرازى، فى كتاب تبصرة العوام §تبصرة العوام: ١٨١.

§- و كان دعاتهم متفرّقين فى البلاد، و منهم الحسن الصبّاح المعروف فى خلافة المستنصر منهم، و مع ذلك ليس فيه إشارة إلى هذا المذهب، و فى مواضع لا بدّ من الإشارة إليه لو كان ممّن يميل إليه.

و أمّا ثانيا: فلأنّه صرّح فى كتابه بكفر الباطنيّة و ضلالتهم، و خروجهم عن الدين، فإنّه قال فى باب ذكر منازل الأئمّة عليهم السلام، و تنزيههم ممّن وضعهم بغير مواضعهم، و تكفيرهم من ألحد فيهم ما لفظه.

أئمّة الهدى صلوات اللّه عليهم و رحمته و بركاته، خلق مكرّمون من خلق

↕

ص: ۱۳۶

اللّه جلّ جلاله، و عباد مصطفون من عباده، افترض طاعة كلّ إمام منهم على أهل عصره، و أوجب عليهم التسليم لأمره، و جعلهم هداة خلقه إليه، و أدلّاء عباده عليه، و قرن طاعتهم فى كتابه بطاعته و طاعة رسوله صلّى اللّه عليه و آله، و هم حجج اللّه على خلقه، و خلفاؤه فى أرضه.

ليس كما زعم الضالّون المفترون بآلهة غير مربوبين، و لا- بأنبياء مرسلين- إلى أن قال- و لمّا كان أولياء اللّه الأئمّة الطاهرين، حجج اللّه التى احتجّ بها على خلقه، و أبواب رحمته التى فتح لعباده، و أسباب النجاة التى سبّب لأوليائه و أهل طاعته، و من لا يقبل العمل إلّا بطاعتهم، و لا- يجازى بالطاعة إلّا من تولّاهم و صدّقهم، كان الشيطان أشدّ عداوة لأوليائهم و أهل طاعتهم، ليستزلّهم كما استزلّ أبويهم من قبلهم، فاستزلّ كثيرا منهم و استغواهم §ورد هنا فى الحجرية و المصدر زيادة: و سول لهم.

§، و استهواهم، فصاروا إلى الحور بعد الكور §فى الدعاء: نعوذ باللّه من الحور بعد الكور، أى نعوذ باللّه من الرجوع إلى النقصان بعد الزيادة و التمام، انظر مجمع البحرين ۴: ۲۷۹.

§، و الى الشقوة بعد السعادة، و الى المعصية بعد الطاعة.

و قصد الشيطان كلّ امرئ منهم من حيث يجد السبيل اليه والى الإجلاب بخيله و رجله عليه، فمن كان منهم قصير العلم، متخلّف الفهم ممّن تابع هواه، استفزّه و استغواه، و استزلّه فمال إلى الجحد لهم و النفاق عليهم، و الخروج عن طاعتهم و الكفر بهم، و الانسلاخ من معرفتهم.

و من كان قد برع فى العلم و بلغ حدود الفهم، فاستزلّه و خدعه و دخل إليه، من باب محبوبة، و موضع رغبته، و مكان طلبته، فبيّن §نسخة بدل: فزين (مخطوطة)، و كذا فى المصدر.

§ له زخرف التأويل، و نمّق له قول الأباطيل، فأغراه بالفكرة فى تعظيم شأنهم، و رفع

↕

ص: ۱۳۷

مكانهم، و قرّب منه الوسائل، و أكّد له الدلائل على أنّهم آلهة غير مربوبين، أو أنبياء مرسلون، أمكنه من ذلك ما أمكنه فيه، و تهيأ له منه ما تجرّأ به عليه، و دخل إلى طبقة ثالثة من مدخل الشبهات، و استثقال الفرائض الواجبات، و أباح لهم المحارم، و سهّل عليهم العظائم، فى رفض فرائض الدين، و الخروج من جملة المسلمين، بفاسد أقام لهم من التأويل، و دلّهم عليه بأسوء دليل، فصاروا إلى الشّقوة و الخسران، و انسخلوا من جملة الإيمان.

نسأل اللّه العصمة من الزّيغ، و الخروج من الدنيا سالمين، غير ناكثين و لا مارقين، و لا مبدّلين، و لا مغضوب علينا و لا ضالّين §دعائم الإسلام ۱: ۴۵- ۴۷.

§.

ثم ذكر قصّة الغلاة فى عصر أمير المؤمنين عليه السلام، و إحراقه إيّاهم بالنار، ثم قال: و كان فى أعصار الأئمّة من ولده عليهم السلام من مثل ذلك، ما يطول الخبر بذكرهم، كالمغيرة بن سعيد و كان من أصحاب أبى جعفر محمد بن على عليهما السلام و دعاته، فاستزلّه الشيطان- إلى أن قال-: و استحلّ المغيرة و أصحابه المحارم كلّها و أباحوها، و عطّلوا الشرائع و تركوها، و انسلخوا من الإسلام جملة، و بانوا من جميع شيعة الحقّ، و أتباع الأئمّة عليهم السلام، و أشهر أبو جعفر عليه السلام لعنهم، و البراءة منهم.

ثمّ كان أبو الخطّاب فى عصر جعفر بن محمد عليهما السلام من أجلّ دعاته، ثمّ أصابه ما أصاب المغيرة فكفر و ادّعى أيضا

النبوّة، و زعم أنّ جعفرا عليه السلام إلها، تعالى اللّه عزّ و جلّ عن قوله، و استحلّ المحارم كلّها، و رخّص لأصحابه فيها، و كانوا كلّما ثقل عليهم أداء فرض أتوه، فقالوا: يا أبا الخطّاب خفّف عنّا، فيأمرهم بتركه، حتى تركوا جميع الفرائض، و استحلّوا جميع المحارم، و أباح لهم أن يشهد بعضهم لبعض بالزور، و قال: من عرف الإمام حلّ له كلّ شيء كان حرم عليه، فبلغ أمره جعفر بن محمد عليهما

↕

ص: ١٣٨

السلام، فلم يقدر عليه بأكثر من أن لعنه و تبرّأ منه، و جمع أصحابه فعرّفهم ذلك، و كتب إلى البلدان بالبراءة منه و باللعنة عليه، و عظم أمره على أبى عبد اللّه عليه السلام، و استفظعه و استهاله.

ثمّ ساق بعض الأخبار فى ذلك، قال: و روينا عن أبى عبد اللّه عليه السلام أنه كتب إلى بعض أوليائه، و قد كتب إليه بحال قوم قبله، ممّن انتحل الدعوة: تعدّوا الحدود، و استحلّوا المحارم، و اطّرحوا الظاهر.

فكتب إليه أبو عبد اللّه جعفر بن محمد عليهما السلام، بعد أن وصف حال القوم: «و ذكرت أنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الصلاة، و الزكاة، و صوم شهر رمضان، و الحجّ و العمرة، و المسجد الحرام، و البيت الحرام، و المشاعر، و الشهر الحرام، إنّما هو رجل، و الاغتسال من الجنابة رجل، و كلّ فريضة فرضها اللّه تبارك و تعالى على عباده هو رجل، و إنّهم ذكروا أنّ من عرف ذلك الرجل فقد اكتفى بعلمه من غير عمل، و قد صلّى، و أدّى الزكاة، و صام و حجّ البيت و اعتمر، و اغتسل من الجنابة و تطهّر، و عظّم حرمات اللّه و الشّهر الحرام، و المسجد الحرام، و أنّهم زعموا أنّ من عرف ذلك و ثبت فى قلبه، جاز له أن يتهاون، و ليس عليه أن يجتهد، و أنّ من عرف ذلك الرجل فقد قبلت منه هذه الحدود لوقتها، و إن هو لم يعملها.

و أنّه بلغك أنّهم يزعمون أنّ الفواحش التى نهى اللّه تعالى. عنها الخمر، و الميسر، و الزنا، و الربا، و الميتة، و الدم، و لحم الخنزير أشخاص، و ذكروا أنّ اللّه عزّ و جلّ إنّما حرّم من نكاح الأمّهات، و البنات، و الأخوات، و العمّات، و الخالات، و ما حرّم على المؤمنين من النساء، إنّما عنى بذلك نساء النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و ما سوى ذلك فمباح، و بلغك أنّهم يترادفون نكاح المرأة الواحدة، و يتشاهدون بعضهم لبعض بالزور، و يزعمون أنّ لهذا ظهرا و بطنا يعرفونه، و أنّ الباطن هو الذى يطالبون به، و به أمروا.

و كتبت تسألنى عن ذلك، و عن حالهم و ما يقولون، فأخبرك أنّه من كان

↕

ص: ١٣٩

يدين اللّه بهذه الصفة التى كتبت تسأل عنها، فهو عندى مشرك بيّن الشرك، و لا يسع لأحد أن يشكّ فيه» §دعائم الإسلام ١: ٤٨- ٥٢.

§. إلى آخر الخبر الشريف الطويل، الذى رواه سعد بن عبد اللّه فى بصائره، و محمّد بن الحسن الصفار فى أواخر بصائر الدرجات، و فيهما: إنّ الذى كتب إليه عليه السلام هو المفضل بن عمر §بصائر الدرجات: ٥٤٦، و مختصر بصائر الدرجات: ٧٨.

§، و لا يخفى أنّ صاحب هذه المقالات الشنيعة هو أبو الخطاب و أصحابه.

و قال الشيخ المقدّم الحسن بن موسى النوبختى فى كتاب المقالات: فأمّا الإسماعيلية فهم الخطابيّة، أصحاب أبى الخطاب محمّد بن أبى زينب الأسدى الأجدع، و قد دخلت منهم فرقة فى فرقة محمّد بن إسماعيل، و أقرّوا بموت إسماعيل بن جعفر عليه السلام فى حياة أبيه، و هم الذين خرجوا فى حياة أبى عبد اللّه جعفر بن محمّد عليهما السلام، فحاربوا عيسى بن موسى بن على

بن عبد اللّه بن العباس، فبلغه عنهم أنّهم أظهروا الإباحات، ثم ساق قصّة مقاتلتهم و هلاكهم §فرق الشيعة: ۸۰- ۸۱.
§.
ثمّ أنّ الظاهر من كتب المقالات أنّ الإسماعيليّة كلّهم منكرون للشرائع، تاركون للفرائض، مستبيحون للمحارم، و لذا يذكرون- إذا بلغوا إلى شرح حالهم- أنّهم لقّبوا بسبعة ألقاب، منها الباطنيّة بالمعنى الذى أشرنا إليه، صرّح بذلک السيد المرتضى الرازى فى تبصرة العوام، و غيره.
و وافقنا على ذلک السيد الفاضل المعاصر رحمه اللّه فى الروضات، فى ترجمة جلال الرومى حيث قال: الإسماعيليّة و إن كانوا فى ظاهر دعاويهم الكاذبة، من جملة فرق الشيعة المنكرين لخلافة غير أمير المؤمنين عليه السلام، إلّا أنّ الغالب عليهم الإلحاد، و الزندقة، و المروق عن الدين، و الخروج عن
↕
ص: ۱۴۰
دائرة الموحّدين، و الملّيين، و أتباع النبيّين، انتهى §روضات الجنات ۸: ۷۱.
§.
و لعلّه لذلک لم يتعرّض شيخ الطائفة رحمه اللّه فى كتاب الغيبة لإبطال مذهبهم، كما تعرّض لإبطال مذهب الكيسانيّة، و الناوسيّة، و الواقفيّة، و الفطحيّة، و غيرها، لظهور فساد مذهبهم عند جميع فرق المسلمين.
و من ذلک كلّه ظهر أنّ نسبة هذا العالم الجليل، صاحب هذا المؤلّف الشريف إلى هذا المذهب السخيف، افتراء عظيم.
و أمّا ثالثا: فلأنّ لأرباب هذا المذهب و دعاته قواعد و اصطلاحات و رموزا و إشارات، لا أثر لها فى هذا الكتاب، و لا إشارة فيه إليها، فعندهم أنّه لا بدّ فى كلّ عصر من سبعة، بهم يقتدون، و بهم يؤمنون، و بهم يهتدون، و هم متفاوتون فى الرتب: إمام يؤدى عن اللّه و هو غاية الأدلّة إلى دين اللّه. و حجّة يؤدّى عن الإمام يحمل علمه. و ذو مصّة يمصّ العلم من الحجّة أى يأخذه منه، فهذه ثلاثة. و أبواب و هم الدعاة: فداع أكبر هو رابعهم، يرفع درجات المؤمنين. و داع مأذون يأخذ العهود على الطالبين من أهل الظاهر، فيدخلهم فى ذمّة الإمام، و يفتح لهم باب العلم و المعرفة و هو خامسهم. و مكلّب قد ارتفعت درجته فى الدين، و لكن لم يؤذن له فى الدعوة، بل فى الاحتجاج على الناس، فهو يحتجّ و يرغّب إلى الداعى، ككلب الصائد، حتى إذا احتجّ على أحد من أهل الظاهر، و كسر عليه مذهبه بحيث رغب عنه، و طلب الحقّ، أدّاه المكلّب إلى الداعى المأذون ليأخذ عليه العهود، و إنّما سمّى مكلّبا لأنّ مثله مثل الجارح يحبس الصيد على الصائد، على ما قاله تعالى: وَ ما عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوارِحِ مُكَلِّبِينَ §المائدة: ۵: ۴.
§ و هو سادسهم. و مؤمن يتبع الداعى، و هو الذى أخذ عليه العهد، و آمن و أيقن بالعهد، و دخل فى ذمّة الإمام و حزبه و هو سابعهم.
↕
ص: ۱۴۱
الى غير ذلک من الزخارف التى برئت ساحة الكتاب المذكور عنها، و ما ألّف إلّا على طريقة العلماء الإماميّة، بل هو من أجلّ ما ألّفوا، و أحسن ما دوّنوا، من تقديم ما يحتاج إليه الفقه من مسائل الإمامة، على أبدع نظم و ترتيب، كما لا يخفى على الناظر اللّبيب.
و أمّا رابعا: فلأنّک تجد فى كتب الرجال لكثير من الفرق الباطلة- كالزيدية التى هم أبعد الفرق عن الإماميّة. و الناووسيّة، و

الواقفيّة، و الفطحيّة- علماء فقهاء ثقات قد أكثروا من التأليف، و الرواية و جمع الأحاديث و تدوينها، و تلقّوها عنهم أصحابنا بالرواية و القبول، و لا تجد فى جميع الرواة رجلا إسماعيليّا و إن كان ضعيفا، فضلا عن كونه ثقة، أو فقيها، أو مؤلّفا، و منه يظهر أنّهم كانوا فى أوّل الأمر خارجين عن حدود الشرائع، و حفظ الأخبار و روايتها و تدوينها، غير معدودين من الرواة العلماء.

و قد أشار الى ذلك الشيخ المفيد قدس سره فى الإرشاد، فقال: و لمّا مات إسماعيل رحمة اللّه عليه انصرف عن القول بإمامته بعد أبيه من كان يظنّ ذلك فيعتقده من أصحاب أبيه، و أقام على حياته شرذمة، لم تكن من خاصّة أبيه، و لا من الرواة عنه، و كانوا من الأباعد و الأطراف، انتهى §الإرشاد ٢: ٢١٠.

§.

و قال العالم الجليل عليّ بن يونس العاملى فى كتابه الموسوم «بالصراط المستقيم» بعد ذكر جملة من الفرق الباطلة من الشيعة، ما لفظه: و هذه الاختلافات لا اعتداد بها لشذوذها، بل أكثرها لا وجود لها، و فى انقراضها بطلان قولها.

إن قلت هذا لا يتمّ فى الإسماعيليّة، قلت سنبيّن أنّهم خارجون عن الملّة الحقيقيّة بالاعتقادات الرديّة، ثم ذكر بعضها §الصراط المستقيم ٢: ٢٧٢.

§ و يمكن إرجاع هذا الوجه إلى سابقه.

↕

ص: ١۴٢

و أمّا خامسا: فلما أشار إليه فى بعض المواضع، منها ما ذكره فى آخر أدعية التعقيب ما لفظه: و روينا عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم أمروا بعد ذلك بالتقرّب لعقب كلّ صلاة فريضة، و التقرب أن يبسط المصلّى يديه، إلى أن ذكر الدعاء، و هو:

اللّهمّ إنّى أتقرّب إليك بمحمّد رسولك و نبيّك، و بعليّ- وصيّه- وليّك، و بالأئمّة من ولده الطاهرين الحسن و الحسين و على بن الحسين و محمّد بن على و جعفر بن محمّد، و يسمّى الأئمّة إماما إماما حتى يسمّى إمام عصره عليهم السلام، ثم يقول. إلى آخره §دعائم الإسلام ١: ١٧١ باختلاف.

§.

و غير خفيّ على المنصف أنّه لو كان إسماعيليّا لذكر بعده إسماعيل بن جعفر، ثم محمّد بن إسماعيل، إلى إمام عصره المنصور باللّه، و المهدى باللّه، و لم يكن له داع إلى الإبهام، أمّا باطنا فلكونه معتقده، و أمّا ظاهرا فلموافقته لطريقة خليفة عصره، و إنّما الإجمال لكونه إماميّا لا يمكنه إظهار إمامة الكاظم و من بعده عليهم السلام، بل فى ذكره الأسامى الشريفة إلى الصادق عليه السلام، و عدم إجماله من أوّل الأمر بعد عليّ عليه السلام، تصريح بذلك لمن له دربة §الدربة: العادة و الجرأة (لسان العرب ١: ٣٧۴)

§ بمزايا الكلام.

و منها روايته عن ابن أبى عمير، عن الجواد عليه السلام كما تقدم §مرّ التعليق عليهما فى صحيفة: ١٣٢.

§. و كذا عن حذيفة بن منصور، عن إسماعيل بن جابر، عن الرضا عليه السلام.

و قال الشيخ المفيد قدس سره فى الإرشاد بعد ذكر فرق الإسماعيليّة:

و المعروف منهم الآن من يزعم أنّ الإمامة بعد إسماعيل فى ولده، و ولد ولده إلى آخر الزمان §الإرشاد ٢: ٢١٠.

§.

↕

ص: ۱۴۳

و فيه تأييد لما استظهرناه، و طبقته تقرب من عصر القاضى، فإنّ موت القاضى كان فى شهر رجب سنة ۳۶۳ ه. ق بمصر.

و منها ما رواه فى ذكر العقائق، و عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أنّه نهى عن أربع كنى- إلى أن قال- و أبى القاسم إذا كان الاسم محمّدا، نهى عن ذلک سائر الناس و رخّص فيه لعلىّ عليه السلام، و قال: «المهدىّ من ولدى، يضاهى اسمه اسمى، و كنيته كنيتى» §دعائم الإسلام ۲: ۱۸۸ حديث ۶۸۳.

.§

و منها مطابقة كثير من متون أخباره لما فى الجعفريات، بحيث تطمئنّ النفس أخذها منها، و قد عرفت أنّ سند أخبارها ينتهى إلى موسى بن جعفر عليهما السلام، و حاله عند الإسماعيليّة يعرف ممّا تقدّم، و فى عصرنا هذا يأتون من هذه الطائفة من بلاد الهند إلى زيارة أمير المؤمنين، و أبى عبد اللّه عليهما السلام، و ينزلون بغداد، و يسيرون منه الى كربلاء و لا يمرّون الى بلد الكاظم عليه السلام، بل تواتر عنهم أنّ طاغوتهم حرّم عليهم النظر الى قبّته المباركة من بعيد، بل حدّثنى جماعة أنّهم يسبّونه نعوذ باللّه من الخسران.

و من ذلک كلّه ظهر أنّ ما ذكره صاحب المقابس من النظر فيما ذكره السروى فى محلّه، و أنّ احتمال كونه من الإسماعيليّة بمكان من الوهن §مقابس الأنوار: ۶۶.

.§

الرابع: فيما ذكره صاحب المقابس و هو قوله: إلّا أنّه مع ذلک خالف فيه الأصحاب فى جملة من الأحكام المعلومة عندهم، بل بعض ضروريّات مذهبهم كحلّية المتعة. إلى آخره §مقابس الأنوار: ۶۶.

.§

قلت: ما ذكره حقّ، فقد خالف القوم فى جملة من المواضع فى فروع الأحكام، إلّا أنّه معذور فى ذلک من وجوه:

↕

ص: ۱۴۴

الأوّل: إنّه لم يخالف فى موضع منها إلّا لما ساقه الدليل، من ظاهر كتاب أو سنّة، و لم يتمسّک فى موضع بالقياس، و الاستحسان، و الاعتبارات العقليّة، و المناطات الظنّية، و لم يبلغ اجتماع الأخبار فى عصره الى حدّ يقف عليه كلّ مؤلّف مستنبط، فيسهل عليه معرفة مشهورها، و آحادها، و شواذها، و نوادرها، و ربّما كان ما تمسّک به أكثر ممّا ذكره و اطّلعنا عليه، و ذهب فيما ذهب ممّا لم يصل إلينا.

و قال هو رحمه اللّه بعد مسائل الشکّ و اليقين، فى الوضوء و الحدث:

فهذا هو الثابت ممّا روينا فى هذا الباب، عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و عن الأئمّة الطاهرين من ذرّيّته عليهم السلام دون ما اختلف فيه عنهم عليهم السلام، و على ذلک تجرى أبواب كتابنا هذا إن شاء اللّه لما قصدنا فيه من الاختصار و إلّا فقد كان ينبغى لنا أن نذكر كلّ ما اختلف الرواة فيه عنهم عليهم السلام، و ندلّ على الثابت ممّا اختلفوا بالحجج الواضحة، و البراهين اللائحة، و قد ذكرنا ذلک فى كتاب غير هذا كثير الأجزاء، لكن تعظم المئونة فيه، و يثقل أمره على طالبيه، و هذا لبابه و محضه و الثابت منه، و لولا ما وصفناه أيضا من التطويل بلا فائدة، لذكرنا قول كلّ قائل من العامّة يوافق ما قلنا و ذهبنا اليه، و قول من خالف ذلک و الحجّة عليه، و لكن هذا يكثر و يطول و لا فائدة فيه، لأنّ اللّه بحمده قد أظهر أمر أوليائه و أعزّ دينه، و جعل الأحكام على ما حكموا به و ذهبوا اليه، و الدّين على ما عرفوه و دلّوا عليه، فهم حجج اللّه على الخلق أجمعين §دعائم الإسلام

١: ١٠٣.

§، انتهى.

و ما ذكرنا هو الوجه فيما نسب الى القدماء المقاربين عصره، ممّا لا ريب فى جلالتهم، من الأقوال النادرة، حتى من مثل يونس بن عبد الرحمن، و فضل

↨

ص: ١٤٥

ابن شاذان، فلا تغفل.

الثانى: إنّه لم تكن الأحكام فى تلك الأعصار بين فقهاء أصحابنا منقّحة متميّزة، يتبيّن لكلّ أحد المجمع عليه منها من غيره، و المشهور منها عمّا سواه، و هذا باب لو دخلنا فيه أخرجنا من وضع الكتاب، و لعلّه غير خفيّ على البصير النقّاد، و معه لا طعن على من ساقه الدليل إلى ما خالف فيه أصحابه.

مع أنّ الشيخ المفيد قدس سره قال فى المقالات: و لم يوحشنى من خالف فيه، إذ بالحجّة لى أتمّ انس، و لا وحشة من حق §المقالات: ١٢٩، باب القول فى الألم للمصلحة دون العوض، الظاهر أن الرواية نقلها عن جعفر بن محمد عليه السلام كما يظهر من عبارة المصدر.

§.

و قال السيد المرتضى رضى اللّه عنه فى بعض رسائله: لا يوجب أن يوحش من المذهب قلّة الذاهب إليه و العاثر عليه، بل ينبغى أن لا يوحش منه إلّا ما لا دلالة له تعضده، و لا حجّة تعمده.

الثالث: إنّه ما خالف فى فرع غالبا إلّا و معه موافق معروف، و لولا خوف الإطالة لذكرنا نبذة من ذلك، نعم فى مسألة المتعة لا موافق له، إلّا أنّ بعد التأمّل ظهر لى أنّه ذكر ذلك على غير وجه الاعتقاد، و إن استند للحرمة إلى أخبار رواها تقيّة أو تحبّبا الى أهل بلاده، فإنّها عندهم من المنكرات العظيمة، و الشاهد على ذلك، مضافا الى بعد خفاء حلّيتها عند الإماميّة عليه، أنّه ذكر فى كتاب الطلاق فى باب إحلال المطلقة ثلاثا ما لفظه: و عنه- يعنى جعفر بن محمّد عليهما السلام- أنّه قال: «من طلّق امرأته (أى ثلاثا) §لم ترد فى المخطوطة و لا فى المصدر.

§ فتزوّجت تزويج متعة، لم يحلّها ذلك له» §دعائم الإسلام ٢: ٢٩٧/ ١١١٩.

§.

و لولا جوازها و عدم كونها الزنا المحض، لم يكن ليوردها فى مقام ما اختاره من الأحكام الثابتة عنهم، بالأثر الصحيح، و هذا ظاهر و الحمد للّه.

↨

ص: ١٤٦

و مثله ما ذكره فى باب ذكر الحدّ فى الزنا ما لفظه: و عن على صلوات اللّه عليه: «و لا يكون الإحصان بنكاح متعة» §دعائم الإسلام ٢: ٤٥١/ ١٥٧٧.

§، و دلالته على ما ادّعيناه أوضح.

الرابع: بعد محل إقامته عن مجمع العلماء و المحدّثين، و الفقهاء الناقدين، و تعسّر اطّلاعه على زبرهم و تصانيفهم، و آرائهم و فتاويهم، لطول المسافة و صعوبة السير، و قلّة التردّد، خصوصا بعد تعدّد الخليفة، فإنّه كان فى مصر، و كانت تحت ملوك

الفاطميين، و الأصحاب فى أقطار العراق و العجم، و كانت فى تصرّف العباسيّين، و من جميع ذلك ظهر عذره فى المخالفة فى بعض الفروع.

و ظهر الجواب عمّا أشار إليه بقوله: و لعدم اشتهاره. إلى آخره، فإنّه لعدم اطّلاعهم عليه و عدم حاجتهم إليه. فإنّ جلّ الفقهاء من بعد زمان الشيخ، إلى عصر صاحب البحار و الوسائل قدس سرهم، عكفوا على الكتب الأربعة التى عليها تدور رحى الإماميّة، و لم يتجاوزوا عنها، و لم يستندوا الى غيرها، إلّا المحقّق، و الشهيد، فى مواضع نادرة، ينقلون عن بعض الأصول التى كانت عندهما، لا لإعراض منهم عن سائر الكتب و عدم اعتمادهم عليها، خصوصا مثل العلل، و الأمالى، و ثواب الأعمال، و غيرها من كتب الصدوق، و كتاب قرب الإسناد، و المحاسن، و غيرهما من الكتب المعتمدة، التى لا يحتمل ذو مسكة أنّ عدم النقل عنها لوهن فى الكتاب، أو ضعف فى صاحبه، بل هو لما ذكرناه، أو لعدم العثور عليها.

و أمّا صاحب الوسائل فلم يعلم أنّ عدم نقله عن الدعائم لعدم اعتماده عليه، بل الظاهر أنّه لعدم عثوره عليه، فإنّه قال فى آخر كتاب الهداية- و هو مختصر الوسائل- فى ذكر الكتب التى لم ينقل عنها: إمّا لقلّة ما فيها من النصوص و عدّ منها جملة، أو لعدم ثبوت الاعتماد عليه، و عدّ منها فقه الرضا، و طبّه عليه السلام، أو ثبوت عدم اعتباره، و عدّ منها مصباح الشريعة §الهداية: مخطوط.

§.

↕

ص: ۱۴۷

و قال فى أمل الآمل: و عندنا أيضا كتب لا نعرف مؤلّفيها، و عدّ منها عشرة §أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

§، و ليس لهذا الكتاب ذكر فى الموضعين، و من البعيد أنّه كان عنده و لم يشر إليه، لأنّه إن عرف صاحبه، و أنّه هو القاضى نعمان- فقد مدحه فى أمله- فينبغى ذكره فيما اعتمد عليه و نقل عنه. و إن لم يعرفه فذكره فى الكتب المجهولة أولى من ذكر طبّ الرضا عليه السلام، و الكشكول الذى ليس فيه حكم فرعىّ أصلا.

ثمّ إنّ ابن شهرآشوب و إنّ صرّح بكونه غير إماميّ، إلّا أنّه قال: و كتبه حسان §معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳.

§، و قد نقل فى مناقبه عن كتابه شرح الأخبار §مناقب ابن شهرآشوب ۲: ۱۶.

§، الذى هو من نفائس الكتب الدالّة على كثرة فضله، و طول باعه، و خلوص ولائه.

و فى السرائر فى باب التيمّم: و ذهب قوم من أصحابنا إلى المسح §فى المصدر هنا زيادة: على اليدين.

§ من أصول الأصابع إلى رؤوس الأصابع §السرائر ۱: ۱۳۷.

§.

قال فى الجواهر: و هو محجوج بجميع ما تقدّم من الأخبار و محكيّ الإجماع، بل لعلّه كسابقه لا يقدح فى المحصّل منه، و إن جهل نسبه عندنا، لكنّه مع عدم اعتبار ذلك فى الإجماع عندنا معروف عند ناقله على الظاهر، و إنّه غير الإمام. إلى آخره §جواهر الكلام ۵: ۲۰۳.

§.

و ظنّى أنّ المراد منه صاحب الدعائم فإنّه مذهبه فيه §راجع دعائم الإسلام: ۱: ۱۲۰.

§، و اللّه العالم.

و من الغريب من بعد ذلك كلّه، ما فى روضات الجنات للسيد الفاضل

↕
ص: ۱۴۸
المعاصر رحمه اللّه تعالى فإنّه بعد ما نقل فى ترجمته ما فى أمل الآمل، و مقدمة البحار، قال: و لكنّ الظاهر عندى أنّه لم يكن من الإماميّة الحقّة، و إن كان فى كتبه يظهر الميل إلى طريقة أهل البيت عليهم السلام، و الرواية من أحاديثهم من جهة مصلحة وقته، و التقرّب الى السلاطين من أولادهم، و ذلك لما حقّقناه مرارا فى ذيل تراجم كثير ممّن كان يتوهّم فى حقّهم هذا الأمر، بمحض ما يشاهد فى كلماتهم من المناقب و المثالب، اللتين يجريهما اللّه تعالى على ألسنتهم الناطقة، لطفا منه بالمستضعفين من البريّة.

و أنت تعلم أنّه لو كان لهذه النسبة واقعا، لذكره سلفنا الصالحون و قد ماؤنا الحاذقون بأمثال هذه الشؤون، و لم يكن يخفى ذلك إلى زمان صاحب الأمل الذى من فرط صداقته يقول بشيعيّة أبى الفرج الأصبهانى الخبيث، كما قدّمنا ذلك فى ذيل ترجمته، ثمّ نقل كلام السروى، و ما ذكره العلامة الطباطبائى فى رجاله، و قال بعده: و قد وافق فى جميع ما ذكره خاله العلامة المعظم عليه، من نهاية حسن ظنّه به و بكلامه، انتهى §روضات الجنات ۸: ۱۴۹.
§.

و فيه مواضع للنظر:
أمّا أولا: فلأنّ كتاب الدعائم كلّه فى فقه الإماميّة، و فروعها و أحكامها، مستدلّا عليها بأخبار أهل البيت عليهم السلام، على أحسن نظم و ترتيب، بل ليس فى أيدينا من علماء تلك الأعصار ما يشبهه فى الوضع و التنقيح، مفتتحا بمسائل فى الإمامة و شروطها، و فضائل الأئمّة عليهم السلام و وصاياهم، و شرح عدم جواز أخذ الأحكام الدينيّة عن غيرهم، كسائر كتب أصحابنا فى هذا الباب، و ما ذكره من إظهار الميل فى كتبه إنّما هو فى مثل كتاب الراغب الأصبهانى و أضرابه، ممّن يظهر من بعض كلماتهم و اسلوبهم ميلهم الى التشيّع، و أين هذا من كتاب بنى أساسه على التشيّع، و على ما ذكره يفتح باب عظيم
↕
ص: ۱۴۹
للطعن على كثير من العلماء، الذين كانوا فى عصر السلاطين الفاطميّة (فى مصر)، كالعلامة الكراجكى، أو الصفويّة و غيرها.
و ظنّى أنّه رحمه اللّه لم يقف على الدعائم، و لا على شرح الأخبار، فصدر منه ما صدر، و قاس على ما ليس له أساس.
و أمّا ثانيا: فلأنّ سبب عدم ذكرهم له لا ينحصر فيما ذكره، بل لوجوه أشرنا إليها، مع أنّهم قد أهملوا جمّا من الأعلام، أرباب التصانيف الرائقة، و المؤلّفات الرشيقة، كجعفر بن أحمد القمى رحمه اللّه (المتقدّم ذكره) §لم ترد فى المخطوطة.
§ و فرات ابن إبراهيم الكوفى صاحب التفسير، و محمّد بن علىّ بن إبراهيم صاحب العلل، و الحسن بن علىّ بن شعبة صاحب تحف العقول، و السيد علىّ بن الحسين بن باقى صاحب اختيار المصباح، و الحسن بن أبى الحسن الديلمى صاحب إرشاد القلوب، و غرر الأخبار، و غيرها، و سبط الطبرسى صاحب مشكاة الأنوار، و غيرهم ممّن تقدّم عنهم أو تأخّر، و قد وقف على كتبهم و حالاتهم المتبحّرون من المتأخّرين، و لا يوجب سقوط قلم السلف عن ذكر أساميهم الشريفة للغفلة، أو لعدم الاطّلاع، أو للعجلة طعنا فيهم.
و أمّا ثالثا: فلأنّ القاضى قد ذكره فى مجالسه §مجالس المؤمنين ۱: ۵۳۸.
§ قبل صاحب الأمل.
و فى الرياض، فى ترجمة- معين الدين المصرى- سالم بن بدران: و عندنا رسالة فى الفرائض من مؤلّفات الشيخ معين الدين

المصری هذا، قال: و هو ينقل مرارا من كتب القاضی نعمان المصری، مؤلّف كتاب دعائم الإسلام، و غيره فتدبّر §رياض العلماء ۲: ۴۱۱.

§.

و أمّا رابعا: فلما فی رسالة شريفة، فی فهرست كتب الشيخ الفقيه أبی

↕

ص: ۱۵۰

الفتح محمد بن عثمان بن علی الكراجكی، عملها بعض معاصريه، فإنّ فيها ما لفظه: مختصر كتاب الدعائم للقاضی النّعمان، عمله و هو من جملة فقهاء الحضرة، كتاب الاختيار من الأخبار، و هو اختصار كتاب الأخبار للقاضی النعمان، يجری مجری اختصار الدعائم، و الظاهر أنّ المراد منه شرح الأخبار الآتی، و فيه من الدلالة علی جلالة قدره ما لا يخفی، و لم أعرف صاحب الفهرست، إلّا أنّ فی موضع منه هكذا: كتاب غاية الإنصاف فی مسائل الخلاف، يتضمّن النقض علی أبی الصلاح الحلبی- رحمه اللّه- فی مسائل خلف بينه و بين المرتضی رضی اللّه عنه، نصر فيها رأی المرتضی، و نصر والدی رحمه اللّه.

و فی موضع آخر: جواب رسالة الحازميّة فی إبطال العدد و تثبيت الرؤية، و هی الردّ علی أبی الحسن بن أبی حازم المصری، تلميذ شيخی رحمة اللّه عليه عقيب انتقالی من العدد، أربعون ورقة، و من ذلك يظهر أنّه و والده من فقهاء عصرهما، و لعلّی أقف علی مؤلّفه ان شاء اللّه تعالی.

و أمّا خامسا: فقوله فی حقّ صاحب الأمل: إنّه من فرط صداقته.

إلی آخره، فإنّه من غرائب الكلام، فإنّ أبا الفرج ما ترجمه أحد من الفريقين إلّا و صرّح بتشيّعه، و إنّه كان زيديّا، و الزيدية من فرق الشيعة، كما صرّح به كل من تعرّض لذكر المذاهب فی كتاب الوقف، بل الفقهاء و غيره.

و ذكره النجاشی §لم نعثر فی رجال النجاشی المطبوع علی ترجمة لأبی الفرج الأصفهانی مستقلة و انما ذكره فی ترجمة علی بن إبراهيم بن محمد الجوانی: ۲۶۳/ ۶۸۷.

§، و العلامة فی الخلاصة §خلاصة الأقوال: ۲۶۷.

§، و ابن شهرآشوب فی معالم العلماء §معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۶.

§، و تبعهم صاحب الأمل فی ذكره فی سلك الرّواة و العلماء، و لم يزد فی

↕

ص: ۱۵۱

مقام تعيين مذهبه إلّا أن قال: و كان شيعيّا §أمل الآمل ۲: ۱۸۱/ ۵۴۸.

§، تبعا للعلّامة قدس سره فی الخلاصة.

فأیّ صداقة فيما فعله، و إنّما الصداقة فيما فعله هو رحمه اللّه فی كتابه، فقال ما لفظه: باب ما أوّله الطاء و الظاء من أسماء فقهاء أصحابنا الأمجاد- رحمة اللّه عليهم أجمعين- السيّد طالب بن علی. إلی آخره §روضات الجنات ۴: ۱۳۸/ ۳۶۲.

§ ثم قال:

الشيخ أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الخولانی الهمدانی اليمانی، كان من أهل اليمن، و من أبناء الفرس، و أحد الأعلام التابعين، سمع من ابن عبّاس، و أبی هريرة، و روی عنه مجاهد، و عمرو بن دينار، و هو فی طبقة مالك بن دينار، و المنسلكين علی طريقته، ثم نقل شرح حاله و مدائحه من كتاب تلخيص الآثار، و من تاريخ ابن خلّكان، و ذكر بعده حكاية ملاقاته للسجاد

عليه السلام فی المسجد الحرام، فی الحجر و تحت المیزاب §روضات الجنات ۴: ۱۴۲.

§، و لم ینقل من أحد من العلماء فی حقّه شیئا، و لم یذکر قرینة و لو ضعیفة تدلّ علی میلة إلی التشیّع، فضلا عن الإمامیّة، فضلا عن کونه من فقهاء أصحابنا الأمجاد، و هذا منه مما لا ینقضی تعجّبه، فإنّ الرجل من فقهاء العامّة و متصوّفیهم، لم یشکّ فیه أحد، و لم یذکره أحد من علماء الرجال فی کتبهم الرجالیّة، و لم یسندوا إلیه خبرا فی مجامیعهم فی الأحادیث، أصولا و فروعا، و کان من التابعین المعروفین، القاطنین فی أرض الحجاز، معاصرا للسجّاد و الباقر علیهما السلام.

نعم عدّه الشیخ فی رجاله من أصحاب السجّاد علیه السلام §رجال الطوسی: ۹۴/ ۳.

§، و لعلّه للحکایة المتقدّمة، و إلّا فلیس فی الکتب الأربعة خبر واحد أسند إلیه، مع أنّه

↕

ص: ۱۵۲

من الفقهاء الذین یذکرون أقواله فی کتب الفروع، مع أنّ ما ذکره فی ترجمته کاف فی الدلالة علی تسنّنه، فإنّ من کان شیخه أبا هریرة، و راویه مجاهد و عمرو ابن دینار، لحریّ بأن یعدّ من کلاب أصحاب النّار، بل فی حکایة ملاقاته مع السجّاد علیه السلام التی أوردها- و أورثت فی قلبه حسن الظنّ به- ما یشعر بانحرافه، ففی أحدها عن طاوس، قال: کنت فی الحجر لیلة إذ دخل علیّ ابن الحسین صلوات اللّه علیهما، فقلت: رجل من أهل بیت النبوّة و لأسمعنّ دعاءه. الخبر.

و أنت خبیر بأنّ قوله: رجل من أهل بیت النبوّة کلام من لم یعرفه علیه السلام إلّا بالسیادة، و شطر من العلم و الزهادة، و لو عرفه علیه السلام بالولایة و الإمامة، مع ما یعتقدون فی حقّه من الفقه و النّسک، لعبّر عنه لا محالة بقوله:

سیّدی و مولای، و ما أشبه، أ رأیت أحدا من أجلّاء أصحاب الأئمّة علیهم السلام یعبّر عن واحد منهم بهذا التّعبیر السّخیف.

و فی حکایة أخری عنه، قال: رأیت رجلا فی المسجد الحرام تحت المیزاب، و هو یدعو و یبکی، فجئته و قد فرغ من الصلاة، فإذا هو علیّ بن الحسین علیه السلام، فقلت له: یا ابن رسول اللّه رأیتک علی حالة کذا و کذا، و لک ثلاثة أرجو أن یؤمنک من الخوف: أحدها أنّک ابن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، و الثانی شفاعة جدّک، و الثالث رحمة اللّه، فقال: یا طاوس.

و أجابه بما هو معروف، و هذا فی الدلالة کسابقه، فإنّ من کان یعتقد فیهم علیهم السلام أدنی ما یجب اعتقاده فی الإیمان، فکیف بمثله من أهل الفضل و العرفان، لا یشافهه بهذا الکلام و إن کان صادقا فیه.

و ذکر الشیخ ورّام ابن أبی فراس قدس سره فی تنبیه الخاطر: أنّه دخل علی جعفر بن محمد علیهما السلام، فقال له: «أنت طاوس» قال: نعم، فقال علیه السلام: «طاوس طیر مشوم، ما نزل بساحة قوم إلّا آذنهم

↕

ص: ۱۵۳

بالرحیل». و لا یخفی ما فیه من الإشارة إلی نکارته و خباثته §مجموعة ورام ۱: ۱۵.

§.

و قریب منه ما رواه الراوندی فی قصص الأنبیاء، بإسناده عن ابن بابویه قدس سره، عن محمد بن ماجیلویه، عن محمد بن یحیی العطّار، عن الحسین ابن الحسن بن أبان، عن ابن أورمة، عن عمر بن عثمان، عن العبقری (عن أسباط) §لم یرد فی المخطوطة.

§ عن رجل حدّثه علیّ بن الحسین علیهما السلام: أنّ طاووسا قال فی المسجد الحرام: أوّل دم وقع علی الأرض دم هابیل حین قتله قابیل، و هو یومئذ قتل ربع الناس، قال له علیّ زین العابدین علیه السلام: «لیس کما قلت، إنّ أوّل دم وقع علی الأرض دم حوّاء حین حاضت، یومئذ قتل سدس الناس، کان یومئذ آدم، و حوّا، و هابیل، و قابیل، و اختاه». الخبر §قصص الأنبیاء

للراوندی: ۵۹/ ۳۶.

§.

و فی البحار عن اعلام الدين للديلمی: روی أنّ طاوس اليمانی دخل علی جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، و كان يعلم أنّه يقول بالقـدر، فقال له: «يا طاوس من أقبل للعذر من اللّه ممّن اعتذر، و هو صادق فی اعتذاره» فقال: لا أحد أقبل للعذر منه، فقال له: «من أصدق ممّن قال لا أقدر و هو لا يقدر» فقال طاوس: لا أجد أصدق منه، فقال الصادق عليه السـلام له: «يا طاوس فما بال من هو أقبل للعـذر، لا يقبل عـذر من قال لا أقدر و هو لا يقدر»، فقام طاوس و هو يقول: ليس بينی و بين الحقّ عداوة، اللّه أعلم حيث يجعل رسالته، فقد قبلت نصيحتک §بحار الأنوار ۵: ۵۸ حديث ۱۰۵، اعلام الدين: ۳۱۷.

§.

و فيهما من الدلالة- علی أنّه بمراحل عمّا نسبه إليه- ما لا يخفی.

و فی منتخب بصائر سعد بن عبد اللّه للحسن بن سليمان الحلیّ: عن

↕

ص: ۱۵۴

محمـد بن الحسـين بن أبی الخطّاب، عن أحمـد بن محمـد بن أبی نصـر، عن عبـد الكريم بن عمرو، عن محمـد بن مسـلم، قال: دخلت أنا و أبو جعفر عليه السـلام مسـجد الرّسول صـلّی اللّه عليه و آله و سلم، فإذا طاوس اليمانی يقول لأصحابه: أ تدرون متی قتـل نصف النـاس، فسـمع أبو جعفر عليه السـلام قوله: نصف النـاس، فقـال: «إنمـا هو ربع النـاس، إنّمـا هو آدم و حوّا و قابيـل و هابيل»، قال: صدقت يا ابن رسول اللّه صلّی اللّه عليه و آله. الخبر §منتخب البصائر: ۶۰.

§.

و رواه الراوندی فی القصـص: بإسـناده عن الصدوق، عن محمد بن موسی بن المتوكل، عن محمد بن أبی عبد اللّه الكوفی، عن موسـی بن عمران النخعی، عن عمّه الحسـين بن يزيـد، عن علیّ بن سالم، عن أبيه، عن أبی بصـير، قال: كان أبو جعفر الباقر عليه السلام جالسا فی الحرم، و حوله عصابة من أوليائه إذ أقبل طاوس اليمانی فی جماعة، فقال: من صاحب الحلقة، قيل:

محمـد بن علی بن الحسـين بن علی بن أبی طالب عليهم السـلام، قال: إيّاه أردت، فوقف بحياله، و سـلّم و جلس، ثم قال: أتاذن لی فی السؤال، فقال الباقر عليه السـلام: «قد آذنّاک فاسأل» قال: أخبرنی بيوم هلک ثلث الناس، فقال: «وهمت يا شـيخ أردت أن تقول ربع الناس، و ذلک يوم قتل هابيل كانوا أربعة: هابيل، و قابيل، و آدم، و حوّا، فهلک ربعهم» قال: أصبت، و وهمت.

الخبر §قصص الأنبياء للراوندی: ۶۶/ ۴۷.

§.

هـذا، و من راجع الكتب الفقهيّـة، و عدّهم قوله فی قبال أقوال أصـحابنا مع المخالفة، و مع الموافقة إدخالهم إيّاه فيمن وافقنا من فقهاء العامّة، لا يكاد يحتاج الی التجشّم فی إبداء الامارة علی انحرافه، و كأنّ الفاضل المذكور لم يكن له عهد بها.

↕

ص: ۱۵۵

و لنشر الی بعض المواضع، و باقيها موكول علی همّة المراجع:

فمنهـا ما فی المعتبر: و آخر وقت فضـيلة الظهر إذا صار ظلّ كلّ شـیء مثله، ثمّ يمتـد وقت الإجزاء حتی يبقی للغروب قـدر أربع ركعات، فيخلص الوقت للعصـر، و بهـذا قال علم الهدی قدس سـره، و ابن الجنيد قدّس سـرّه، و هو قول عطاء، و طاوس، إلی أن

قال فی ردّ أبی حنیفة- القائل بأنّ آخر وقته إذا صار ظلّ الشخص مثلیه-: و لأنّ الحائض تؤدّی الظهر و العصر إذا طهرت قبل أن تغرب الشمس، ذهب إلیه طاوس، و مجاهد، و النخعی، و الزهری، و ربیعة، و مالک، و اللّیث، و الشافعی، و إسحاق، و أبو ثور، و أحمد بن حنبل، و رواه الأثرم، و ابن المنذر. إلی آخره §المعتبر: ۱۳۵.

§.

و منها ما فی التذکرة فی مسألة آخر العشاء: و قال مالک: یمتدّ وقتها إلی طلوع الفجر، و به قال عطاء، و طاوس، کما یقول فی الظهر و العصر §تذکرة الفقهاء ۲: ۳۱۲ مسألة ۳۱.

§.

و فیها أیضا: لو وجد الماء بعد فراغه من الصلاة لم یعد، و هو قول عامّة العلماء- الی أن قال- و قال طاوس: یعید ما صلّی بالتیمّم فإنّه بدل، فإذا وجد الأصل انتقض حکم البدل، کالحاکم إذا حکم بالقیاس، ثمّ وجد النصّ بخلافه، و هو خطأ §تذکرة الفقهاء ۲: ۲۱۲- ۲۱۳ مسألة ۳۱۴- ۳۱۵.

§.

و فی المعتبر: و اتّفق العلماء علی أنّ میقات أهل العراق العقیق، لکن اختلفوا فی وجه ثبوته، فقال الأصحاب: ثبت نصّا، و به قال الشافعی و أبو حنیفة، و قال طاوس و ابن سیرین: ثبت قیاسا، لما روی عن ابن عمر قال: لمّا فتح المصران §فی هامش المخطوطة و الحجریة: یعنی الکوفة و البصرة.

§ أتوا عمر فقالوا: یا أمیر المؤمنین إنّ رسول اللّه صلّی اللّه

↕

ص: ۱۵۶

علیه و آله حدّ لأهل نجد قرن المنازل، و إنّا إذا أردنا قرن المنازل شقّ علینا، قال: فانظروا حذوها فحدّ لهم ذات عرق، لنا ما رووه عن ابن عبّاس- الی أن قال- و من طریق الأصحاب روایات. إلی آخره §المعتبر: ۳۴۲.

§.

و فیه: لو ائتمّ المسافر بالمقیم لم یتمّ، و اقتصر علی فرضه و سلّم منفردا، و اتّفق الشافعی، و أبو حنیفة، و أحمد علی وجوب المتابعة، سواء أدرکه فی آخر الصلاة أو أوّلها، لقوله صلّی اللّه علیه و آله: «لا تخلفوا عن أئمّتکم» و قال الشعبی و طاوس: له القصر. إلی آخره §المعتبر: ۲۵۵.

§ و فی هذا القدر کفایة للناظر البصیر.

و قال النقّاد الخبیر الآمیرزا عبد اللّه الأصفهانی فی الصحیفة الثالثة: روی ابن شهرآشوب فی مناقبه، عن طاوس الیمانی، الفقیه من العامّة، أنّه قال:

رأیت علیّ بن الحسین علیهما السلام §الصحیفة السجادیة الثالثة: ۱۹۱.

§ الخبر.

ثمّ إنّه رحمه اللّه عکس الأمر فی ترجمة القطب الرازی، فجعله من علماء العامّة §روضات الجنّات ۶: ۳۸/ ۵۵۹.

§، خلافا لکلّ من تعرّض لحاله، و شرح ذلک یأتی ان شاء اللّه تعالی.

و أمّا سادسا: فقوله فی حقّ العلّامة الطباطبائی: إنّه وافق خاله- یعنی العلامة المجلسی قدس سرهما- لحسن ظنّه به. فإنّه أجلّ قدرا، و أعظم شأنا، و أرفع مقاما من أن یظنّ فی حقّه ذلک، کما لا یخفی علی من وقف علی حاله.

هذا و قال الفاضل الآميرزا عبد اللّه قدس سره فى رياض العلماء فى ترجمته:
و اعلم أنّ من مؤلّفات القاضى نعمان هذا كتاب مختصر الآثار، و قد رأيت فى
↕
ص: ۱۵۷
خطّة لار مجموعة عتيقة، مشتملة على نسخة صحيفة ابن أشناس البزاز، و فى تلك المجموعة أدعية كثيرة، منقولة من كتاب مختصر الآثار المذكور، و عندنا نسخة من تلك الأدعية، و يظهر من مطاويها أنّ ذلك الكتاب أيضا على نهج كتاب دعائم الإسلام، و إنّه أيضا فى ذكر أحاديث أهل البيت عليهم السلام، و فقههم إلى آخر أبواب الفقه.
و قد تعرّض الكاتب أيضا فى تلك الأدعية لاختلاف النسخ، التى كانت بين ما وقع فى كتاب دعائم الإسلام، و فى كتاب مختصر الآثار المذكور.
ثمّ إنّ عندنا نسخة عتيقة جدّا من النصف الأخير من كتاب دعائم الإسلام له، و على حواشيها فوائد جليلة كثيرة، من كتاب مختصر الآثار له أيضا.
و اعلم أنّ أصل كتاب الآثار النبويّة للقاضى النعمان المذكور أيضا فى الفقه، ثمّ اختصر منه كتاب مختصر الآثار.
ثمّ نقل كلام ابن خلّكان، و ما ذكره أستاذه فى أوّل البحار، ثمّ تأمّل فى كونه من الاثنى عشريّة لعدم الدليل عليه، قال: من أين علم أنّه كان من أصحابنا، و أنّه اتّقى الخلفاء الإسماعيليّة؟ فهل هذا إلّا مجرّد دعوى و احتمال.
إذ ما الدليل على أنّه لم يكن إسماعيليّا حقيقة من بين مذاهب الإماميّة؟ فتأمّل، انتهى §رياض العلماء ۵: ۲۷۵.
§.
و قد عرفت بحمد اللّه القرائن على كونه اثنا عشريّا، و الدليل على أنّه لم يكن إسماعيليّا.
تنبيه: و لا بدّ من ذكر ما صدّر به الكتاب، ليعرف أنّه ما أخرج فيه إلّا الخبر الثابت الصحيح، عن الأئمة الأطياب عليهم السلام قال: فإنّه لمّا كثرت الدعاوى و الآراء، و اختلفت المذاهب و الأهواء، و اخترعت الأقاويل اختراعا،
↕
ص: ۱۵۸
و صارت الأمة شيعا، و افترقوا افتراقا، و درس أكثر السنن و انقطع، و نجم حادث البدع فارتفع، و اتّخذت كلّ فرقة من فرق الضلال رئيسا لها من الجهّال، فاستحلّت بقوله الحرام، و حرّمت به الحلال، تقليدا له و اتّباعا لأمره، بغير برهان من كتاب و لا سنّة، و لا بإجماع جاء من الأمّة، فذكرنا عند ذلك قول رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «لتسلكنّ سبيل الأمم قبلكم حذو النعل بالنعل، و القذّة بالقذّة، حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه، فكانت الأمّة- إلّا من عصمه اللّه منها بطاعته، و طاعة رسوله و أوليائه، الذين افترض اللّه طاعتهم- فى ذلك كمن حكى اللّه عزّ و جلّ نبأه من الأمم السالفة، بقوله جلّ و عزّ:
اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَ رُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللّٰهِ §التوبة ۹: ۳۱.
§.
و روينا عن جعفر بن محمد عليهما السلام، أنّه تلا هذه الآية فقال:
«و اللّه ما صاموا لهم، و لا صلّوا إليهم، و لكنّهم أحلّوا لهم حراما فاستحلّوه، و حرّموا عليهم حلالا فحرّموه».
و روينا عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله انه قال: «إذا ظهرت البدع فى أمّتى، فليظهر العالم علمه، فإن لم يفعل فعليه لعنة اللّه».
و قد رأينا و باللّه التوفيق عند ظهور ما ذكرناه، أن نبسط كتابا جامعا مختصرا، يسهل حفظه، و يقرب مأخذه، و يغنى ما فيه من

جمل الأقاويل، عن الإسهاب و التطويل، نقتصر فيه على الثابت الصحيح، ممّا رويناه عن الأئمّة من أهل بيت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلم أجمعين، من جملة ما اختلف فيه الرّواة عنهم، فى دعائم الإسلام، و ذكر الحلال و الحرام، و القضايا و الأحكام.

فقد روينا عن أبى جعفر محمد بن علىّ عليهما السلام، أنّه قال: «بنى الإسلام على سبع دعائم: الولاية و هى أفضلها، و بها و بالولىّ يوصل إلى

↕

ص: ١٥٩

معرفتها، و الطهارة، و الصلاة، و الزكاة، و الصوم [و الحج] §ما بين معقوفين أثبتناه من المصدر.

§ و الجهاد §دعائم الإسلام ١: ١- ٢.

§.

إلى آخره.

و قال الچلبى فى كشف الظنون: دعائم الإسلام: و فى سنة ست عشرة و أربعمائة أمر الظاهر، فأخرج من بمصر من الفقهاء المالكيين، و أمر الدعاة الوعّاظ أن يعظوا من كتاب دعائم الإسلام، و جعل لمن حفظه مالا، انتهى §كشف الظنون ١: ٧٥٥.

§.

فانظر إلى شدّة تعصّبه، حيث لم يذكر اسم مؤلّفه و مذهبه، مع طول باعه و بنائه عليه، و على ذكر تأريخ وفاته.

↕

ص: ١٦٠

٢٦- كتاب شرح الأخبار:

للقاضى النعمان المذكور أيضا، و هو مقصور فى الفضائل و المناقب، و شطر من المثالب، مشتمل على سبعة §قوله: كتاب شرح الأخبار. مشتمل على سبعة أجزاء، اما ان تكون نسخته ناقصة كثيرا لا يسيرا كما قال أو ان يكون تقسيم الأجزاء فيها يختلف، إذ ان الكتاب يحتوى على ١٦ جزء كما صرح بذلك فى فهرس مجذوع ٦٩- ٧٣، انظر مقدمة شرح الأخبار- طبع جامعة المدرسين:

§ أجزاء، ينبئ عن كثرة اطّلاعه، و طول باعه، و فضله و كماله.

عثرنا بحمد اللّه تعالى على نسخة عتيقة منه، إلّا أنّه ناقص من أوّله و آخره، أظنّه أوراقا يسيرة، قال فى آخر الجزء السادس: فهذه نكت قد ذكرناها كما شرطنا مختصرا، من مثالب معاوية و بنى أميّة، و قد ذكرنا تمام القول فى ذلك فى كتاب المناقب و المثالب، فمن أراد استقصاء ذلك نظر فيه، انتهى.

و فى آخره تمّ الجزء السادس من كتاب شرح الأخبار، تأليف سيّدنا القاضى الأجلّ الأوحد الأفضل، النعمان بن محمد قدّس اللّه روحه و الحمد للّه ربّ العالمين، و صلّى اللّه على سيّدنا محمد خير بريّته، و على الأئمّة الطاهرين أبرار عترته، و سلّم تسليما.

و نقل ابن خلّكان، عن ابن زولاق فى كتاب أخبار [قضاة] §زيادة أثبتناها من المصدر.

§ مصر، فى ترجمته: أنّه ألّف لأهل البيت عليهم السلام، من الكتب آلاف أوراق،

↕

ص: ١٦١

بأحسن تأليف، و أملح سجع، و عمل فی المناقب و المثالب كتابا حسنا، و له ردود علی المخالفین: له ردّ علی أبی حنیفة، و علی مالك، و الشافعی، و ابن سریج، و غیرهم، و كتاب اختلاف الفقهاء، و ینتصر فیه لأهل البیت علیهم السلام §وفیات الأعیان ۵: ۴۱۶/ ۷۶۶.

§، انتهی.

و الظاهر أنّ كتاب المناقب و المثالب، هو الذی أشار إلیه القاضی فی كلامه المتقدّم.

و قال ابن شهرآشوب فی معالم العلماء: و كتبه حسان، منها شرح الأخبار فی فضائل الأئمّة الأطهار علیهم السلام §معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳.

§. و ینقل عنه فی مناقبه، ففی أحوال المجتبی علیه السلام: القاضی النعمان فی شرح الأخبار، بالإسناد عن عبادة بن الصامت- و رواه جماعة عن غیره-: أنّه سأل أعرابی أبا بكر، فقال: إنّی أصبت بیض نعام. الخبر §مناقب ابن شهرآشوب ۴: ۱۰.

§.

و من الغریب بعد ذلك ما فی ریاض العلماء قال: و قد نسب ابن شهرآشوب فی بعض مواضع المناقب إلی القاضی النعمان كتاب شرح الأخبار، و ینقل عنه فیه، و قد صرّح بذلك فی معالم العلماء أیضا، و لكنّ الحقّ عندی أنّ ذلك سهو منه، فإنّ ابن شهرآشوب قد صرّح نفسه فی عدة مواضع أخر من مناقبه المذكور، بأنّ شرح الأخبار من مؤلّفات ابن فیّاض من أصحابنا، و أغرب منه أنّه عدّ هو نفسه هذا الكتاب- علی ما فی بعض نسخ معالم العلماء- فی جملة الكتب التی لم یعلم مؤلّفها، فتدبّر، انتهی §ریاض العلماء ۵: ۲۷۵.

§.

و لكنّه رحمه اللّه استدرك بخطّه فی حاشیة الكتاب، فقال: و لكن یظهر

↕

ص: ۱۶۲

من نسخ المعالم §معالم العلماء: ۱۲۶/ ۸۵۳ علما ان نسخة الریاض المطبوعة خالیة منه.

§ أنّ ابن فیّاض هو القاضی النعمان، فتأمّل و لاحظ.

و فیه: فی الفصل الخامس من القسم الأول بعد نقل ما فی آخر معالم العلماء، من الكتب المجهولة: و أقول: قد یوجد فی بعض نسخ المعالم، فی هذا المقام كتاب شرح الأخبار أیضا. و هو غیر متوجّه، لأنّه قد صرّح نفسه فی المعالم بأنّه تألیف القاضی النعمان، و صرّح فی غیر موضع من المناقب بأنّه تألیف ابن فیّاض، انتهی §ریاض العلماء ۶: ۴۱.

§.

قلت: الموجود فی بعض نسخ المعالم- و منه نسختی- هكذا: ابن فیّاض القاضی النعمان بن محمد. إلی آخر الترجمة §معالم العلماء: ۱۲/ ۸۵۳.

§. و بعد التأمّل فیما ذكرنا لا مجال للشبهة فی اتّحادهما، و كون الكتاب له، إلّا أنّ ما فیه من الأحكام فی غایة الندرة.

↕

ص: ۱۶۳

۲۷- كتاب الاستغاثة فی بدع الثلاثة:

و يعرف بكتاب البـدع أيضا، و تارة بالبدع المحدثة، لأبى القاسم علىّ بن أحمد الكوفى، كان إماميّا مستقيم الطريقة، ثمّ غلا فى آخر عمره، و صنّف كتبا فى حالتى الاستقامة و الانحراف، و هذا الكتاب من القسم الأوّل، و لنذكر ما ذكروا فيه ثم نتبيّن ما ادّعيناه.

قال الشيخ قدس سره فى الفهرست: علىّ الكوفى، يكنّى أبا القاسم، كان إماميّا مستقيم الطريقة، و صنّف كتبا كثيرة سديدة، منها كتاب الأوصياء، و كتاب فى الفقه على ترتيب كتاب المزنى، ثمّ خلط و أظهر مذهب المخمّسة §المخمسة: من فرق غلاة الشيعة و هم منهم براء، ملعونون لديهم، إذ يعتقدون ان اللّه تعالى أو كل ادارة مصالح العباد إلى خمسة: سلمان- و هو رئيسهم- و المقداد و عمار و أبو ذر و عمرو بن أمية الضمرى.

§، و صنّف كتبا فى الغلوّ و التخليط، و له مقالة تنسب إليه §فهرست الشيخ: ۹۱/ ۳۷۹.

§.

و قال النجاشى قدّس سرّه: علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفىّ، رجل من أهل الكوفة، كان يقول: إنّه من آل أبى طالب، غلا فى آخر عمره، و صنّف كتبا كثيرة، أكثرها على الفساد:

كتاب الأنبياء، كتاب الأوصياء، كتاب البدع المحدثة، كتاب التبديل و التحريف، كتاب تحقيق اللسان فى وجوه البيان، كتاب الاستشهاد، كتاب تحقيق ما ألّفه البلخى من المقالات، كتاب منازل النظر و الاختيار، كتاب أدب النظر و التحقيق، كتاب تناقض أحكام المذاهب الفاسدة- تخليط كلّه- كتاب

↥

ص: ۱۶۴

الأصول فى تحقيق المقالات، كتاب الابتداء، كتاب معرفة وجوه الحكمة، كتاب معرفة ترتيب ظواهر الشريعة، كتاب التّوحيد، كتاب مختصر فى فضل التوبة، كتاب فى تثبيت نبوّة الأنبياء، كتاب مختصر فى الإمامة، كتاب مختصر فى الأركان الأربعة، كتاب الفقه على ترتيب المزنى، كتاب الآداب و مكارم الأخلاق، كتاب فساد أقاويل الإسماعيليّة، كتاب الردّ على أرسطاطاليس، كتاب المسائل و الجوابات، كتاب فساد قول البراهمة، كتاب تناقض أقاويل المعتزلة، كتاب الردّ على محمد بن بحر الرهنى، كتاب الفحص عن مناهج الاعتبار، كتاب الاستدلال فى طلب الحقّ، كتاب تثبيت المعجزات، كتاب الردّ على من يقول إنّ المعرفة من قبل الموجود، كتاب إبطال مذهب داود بن علىّ الأصبهانى، كتاب الردّ على الزيديّة، كتاب تحقيق وجوه المعرفة، كتاب ما تفرّد به أمير المؤمنين عليه السلام من الفضائل، كتاب الصلاة و التسليم على النبىّ و أمير المؤمنين صلوات اللّه عليهما و آلهما، كتاب الرسالة فى تحقيق الدلالة، كتاب الردّ على أصحاب الاجتهاد فى الأحكام، كتاب فى الإمامة، كتاب فساد الاختيار، رسالة الى بعض الرّؤساء، الردّ على المثبتة، كتاب الراعى و المرعى، كتاب الدلائل و المعجزات، كتاب ماهيّة النفس، كتاب ميزان العقل، كتاب إبّان حكم الغيبة، كتاب الرّد على الإسماعيليّة فى المعاد، كتاب تفسير القرآن- يقال: إنّه لم يتمه- كتاب فى النفس.

هذه جملة الكتب التى أخرجها ابنه أبو محمد.

توفّى أبو القاسم بموضع يقال له: كرمى §فى حاشية المخطوطة منه قدس سره: فى رياض العلماء: لعلّ مراده بكرمى هو آب كرم و هو بقرب بلدة فسا، فلاحظ.

§، من ناحية فسا، و بين هذه الناحية و بين فسا خمسة فراسخ، و بينها و بين شيراز نيف و عشرون فرسخا، توفّى فى جمادى الأولى، سنة اثنتين و خمسين و ثلاثمائة، و قبره بكرمى بقرب الخان

↥

ص: ۱۶۵

و الحمّام، أوّل ما يدخل كرمى من ناحية شيراز، و آخر ما صنّف مناهج الاستدلال.

و هذا الرجل يدّعى له الغلاة منازل عظيمة، و ذكر الشريف أبو محمد المحمّدى رحمه اللّه أنّه رآه §رجال النجاشى: ۲۶۵/ ۶۹۱.

§.

و قال العلّامة فى الخلاصة: علىّ بن أحمد الكوفى، يكنّى أبا القاسم، قال الشيخ الطوسى طاب ثراه فيه: إنّه كان إماميّا مستقيم الطريقة، صنّف كتبا كثيرة سديدة، و صنّف كتبا فى الغلوّ و التخليط، و له مقالة تنسب إليه.

قال النجاشى: إنّه كان يقول: إنّه من آل أبى طالب، و غلا فى آخر عمره و فسد مذهبه، و صنّف كتبا كثيرة أكثرها على الفساد، توفّى بموضع يقال له كرمى، بينه و بين شيراز نيّف و عشرون فرسخا، فى جمادى الأولى، سنة اثنتين و خمسين و ثلاثمائة، و هذا الرجل يدّعى له الغلاة منازل عظيمة.

و قال ابن الغضائرى: علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفى، المدّعى العلويّة، كذّاب غال، صاحب بدعة و مقالة، و رأيت له كتبا كثيرة، لا يلتفت إليه.

و أقول: و هذا هو المخمّس، صاحب البدع المحدثة، و ادّعى أنّه من بنى هارون بن الكاظم عليه السلام، و معنى التخميس عند الغلاة- لعنهم اللّه تعالى- أنّ سلمان الفارسى، و المقداد، و عمّار، و أبا ذر، و عمرو بن أميّة الضمرى، هم الموكّلون بمصالح العالم، تعالى اللّه عن ذلك علوّا كبيرا §الخلاصة: ۲۳۳/ ۱۰.

§، انتهى.

و قد تلخّص من كلماتهم أنّه كان إماميّا مستقيما، من أهل العلم و الفضل، و المؤلّفات السديدة، ثمّ غلا و صار من المخمّسة فى آخر عمره، فلو كان الكتاب المذكور فى حال الاستقامة، ما كان فى تخليطه بعده وهن فى

↕

ص: ۱۶۶

الكتاب، و هذا ظاهر لمن نظر فيه، و ليس فيه ممّا يتعلّق بالغلوّ و التخليط شىء، بل و ممّا يخالف الإماميّة، إلّا فى مسألة تحديد حدّ شارب الخمر بالثمانين، و كم له نظائر من أصحابنا، بل هو فى أسلوبه، و وضعه، و مطالبه من الكتب المتقنة البديعة، الكاشفة عن علوّ مقام فضل مؤلّفه، و لذا اعتمد عليه علماء أعلام مثل ابن شهرآشوب فى مناقبه §المناقب ۲: ۳۶۴.

§، و فى معالمه إشارة الى ذلك كما لا يخفى على النّاظر اللّبيب §معالم العلماء: ۶۴/ ۴۳۶.

§، و الشيخ يونس البياضى فى كتاب الصراط المستقيم §منها فى ۲: ۱۷ من الصراط المستقيم.

§، بل و كلام العلّامة يشير إلى أنّه من الكتب المعروفة بين الإماميّة، و القاضى فى الصوارم المهرقة §الصوارم المهرقة: ۲۰.

§ و غيرهم.

و فى رياض العلماء: و هذا السيّد قد ذكره علماء الرجال، لكن قدحوا فيه جدّا، إلّا أنّه قد ألّف فى زمان استقامة أمره كتبا عديدة، على طريقة الشّيعة الإماميّة، منها: كتاب الإغاثة فى بدع الثلاثة، و يقال له كتاب الاستغاثة، و كتاب البدع المحدثة أيضا- إلى أن قال- و بالجملة من مؤلّفات هذا السيّد كتاب تثبيت المعجزات فى ذكر معجزات الأنبياء جميعا، و لا سيّما نبيّنا صلّى اللّه عليه و آله، و قد ألّف الشيخ حسين بن عبد الوهّاب- المعاصر للسيّد المرتضى رحمه اللّه و الرضى رضى اللّه عنه- تتميما لكتابة هذا كتابه المعروف بكتاب عيون المعجزات فى ذكر معجزات فاطمة و الأئمة الاثنى عشر صلوات اللّه عليهم، و إن ظنّ الأستاذ

§حاشية المخطوطة: يعنى العلامة المجلسى.

§ الاستناد، و جماعة أيضا كون عيون المعجزات للسيّد المرتضى، و قد سبق وجه بطلان هذا الحسبان فى ترجمة الحسين بن عبد الوهاب المذكور.

↨

ص: ۱۶۷

قال الشيخ حسين بن عبد الوهاب- المشار إليه- فى أواخر كتاب عيون المعجزات، ما هذا لفظه: و كنت حاولت أن اثبت فى صدر هذا الكتاب البعض من معجزات سيّد المرسلين، و خاتم النبيّين صلّى اللّه عليه و آله الطاهرين الطيّبين، فوجدت كتابا ألّفه السيّد أبو القاسم علىّ بن أحمد بن موسى ابن محمد بن علىّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، سمّاه، تثبيت المعجزات، و قد أوجب فى صدره بطريق النظر و الاختيار، و الدليل و الاعتبار، كون معجزات الأنبياء و الأوصياء صلوات اللّه عليهم أجمعين، بكلام بيّن، و حجج واضحة، و دلائل نيّرة، لا يرتاب فيها إلّا ضالّ غافل غوىّ، ثمّ أتبعها المشهور من المعجزات لرسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و ذكر فى آخرها أنّ معجزات الأئمّة الطاهرة صلوات اللّه عليهم أجمعين زيادة تنساق فى أثرها، فلم أر شيئا فى آخر كتابه هذا، الّذى سمّاه كتاب تثبيت المعجزات، و تفحّصت عن كتبه و تأليفاته التى عندى و عند إخوانى المؤمنين- أحسن اللّه توفيقهم- فلم أر كتابا اشتمل على معجزات الأئمّة الطاهرة صلوات اللّه عليهم، و تفرّد الكتاب بها، فلمّا أعيانى ذلك استخرت اللّه تعالى، و استعنت به فى تأليف شطر وافر من براهين الأئمّة الطاهرة عليهم السلام. إلى آخره.

قال رحمه اللّه: ثمّ اعلم أنّ علماء الرجال قد ذمّوه ذمّا كثيرا كما سنفصّله، و لذلك لا يليق بنا إيراد ترجمته فى القسم الأوّل من كتابنا هذا، و لكن دعانى الى ذلك أمران.

الأوّل: اعتماد مثل الشيخ حسين بن عبد الوهاب- الذى هو أبصر بحاله- عليه و على كتابه، و تأليف كتاب تتميما لكتابة.

الثانى: أنّ كتبه جلّها، بل كلّها معتبرة عند أصحابنا، حيث كان فى أوّل أمره مستقيما محمود الطريقة، و قد صنّف كتبه فى تلك الأوقات، و لذلك اعتمد علماؤنا المتقدمون على كثير منها، إذ كان معدودا من جملة قدماء علماء الشيعة

↨

ص: ۱۶۸

برهة من الزمان §رياض العلماء ۳: ۳۵۵.

§.

و نقل رحمه اللّه فى موضع آخر عن الحسين بن عبد الوهّاب، أنّه قال فى موضع من كتاب عيون المعجزات: و قرأت من خطّ نسب الى أبى عمران الكرمانى، تلميذ أبى القاسم علىّ بن أحمد الموسوى الكوفى رضى اللّه عنه (سمع أبا القاسم رضى اللّه عنه

§ما بين قوسين لم ترد فى المخطوطة.

§ يذكر أنّ التوقيعات تخرج على يد عثمان أبى §فى المخطوطة و الحجرية: ابن.

§ عمرو العمرى، و كان السّفير بين الصّاحب عليه السلام و الشيعة §لم نجده فى الرياض و ما فى كتاب عيون المعجزات: ۱۴۳ باختلاف.

§.

إلى آخره.

و فى موضع آخر، و من كتاب الاستشهاد: قال أبو القاسم علىّ بن أحمد الكوفى- رضى اللّه عنه- أخبرنا جماعة من مشايخنا

الّذين خدموا بعض الأئمّة عليهم السلام، عن قوم جلسوا لعليّ بن محمد عليهما السلام §لم نجده فى القسم المطبوع فلاحظ.

§. إلى آخره، انتهى ما أردنا نقله من الرياض، و ينبغى التنبيه على أمرين:

الأوّل: فى أنّه سيّد رضوىّ، ينتهى نسبه الى موسى بن محمد الجواد عليه السلام، كما صرّح به فى عيون المعجزات.

أو موسوى ينتهى نسبه الى هارون بن الكاظم عليه السلام، كما أشار إليه فى الخلاصة §رجال العلامة: ٢٣٣.

.§

أو ليس بعلوىّ هاشمىّ، كما يشير إليه كلام ابن الغضائرى.

و هذا أمر لا يهمّنا تحقيقه، و لا يعود لصرف العمر فيه فائدة لكتابنا هذا، و لذا أعرضنا عنه.

↕

ص: ١٦٩

الثانى: إنّك قد عرفت تصريح الجماعة بأنّ كتاب البدع المحدثة- المعروف بالاستغاثة- لأبى القاسم الكوفى، كالنجاشى، و العلامة، و السروى، و البياضى، و يلائم سند بعض أخباره طبقته ففى أوّل بدع الثانى: و فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، برواية الأئمّة من ولده صلوات اللّه عليهم (من المرفق و الى الكعبين)، حدّثنا بذلك علىّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسن ابن محبوب، عن علىّ بن رئاب، عن جعفر بن محمد عليهما السلام §الاستغاثة: ٢٩ هامش ١، و فيه بدل ما بين القوسين (من المرافق- و من الكعبين)

.§

الخبر، فهو فى طبقة الكلينى رحمه اللّه و أضرابه، و يشير فى الكتاب أحيانا الى كتابه، كتاب الأوصياء §الاستغاثة: ٨ و ٢٢ و ١١٦، و غيرها.

§ الذى صرّح النجاشى بأنّه له.

و قال فى أواخر الكتاب، فى تحقيق أنّ المقتول فى يوم الطفّ علىّ بن الحسين الأكبر أو الأصغر- لمناسبة- ما لفظه: فمن كان من ولد الحسين عليه السلام قائلا بالإمامة بالنصوص، يقول إنّهم من ولد علىّ الأكبر ابن الحسين عليه السلام، و هو الباقى بعد أبيه، و إنّ المقتول الأصغر منهما، و هو قولنا و به نأخذ، و عليه نعوّل ثمّ نقل القول الآخر و نسبه إلى الزيديّة، و طعن عليهم- إلى أن قال- و إنّما أكثر ما بينهم و بينه من الآباء فى عصرنا هذا، ما بين ستّة آباء أو سبعة، فذهب عنهم أو عن أكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين §الاستغاثة: ٨٣.

.§

إلى آخره، و هذا أيضا لا يلائم إلّا الطبقة المذكورة.

فمن الغريب بعد ذلك نسبة هذا الكتاب الى المحقّق ميثم بن علىّ البحرانى، ففى الفصل الأوّل من أوّل البحار: كتاب شرح نهج البلاغة، و كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة، للحكيم المدقّق العلّامة كمال الدين ميثم بن

↕

ص: ١٧٠

علىّ بن ميثم البحرانى §بحار الأنوار ١: ١٩.

§. و فى الفصل الثانى: و المحقّق البحرانى من أجلّة العلماء و مشاهيرهم، و كتاباه فى غاية الاشتهار، انتهى §بحار الأنوار ١: ٣٧.

.§

و لولا كلامه الأخير لاحتملنا كما فى الرياض، أن يكون لابن ميثم أيضا كتاب سمّاه بالاستغاثة، فإنّ الاشتراک فى أسامى الكتب غير عزيز، و لكنّ الكتاب المتداول المعروف ليس من مؤلّفاته قطعا لما عرفت.

قال المحقّق المحدّث البحرانى فى اللّؤلؤة بعد نقل ترجمة ابن ميثم، عن رسالة السلافة البهيّة فى الترجمة الميثميّة، لشيخه العلّامة الشيخ سليمان البحرانى، و عدّ الكتاب المذكور من مؤلّفاته، و توصيفه بأنّه لم يعمل مثله ما لفظه:

ثم إنّ ما ذكره شيخنا المذكور من نسبة كتاب الاستغاثة فى بدع الثلاثة للشيخ المشار إليه غلط قد تبع فيه من تقدّمه، و لكن رجع عنه أخيرا فيما وقفت عليه من كلامه، و بذلک صرّح تلميذه الصالح الشيخ عبد اللّه بن صالح البحرانى رحمه اللّه، و إنّما الكتاب المذكور كما صرّحا به لبعض قدماء الشيعة من أهل الكوفة، و هو علىّ بن أحمد أبو القاسم الكوفى، و الكتاب يسمّى كتاب البدع المحدثة، ذكره النجاشى فى جملة كتبه، و لكن اشتهر فى ألسنة الناس تسميته بالاسم الأوّل، و نسبته للشيخ ميثم، و من عرف سليقة الشيخ ميثم فى التصنيف، و لهجته و أسلوبه فى التأليف، لا يخفى عليه أنّ الكتاب المذكور ليس جاريا على تلک اللّهجة، و لا خارجا من تلک اللجّة §لؤلؤة البحرين: ٢۶٠.

§، انتهى.

و بعد الوقوف على ما أشرنا إليه من القرائن و الحجّة، لا وقع للتشبّث باللّهجة، فإنّه لغريق صار فى غمرات اللجّة.

و أغرب من جميع ذلک أنّ الفاضل المتبحّر الشيخ عبد النبىّ الكاظمى فى

↕

ص: ١٧١

تكملة الرجال، فى ترجمة علىّ بن الحسين الأصغر عليه السلام قال: فى كتاب الاستغاثة لبدع الثلاثة للشيخ ميثم البحرانى، قال: و كان للحسين عليه السلام ابنان، و نقل بعض ما فى الكتاب إلى قبيل العبارة التى نقلناها، و هى قوله: و إنّما أكثر ما بينهم- يعنى السادات- و بينه- يعنى الحسين عليه السلام- من الآباء فى عصرنا هذا ما بين ستّة آباء أو سبعة. إلى آخره §تكملة الكاظمى ٢: ١۵٩.

§.

و لم يلتفت أنّه لا يمكن أن يكون بين من فى عصر ابن ميثم من السادة و بينه عليه السلام ستة أو سبعة بحسب العادة، فإنّ بينهما قريبا من ستمائة سنة، و لنذكر نسب واحد من السادة المعاصرين لابن ميثم، و هو رضىّ الدين علىّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد الطاوس بن إسحاق بن محمّد ابن سليمان بن داود بن الحسن المثنى بن الحسن المجتبى عليه السلام، و اللّه الهادى.

↕

ص: ١٧٢

٢٨- كتاب الآداب و مكارم الأخلاق:

له أيضا، و هو كتاب لطيف، بديع فى فنّه، ذكر فيه الأخلاق الحسنة، و الصّفات الذميمة، يبتدئ فى كلّ خصلة بالأخبار المأثورة عن النبىّ و الأئمّة عليهم السلام، ثم يذكر كلمات الحكماء، و يختم بأبيات رائقة انشدت فيها، و هو كسابقه فى الخلوّ عمّا يوهم التخليط و الغلوّ، و قد عثرنا على نسخة عتيقة منه، إلّا أنّها ناقصة فى مواضع منها.

و فى الرياض: و من مؤلّفاته أيضا كتاب فى الآداب و مكارم الأخلاق، و هو كتاب جيّد حسن، رأيت نسخة عتيقة منه بقطيف بحرين، و قد قال فى أوّله: أنّه ألّف كتبا كثيرة فى العلوم و الآداب و الرّسوم، و عندنا أيضا منه نسخة §رياض العلماء ٣: ٣۵٩.

.§
و قال فی موضع آخر: و عندنا من کتبه کتاب الأخلاق حسنة الفوائد §ریاض العلماء ۳: ۳۴۰.
.§
↕
ص: ۱۷۳

۲۹- کتاب النوادر:

هو تألیف السیّد الإمام الکبیر ضیاء الدین أبی الرضا، فضل اللّه بن علی بن عبید اللّه بن محمد بن عبید اللّه بن محمد بن أبی الفضل عبید اللّه بن الحسن بن علیّ بن محمد السیلق بن الحسن بن جعفر بن الحسن المثنی بن الحسن المجتبی علیه السلام- الراوندی الکاشانی-.
وصفه العلامة فی إجازة بنی زهرة، بالسیّد الإمام §بحار الأنوار ۱۰۷: ۱۳۵.
.§
و فی فهرست الشیخ منتجب الدین: علامة زمانه، جمع مع علوّ النسب کمال الفضل و الحسب، و کان أستاذ أئمّة عصره §فهرست منتخب الدین: ۱۴۳/ ۳۳۵.
.§
قال أبو سعد السمعانی فی کتاب الأنساب: لمّا وصلت إلی کاشان قصدت زیارة السیّد أبی الرضا المذکور، فلمّا انتهیت إلی داره (وقفت علی الباب هنیئة) §فی حاشیة المخطوطة نسخة بدل عنها: قرعت الحلقة و قعدت علی الدکة.
§ انتظر خروجه، فرأیت مکتوبا علی طراز الباب هذه الآیة المشعرة بطهارته و تقواه: إِنَّما یُرِیدُ اللَّهُ لِیُذْهِبَ عَنْکُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَیْتِ وَ یُطَهِّرَکُمْ تَطْهِیراً §الأحزاب ۳۳: ۳۳.
§ فلمّا اجتمعت به، رأیت منه فوق ما کنت أسمعه عنه، و سمعت منه جملة من الأحادیث، و کتبت عنه مقاطیع من شعره، و من جملة إشعاره التی کتبها لی بخطّه الشریف هذه الأبیات:
هل لک یا مغرور من زاجرأو حاجز عن جهلک الغامر
أمس تقضّی و غدا لم یجئو الیوم یمضی لمحة الباصر
↕
ص: ۱۷۴
فذلک العمر کذا ینقضیما أشبه الماضی بالغابر §أنساب السمعانی ۱۰: ۱۸ باختلاف.
§
انتهی.
و بالجملة هو من المشایخ العظام الذی تنتهی کثیر من أسانید الإجازات إلیه، و هو تلمیذ الشیخ أبی علیّ بن شیخ الطائفة قدس سره، و یروی عن جماعة کثیرة من سدنة الدین، و حملة الأخبار، و له تصانیف تشهد بفضله و أدبه، و جمعه بین موروث المجد و مکتسبه، و منه انتشرت الأدعیة الجلیلة المعروفة بأدعیة السرّ، و هو صاحب ضوء الشّهاب فی شرح الشهاب، الذی أکثر عنه النقل فی البحار، و یظهر منه کثرة تبحّره فی اللّغة و الأدب، و علوّ مقامه فی فهم معانی الأخبار، و طول باعه فی استخراج

مأخذها.

و شرح حاله، و عدّ مؤلّفاته، و ذكر مشايخه و رواته، يطلب من رياض العلماء §رياض العلماء ۴: ۳۶۴.

§، و غيره و ما يأتى إن شاء اللّه تعالى فى ترجمته، فى الفائدة الآتية §يأتى فى الفائدة الثالثة عند ذكر مشايخ ابن شهرآشوب.

§ و غيره.

قال الفاضل السيّد على خان فى الدرجات الرفيعة: و قد وقفت على ديوان هذا السيّد الشريف، فرأيت فيه ما هو أبهى من زهرات الربيع، و أشهى من ثمرات الخريف، فاخترت منه ما يروق سماعه لاولى الألباب، و يدخل الى المحاسن من كلّ باب §الدرجات الرفيعة: ۵۰۷.

§، ثمّ ساق جملة منها.

ثمّ لا يخفى انّا قد ذكرنا شطرا ممّا يتعلّق بكتاب النوادر فى شرح حال الجعفريات، و لنذكر بعض ما يتعلّق بسند أوّله، فنقول: قال فى صدر الكتاب، كما فى نسختى و كذا نقله فى البحار: أخبرنى السيّد الإمام ضياء

↕

ص: ۱۷۵

الدين، سيّد الأئمّة، شمس الإسلام، تاج الطالبيّة، ذو الفخرين، جمال آل رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أبو الرّضا فضل اللّه بن على بن عبيد اللّه الحسنى الراوندى- حرس اللّه جماله و أدام فضله- قال: أخبرنا الإمام الشهيد أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرويانى- إجازة و سماعا- أخبرنى الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التميمى البكرى- إجازة، أو سماعا- حدّثنا أبو محمد سهل بن أحمد الديباجى، قال: حدّثنا أبو على محمد بن محمد بن الأشعث الكوفى. إلى آخر ما تقدّم §بحار الأنوار ۱: ۵۴.

.§

و قد مرّ أيضا شرح حال جملة من رجال هذا السند.

و أمّا أبو المحاسن: ففى رياض العلماء: الشيخ الإمام أبو المحاسن، القاضى فخر الإسلام، الشهيد عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الطبرى الرويانى، كان من أجلّة علماء حلب، و لكن كان يتّقى، و إن ظنّ أنّه من علماء الشافعيّة، و كان فى ابتداء أمر الباطنيّة، و كان يطعن فيهم و لذلك قتلوه، و كان من مشايخ السيّد فضل اللّه الراوندى و نظرائه، فكان من المتأخّرين عن المفيد قدس سره بدرجتين، بل درجات، إلّا أنّه قد يظهر من بعض المواضع أنّه كان من مشايخ المفيد، و هو غريب فلاحظ.

و يروى عن جماعة كثيرة، منهم الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التميمى البكرى، عن سهل بن أحمد الديباجى، عن محمد بن محمد بن الأشعث، كما يظهر من كتاب نوادر الراوندى.

ثم إنّه وقع فى بعض أحاديث كتاب الأربعين للشيخ منتجب الدين صاحب الفهرس، هكذا: أخبرنا أبو النجيب سعيد بن محمد بن أبى بكر الحمامى- بقراءتى عليه- أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبى حازم الركاب، حدّثنا أبو

↕

ص: ۱۷۶

معمّر جعفر بن علىّ الوزان §فى المخطوطة: الوازن، و قد أثبتنا ما فى الحجرية و المصدر.

.§

(حيلولة): و أخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن أبى القاسم الحصيرى- قراءة عليه- أخبرنا أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل

الرويانى، قالا: أخبرنا أبو الحسن علىّ بن شجاع بن محمد المصقلى الحافظ. إلى آخره.
و فى موضع آخر منه: أخبرنا أبو الفتوح محمود بن محمد بن عبد الجبار المذكر الهرمز ديارى السّروى، ثم الجرجانى- قدم علينا الرىّ قراءة عليه- أخبرنا القاضى أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرويانى §الأربعون حديثا عن الأربعين: ۲۴/ ۵، ۲۰/ ۲.

§. إلى آخره.

قال: و قد نقل بعض الأفاضل أنّ الشيخ أبا المحاسن هذا أوّل من أفتى بإلحاد الطائفة الباطنيّة، حيث كانوا يقولون بأنّه لا بدّ من معلّم يعلّم الناس الطريق الى اللّه تعالى، و كان ذلك المعلّم يقول لا يجب عليكم إلّا طاعتى، و ما سوى ذلك إن شئتم فافعلوا و إن شئتم فلا تفعلوا، و لمّا جاء هذا الشيخ الى قزوين أفتى بإلحادهم، و وصى لأهل قزوين التجنّب عنهم حين كان بينهم و [بين] §أثبتناه من المصدر.

§ الباطنيّة اختلاط، و قال: إن وقع بينكم و بينهم اختلاط ففيهم قوم عندهم حيل يخدعون بعضكم، و إذا خدعوا بعضكم وقع الاختلاف و الفتنة، و الأمر كان على ما أشار إليه هذا الشيخ، و قال: إن جاء من ذلك الجانب طائر فاقتلوه، فلمّا عاد هذا الشيخ إلى بلدة رويان §قال السيد الداماد فى حواشى اختيار الكشى [۱: ۴۰] الرويانى: نسبة إلى رويان- بضم الراء قبل الواو الساكنة، و الياء المثناة من تحت قبل الألف، و النون بعدها- بلد بطبرستان. قال الفاضل البيرجندى بينه و بين قزوين ستة عشر فرسخا. و فى القاموس [۴: ۲۳۰، مادة:

§، بعث الباطنيّة بعض الفدائيّة

↥

ص: ۱۷۷

كما هو دأب هؤلاء الملاعين، فقتله غيلة بالخفية، و قد عاش سعيدا و مات حميدا.
و قال ابن الأثير الجزرى فى الكامل: إنّ القاضى الإمام فخر الإسلام أبو المحاسن، عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الرويانى الطبرى، الفقيه الشافعى، كان مولده سنة خمس عشرة و أربعمائة، و قتل فى محرّم سنة اثنتين و خمسمائة، و كان حافظا للمذهب، و يقول: لو أحرقت كتب الشافعى لأمليتها من قلبى، انتهى §الكامل لابن الأثير ۱: ۴۷۳.

§.

و أقول: و الحقّ أنّ الرويانى كان يعمل بالتقيّة، فلذلك قد ظنّ به العامّة كونه من الشافعيّة انتهى ما أردنا نقله من الرياض §رياض العلماء ۳: ۲۷۶- ۲۷۸.

§.

و صرّح ابن شهرآشوب فى المناقب: إنّ جدّه شهرآشوب يروى عن القاضى أبى المحاسن الرويانى §مناقب ابن شهرآشوب ۱: ۱۰.

§.

و أمّا الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن الحسن التميمى البكرى، فلم أجد له ترجمة، و الظاهر أنّه من مشايخ الإجازة، ذكروه لمجرّد اتّصال السند الى كتاب علم انتسابه إلى مؤلّفه، فلا يضرّ الجهل بحاله، أو هو من علائم الوثاقة إن اعتمدوا عليه فى الانتساب، و اللّه العالم.

↥

ص: ١٧٨

٣٠- كتاب روض الجنان:

و هو التفسير الكبير، للشيخ الجليل أبى الفتوح الحسين بن محمد ابن أحمد الخزاعى، الرازى، النيشابورى، قدوة المفسرين، من مشايخ الشيخ منتجب الدين و ابن شهرآشوب.

ذكراه فى الفهرست §فهرست منتجب الدين: ١٧٣/ ٤٢٤.

§ و المعالم، و فى الثانى: إنّ تفسيره فارسى §معالم العلماء: ١٤١/ ٩٨٧.

§، إلّا أنّه عجيب.

قال فى الرياض: و أمّا تفسيره الفارسى فهو من أجلّ- الكتب، و أفيدها و أنفعها، و قد رأيته فرأيت بحرا طمطاما، قال: و كان هو، و ولده الشيخ الإمام تاج الدين محمد، و والده، و جدّه القريب، و جدّه الأعلى الشيخ أبو بكر أحمد، و عمّه الأعلى و هو الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ أبى بكر أحمد المذكور، كلّهم من مشاهير العلماء.

و بالجملة هؤلاء سلسلة معروفة من علماء الإماميّة، و لكلّ واحد منهم تأليفات جياد، و تصنيفات عديدة حسان §رياض العلماء ٢: ١٥٨.

§، انتهى.

و هذا التفسير العجيب فى عشرين مجلّدا، و فيه أخبار كثيرة تناسب أبواب كتابنا هذا، إلّا أنّه لكونه بالفارسيّة، و يحتاج نقله إلى الترجمة ثانيا بالعربيّة، و يخاف منها فوات بعض مزايا الأخبار، لم نرجع إليه إلّا قليلا، و قد ينقل الخبر بمتنه ثم يترجمه، فأخرجناه سالما و الحمد للّه.

↕

ص: ١٧٩

٣١- رسالة تحريم الفقاع:

للشيخ الأجلّ الأعظم أبى جعفر الطوسى قدس سره، و جلالة قدر صاحبها تغنى عن التعرّض لحاله.

↕

ص: ١٨٠

٣٢- كتاب معدن الجواهر:

للشيخ الجليل أبى الفتح محمد بن علىّ بن عثمان بن علىّ الكراجكى، الفقيه المتكلّم، الذى يعبّر عنه الشهيد قدس سره فى الدروس بالعلّامة §الدروس ١: ١٥٢.

§، تلميذ شيخنا المفيد و السيّد المرتضى قدس سرهما، صاحب كتاب كنز الفوائد الذى طابق اسمه معناه، و هذا الكتاب على حذو كتاب القرائن من كتب المحاسن، و كتاب الخصال، إلّا أنّه لم يتجاوز فيه من أبواب العشرة، و زاد بعد نقل الأخبار ما يناسبها من كلمات العلماء الأخيار.

↕
ص: ۱۸۱

۳۳- كتاب لبّ اللباب أو اللباب:

للشيخ الفقيه، المحدّث النبيه، سعيد بن هبة اللّه، المدعو بالقطب الراوندى صاحب الخرائج، و شارح النهج، اختصره من كتاب فصول نور الدين عبد الوهاب الشعرانى العامى، لخصه و ألقى ما فيه من الزخارف و الأباطيل. و قد رأيت المجلّد الثانى من الفصول فى المشهد الرضوى عليه السلام يقرب من تمام كتاب اللّباب، و هذا كتاب حسن كثير الفوائد، مشتمل على مائة و خمسة و خمسين مجلسا، فى تفسير مثلها من الآيات على ترتيب القرآن.

و فى الرياض: و له كتاب تلخيص فصول عبد الوهاب فى تفسير الآيات و الروايات، مع ضمّ الفوائد و الأخبار من طرق الإماميّة، قد رأيته فى بلدة أردبيل، و هو كتاب حسن، انتهى §رياض العلماء ۲: ۴۲۱.

.§

و هو داخل فى فهرست البحار، قال قدس سره: و كتاب اللّباب المشتمل على بعض الفوائد §بحار الأنوار ۱: ۳۱.

§. لكنّه رحمه اللّه غفل عنه فلم ينقل عنه فى البحار، و الظاهر أنّه لم يكن عنده وقت تأليفه، كما يظهر من المكتوب الذى أرسله إليه بعض تلامذته، و أدرجه فى آخر إجازات البحار، فى استدراك ما فاته من الكتب الموجودة و غير ذلك، ثمّ استدرك رحمه اللّه بعضا و ترك بعضا. و فى المكتوب:

و شرحا النهج للراونديّين قد نقلتم عنهما فى كتاب الفتن و غيره، من كتب البحار، و كتاب اللّباب للأوّل عند الأمير زين العابدين بن سيّد المبتدعين عبد الحسيب، حشره اللّه مع جدّه القمقام يوم الدين §بحار الأنوار ۱۱۰: ۱۶۸.

§. إلى آخره.

و بالجملة فاعتبار الكتاب يعرف من اعتبار مؤلّفه، الذى هو فى المقام فوق ما يصفه مثلى بالقلم، أو اللّسان.

↕
ص: ۱۸۲

۳۴- كتاب الدعوات:

له أيضا سمّاه سلوة الحزين، قال فى البحار: وجدنا منه نسخة عتيقة، و فيه دعوات موجزة شريفة، مأخوذة من الأصول المعتبرة، على أنّ الأمر فى سند الدعاء هيّن §بحار الأنوار ۱: ۳۱.

§، انتهى.

قلت: ليس هو مقصورا على الأدعية، بل فيه ممّا يتعلّق بحالتى الصحّة و المرض، و آداب الاحتضار، و ما يتعلّق بما بعد الموت، و فوائد كثيرة، و نوادر عزيزة.

و ممّا يجب التنبيه عليه فى هذا المقام، انّنى كنت معتقدا فى سالف الزمان، أنّ هذا الكتاب من تأليف السيّد فضل اللّه الراوندى المتقدّم ذكره، و نسبته إليه فى كلّ مقام نقلت منه فيما برز منّى، كدار السلام، و النجم الثاقب و غيرهما، و قد ظهر لى من بعد ذلك أنّه للقطب الراوندى و هذا اشتباه لا يترتّب عليه أثر، و لا يضعّف به خبر، لأنّ كلاهما من أجلّة المشايخ و أساتيذ العصر،

إلّا أنّه يوجد فى النفس بعد التنبيه انكسار لا بدّ من جبره، و لا جابر إلّا الالتفات الى ما وقع لمولانا العلامة المجلسى رحمه اللّه فى هذا المقام من الاشتباه، و اختلاط كتب هذين العالمين الراونديّين عليه، و نسبته تأليف أحدهما إلى الآخر.

و لحسن الظنّ به اعتمدنا عليه و لم نراجع المأخذ، فوقعنا فيما وقعنا مع إنّه رحمه اللّه جذيلها المحكّك و عذيقها المرجّب. فقال فى الفصل الأوّل: و كتاب الخرائج و الجرائح، للشيخ الإمام قطب الدين أبى الحسن سعيد بن هبة اللّه بن الحسن الراوندى، و كتاب قصص الأنبياء له أيضا، على ما يظهر من أسانيد الكتاب و اشتهر أيضا، و لا يبعد أن يكون تأليف فضل اللّه بن علىّ بن عبيد اللّه الحسنى الراوندى، كما يظهر من بعض أسانيد السيّد ابن طاوس قدس سره.

↕

ص: ۱۸۳

و قد صرّح بكونه منه فى رسالة النجوم، و كتاب فلاح السائل، و الأمر فيه هيّن لكونه مقصورا على القصص، و أخباره جلّها مأخوذة من كتب الصدوق.

و كتاب فقه القرآن للأوّل أيضا. و كتاب ضوء الشهاب، شرح شهاب الأخبار للثانى فضل اللّه- رحمه اللّه- و كتاب الدعوات، و كتاب اللّباب، و كتاب شرح نهج البلاغة، و كتاب أسباب النزول له أيضا، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۱۲.

§.

و ظاهر العبارة بل صريحها أنّ الكتب الأربعة الأخيرة للسيّد الراوندى لا لقطبها، إذ عود ضمير «له» إليه مستهجن جدّا، إذ لا وجه لتوسيط ذكر كتاب ضوء الشهاب الذى هو من مؤلّفات السيد.

و قد تفطّن صاحب الرياض الى هذا الاشتباه، و أشار إليه فى ترجمتهما، و صرّح هو و غيره بأنّ الكتب الأربعة للقطب لا له §رياض العلماء ۲: ۴۲۹، و ۴: ۳۶۵.

§.

و العجب أنّ العلّامة المذكور قال فى الفصل الثانى فى شرح حال الكتب المذكورة: و كتاب ضوء الشهاب كتاب شريف، مشتمل على فوائد جمّة، خلت عنها كتب الخاصّة و العامّة، و كتاب اللّباب المشتمل على بعض الفوائد، و شرح النهج مشهور معروف، رجع إليه أكثر الشرّاح، و كتاب أسباب النزول فيه فوائد، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۳۱.

§.

و فيه أيضا تأكيد لما ذكرنا، مع أنّ شرح النهج المتداول غير خفىّ أنّه للقطب، فراجع.

↕

ص: ۱۸۴

۳۵- كتاب فقه القرآن:

و هو بعينه كتاب آيات الأحكام له أيضا، و هو من نفائس الكتب النافعة الجامعة، الكاشفة عن جلالة قدر مؤلّفها، و علوّ مقامه فى العلوم الدينيّة، و قد عثرنا- بحمد اللّه تعالى- على نسخة عتيقة منه، كتب فى آخره: كتبه سعيد بن هبة اللّه بن الحسن، فى محرّم سنة اثنتين و ستّين و خمسمائة، حامدا لربّه، و مصلّيا على محمّد و آله- إلى هنا كلام المصنّف رحمه اللّه- و تمّ الكتاب على يد العبد الفقير الى اللّه تعالى، الحسن بن الحسين بن الحسن (السدّ السوى) §هكذا فى الحجرية، و فى المخطوطة غير مقروءة و قد علم فيهما عليها ب:

§ ناقلا عن خطّ المصنّف إلّا قليلا، أواسط صفر، ختم بالخير و الظفر، شهور سنة أربعين و سبعمائة هجريّة، بمدينة قاشان. إلى آخره.

قال فى الرياض: ثمّ إنّ القطب الراوندى قدس سره هو أوّل من شرح نهج البلاغة، و أوّل من ألّف تفسير آيات الأحكام، فلاحظ

§رياض العلماء ۲: ۴۲۱.

.§

قلت: أمّا الثانى فالظاهر أنّه كما ذكره، و أمّا النهج فأوّل من شرحه أبو الحسن البيهقى §فيه تأمل، إذ الظاهر ان أول من شرحه هو على بن الناصر- المعاصر للسيد الرضى- و هو من أخصر و أتقن الشروح، سماه أعلام نهج البلاغة، راجع الذريعة ۲: ۲۴۰.

§ و هو حجّة الدين، فريد خراسان، أبو الحسن بن أبى القاسم زيد- صاحب لباب الألباب، و حدائق الحدائق، و غيرها- ابن محمد ابن علىّ البيهقى، من أولاد خزيمة بن ثابت ذى الشهادتين.

قال فى أوّل شرحه: قرأت كتاب نهج البلاغة على الإمام الزاهد الحسن ابن يعقوب بن أحمد القارى، و هو و أبوه فى فلك الأدب قمران، و فى حدائق

↕

ص: ۱۸۵

الورع ثمران، فى شهور سنة ستّ عشرة و خمسمائة، و خطّه شاهد لى بذلك- إلى أن قال- و لم يشرح قبلى من كان من الفضلاء السابقين هذا الكتاب بسبب موانع §معارج نهج البلاغة: ۲- ۴.

§. إلى آخره.

↕

ص: ۱۸۶

۳۶- كتاب التمحيص:

قال فى البحار: هو لبعض قدماء أصحابنا، و يظهر من القرائن الجليّة أنّه من مؤلّفات الثقة الجليل أبى علىّ محمد بن همام §بحار الأنوار ۱: ۱۷.

.§

و قال فى موضع آخر: و كتاب التمحيص، و متانته تدلّ على فضل مؤلّفه، و إن كان مؤلّفه أبا علىّ كما هو الظاهر، ففضله و توثيقه مشهوران §بحار الأنوار ۱: ۳۴.

.§

قلت: و لم يشر إلى القرائن، و الذى يظهر منها من الكتاب، قوله فى أوّل الكتاب بعد الديباجة، باب سرعة البلاء إلى المؤمنين: حدّثنا أبو علىّ محمّد بن همام، قال: حدّثنى عبد اللّه بن جعفر §التمحيص: ۳۰.

§. إلى آخره، و هذا هو المرسوم فى غالب كتب المحدّثين من القدماء، أنّ الرواة عنهم من تلاميذهم يخبرون عن روايتهم عنه فى صدر كتبهم، فراجع الكافى، و كتب الصدوق، و غيرها، تجدها على ما وصفناه.

و بهذا يظنّ أنّ التمحيص له، و لكنّ الشيخ الجليل النبيل، الشيخ إبراهيم القطيفى، قال فى خاتمة كتاب الفرقة الناجية، الحديث الأول: ما رواه الشيخ العالم، الفاضل العامل، الفقيه النبيه، أبو محمد الحسن بن علىّ بن الحسين بن شعبة الحرّانى قدّس اللّه روحه

الزكيئة فی كتابه المسمّی بالتمحيص، ثمّ أخرج منه خمسة أحاديث، و هو صاحب كتاب تحف العقول المتداول المعروف.

و فی الرياض: و أمّيا قول الأستاذ الاستناد بأنّ كتاب التمحيص من مؤلّفات غيره- أی غير الحسن المذكور- فهو عندی محلّ تأمّل، لأنّ الشيخ

↕

ص: ۱۸۷

إبراهيم أقرب و أعرف، مع أنّ عدم ذكر كتاب التمحيص فی جملة مؤلّفاته، التی أوردها أصحاب الرجال فی كتبهم مع قربهم إليه، يدلّ علی أنّه ليس منه، فتأمّل §رياض العلماء ۱: ۲۴۵.

§.

وافقهما علی ذلک الشيخ الجليل فی أمل الآمل، إلّا أنّه نسبه إلی القاضی فی المجالس §أمل الآمل ۲: ۷۴/ ۱۹۸.

§، و فيه سهو ظاهر، فإنّ القاضی نقل فی ترجمة القطيفی §بل فی ترجمة أبو بكر الحضرمی.

§ ما أخرجه من كتاب التمحيص بعبارته §مجالس المؤمنين ۱: ۳۸۳.

§، و لا يظهر منه اختياره ما اختاره من النسبة.

ثمّ إنّی إلی الآن ما تحقّقت طبقة صاحب تحف العقول §ذكر الشيخ آغا بزرگ الطهرانی فی طبقات اعلام الشيعة القرن الرابع: ۹۳ ان الحسن بن علی ابن شعبة صاحب تحف العقول معاصر للصدوق المتوفی سنة ۳۸۱، و يروی عن أبی علی محمد ابن همام بن سهيل الإسكافی المتوفی سنة ۳۳۶، و يروی عنه المفيد المتوفی سنة ۴۱۳ كما ذكره حسين ابن علی بن صادق البحرانی فی رسالته فی الأخلاق، و لعل كتاب التمحيص للحسن بن علی بن شعبة البحرانی كما استظهره إبراهيم القطيفی و الحر و صاحب الرياض، و الاحتمال الآخر للمجلسی.

§، حتّی استظهر منها ملاءمتها للرواية عن أبی علیّ محمد بن همام و عدمها.

و القطيفی من العلماء المتبحّرين، إلّا أنّه لم يعلم أعرفيّته فی هذه الأمور من العلامة المجلسی رحمه اللّه، و هو فی طبقة المحقّق الكركی، و هذا المقدار من التقدّم غير نافع فی المقام.

نعم ما ذكره صاحب الرياض أخيرا يورث الشك فی النسبة، إلا أنّه يرتفع بملاحظة ما ذكرنا.

و مع الغضّ عنه فالكتاب مردّد بين العالمين الجليلين الثقتين، فلا يضرّ الترديد فی اعتباره، و الاعتماد عليه.

↕

ص: ۱۸۸

۳۷- كتاب الهداية:

هو للصدوق قدس سره، صرّح به النجاشی §رجال النجاشی: ۳۹۰/ ۱۰۴۹.

§ و غيره §بحار الأنوار: ۱/ ۶ و روضات الجنات ۶: ۱۳۶.

§.

↕

ص: ۱۸۹

۳۸- کتاب المقنع:

له أيضا، و هو داخل فى فهرست مآخذ الوسائل §وسائل الشيعة ۳۰: ۱۵۴/ ۱۷، فى ذكر الكتب المعتمدة.

§، إلّا أنّ المؤلّف رحمه اللّه لم ينقل منه إلّا ما صرح فيه بالروايۀ، و ترك باقيه لزعمه انّه من كلامه، و الحقّ إنّ ما فيه عين متون الأخبار الصحيحۀ، بالمعنى الأخصّ الذى عليه المتأخّرون، لا لما اشتهر من أنّ فتاوى القدماء فى كتبهم متون الأخبار، و إن كان حقّا، و لذا كانوا يرجعون إلى شرائع أبيه- و هو رسالته إليه- عند اعوزاز النصوص، بل لأمرين آخرين:

الأوّل: تصريحه بذلك فى أوّل الكتاب، قال رحمه اللّه بعد الخطبۀ: قال محمد بن علىّ: ثمّ إنّى صنّفت كتابى هذا، و سمّيته كتاب المقنع لقنوع من يقرؤه بما فيه، و حذفت الإسناد منه لئلّا يثقل حمله، و لا يصعب حفظه، و لا يملّه قارئه، إذ كان ما أبيّنه فيه فى الكتب الأصوليّۀ موجودا، مبيّنا عن المشايخ العلماء، الفقهاء الثقات رحمهم اللّه أرجو بذلك ثواب اللّه، و أبتغى به مرضاته، و أطلب الأجر عنده §المقنع: ۲.

§، و هذه العبارۀ كما ترى متضمّنۀ لمطالب:

الأوّل: إنّ ما فى الكتاب خبر كلّه، إلّا ما يشير إليه.

الثانى: إنّ ما فيه من الأخبار مسند كلّه، و عدم ذكر السند فيه للاختصار، لا لكونها من المراسيل.

الثالث: إنّ ما فيه من الأخبار مأخوذ من أصول الأصحاب، التى هى مرجعهم، و عليها معوّلهم، و إليها مستندهم، و فيها مبانى فتاويهم.

الرابع: إنّ أرباب تلك الأصول و رجال طرقه إليها، من ثقات العلماء،

↕

ص: ۱۹۰

و بذلك فاق قدره عن كتابه الفقيه، الذى عدّ من مآخذه كتاب نوادر الحكمۀ، و كتب المحاسن، و فيهما من ضعاف الأخبار بزعمه و زعم المتأخّرين ما لا يحصى، فإذا لا فرق فيما أدرجه فيه بين أن يقول: روى عن فلان و ما أشبهه، أو يذكر حكم المسألۀ من غير استناد فى الاعتبار و التعويل عليه.

الثانى: ما يظهر من مواضع من الكتاب أنّ ما يذكره متن الحديث.

ففى أحكام البئر: و إن وقعت فى البئر فأرۀ، أو غيرها من الدواب فماتت، فعجن من مائها، فلا بأس بأكل ذلك الخبز إذا أصابته النار، و فى حديث آخر: أكلت النار ما فيه §المقنع: ۱۰.

§. فلو لا أنّ الكلام الأوّل متن الخبر، لما كان لقوله:

و فى حديث آخر محلّ.

و مثله فى غسل الجنابۀ: و إن اغتسلت من الجنابۀ و وجدت بللا، فإن كنت بلت قبل الغسل فلا تعد الغسل، و إن كنت لم تبل قبل الغسل فأعد الغسل و فى حديث آخر: إن لم تكن بلت فتوضّأ §المقنع: ۱۳.

§.

و مثله فى الخلل: و إن لم تدر اثنتين صلّيت أو خمسا، أو زدت أو نقصت، فتشهّد و سلّم، و صلّ ركعتين و أربع سجدات و أنت جالس بعد تسليمك. و فى حديث آخر تسجد سجدتين بغير ركوع، و لا قراءۀ §المقنع: ۳۱.

§.

و مثله فی آخر الباب، و فی باب الصوم: اعلم أنّ الصوم علی أربعین وجها، و ساق الخبر المرویّ عن الزهری، عن السجاد علیه السلام- الی أن قال- قال الزهری: و کیف یجزی صوم تطوّع عن صوم فریضة §المقنع: ۵۵- ۵۷.

§، مع أنّه ما تعرّض للراوی، و لا المروی عنه فی صدر الخبر.

↕

ص: ۱۹۱

و فی کتاب النکاح: و إذا تزوّج الرجل المرأة فزنی قبل أن یدخل بها، لم تحلّ له لأنّه زان، و یفرّق بینهما، و یعطیها نصف الصداق، و فی حدیث آخر:

یجلد الحدّ، و یحلق رأسه. إلی آخره §المقنع: ۱۰۹.

§.

و فیه: و لا تحلّ القابلة للمولود و لا ابنتها، و هی کبعض أمّهاته، و فی حدیث آخر: إن قبّلت و مرّت فالقوابل أکثر من ذلک، و إن قبّلت و ربّت حرمت علیه §المقنع: ۱۰۹.

§.

و هذا المقدار یکفی لإثبات ما أردناه، و من هنا ظهر وجه نقل المجلسی رحمه اللّه ما فیه کنقله عن سائر کتب الأخبار، لکنّه رحمه اللّه فعل بکتاب الهدایة ما فعل به، لظنّه أنّه أیضا مثله، و الظاهر أنّه کذلک، و لکنّا ما اعتمدنا علیه، لعدم ما یدلّ علی اعتباره، فاقتصرنا فی النقل عنه بما أسنده إلی المعصوم علیه السلام.

↕

ص: ۱۹۲

۳۹- کتاب نزهة الناظر و تنبیه الخاطر:

فی کلمات النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و الأئمّة علیهم السلام. للشیخ الأجلّ الشریف أبی یعلی محمد بن الحسن بن حمزة الجعفری الطالبی §لم نجد من صرح بأن الکتاب له، حتی ان النجاشی المعاصر له لم یصرح بأن کتاب النزهة من مصنفاته.

§، تلمیذ الشیخ المفید قدس سره، و الجالس مجلسه، و هو متکلّم فقیه، قائم بالأمرین جمیعا، قاله النجاشی §رجال النجاشی: ۴۰۴/ ۱۰۷۰.

§، و العلّامة §رجال العلامة: ۱۶۴/ ۱۷۹.

§.

و قال الأوّل فی ترجمة السیّد المرتضی: تولّیت غسله و معی الشریف أبی یعلی محمد بن الحسن الجعفری، و سلّار بن عبد العزیز §رجال النجاشی: ۲۷۱/ ۷۰۸.

§.

و هذا کتاب لطیف، صغیر الحجم، عظیم القدر، أسقط أسانید جمیع ما فیه، إلّا خبرا واحدا ذکره فی آخر الکتاب، و هو الخبر المعروف فی ذکر جماعة زهّاد ثلاثین، کانوا عند المستجار، و شاهدوا الصّاحب علیه السلام من غیر أن یعرفوه، و علّمهم بعض الدعوات، فقال: لمع ممّا روی عن مولانا صاحب الزمان علیه السلام: أخبرنی الشیخ أبو القاسم علیّ بن محمد بن محمد المفید

↕

ص: ۱۹۳

رضی اللّه عنه قال: حدّث أبو محمد هارون بن موسی §نزهة الناظر و تنبیه الخاطر: ۷۴.

§. إلی آخره. و ما رأینا ترجمة و ذکرا لولد المفید هذا §نقول: ان الشیخ فی فهرسته: ۱۵۸/ ۷۰۶ فی ترجمته للشیخ المفید عند ذکر مصنفاته قال:

§، إلّا فی هذا المقام.

↕

ص: ۱۹۴

۴۰- کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة:

المنسوب إلی أبی عبد اللّه الصادق علیه السلام، علی ما صرّح به جماعة من العلماء الأعلام، أوّلهم فیما أعلم السیّد الأجلّ رضیّ الدین علیّ بن طاوس، فی الفصل السابع من الباب السادس، من کتاب أمان الأخطار قال: و یصحب- أی المسافر- معه کتاب الإهلیلجة، و هو کتاب مناظرة مولانا الصادق علیه السلام للهندی، فی معرفة اللّه جلّ جلاله، بطرق غریبة عجیبة ضروریّة، حتی أقرّ الهندی بالإلهیّة و الوحدانیّة، و یصحب معه کتاب مفضّل ابن عمر، الذی رواه عن الصادق علیه السلام، فی معرفة وجوه الحکمة فی إنشاء العالم السفلی، و إظهار إسراره، فإنّه عجیب فی معناه، و یصحب معه کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة، عن الصادق علیه السلام، فإنّه کتاب لطیف شریف، فی التعریف بالتسلیک الی اللّه جلّ جلاله، و الإقبال علیه، و الظفر بالأسرار التی اشتملت علیه، فإنّ هذه الثلاثة کتب تکون مقدار مجلّد واحد، و هی کثیرة الفوائد §الأمان: ۹۱- ۹۲.

§.

و الفاضل المتبحّر الشیخ إبراهیم الکفعمی قدس سره- صاحب الجنّة- فی کتاب مجموع الغرائب، قال: و من کتاب مصباح الشریعة و مفتاح الحقیقة:

قال الصادق علیه السلام: «إعراب القلوب أربعة.» إلی آخره. و قال الصادق علیه السلام: «سمّی المستراح مستراحا.» إلی آخره. و قال الصادق علیه السلام: «السخاء من أخلاق الأنبیاء علیهم السلام.» إلی آخره، ثمّ نقل شیئا من فضل الحلم و التقوی §مجموع الغرائب: ۴۹.

§.

و شیخ الفقهاء الشهید الثانی قدس اللّه روحه، فإنّه اعتمد علیه غایة الاعتماد، و نسب ما فیه إلی الصادق علیه السلام من غیر تردّد و ارتیاب، فقال

↕

ص: ۱۹۵

فی کشف الریبة، فی مقام ذکر علاج الغیبة ما لفظه: جملة ما ذکروه من الأسباب الباعثة علی الغیبة عشرة أشیاء، قد نبّه الصادق علیه السلام علیها بقوله: «أصل الغیبة عشرة» و ذکر ما فیه، ثم قال: و نحن نشیر إلیها مفصّلة، ثمّ شرح الأصول العشرة المذکورة، ثمّ شرع فی ذکر علاجها §کشف الریبة: ۶۹، و مصباح الشریعة: ۲۷۷.

§.

و قال رحمه اللّه فی منیة المرید: و قال الصادق علیه السلام: «المراء داء دویّ، و لیس فی الإنسان خصلة شرّ منه» إلی آخر ما فی

المصباح. و قال فی آخره: هذا کلّه من کلام الصادق علیه السلام §منیة المرید ۶۹، مصباح الشریعة: ۲۶۷.

§.

و قال رحمه اللّه فی مسکّن الفؤاد: فصل، قال الصادق علیه السلام:

«البلاء زین المؤمن، و کرامة لمن عقل» إلی آخر ما فی الباب التسعین من الکتاب. و قال فی آخر الفصل: و هذا الفصل کلّه من کلام الصادق علیه السلام §مسکن الفؤاد: ۵۲- ۵۳، و مصباح الشریعة: ۴۸۶.

§، ثمّ قال: فصل، قال الصادق علیه السلام: «الصبر یظهر ما فی بواطن العباد من النور» إلی آخر ما فی الباب الذی بعده، و لم یذکر فی هذا الفصل أیضا من غیره §مسکن الفؤاد: ۵۳، و مصباح الشریعة: ۴۹۸.

§.

و فی کتاب أسرار الصلاة أخرج منه جمیع ما له تعلّق بالصلاة، من مقدّماتها، و آدابها، و أفعالها إلی التسلیم، مبتدئا فی جمیع المواضع بقوله: قال الصادق علیه السلام، من دون أن یذکر اسم الکتاب، و دأبه فی نقل سائر الأخبار أن یقول: روی فلان، أو عن فلان، و بذلک یظهر ما أشرنا إلیه من شدّة اعتماده، لأنّه رحمه اللّه تعالی قال فی شرح درایته: و إذا نقل من نسخة موثوق بها فی الصحّة، بأن قابلها هو، أو ثقة، علی وجه وثق به، لمصنف من

↥

العلماء، قال فیه- أی فی نقله من تلک النسخة:- قال فلان- یعنی ذلک المصنّف- و ألا یثق بالنسخة، قال: بلغنی عن فلان أنّه ذکر کذا و کذا، أو وجدت فی نسخة من الکتاب الفلانی و ما أشبه ذلک من العبارات.

و قد تسامح أکثر الناس فی هذا الزمان بإطلاق اللفظ الجازم فی ذلک، من غیر تجوّز و تثبت، فیطالع أحدهم کتابا منسوبا إلی مصنّف معیّن، و ینقل منه من غیر أن یثق بصحة النسخة قائلا: قال فلان کذا، و ذکر فلان کذا.

و لیس بجیّد، بل الصواب ما فصّلناه §الدرایة: ۱۰۹.

§. و هذا الکلام منه رحمه اللّه و إن کان فی مقام علم انتساب النسخة إلی المؤلّف، و لم یطمئن بصحّة ما فیها، و لکنّه یدلّ فیما لم یعلم أصل النسبة بطریق أولی.

و قال المحقّق الداماد قدس سره فی الرواشح، فی ردّ من استدلّ علی حجّیّة المراسیل مطلقا: بأنّه لو لم یکن الوسط الساقط عدلا عند المرسل، لما ساغ له إسناد الحدیث إلی المعصوم سلام اللّه علیه، و کان جزمه بالإسناد الموهم لسماعة إیّاه من عدل تدلیسا فی الروایة، و هو بعید من أئمّة النقل، قال: و إنّما یتمّ إذا کان الإرسال بالإسقاط رأسا و الإسناد جزما، کما لو قال المرسل: قال النبیّ صلّی اللّه علیه و آله، أو قال الإمام علیه السلام ذلک، و ذلک مثل قول الصدوق، عروة الإسلام رضی اللّه عنه فی الفقیه، قال علیه السلام: «الماء یطهّر و لا یطهّر §الفقیه: ۱: ۶/ ۲.

§» إذ مفاده الجزم، أو الظنّ بصدور الحدیث عن المعصوم، فیجب أن تکون الوسائط عدولا فی ظنّه، و إلّا کان الحکم الجازم بالإسناد هادما لجلالته و عدالته، بخلاف ما لو التزم العنعنة و أبهم الواسطة، کقوله: عن رجل، أو عن صاحب لی، أو عن بعض أصحابه مثلا، انتهی §الرواشح السماویة: ۱۷۴.

§.

↥

و من هنا قيل: إنّ هذا الصنف من مراسيل الفقيه، إن لم يكن أقوى ممّا عرف إسناده، فلا يقصر عنه.

و بالجملة فهو- رحمه اللّه- أحقّ بأن يعمل بما قرّره، و من سبر مؤلّفاته عرف شدّة إتقانه و ضبطه فى نقل الأخبار و الآثار، و رعاية القوانين المودعة فى كتب الدراية.

و السيّد الجليل، العالم المتبحّر النبيل، السيد حسين القزوينى، قال فى المبحث الخامس من كتاب جامع الشرائع، فى بيان الاعتماد على مؤلّفى الكتب المنتزعة منها، قال: و مصباح الشريعة المنسوب إليه- يعنى الصادق عليه السلام- بشهادة الشارح الفاضل- يعنى الشهيد الثانى رحمه اللّه- و السيد ابن طاوس، و الفاضل العارف مولانا محسن القاسانى، و غيرهم، فلا وجه لتشكيك بعض المتأخّرين بعد ذلك، انتهى.

و قال العلّامة المجلسى فى البحار: و كتاب مصباح الشريعة فيه بعض ما يريب اللّبيب الماهر، و أسلوبه لا يشبه سائر كلمات الأئمّة عليهم السلام و آثارهم، و روى الشيخ فى مجالسه بعض أخباره هكذا: أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل الشيبانى، بإسناده عن شقيق البلخى، عمّن أخبره من أهل العلم.

و هذا يدلّ على أنّه كان عند الشيخ- رحمه اللّه- و فى عصره، و كان يأخذ منه، و لكنّ لا يثق به كلّ الوثوق، و لم يثبت عنده كونه مرويّا عن الصادق عليه السلام، و إنّ سنده ينتهى إلى الصوفيّة، و لذا اشتمل على كثير من اصطلاحاتهم، و على الرواية من مشايخهم، و من يعتمدون عليه فى رواياتهم، و اللّه يعلم، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۳۲.
§.

قلت: أمّا مغايرة الأسلوب فغير مضرّ، و سنشير ان شاء اللّه إلى وجهه.

و أمّا قوله: و روى الشيخ بعض أخباره. إلى آخره، ثمّ فرّع عليه

↨

ص: ۱۹۸

وجود الكتاب عنده، و عدم اعتماده عليه، فهو فى غاية الغرابة سيّما من مثله، إذ ليس فيه إلّا حديث واحد غير مأخوذ عن هذا الكتاب يقينا، و نحن نذكر الخبرين حتّى يتبيّن للناظر صدق ما ادّعيناه.

ففى الباب الثامن و السبعين من المصباح و هو فى تبجيل الإخوان، بعد التصدير بكلام الصادق عليه السلام، على ما هو رسم الكتاب و ظهور اختتام كلامه عليه السلام: قيل لعيسى بن مريم عليه السلام: كيف أصبحت؟ قال:

«لا أملك نفع ما أرجوه، و لا أستطيع دفع ما أحذره، مأمورا بالطاعة، منهيّا عن المعصية، فلا أرى فقيرا أفقر منّى».

و قيل لأويس القرنى: كيف أصبحت؟ قال: كيف يصبح رجل إذا أصبح لا يدرى أ يمسى و إذا أمسى لا يدرى أ يصبح؟! قال أبو ذر- رضى اللّه عنه-: أصبحت أشكر ربى، و أشكو نفسى.

قال النبىّ صلّى اللّه عليه و آله: «من أصبح و همّته غير اللّه فقد أصبح من الخاسرين المعتدين» انتهى §مصباح الشريعة: ۴۲۹.
§.

و فى مجالس الشيخ، فى مجلس يوم الجمعة، الثانى من رجب سنة ۴۵۷:

أخبرنا جماعة، عن أبى المفضّل، قال: حدّثنا غياث بن مصعب بن عبدة أبو العباس الخجندى الرياطى، قال: حدّثنا محمد بن حمّاد الشّاسى §فى المصدر: الشاشى.

§، عن حاتم الأصمّ، عن شقيق بن إبراهيم البلخى، عمّن أخبره من أهل العلم، قال: قيل لعيسى بن مريم عليه السلام: كيف أصبحت يا روح اللّه؟ قال:

«أصبحت و ربّى تبارك و تعالى من فوقى، و النار أمامى، و الموت فى طلبى، لا أملك ما أرجو، و لا أطيق دفع ما أكره، فأىّ فقير أفقر منّى؟!».
و قيل للنبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: كيف أصبحت؟ قال: «بخير من
↨
ص: ۱۹۹
رجل لم يصبح صائما، و لم يعد مريضا، و لم يشهد جنازة».
قال: و قال جابر بن عبد اللّه الأنصارى: لقيت علىّ بن أبى طالب عليه السلام ذات يوم صباحا، فقلت: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «بنعمة من اللّه، و فضل من رجل لم يزر أخا، و لم يدخل على مؤمن سرورا» قلت: و ما ذلك السرور؟ قال: «يفرّج عنه كربا، أو يقضى عنه دينا، أو يكشف عنه فاقة».
قال جابر: و لقيت عليّا عليه السلام يوما، فقلت: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «أصبحنا و بنا من نعم اللّه و فضله ما لا نحصيه مع كثير ما نحصيه، فما ندرى أىّ نعمة نشكر، أ جميل ما ينشر، أم قبيح ما يستر؟».
و قيل لأبى ذر- رضى اللّه عنه-: كيف أصبحت يا صاحب رسول اللّه؟
قال: أصبحت بين نعمتين، بين ذنب مستور، و ثناء من اغترّ به فهو مغرور.
و قيل للربيع بن خيثم: كيف أصبحت يا أبا يزيد؟ قال: أصبحت فى أجل منقوص، و عمل محفوظ، و الموت فى رقابنا، و النار من ورائنا، ثمّ لا ندرى ما يفعل بنا.
و قيل لأويس بن عامر القرنى: كيف أصبحت يا أبا عامر؟ قال: ما ظنّكم بمن يرحل الى الآخرة كل يوم مرحلة، لا يدرى إذا انقضى سفره، أعلى جنّة يرد أم على نار؟! قال: و قال عبد اللّه بن جعفر الطيّار: دخلت على عمّى علىّ بن أبى طالب عليه السلام صباحا، و كان مريضا، فقلت: كيف أصبحت يا أمير المؤمنين؟ قال: «يا بنىّ كيف أصبح من يفنى ببقائه، و يسقم بدوائه، و يؤتى من مأمنه».
و قيل لعلىّ بن الحسين عليهما السلام: كيف أصبحت يا ابن رسول اللّه؟
قال: «أصبحت مطلوبا بثمان: اللّه تعالى يطلبنى الفرائض، و النبىّ صلّى اللّه عليه و آله بالسنّة، و العيال بالقوت، و النفس بالشهوة، و الشيطان باتّباعه،
↨
ص: ۲۰۰
و الحافظان بصدق العمل، و ملك الموت بالروح، و القبر بالجسد، فأنا بين هذه الخصال مطلوب».
و قيل لابنه محمد بن علىّ عليهما السلام: كيف أصبحت؟ قال: «أصبحنا غرقى فى النعمة، موفورين بالذنوب، يتحبّب إلينا إلهنا بالنعم، و نتمقّت إليه بالمعاصى، و نحن نفتقر إليه، و هو غنىّ عنّا».
و قيل لبكر بن عبد اللّه المزنى: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت قريبا أجلى، بعيدا أملى، سيّئا عملى، و لو كان لذنوبى ريح ما جالستمونى.
قال: و قيل لرجل من المعمّرين: كيف أصبحت؟ قال:
أصبحت لا رجلا يغدو لحاجتهو لا قعيدة بيت تحسن العملا
و قيل لأبى الرجاء العطاردى، و قد بلغ عشرين و مائة سنة: كيف أصبحت؟ قال:

أصبحت لا يحمل بعضى بعضا كأنّما كان شبابى قرضا
§أمالى الشيخ الطوسى ٢: ٢٥٣.
§ و أنت خبير بما بين الخبرين من الطول و الاختصار، و لو كان ما فى الأوّل أطول لأمكن احتمال أن يكون الثانى مختصرا منه، و أمّا العكس فغير متصوّر، مع أنّ فى المقدار المتّفق منهما من الاختلاف ما لا يحتمل أن يكون أحدهما مأخوذا من الآخر.
ثمّ من أين علم أنّ الشيخ أخرج الخبر عنه؟ فلعلّه أخرجه من كتب بعض من ذكر فى رجال السند كحاتم الأصمّ، و شقيق البلخى، و غيرهما، و التعبير عنه عليه السلام بقوله: عمّن أخبره من أهل العلم منه كما هو الظاهر لا من الشيخ، بل هذا غير معهود منه و من غيره من المصنّفين، فإنّهم إذا أخرجوا خبرا من كتاب، ما كانوا ليغيّروا بعض ما فى سنده أو متنه، إلّا ان يقع منهم
↕
ص: ٢٠١
سهو فيهما.
ثمّ إنّ الذى يستظهر من العلماء من التأمّل فى الكتاب، أنّ ما نسب إليه هو ما صدّر به الأبواب بقوله: قال الصادق عليه السلام، و ما فيه من الرواية و نقل الآثار من الجامع الذى كان يملى عليه، فلو أغمضنا من جميع ما ذكرنا، فالذى أخرجه الشيخ من كلام الجامع، و التعبير «عنه» بما عبّره، لا يدلّ على عدم الوثوق الذى استظهره، و لكنّ الظاهر من الشهيد فى مسكّن الفؤاد بل صريحه، كون كلّه منه عليه السلام، فلاحظ.
و قال الشيخ ابن أبى جمهور الأحسائى، فى آخر مقدّمة كتاب درر اللآلى العماديّة ما لفظه: و سأختم هذه المقدّمة بذكر أحاديث تتعلّق ببعض حقائق الدين، و شىء من حقائق العبادات، أكثر اسنادها عن الصادق الامام أبى عبد اللّه جعفر بن محمد عليهما السلام، محذوفة الأسانيد كما رؤيتها.
و اعلم أنّى قد التزمت فى هذه الأحاديث المرويّة فى هذه الخاتمة- و فى جميع الأحاديث الواردة فى الأقسام الثلاثة الآتية بعدها- أن أذكر بعض ما يتعلّق بها من الأحكام الشرعيّة، و ما استدلّ بها عليه، و كيفيّة الاستدلال بها عليها، و بعض الفروع المأخوذة منها على سبيل الاختصار، ممّا نقلته عن مشايخنا السابقين، و علمائنا الماضين- قدّس اللّه أرواحهم- ليكون الكتاب المشتمل على هذه الأحاديث المتعلّقة بالأحكام الفقهيّة تامّ النفع، مغنيا عن مطالعة غيره من الكتب، و اللّه الموفّق.
قال الصادق عليه السلام: «بحر المعرفة يدور على ثلاثة: الخوف، و الرجاء، و المحبة. إلى آخره» §درر اللآلى ١: ٣٩، و مصباح الشريعة: ٨.
.§
ثمّ نقل كثيرا من مطالب هذا الكتاب، و فى جملة من المواضع ينقل كلامه عليه السلام بقوله: قال الصادق عليه السلام، ثمّ يشرحه بقوله: قال العارف
↕
ص: ٢٠٢
كذا، و لم أتحقّق أنّ المراد منه نفسه، أو شرح هذا الكتاب أحد قبله، و هذه المقدّمة طويلة نافعة، جامعة لفوائد شريفة.
و فى رياض العلماء، فى ذكر الكتب المجهولة: فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة فى الأخبار و المواعظ، كتاب معروف متداول، و قد ينسب إلى هشام ابن الحكم §نسخة بدل: سالم.
§ على ما رأيت بخطّ بعض الأفاضل، و هو خطأ. أمّا أوّلا: فلأنّه قد اشتمل على الرواية عن جماعة، هم متأخّرون عن هشام. و أمّا

ثانيا: فلأنّه يحتوى على مضامين تنادى على أنّه ليس من مؤلّفاته، بل هو من مؤلّفات بعض الصوفيّة كما لا يخفى. لكن وصى به ابن طاوس، انتهى §رياض العلماء ۶: ۴۵. و لعلّه أراد به وصيّة ابن طاوس المتقدمة فى أول التعريف بكتاب مصباح الشريعة فلاحظ.

§.

و قال شيخنا الحرّ رحمه اللّه فى آخر كتاب الهداية: تتمّة، قد وصل إلينا أيضا كتب كثيرة، قد ألّفت و جمعت فى زمانهم عليهم السلام، نذكرها هاهنا، و هى ثلاثة أقسام- إلى أن قال رحمه اللّه- الثالث: ما ثبت عندنا كونه غير معتمد، فلذا لم ننقل منه، فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى الصادق عليه السلام، فانّ سنده لم يثبت، و فيه أشياء منكرة مخالفة للمتواترات، و ربّما نسب تأليفه إلى الشيخ زين الدين، و هذه النسبة باطلة لأنّه مذكور فى أمان الأخطار لابن طاوس قدس سره §هداية الأمة: مخطوط. الأمان: ۹۱- ۹۲.

§. انتهى.

قلت: للصوفيّة مقصدان، أحدهما مقدّمة الأخرى:

الأوّل: تهذيب النفس، و تصفيتها عن الكدورات و الظلمات، و تخليتها عن الرذائل و الصفات القبيحة، و حفظها عمّا يظلمها و يفرّقها و يقسّيها، و تحليتها

↕

ص: ۲۰۳

بالأوصاف الجميلة، و الكمالات المعنويّة، و هذا يحتاج إلى معرفة النفس و القلب إجمالا، و معرفة الصفات الحسنة و القبيحة، و مبادئها و آثارها، و ما به يتوسّل الى التطهير و التزكية، و التنوير و التحلية.

و هذا مقصد عظيم يشاركهم أهل الشرع، و كافة العلماء على اختلاف مشاربهم و آرائهم، و كيف لا يشاركون فيما وضعت العبادات و الآداب لأجله، و بعث الأنبياء لإكماله! و كفى بما فى الكتاب المجيد من الاهتمام بأمر القلب و تهذيبه، بما وصفه به من الرين و الطبع، و الغشاوة، و الكبر، و الضيق، و التحجر، و إرادة العلوّ، و الصرف، و الزيغ، و المرض، و القسوة، و الظلمة، و الغلف، و القفل، و الجهل، و العمى، و الموت، و أمثالها.

و مدحه الذين اتّصفوا بما يضادّها من الخشوع، و اللّين، و الرقّة، و العلم، و الهداية، و السلامة، و الاطمئنان، و الربط، و الحياة، و المحبّة، و الصبر، و الرضا، و التوكّل، و التقوى، و اليقين، و أمثالها شاهدا فى المقام.

و للقوم فى هذا المقصد العظيم كتب و مؤلّفات فيها مطالب حسنة نافعة، و إن أدرجوا فيها من الأكاذيب و البدع خصوصا بعض الرياضات المحرّمة ما لا يحصى، و من هنا فارقوا أهل الشرع المتمسكين بالكتاب و السنّة، و المتشبّثين بأذيال سادات الأمّة، فحصول هذا المقصد عندهم منحصر بالعمل، بتمام ما قرّروه لهم، و الاجتناب عمّا نهوا عنه، دون ما أبدعوه فى هذا المقام من الرياضات، و متابعة الشيخ و المرشد على النحو الذى عندهم، و هذا هو مراد الشهيد قدس سره فى الدروس، فى بحث المكاسب، حيث قال: و تحرم الكهانة- إلى أن قال- و تصفية النفس، أى بالطرق الغير الشرعيّة §الدروس ۳: ۱۶۳- ۱۶۴.

§.

الثانى: ما يدعون من نتيجة تهذيب النفس، و ثمرة الرياضات من المعرفة

↕

ص: ۲۰۴

و فوقها، من الوصول و الاتّحاد و الفناء، و مقامات لم يدّعيها نبيّ من الأنبياء و وصيّ من الأوصياء، فكيف بأتباعهم من أهل العلم و التقى! مع ما فيها ممّا لا يليق نسبته الى مقدّس حضرته جلّ و علا، و يجب تنزيهه عنه سبحانه و تعالى عمّا يقوله الظالمون.

و أمّا المقصد الثانى فحاشا أهل الشرع و الدين، فضلا عن العلماء الراسخين، أن يميلوا إليه أو يأملونه، أو يتفوّهون به، و أغلب ما ورد فى ذمّ الجماعة ناظر الى هذه الدعوى و مدّعيها.

و أمّا الأوّل فقد عرفت مشاركتهم فيه، و إن فارقوا القوم فى بعض الطرق، و حيث إنّهم بلغوا الغاية فيما القوة فى هذا المقام، و الحكمة ضالّة المؤمن حيث وجدها أخذها، ترى مشايخنا العظام، و الفقهاء الكرام كثيرا ما يراجعون إليه، و ينقلون عنه، و يشهدون بحقّيته، و يأمرون بالأخذ به، فصار ذلك سببا للطعن عليهم، و نسبتهم إلى الصوفيّة، أو ميلهم الى المتصوّفة، ظنّا منهم الملازمة بين المقصدين، و إنّ من يحضّ على تهذيب النفس، و تطهير القلب، و يستشهد فى بعض المقامات، أو تفسير بعض الآيات بكلمات بعضهم، ممّا يؤيّده أخبار كثيرة، فهو منهم و معهم فى جميع دعاويهم.

و هذا من قصور الباع، و جمود النظر، و قلّة التدبّر فى مزايا الكتاب و السنّة.

و آل أمرهم الى أن نسبوا مثل الشيخ الجليل، ترجمان المفسّرين أبى الفتوح الرازى، و صاحب الكرامات على بن طاوس، و شيخ الفقهاء الشهيد الثانى- قدّس اللّه أرواحهم- إلى الميل الى التصوّف كما رأيناه، و هذه رزيّة جليلة، و مصيبة عظيمة لا بدّ من الاسترجاع عندها.

نعم يمكن أن يقال لهم تأدّبا لا إيرادا، إنّ فيما ورد عن أهل بيت العصمة سلام اللّه عليهم غنى و مندوحة عن الرجوع الى زبرهم و ملفّقاتهم و مواعظهم، فإنّك إن غمرت فى تيّار بحار الأخبار، لا تجد حقّا صدر منهم إلّا

↕

ص: ٢٠٥

و فيها ما يشير إليه، بل رأينا كثيرا من الكلمات التى تنسب إليهم، هى ممّا سرقوها من معادن الحكمة، و نسبوها إلى أنفسهم، أو مشايخهم.

قال تلميذ المفيد قدس سره، أبو يعلى الجعفرى، فى أول كتاب النزهة §تقدم فى صحيفة (١٩٢) كلام حول مؤلف الكتاب فراجع.

§: إنّ عبد الملك بن مروان كتب الى الحجّاج: إذا سمعت كلمة حكمة فاعزها الى أمير المؤمنين- يعنى نفسه- فإنّه أحقّ بها، و أولى من قائلها §لم نعثر على هذا الكلام فى النسخة المطبوعة من النزهة.

§، انتهى.

و لولا خوف الإطالة لذكرت شطرا من هذا الباب، بل قد ورد النهى عن الاستعانة بهم. فروى سبط الطبرسى فى مشكاة الأنوار، عن الباقر عليه السلام أنّه قال لجابر: «يا جابر و لا تستعن بعدوّ لنا [فى] حاجة، و لا تستطعمه، و لا تسأله شربة، أما إنّه ليخلّد فى النار، فيمرّ به المؤمن، فيقول: يا مؤمن ألست فعلت بك كذا و كذا؟ فيستحيى منه، فيستنقذه من النار» §مشكاة الأنوار: ٩٩.

§.

الحجّة: هذا حال طعام الأجساد، فكيف بقوت الأرواح؟.

إذا عرفت ذلك فلنرجع الى ما فى كلمات هؤلاء المشايخ العظام فنقول:

أمّا أوّلا: فما فى البحار، و الرياض، من أنّه لا يشبه سائر كلمات الأئمّة عليهم السلام، و أنّه على أسلوب الصوفيّة، و مشتمل على مصطلحاتهم §بحار الأنوار ١: ٣٢، و رياض العلماء ٦: ٤٥.

§.

ففيه: إنّ كلماتهم عليهم السلام و عباراتهم عليهم السلام فی كشف المطالب المتعلّقة بالمعارف و الأخلاق، مختلفة بحسب الألفاظ و التأدية، و إن لم تختلف بحسب المعنی و الحقيقة، و هذا ظاهر لمن أجال الطرف فی أكناف كلمات أمير المؤمنين عليه السلام، و سائر الأئمّة عليهم السلام فی هذه المقامات، و ليس لمن

↕

ص: ۲۰۶

تقدّم الصادق عليه السلام من الصوفيّة، كطاوس اليمانی، و مالک بن دينار، و ثابت البنانی، و أيّوب السجستانی، و حبيب الفارسی، و صالح المری، و أمثالهم، كتاب يعرف منه أنّ المصباح علی أسلوبه، و من الجائز أن يكون الأمر بالعكس، فيكون الذين عاصروه عليه السلام منهم، أو تأخّروا عنه، سلكوا سبيله عليه السلام فی هذا المقصد، و أخذوا ضغثا من كلماته الحقّة، و مزجوها بضغث من أباطيلهم، كما هو طريقة كلّ مبدع مضلّ، و يؤيّده اتّصال جماعة منهم إليه، و الی الأئمّة من ولده، كشقيق البلخی، و معروف الكرخی، و أبی يزيد البسطامی طيفور السقّاء، كما يظهر من تراجمهم فی كتب الفريقين، فيكون ما الّف بعده علی أسلوبه و وتيرته.

ثم نقول: ليس فی هذا الكتاب من عناوين أبوابه شیء لا يوجد فی كثير من الأخبار مثله، سوی عناوين ثلاثة أبواب من أوّل الكتاب، و لكن ما شرحه و فصّله فيها كلّها ممّا عليه الكتاب و السنّة، مع أنّه يوجد فی جملة من ادعيتهم، و مناجاتهم، و خطبهم عليهم السلام من العبارات الخاصة، و الكلمات المختصّة، ما لا يوجد فی سائر كلماتهم، فارجع البصر إلی المناجاة الإنجيليّة الكبری و الوسطی، و آخر دعاء كميل، و المناجاة الخمسة عشر، التی عدّها صاحب الوسائل فی الصحيفة الثانية من أدعية السجاد عليه السلام، و نسبها إليه من غير تردد، مع أنّه لا يوجد لها سند، و لم يحتو عليها كتاب معتمد، و ليس فی تمام المصباح ما يوجد فيها من الألفاظ الدائرة فی ألسنة القوم.

ثمّ نقول: إنّک بعد التأمّل فی ملفّقات القوم فی هذا الباب، تجد المصباح خاليا عن مصطلحاتهم الخاصّة، التی عليها تدور رحی تمويهاتهم، كلفظ العشق، و الخمر، و السكر، و الصحو، و المحو، و الفناء، و الوصل، و القطب، و الشيخ، و الطرب، و السماع، و الجذبة، و الإنيّة، و الوجد، و المشاهدة، و غير ذلک ممّا ليس فيه شیء منه.

ثمّ نقول: و فی كتبهم أيضا أخبار معروفة متداولة، لا توجد فيه.

↕

ص: ۲۰۷

و أمّا ثانيا: فما فی الأوّل من أنّه يروی فيه عن مشايخهم- أی الصوفيّة- ففيه، بعد تسليم كون ما فيه من الرواية و الحكاية، من تتمّة كلام الصادق عليه السلام- كما يظهر من الشهيد رحمه اللّه فی مسكّن الفؤاد- لا لمن كان يملی عليه فيجمعه، و يردفه بها، أنّ تمام ما فيه من حكاية أقوالهم، و الاستشهاد بكلامهم، لا يزيد علی ستّة عشر موضعا §مصباح الشريعة: علی التوالی ۱۰۶، ۱۷۵، ۴۴۵، ۵۰۷، ۴۳۱، ۴۸۰، ۱۸۱، ۴۳۲، ۴۶۲، ۲۴۴، ۴۶۴، ۱۸۰، ۴۹۷، ۳۷۳، ۳۵۴.

§، خمسة منها عن الربيع بن خثيم، و حكايتان عن أويس القرنی، و هرم بن حيّان، و هؤلاء الثلاثة من الزهّاد الثمانية الذين كانوا مع أمير المؤمنين عليه السلام.

روی الكشیّ، عن علیّ بن محمد بن قتيبة، قال: سئل أبو محمد الفضل ابن شاذان عن الزهّاد الثمانية، فقال: الربيع بن خثيم، و هرم بن حيّان، و أويس القرنی، و عامر بن عبد قيس، و كانوا مع علیّ عليه السلام و من أصحابه، و كانوا زهّادا أتقياء- إلی أن

قال- و أويس القرنى مفضّل عليهم كلهم §اختيار معرفة الرجال: ۳۱۳/ ۱۵۴.

§.

و ثلاثة عن أبى ذر رضى اللّه عنه، و حكاية عن عبد اللّه بن مسعود، و اخرى عن أبىّ بن كعب، و حالهم غير خفىّ، و حكاية عن وهب بن منبه، و اخرى عن زيد ابن ثابت، و اخرى عن سفيان بن عيينة فى ذمّ القرّاء، و الفتيا لمن ليس من أهلها.

فإن كان المراد من قول المجلسى رحمه اللّه أنّه اشتمل على الرواية من مشايخهم، و من يعتمدون عليه فى رواياتهم، ما حكاه عن زيد بن ثابت، و سفيان فى المقامين.

فلعمرى إنّه طعن فى غير محلّ، فإنّ الاستشهاد بكلامهما فى المقامين، كالاستشهاد بمدائح الأعداء فى إثبات فضائل الخلفاء عليهم السلام، فإنّهما من رؤساء القرّاء، و أرباب الفتيا.

↨

ص: ۲۰۸

و أمّا الذين سبق ذكرهم غير وهب، فقد سبقت لهم من اللّه، و رسوله، و وصيّه صلوات اللّه عليهما و آلهما الحسنى، و إن كان فى ضعف معرفة الربيع كلام، لا يضرّ فى المقام، و فى غير واحد من أخبارهم عليهم السلام الاستشهاد بكلمات سلمان و حكمه و نصائح أبى ذرّ و موعظته، فلاحظ.

و أمّا ثالثا: فما فى الرياض من أنّه قد اشتمل على الرواية عن جماعة هم متأخّرون عن هشام §رياض العلماء ۶: ۴۵.

§، قد ظهر بما ذكرنا ضعفه و بطلانه، فإنّ الذين عددناهم غير سفيان متقدّمون على هشام بطبقات، و أمّا هو ففى طبقته، و هذا منه رحمه اللّه مع طول باعه عجيب.

و أمّا رابعا: فما فى الهداية من أنّ سنده لم يثبت، ففيه إنّ المراد من السند إن كان هو المعنى المصطلح، و المراد من الثبوت هو أحد الأقسام الثلاثة منه، من الصحيح أو الحسن أو الموثّق، ففيه مع أنّه غير معترف به، و خارج من طريقته إنّه لم يدعه أحد، و لا حاجة إليه خصوصا على مسلكه.

و إن كان المراد مطلق الاطمئنان بثبوته، و الوثوق بصدوره ففيه إنّه يكفى شهادة هؤلاء المشايخ العظام، الذين أشرنا إليهم فى الوثوق به، و قد اكتفى هو بأقلّ من ذلك فى إثبات اعتبار تمام ما اعتمد عليه من الكتب، و نقل عنه.

هذا كتاب تحف العقول، للحسن بن علىّ بن شعبة، قد اكتفى بمدحه و مدح الكتاب، و نسبته إليه فى الأمل §أمل الأمل ۲: ۷۴.

§ بما فى مجالس المؤمنين §مجالس المؤمنين ۱: ۳۸۳.

§، و ليس له و لا لكتابة ذكر فى مؤلّفات أصحابنا قبله، إلّا ما نقلناه عن الشيخ إبراهيم القطيفى فى رسالته، فى الفرقة الناجية، و قد أكثر من النقل عن التحف فى الوسائل.

و مثله فى عدم الذكر و الجهالة الحسن بن أبى الحسن الديلمى و كتبه، سيّما

↨

ص: ۲۰۹

إرشاد القلوب، الذى قد أكثر من النقل عنه، و عدّه من الكتب المعتمدة، التى نقل منها، و شهد بصحّتها مؤلّفوها، و ليس له أيضا ذكر فيما وصل إليه و إلينا من مؤلّفات أصحابنا، سوى ما نقله عنه الشيخ ابن فهد فى عدّة الداعى، فى بعض المواضع، بعنوان الحسن بن أبى الحسن الديلمى §عدة الداعى: ۲۳۷ و ۲۴۱ و ۲۶۹ و.

§، فمن أين عرفه، و عرف وثاقته، و عرف نسبة الكتاب إليه و شهادته بصحّته؟ فهل هذا إلّا تهافت فى المذاق، و تناقض فى

المسلک! و إن کانت المسامحة فیهما لعدم اشتمالهما علی فروع الأحکام، و اقتصارهما غالبا علی ما یتعلّق بالأخلاق و الفضائل و المواعظ، فهلّا کانت شهادة هؤلاء الأجلّة علی صحّة المصباح، کافیة فی عدّه ثالثا لهما! فإنّه أیضا مثلهما. و کذا الکلام فی صحّة نسبة کتاب الاختصاص الی المفید رحمه اللّه، و قد تسامح فیه بما لا یخفی علی الناقد البصیر.

و أمّا خامسا: فما فی الهدایة أیضا، إنّ فیه أشیاء منکرة، مخالفة للمتواترات قلت: لیته رحمه اللّه أشار الی بعضها، فإنّا لم نجد فیه ما یخالف المشهور، فضلا عن المتواتر، نعم فیه باب فی معرفة الصحابة §جاء فی هامش النسخة الحجریة من المستدرک ص ۳۳۲ ما نصه: «الباب فی معرفة الصحابة، قال الصادق (علیه السلام): لا تدع الیقین بالشک، و المکشوف بالخفی، و لا تحکم علی ما لم تره بما تروی عنه، قد عظم اللّه عز و جلّ أمر الغیبة، و سوء الظن بإخوانک من المؤمنین، فکیف بالجرأة علی إطلاق قول، و اعتقاد، و زور، و بهتان، فی أصحاب رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال اللّه عز و جلّ: إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِکُمْ وَ تَقُولُونَ بِأَفْواهِکُمْ ما لَیْسَ لَکُمْ بِهِ عِلْمٌ وَ تَحْسَبُونَهُ هَیِّناً وَ هُوَ عِنْدَ اللّهِ عَظِیمٌ و ما دمت تجد الی تحسین القول و الفعل فی غیبتک و حضرتک سبیلا، فلا تتخذ غیره، قال اللّه تعالی: وَ قُولُوا لِلنّاسِ حُسْناً و اعلم إنّ اللّه تبارک و تعالی اختار لنبیه صلّی اللّه علیه و آله من أصحابه طائفة أکرمهم بأجل الکرامة، و حلاهم بحلیة التأیید و النصر و الاستقامة، لصحبته علی المحبوب و المکروه، و أنطق لسان نبیه محمد صلّی اللّه علیه و آله بفضائلهم و مناقبهم و کراماتهم، و اعتقد محبتهم، و ذکر فضلهم. و أحذر مجالسة أهل البدع، فإنها تنبت فی القلب کفرا و ضلالا مبینا، و إن اشتبه علیک فضیلة بعضهم فکلهم إلی عالم الغیب، و قل: اللهم إنی محب لمن أحببته أنت و رسولک، و مبغض لمن أبغضت أنت و رسولک، لم یکلفک فوق ذلک» انتهی. و فی قوله:

§، و ذکر فیه ما

↕

ص: ۲۱۰

یوهم أنّ الأصل فیهم الحسن، و الفضل، و العدالة، علی طریقة أهل السنّة.

فأوّل ما یقال: إنّ هذا الباب من دسیس بعضهم فی هذا الکتاب، و یشهد له أنّه بنی علی مائة باب علی ما یظهر من النسخ، و ما لها من الفهرست، و الباب السبعون الذی یوجد فیها أنّه فی معرفة الصحابة، هو فی الفهرست فی حرمة المؤمنین، و علیه یتم الأبواب، و لیس فی الفهرست عنوان لمعرفة الصحابة، و فی النسخة جعل الباب السبعین فی معرفة الصحابة، و الحادی بعده فی حرمة المؤمنین، و الثانی و السبعین فی برّ الوالدین، ثمّ کرّر و قال: الباب الثانی و السبعون فی الموعظة، فإن جعلناه من غلط النسّاخ یزید باب علی المائة، و هو خلاف ما فی الفهرست و النسخ، و إلّا فهو أیضا من تدلیس المدسّس و یکشف عن أنّ الباب المذکور خارج عن الأصل، لاحق به، فلاحظ.

و لو سلّمنا کونه من أبوابه، فمن المحتمل أنّه علیه السلام لمّا کان فی مقام تهذیب الأخلاق، و نشر الآداب و السنن، و شرح حقیقتها و حکمتها، و قد شاع فی عصره علیه السلام من صوفیّتهم، الذین أضلّوا الناس بمموهات کلماتهم، ألحقه فی هذا المقام، و إن أرادوا بها جلب العوام، و کانوا یفتخرون بهم، و یعجبون من کلماتهم، و ینقلونها فی محافلهم و نادیهم، و یذکرونها فی زبرهم و مؤلّفاتهم، بل کان خلفاء عصرهم یشیّدون أرکانهم إطفاء لهذا النور، الذی کان من اللّه جلّ جلاله فی أهل بیت نبیّهم، و صرف القلوب التی کانت تهوی و تحنّ إلیهم، بما شاهدوا من المقامات العالیة من صفات قلوبهم عنهم علیهم السلام، أراد صلوات اللّه علیه أن یریهم أنّهم حیث ما کانوا، و أینما بلغوا بفهمهم القاصر، و فکرهم الفاتر، فهم دون رتبته و مقامه، و محتاجون الی

↕

ص: ۲۱۱
التوسّل بكلامه، و التمسّک بمرامه، فـذكر فی مقام حال الصـحابهٔ ما يصـير سـببا لاستئناسـهم و ألفتهم، و رغبتهم فی النظر إليه و التدبّر فيه، الموجب لولوج علوّ شأنه عليه السـلام و عظم مقامه فی صدورهم و قلوبهم، و يهوّن عليهم مقام البصـری، و اليمانی، و يصغر فی أعينهم البلخی، و البنانی.
ثمّ نقول بعـد ذلـک: إنّ ما فيه فی مـدح الصـحابهٔ دون ما فی الصـحيفهٔ الكاملـهٔ، من الصـلاهٔ علی أتباع الرسل، قال عليه السـلام: «اللهم و أصـحاب محمـد صـلّی اللّه عليه و آله، خاصّـهٔ الذين أحسـنوا الصـحابهٔ، و الذين أبلوا البلاء الحسن فی نصـرهٔ، و كانفوه
§كانفوه: عاونوه، و المكانفهٔ: المعاونهٔ. (لسان العرب ۹: ۳۰۸.
§، و أسـرعوا إلی وفادته، و سابقوا الی دعوته، و اسـتجابوا له حيث أسمعهم حجّهٔ رسالاته، و فارقوا (الأزواج و الأولاد فی إظهار كلمته، و قاتلوا) §لم ترد فی المخطوطهٔ.
§ الآبـاء و الأبنـاء فی تثبيت نبـوّته، و انتصـروا به، و من كـانوا منطـوين علی محبّته، يرجـون تجـارهٔ لن تبور فی مودّته، و الـذين هجرتهم العشـائر و تعلّقوا بعروته، و انتفت منهم القرابـات، إذ سـكنوا فی ظـلّ قرابته، فلا تنس لهم اللّهم ما تركوا لک و فيک، و أرضهم من رضوانک، و بما حاشوا §حاشوا الخلق عليک: أی جمعوا الخلق علی طاعتک. (لسان العرب ۶: ۲۰۹)
§ الخلق عليک، و كانوا مع رسولک دعاهٔ لک إليک، و اشـكرهم علی هجرهم فيک ديار قومهم، و خروجهم من سـعهٔ المعاش الی ضيقه، و من كثّرت فی إعزاز دينک من مظلومهم §الصحيفهٔ السجاديهٔ الكاملهٔ: الدعاء الرابع.
§.
بل مـدحهم أمير المؤمنين عليه السـلام بما فوق ذلک، ففی حـديث أبی أراكـهٔ، الـذی رواه جماعهٔ من المشايخ بطرق متعدّدهٔ، و متون مختلفهٔ، بالزيادهٔ و النقيصهٔ، و هو علی لفظ السيّد فی النهج: «لقد رأيت أصحاب محمد صلّی اللّه
↨
ص: ۲۱۲
عليه و آله، فما أری أحـدا يشـبههم، لقد كانوا يصـبحون شـعثا غبرا، قد باتوا سـجّدا و قياما، يراوحون بين جباههم و خدودهم، و يقفون علی مثل الجمر من ذكر معادهم، كأنّ بين أعينهم ركب المعزی من طول سـجودهم، إذا ذكر اللّه هملت أعينهم حتّی تبلّ جيوبهم، مادوا كما تميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفا من العقاب، و رجاء للثواب» §نهج البلاغهٔ ۱: ۱۹۰/ ۹۳.
§.
و التحقيق: أن يقال فی أمثال هذه الأخبار: إنّ أصـحابه صـلّی اللّه عليه و كانوا علی هذه الصـفات، فمن كان ممّن لقيه صـلّی اللّه عليه و آله حاويـا لها كان من أصـحابه، و من فقـدها كان فی زمرهٔ المنافقين، خارجا عن اسم الصـحابهٔ، كما يشـهد لـذلک قوله تعالی: وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ §الفتح ۴۸: ۲۹.
§ الآيهٔ، علی ما حقّق فی محلّه.
و ما فی المصـباح أيضا إيماء إلی ذلک حيث قال: و اعلم أنّ اللّه تعالی اختار لنبيّه من أصحابه طائفهٔ أكرمهم بأجلّ الكرامهٔ، إلی آخر ما ذكره، فلاحظ §مصباح الشريعهٔ: ۳۸۸.
§.
أو يقال: إنّ هذه المدائح للذين كانوا فی عصـره، لا لمن بقی بعده و أحدث، و لعلّ الأصل فيهم الصحّهٔ و السلامهٔ، إلّا من عرف بالنفاق و الخيانهٔ.

ففى الخصال: بالسند الصحيح، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال:

«كان أصحاب النبىّ صلّى اللّه عليه و آله اثنا عشر ألف رجل، ثمانية آلاف رجل من المدينة، و ألفان من مكة، و ألفان من الطلقاء لم ير فيهم قدرى، و لا مرجئ، و لا حرورى، و لا معتزلى، و لا صاحب رأى، كانوا يبكون اللّيل و النهار، و يقولون: اقبض أرواحنا قبل أن نأكل خبز الخمير §الخصال: ۶۴۰.

§. و لعلّ فيه

↨

ص: ۲۱۳

إشارة، أو دلالة على الاحتمال الأوّل.

و فى دعائم الإسلام: عن علىّ بن الحسين، و محمد بن علىّ عليهم السلام أنّهما ذكرا وصيّة علىّ عليه السلام عند وفاته و فيها: «و أوصيكم بأصحاب محمد الذين لم يحدثوا حدثا، و لم يؤوا محدثا، و لم يمنعوا حقّا، فإنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله قد أوصانا بهم، و لعن المحدث منهم، و من غيرهم» §دعائم الإسلام ۲: ۳۵۰.

§.

هذا و فى رجال النجاشى: محمد بن ميمون، أبو نصر الزعفرانى، عامىّ، غير أنّه روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام نسخة، روى ذلك عبد اللّه بن أحمد ابن يعقوب بن البواب المقرئ، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن الحفص الخثعمى، قال: حدّثنا محمد بن عبيد المحاربى، قال: حدّثنا محمد بن ميمون، عن جعفر بن محمد عليهما السلام §رجال النجاشى: ۳۵۵/ ۹۵۰.

§.

و فيه: الفضيل بن عياض، بصرى، ثقة، عامىّ، روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام نسخة، أخبرنا على بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن سعد، عن القاسم بن محمد الأصبهانى، قال: حدّثنا سليمان بن داود، عن فضيل، بكتابه §رجال النجاشى: ۳۱۰/ ۸۴۷.

§.

و فيه: عبد اللّه بن أبى أويس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى، حليف بنى تيم بن مرّة، أبو أويس له نسخة عن جعفر بن محمد عليهما السلام، أخبرنا القاضى أبو الحسين محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبيد اللّه، قال: حدّثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلى الكسائى الرازى، قال: حدّثنا إسماعيل بن أبى أويس، قال: حدّثنى أبى أبو أويس، عن جعفر بن محمد عليهما السلام، بكتابه §رجال النجاشى: ۲۲۴/ ۵۸۶.

§.

↨

ص: ۲۱۴

و فيه: سفيان بن عيينة بن أبى عمران الهلالى، كان جدّه أبو عمران عاملا من عمّال خالد القسرى، له نسخة عن جعفر بن محمد عليهما السلام، أخبرنا أحمد بن علىّ، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا الحميرى.

و أخبرنا أحمد بن علىّ بن العباس، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال:

حدّثنا الحميرى، قال: حدّثنا محمد بن أبى عبد الرحمن، عنه §رجال النجاشى: ۱۹۰/ ۵۰۶.

§.

و فيه: إبراهيم بن رجاء الشيبانى أبو إسحاق، المعروف بابن أبى هراسة- و هراسة امّه- عامّى روى عن الحسين بن علىّ بن الحسين عليهما السلام، و عبد اللّه بن محمد بن عمر بن علىّ عليه السلام، و جعفر بن محمد عليهما السلام، و له عن جعفر عليه السلام نسخة، أخبرنا علىّ بن أحمد، عن محمد ابن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم §رجال النجاشى: ٢٣/ ٣۴.

§.

و فى فهرست الشيخ: جعفر بن بشير البجلى ثقة جليل القدر- إلى أن قال- و له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد عليهما السلام، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام §الفهرست: ۴٣/ ١٣١.

§.

فهذه ستّة نسخ منسوبة إلى الصادق عليه السلام، غير الرسالة الأهوازيّة، و الرسالة إلى أصحابه، المرويّة فى أول روضة الكافى §الكافى ٨: ٢.

§، فمن الجائز أن تكون إحداها المصباح، خصوصا ما نسب الى الفضيل بن عيّاض، و هو من مشاهير الصوفيّة، و زهّادهم حقيقة، كما يظهر من توثيق النجاشى، و مدحه الشيخ بالزهد §رجال النجاشى: ٣١٠/ ٨۴٧، رجال الشيخ: ٢٧١/ ١٨.

§.

↨

ص: ٢١۵

و فى أمالى الصدوق قدس سره: بإسناده عن الفضيل بن عيّاض، قال سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن أشياء من المكاسب، فنهانى عنها، و قال: «يا فضيل و اللّه لضرر هؤلاء على هذه الأمّة أشدّ من ضرر الترك و الديلم»، و سألته عن الورع من الناس، قال: «الذى يتورّع عن محارم اللّه، و يتجنّب هؤلاء، و إذا لم يتّق الشبهات وقع فى الحرام و هو لا يعرفه، و إذا رأى منكرا فلم ينكره و هو يقدر عليه، فقد أحبّ أن يعصى اللّه [و من أحب أن يعصى اللّه] فقد بارز اللّه بالعداوة، و من أحبّ بقاء الظالمين فقد أحبّ أن يعصى اللّه، إنّ اللّه تبارك و تعالى حمد نفسه على هلاك الظالمين، فقال: فَقُطِعَ دابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ §الأنعام ۶ آية ۴۵.

§» §لم نقف على هذا الحديث فى النسخ المطبوعة من الأمالى. و رواه الشيخ الكلينى فى الكافى ۵:

§.

و قال الأستاذ الأكبر فى التعليقة: و فى هذه الرواية ربّما يكون إشعار بأنّ فضيلا ليس عاميّا، فتأمل. ثم ذكر خبرا من العيون فيه إشعار بعاميّته §تعليقة الوحيد على منهج المقال: ٢۶١، و انظر عيون أخبار الرضا ١: ٨١ قطعة من حديث ٩.

§.

و قد أخرج الكلينى قدس سره عنه خبرا، فى باب الحسد §الكافى ٢: ٢٣٢ حديث ٧.

§، و آخر فى آخر باب الإيمان و الكفر §الكافى ٢: ٣٣۴ حديث ٢.

§، و آخر فى باب الكفالة و الحوالة §لم نعثر على حديث للفضيل فى الباب المذكور. و إنّما فى الباب الذى يليه و هو باب «عمل السلطان و جوائزهم» الكافى ۵: ١٠٨ حديث ١١.

§.

و بالجملة فلا أستبعد أن يكون المصباح هو النسخة التى رواها الفضيل، و هو على مذاقه و مسلكه، و الذى اعتقده أنّه جمعه من

ملتقطات كلماته عليه السلام، فی مجالس وعظه و نصیحته، و لو فرض فیه شیء یخالف مضمونه بعض

↨

ص: ۲۱۶

ما فی غیره، و تعذّر تأویله فهو منه علی حسب مذهبه، لا من فریته و کذبه، فإنّه ینافی وثاقته.

و قد أطنبنا الکلام فی شرح حال المصباح مع قلّهٔ ما فیه من الأحکام، حرصا علی نشر المآثر الجعفریّهٔ، و الآداب الصادقیّهٔ، و حفظا لابن طاوس، و الشهید، و الکفعمی- رحمهم اللّه تعالی- عن نسبهٔ الوهم و الاشتباه إلیهم، و اللّه العاصم.

↨

ص: ۲۱۷

۴۱- صحیفهٔ الرضا علیه السلام:

و یعبّر عنه أیضا بمسند الرضا علیه السلام، کما فی مجمع البیان §مجمع البیان: لم نعثر علیه فیه.

§، و بالرضویات کما فی کشف الغمهٔ §کشف الغمهٔ ۱: ۸۹.

§، و هو من الکتب المعروفهٔ المعتمدهٔ، الذی لا یدانیه فی الاعتبار و الاعتماد کتاب صنّف قبله، أو بعده، و هو داخل فی فهرست کتاب الوسائل، إلّا أنّ له نسخا متعدّدهٔ، و أسانید مختلفهٔ، و یزید متن بعضها علی بعض، و اقتصر صاحب الوسائل علی نسخهٔ الشیخ الطبرسی قدس سره و روایته، و کأنّه لم یلتفت إلی اختلافها، أو لم یعثر علی باقیها، و قد عثرنا علی بعضها، و أخرجنا منها ما لیس فی نسخهٔ الطبرسی، فرأیت إن أشیر إلی الاختلاف، و أذکر الطرق، فربما وقف الناظر علی خبر نقلته، أو نقل منها، و لا یوجد فی النسخهٔ المعروفهٔ، فلا یبادر إلی التخطئهٔ.

و قد جمعها الفاضل الآمیرزا عبد اللّه فی ریاض العلماء، و نحن نسوقها بألفاظه قال:

فمن ذلک ما رأیته فی بلدهٔ أردبیل، فی نسخهٔ من هذه الصحیفهٔ، و کان صدر سندها هکذا:

قال الشیخ الإمام الأجلّ العالم نور الملّهٔ والدین، ظهیر الإسلام و المسلمین، أبو أحمد أنالیک العادل المروزی: قرأ علینا الشیخ القاضی الإمام الأجلّ الأعزّ الأمجد الأزهد، مفتی الشرق و الغرب، بقیّهٔ السلف، أستاذ الخلف، صفیّ الملّهٔ والدین، ضیاء الإسلام و المسلمین، وارث الأنبیاء و المرسلین أبو بکر محمود بن علیّ بن محمد السرخسی، فی المسجد الصلاحی بشاذیاخ

↨

ص: ۲۱۸

نیسابور- عمّرها اللّه- غداهٔ یوم الخمیس، الرابع من ربیع الأوّل من شهور سنهٔ عشر و ستمائهٔ، قال: أخبرنا الشیخ الإمام الأجلّ السید الزاهد، ضیاء الدین حجهٔ اللّه علی خلقه، أبو محمد الفضل بن محمد بن إبراهیم الحسینی- تغمّده اللّه بغفرانه، و أسکنه أعلی جنانه- فی شهور سنهٔ سبع و أربعین و خمسمائهٔ، قراءهٔ علیه، قال: أخبرنا أبو المحاسن أحمد بن عبد الرحمن اللبیدی، قال: أخبرنا أبو لبید عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن لبید، قال: حدّثنا الأستاذ الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبیب- رضی اللّه عنه- سنهٔ خمس و أربعمائهٔ، بنیسابور فی داره، قال: حدّثنا أبو بکر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حافد العباس بن حمزهٔ- سنهٔ سبع و ثلاثین و ثلاثمائهٔ، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه. بن أحمد بن عامر الطائی بالبصرهٔ، قال: حدّثنی أبی فی سنهٔ ستین و مائتین، قال: حدّثنا علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام، إمام المتّقین، و قدوهٔ أسباط سیّد المرسلین، ممّا أورده فی مؤلّفه المعنون بصحیفهٔ أهل البیت علیهم السلام، سنهٔ أربع و تسعین و مائهٔ، قال: حدّثنی أبی موسی بن جعفر علیهما السلام، قال. إلی آخره.

و بسند آخر: و بعد فيقول الفقير إلى اللّه تعالى الكريم الغنىّ، طاهر بن محمد الراونبزى- غفر له و لوالديه و أحسن فى الدارين إليهما و اليه-: أخبرنى بالصحيفة المباركة الميمونة، الموسومة بصحيفة الرضا عليه السلام- إجازة بإجازته العامّة- شيخى و مخدومى، قدوة أرباب الهدى، أسوة أصحاب التقى، بقيّة كرام الأولياء، قطب دوائر المحقّقين، الشيخ سعد الحقّ و الملّة و الدين، يوسف بن الشيخ الكبير، و البدر المنير، خلف الأقطاب، الشيخ فخر الحقّ و الملّة و الدين، عبد الواحد الحموى- قدّس سرّهما، و أكثر برّهما- قال: أخبرنى إجازة شيخى و مخدومى، و عمّى و أستاذى، و من عليه فى أمور الدنيا اعتمادى، الشيخ غياث الحقّ والدين، هبة اللّه الحموى- تغمّده اللّه بغفرانه، بالإجازة العامّة- عن سيّده و جدّه، شيخ الإسلام و المسلمين، سلطان المحدّثين، الشيخ

↕

ص: ٢١٩

صدر الحقّ و الملّة والدين، إبراهيم الحموى- قدّس سرّه- قال: أخبرنى الشيخ السند، شرف الدين أبو الفضل أحمد بن هبة اللّه الدمشقى قراءة بها و أنا أسمع، يوم الأربعاء، الحادى عشر من ربيع الأوّل، سنة خمس و تسعين و ستمائة، بالخانقاه الشّمياطى، قيل له: أخبرك الشيخ أبو روح عبد العزيز بن محمد الهروى، بروايته عن الشيخ أبى القاسم زاهر بن طاهر الشحامى إجازة، قال:

أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد السكاكى، قال: أخبرنى الإمام أبو القاسم حبيب، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد النيسابورى الحفيد، قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى بالبصرة، قال: حدّثنى أبى سنة ستين و مائتين، قال: حدّثنى الإمام على بن موسى عليهما السلام سنة أربع و تسعين و مائة قال: حدّثنى أبى. إلى آخره.

و بسند آخر: حدّث القاضى مرشد الأزكياء، أبو منصور عبد الرحيم بن أبى سعيد المظفّر بن عبد الرحيم الحمدونى، قال: حدّثنى القاضى الإمام فخر الإسلام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى قراءة عليه، قال: أخبرنا الشيخ العالم أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن بن محمد العريضى النيسابورى- بالرىّ قدم حاجّا- قال: أخبرنا الأستاذ الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسّر §فى نسخة: المفتى.

§، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس ابن حمزة، سنة تسع و ثلاثين و ثلاثمائة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد ابن عامر الطائى بالبصرة، قال: حدّثنى أبى سنة ستّين و مائتين، قال: حدّثنى على ابن موسى الرضا عليهما السلام سنة أربع و تسعين و مائة.

و بسند آخر: أخبرنى الشيخ الفقيه أبو على الحسن بن على بن أبى طالب الفزارى §نسخة بدل: الفزرى.

§- المعروف بخابوسة، سنة سبع و عشرين و خمسمائة- قال: أخبرنى

↕

ص: ٢٢٠

القاضى الزكىّ الكبير، أبو الفضل عبد الجبّار بن الحسين بن محمد الزبربرى، قال: أخبرنا الشيخ الجليل علىّ بن أحمد بن علىّ بن أميرك الطريقى، قال:

أخبرنا الشريف أبو علىّ الحسن بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن عبد اللّه ابن موسى §جاء فى حاشية المخطوطة و الحجرية: كذا و الظاهر انه هنا سقط بعض الأسامى.

§ بن الحسن بن علىّ بن أبى طالب عليه السلام- نزله فى المسجد الحرام، فى قبّة الشراب، يوم الاثنين السابع و العشرين من ذى الحجّة، سنة أربع و تسعين و ثلاثمائة- قال: أخبرنا أحمد بن عبد اللّه بن حمدونة، أبو نصر البغدادى- بمرو الرود- قال: أخبرنا

أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- بالبصرة- قال: حدّثنى أبى- سنة ستّين و مائتين- قال: حدّثنى أبو الحسن علىّ ابن موسى الرضا عليهما السلام، قال: حدّثنى أبى. إلى آخره.

و بسند آخر: قال الشيخ الإمام الأجلّ العالم، عماد الدين، جمال الإسلام، أبو المعالى، محمد بن محمد بن الحسين المرزبانى القمى- مدّ اللّه فى عمره-: أخبرنى بهذه الصحيفة- من أوّلها إلى آخرها، و بالزيادة فى آخرها- الشيخ الإمام نجم الدين، شيخ الإسلام، أبو المعالى، الحسن بن عبد اللّه بن أحمد البزّاز، قال: أخبرنى بها الشيخ الإمام ركن الدين، على بن الحسن بن العباس الصندلى، قال: أخبرنى أبو القاسم يعقوب بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس بن حمزة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- بالبصرة- قال: حدّثنى أبى- فى سنة ستّين و مائتين- قال: حدّثنى علىّ بن موسى الرضا عليه السلام- سنة أربع و تسعين و مائة- قال: حدّثنى. إلى آخره.

و بسند آخر: أخبرنا الشيخ الفاضل، العالم الكامل، قطب السالكين، مؤيّد الإسلام و المسلمين، عبد العلى بن عبد الحميد

§هامش الحجرية نسخة بدل: عبد المجيد.

§ بن محمد السبزوارى،

↨

ص: ٢٢١

و هو يرويه §نسخة بدل: يروى.

§ عن الشيخ المعظم، و المفخر المكرّم، جلال الدّين محمد بن عبد اللّه القائنى، و هو يروى عن تاج الدين إبراهيم بن قصاع الطبسى الكيلكى، و هو يروى عن شيخه الكامل مولانا تاج الدين على تركه الكرمانى، و هو عن شيخه غياث الدين هبة اللّه بن يوسف، عن جدّه صدر الدين إبراهيم بن محمد بن مؤيد الحموى، عن ابن العساكر، عن أبى §نسخة بدل: ابن.

§ الروح الصوفى الهروى، عن زاهر بن طاهر، قال: أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد السكاكى، قال:

أخبرنا أبو القاسم حبيب، قال: أخبرنا محمد بن عبد اللّه بن محمّد النيسابورى، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- بالبصرة- قال: حدّثنا أبى، قال: حدّثنى علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام- سنة أربع و تسعين و مائة §رياض العلماء ٤: ٣٥٠.

§.

قلت: قد عثرنا §هنا حاشية لآغا بزرك على نسخته هى: رأيت تلك النسخة عند صدر الدين بن الشيخ أحمد الناهضى. كتب شيخنا النورى على ظهرها بخطه: ان هذا الاسناد غير طريق الطبرسى، و تاريخ كتابتها سنة خمس و تسعمائة سنة ٩٠٥.

§ على هذه النسخة- بحمد اللّه تعالى- و فيها ما ليس فى مسند الشيخ الطبرسى قدس سره، و فى أوّلها: هذا إسنادنا فى رواية هذه الصحيفة، المنسوبة إلى حضرة الرضا عليه السلام، أخبرنى الشيخ. إلى آخره.

و يأتى فى الفائدة الثالثة، فى ذكر مشايخ عماد الدين الطبرى سند آخر إليها، ذكره فى كتابه بشارة المصطفى.

↨

ص: ٢٢٢

و لنذكر طريق الطبرسى قدس سره، فإنّ شيخنا الحرّ أهمل ذكرها، و كان عليه أن يذكرها، ففى نسخته: أخبرنا الشيخ الإمام العالم الراشد، أمين الدين، ثقة الإسلام، أمين الرؤساء، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى- أطال اللّه بقاءه، فى يوم الخميس غرة شهر اللّه الأصمّ رجب، سنة تسع و عشرين و خمسمائة- قال: أخبرنا الشيخ الإمام، السعيد الزاهد، أبو الفتح عبد اللّه بن عبد الكريم بن

هوازن القشيرى- أدام اللّه عزّه، قراءة عليه، داخل القبّة التى فيها قبر الرضا عليه السلام، غرّة شهر اللّه المبارك، سنة إحدى و خمسمائة- قال: حدّثنى الشيخ الجليل العالم، أبو الحسن علىّ بن محمد الحاتمى الزوزنى- قراءة عليه، سنة اثنتين و خمسين و أربعمائة- قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد اللّه بن محمد بن هارون الزوزنى- بها- قال: أخبرنى الشيخ أبو بكر محمد بن عبد اللّه بن محمد- حفدة العباس بن حمزة النيشابورى سنة سبع و فى نسخة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة- قال: حدّثنا أبو القاسم عبد اللّه بن أحمد.

إلى آخر ما تقدم.

و لا يخفى أنّ من راجع كتب الصدوق، سيّما عيون أخبار الرضا عليه السلام، و أمالى المفيد، و ترجمة عبد اللّه، و أبيه أحمد الطائى، و غيرها، علم أنّ هذه الصحيفة المباركة من الأصول المشهورة، المتداولة بين الأصحاب.

ثم لنذكر ما ذكره النجاشى تبرّكا، ففيه الكفاية، قال: أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح بن وهب بن عامر- و هو الذى قتل مع الحسين بن على عليهما السلام بكربلاء- ابن حسّان بن شريح بن سعد بن حارثة بن لام بن عمرو ابن طريف بن عمرو بن تمامة بن ذهل بن جذعان بن سعد بن قطرة بن طيّ، و يكنّى أحمد بن عامر أبا الجعد. قال عبد اللّه ابنه- فيما أجازنا الحسن بن أحمد ابن إبراهيم، حدّثنا أبى، قال: حدّثنا عبد اللّه قال-: ولد أبى سنة سبع و خمسين و مائة، و لقى الرضا عليه السلام سنة أربع و سبعين و مائة، و مات الرضا عليه السلام بطوس، سنة اثنتين و مائتين، يوم الثلاثاء، لثمان عشر خلون من جمادى

↨

ص: ٢٢٣

الاولى، و شاهدت أبا الحسن، و أبا محمد عليهما السلام، و كان أبى مؤذّنهما، و مات علىّ بن محمد عليهما السلام سنة أربع و أربعين و مائتين، و مات الحسن عليه السلام سنة ستّين و مائتين، يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من المحرّم، و صلّى عليه المعتمد أبو عيسى بن المتوكّل.

دفع إلىّ هذه النسخة- نسخة عبد اللّه بن أحمد بن عامر الطائى- أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الجندى شيخنا رحمه اللّه- قرأتها عليه- حدّثكم أبو الفضل عبد اللّه بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبى، قال: حدّثنا الرضا علىّ بن موسى عليهما السلام، و النسخة حسنة §رجال النجاشى ١٠٠/ ٢٥٠.

§، انتهى.

و ساق النسب فى ترجمة ابنه عبد اللّه، و زاد بعد قوله حسّان: المقتول بصفّين مع أمير المؤمنين عليه السلام §رجال النجاشى ٢٢٩/ ٦٠٦.

§.

↨

ص: ٢٢٤

٤٢- الرسالة الذهبية:

و يعرف بالذهبيّة، و كتاب طبّ الرضا عليه السلام.

قال فى البحار: هو من الكتب المعروفة.

و ذكر الشيخ منتجب الدين فى الفهرست: إنّ السيد فضل اللّه بن علىّ الراوندى كتب عليه شرحا، سمّاه ترجمة العلوى للطبّ

الرضوى §فهرست منتخب الدين: ۱۴۴/ ۳۳۴.
§.
و قال ابن شهرآشوب فى المعالم، فى ترجمة محمد بن الحسن بن جمهور العمى: له الملاحم و الفتن، الواحدة، الرسالة المذهّبة عن الرضا صلوات اللّه عليه فى الطبّ §معالم العلماء ۱۰۳/ ۶۸۹، بحار الأنوار ۱: ۳۰.
§.
و قال فى المجلّد الرابع عشر من البحار: وجدت بخطّ الشيخ الأجلّ الأفضل، العلّامة الكامل فى فنون العلوم و الأدب، مروّج الملّة و المذهب، نور الدين علىّ بن عبد العالى الكركى- جزاه اللّه سبحانه عن الإيمان و عن أهله الجزاء السنىّ- ما هذا لفظه: الرسالة الذهبيّة فى الطبّ، التى بعث بها الإمام علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام الى المأمون العباسى، فى حفظ صحّة المزاج، و تدبيره بالأغذية و الأشربة و الأدوية، قال إمام الأنام، غرّة وجه الإسلام، مظهر الغموض بالرؤية اللامعة، كاشف الرموز بالجفر و الجامعة، أقضى من قضى بعد جدّه المصطفى، و أغزا من غزا بعد أبيه علىّ المرتضى، إمام الجنّ و الإنس، أبو الحسن علىّ بن موسى الرضا صلوات اللّه عليه، و على آبائه النجباء النقباء، الكرام الأتقياء: اعلم يا أمير المؤمنين. إلى آخره.
و وجدت فى تأليف بعض الأفاضل بهذين السندين: قال موسى بن علىّ ابن جابر السلامى: أخبرنى الشيخ الأجلّ، العالم الأوحد، سديد الدين يحيى
↨
ص: ۲۲۵
ابن محمد بن عليان الخازن- أدام اللّه توفيقه- قال: أخبرنى أبو محمد الحسن بن محمد بن جمهور.
و قال هارون بن موسى التلعكبرى- رضى اللّه عنه-: حدّثنا محمد بن هشام بن سهل- رحمه اللّه- قال: حدّثنا الحسن بن محمد بن جمهور، قال:
حدّثنى أبى- و كان عالما بأبى الحسن على بن موسى الرضا عليهما السلام خاصّة به، ملازما لخدمته، و كان معه حين حمل من المدينة، إلى أن سار إلى خراسان، و استشهد عليه السلام بطوس، و هو ابن تسع و أربعين سنة- قال: و كان المأمون فى نيشابور، و فى مجلسه سيّدى أبو الحسن الرضا عليه السلام، و جماعة من المتطبّبين و الفلاسفة، مثل يوحنّا بن ماسويه، و جبرئيل بن بختيشوع، و صالح ابن سلهمة §نسخة بدل: ملهمة.
§ الهندى، و غيرهم من منتحلى العلوم، و ذوى البحث و النظر.
فجرى ذكر الطبّ و ما فيه صلاح الأجسام و قوامها، فأغرق المأمون و من بحضرته فى الكلام، و تغلغلوا فى علم ذلك، و كيف ركّب اللّه تعالى هذا الجسد، و جميع ما فيه من هذه الأشياء المتضادّة من الطبائع الأربع، و مضارّ الأغذية و منافعها، و ما يلحق الأجسام من مضارّها من العلل.
قال: و أبو الحسن عليه السلام ساكت لا يتكلّم فى شىء من ذلك، فقال له المأمون: ما تقول يا أبا الحسن فى هذا الأمر الذى نحن فيه هذا اليوم، و الذى لا بدّ منه من معرفة هذه الأشياء، و الأغذية النافع منها و الضارّ، و تدبير الجسد؟.
فقال أبو الحسن عليه السلام: «عندى من ذلك ما جرّبته، و عرفت صحّته بالاختبار و مرور الأيّام، مع ما وقفنى §التوقيف: الاطلاع، يقال وقفته على ذنبه: أى أطلعته عليه، و يقال: وقفته على الكلمة توقيفا أى بينتها. (لسان العرب ۹: ۳۶۱)
§ عليه من مضى من السلف، ممّا لا يسع الإنسان جهله، و لا يعذر فى تركه، فأنا أجمع ذلك مع ما يقاربه مما يحتاج
↨

ص: ۲۲۶

الی معرفته».

قال: و عاجل المأمون الخروج إلى بلخ، و تخلّف عنه أبو الحسن علیه السلام، و كتب- الیه علیه السلام- المأمون كتابا يتنجّزه ما كان ذكره، مما يحتاج الى معرفته من جهته، على ما سمعه منه، و جرّبه من الأطعمة و الأشربة، و أخذ الأدوية، و الفصد و الحجامة، و السواك، و الحمّام، و النورة، و التدبير فی ذلک، فكتب الیه الرضا علیه السلام كتابا، نسخته:

«بسم اللّه الرحمن الرحيم، اعتصمت باللّه، أمّا بعد فإنّه وصل إلیّ كتاب أمير المؤمنين، فيما أمرنی من توقيفه على ما يحتاج إليه، ممّا جرّبته و سمعته، فی الأطعمة و الأشربة، و أخذ الأدوية، و الفصد، و الحجامة، و الحمّام، و النورة، و الباه، و غير ذلک ممّا يدبّر استقامة أمر الجسد، و قد فسّرت له ما يحتاج إليه، و شرحت له ما يعمل عليه، من تدبير مطعمه و مشربه، و أخذه الدواء، و فصده، و حجامته، و باهه، و غير ذلک، ممّا يحتاج إليه من سياسة جسمه، و باللّه التوفيق. اعلم أنّ اللّه عزّ و جلّ لم يبتل الجسد بداء حتى جعل له دواء. إلى آخره».

أقول: و ذكر الشيخ أبو جعفر الطوسی- قدّس اللّه روحه القدسی- فی الفهرست، فی ترجمة محمد بن الحسن بن جمهور العمی البصری، له كتب منها كتاب الملاحم، و كتاب الواحدة، و كتاب صاحب الزمان علیه السلام، و له الرسالة المذهّبة عن الرضا علیه السلام، أخبرنا برواياته كلّها- إلّا ما كان فيها من غلوّ أو تخليط- جماعة، عن محمد بن علیّ بن الحسين، عن أبيه، عن سعد ابن عبد اللّه عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن محمد بن جمهور.

و رواها محمد بن علیّ بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الحسن بن متيل، عن محمد بن أحمد العلوی، عن العمركی بن علیّ، عن محمد بن جمهور §الفهرست: ۱۴۶/ ۶۱۵.

§.

↕

ص: ۲۲۷

و ذكر النجاشی أيضا طريقه إليه هكذا: أخبرنا محمد بن علیّ الكاتب، عن محمد بن عبد اللّه، عن علیّ بن الحسين الهذلی، قال: لقيت الحسن بن محمد بن جمهور، فقال لی: حدّثنی أبی محمد بن جمهور و هو ابن مائة و عشر سنين.

و أخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيی، عن سعد، عن أحمد ابن الحسين بن سعيد، عن محمد بن جمهور، بجميع كتبه §رجال النجاشی: ۳۳۸/ ۹۰۱.

§.

ثمّ نقل ما تقدّم عن المعالم، و فهرست ابن بابويه، و قال: فظهر أنّ هذه الرسالة كانت من المشهورات بين علمائنا، و لهم إليها طرق و أسانيد، انتهى ما فی البحار §البحار ۶۲: ۳۰۶- ۳۰۹.

§.

قلت: الرسالة كما ذكره من المشهورات، و كفى فی ذلک شرح السيّد الراوندی عليها، و تصريح المحقّق الثانی بأنّها منه علیه السلام. و أمّا تضعيف النجاشی، و ابن الغضائری، و العلّامة، و ابن طاوس، تبعا لهما لمحمد بن جمهور، فيمكن تضعيفه و لو بوجه لا يضرّ باعتبارها، و ذلک من وجوه:

الأوّل: ما ذكره النجاشی فی ترجمة ابنه، قال: الحسن بن محمد بن جمهور العمی، أبو محمد، بصریّ ثقة فی نفسه، ينسب إلى بنی العم من تميم، يروی عن الضعفاء، و يعتمد على المراسيل، ذكر أصحابنا ذلک و قالوا: كان أوثق من أبيه و أصلح §رجال

النجاشی: ۶۲/ ۱۴۴.

§.

الثانی: إنّه یروی عن جعفر بن بشیر، کما فی الفهرست فی ترجمهٔ أبان بن عثمان §الفهرست: ۱۹/ ۵۲.

§، و قد قال النجاشی فی حقّه: و کان یعرف بقفّهٔ §القفّه: وعاء من خوص شبه الزبیل (لسان العرب ۹: ۲۸۷)

§ العلم، لأنّه کان

↕

ص: ۲۲۸

کثیر العلم، ثقهٔ روی عن الثقات، و رووا عنه §رجال النجاشی: ۱۱۹/ ۳۰۴.

§.

الثالث: روایهٔ الأجلّاء عنه، منهم الثقهٔ الجلیل شیخ أصحابنا العمرکی ابن علیّ کما تقدّم، و الثقهٔ الصدوق یعقوب بن یزید کما فی الکافی، فی باب فضل الخبز من کتاب الأطعمهٔ §الکافی ۶: ۳۰۴ حدیث ۱۳.

§، و ابنه الصالح الثقهٔ الحسن §الکافی ۲: ۴۱۶/ ۹.

§، و شیخ الکلینی علیّ ابن محمد §الکافی ۲: ۴۴۹/ ۴.

§، فی مواضع عدیدهٔ.

الرابع: إکثار الکلینی قدس سره فی الروایهٔ عنه §کثیرهٔ، انظرها فی معجم رجال الحدیث ۱۵: ۱۷۷ رقم ۱۰۴۱۲ و ۳۶۵.

§، فی کتابه الذی عهد فیه ما عهد.

الخامس: اعتماد الصدوق علیه، فی طریقه الی میمون بن مهران، کما یظهر من مشیخهٔ الفقیه §الفقیه: ۹۳ (المشیخهٔ)

§.

السادس: إنّ له کتاب صاحب الزمان علیه السلام، و کتاب خروج القائم علیه السلام، قال فی التعلیقهٔ: فما ندری ما معنی الغلوّ الذی یرمونه به و هو فی محلّه، فإنّ الغالی- الذی مرق عن الدین، و یکفّر صاحبه- لا یعتقد له علیه السلام الإمامهٔ، و البقاء، و الخروج §تعلیقهٔ الوحید:.، و هذه العبارهٔ ذکرت فی منتهی المقال: ۲۷۱.

§.

السابع: ما یظهر من الشیخ من الاعتماد علی روایاته، الخالیهٔ عن الغلوّ و التخلیط، و هذه الرسالهٔ منها، مضافا إلی اعتماد السیّد الراوندی مع قرب عهده علیها، إذ لولاه لما تصدّی لشرحها، و لعلّه وقف علی طرق اخری لم نعثر علیها.

و من الغریب بعد ذلک، ما ذکره شیخنا الحرّ رحمه اللّه فی آخر الأمل،

↕

ص: ۲۲۹

قال: و عندنا أیضا کتب لا نعرف صاحبها.

کتاب إلزام النواصب بإمامهٔ علیّ بن أبی طالب علیه السلام.

الفقه الرضوی لا یعرف جامعه و روایته.

الطبّ الرضوی کذلک §أمل الأمل ۲: ۳۶۴.

§.

و قال فی کتاب الهدایة: الثانی، ما لم یثبت عندنا کونه معتمدا، فلذلک لم ننقل عنه، فمن ذلک کتاب الفقه الرضوی، کتاب طبّ الرضا علیه السلام §هدایة الأمة: مخطوط.

§، انتهی.

و قد عرفت أنّ الشیخ صرّح فی الفهرست بأنّه لمحمد بن جمهور §الفهرست: ۱۴۶/ ۶۱۵.

§.

و ذکر هو فی ترجمة السید فضل اللّه أنّ له شرحا علیه. فعدم نقله عنه، إن کان للجهالة کما یظهر من الأمل، فرافعها ما فی الفهرست، و معالم العلماء، و إن کان لضعف الراوی، فهو مع بعده عن مذاقه، و مخالفته لطریقته، لا یجتمع مع تصریحه فی الهدایة قبیل هذا، بأنّ توحید المفضّل من الکتب المعتمدة، و کذا الرسالة الإهلیلجیّة فلاحظ، فإنّهما أسوأ حالا فی هذا المقام منه، فما دعاه إلی التفریق، ثمّ التقدیم هذا. و رأیت للسیّد الجلیل، و العالم النبیل السیّد عبد اللّه الشبّر شرحا علی هذه الرسالة الشریفة §راجع الذریعة ۱۳: ۳۶۴.

§.

↕

۴۳- فقه الرضا علیه السلام:

وقف علیه الأصحاب فی عصر المجلسیّین، و اختلفوا فی صحّته، و اعتباره، و حجّیته غایة الاختلاف، و صار معرکة لآراء الناظرین، و إنکار المتبحّرین النقّادین: فبین من صحّحه و جعله حجّة، و من عدّه من الضعاف المفتقرة إلی جابر ذی قوة، و ثالث أخرجه من صنوف الأخبار، و أدرجه فی مؤلّفات أصحابنا الأخیار.

و لهم فی تحقیق الحقّ کلمات فی رسائل منفردة، و غیر منفردة، و نحن نلخّص ما ذکروه، و نذکر ما عندنا ممّا یؤیّده أو یشینه، فنقول للأصحاب: فیه أقوال:

الأوّل: القول بالحجیّة و الاعتماد.

ذهب إلیه العلامة المجلسی، و والده المعظم قدس سرهما.

قال الأوّل فی البحار: کتاب فقه الرضا علیه السلام، أخبرنی به السید الفاضل، المحدّث القاضی، أمیر حسین- طاب ثراه- بعد ما ورد أصفهان، قال: قد اتّفق فی بعض سنی مجاورة بیت اللّه الحرام، أن أتانی جماعة من أهل قم حاجّین، و کان معهم کتاب قدیم یوافق تأریخ عصر الرضا علیه السلام، و سمعت الوالد رحمه اللّه أنّه قال: سمعت السیّد یقول: کان علیه خطّه صلوات اللّه علیه، و کان علیه إجازات جماعة کثیرة من الفضلاء، و قال السیّد:

حصل لی العلم بتلک القرائن أنّه تألیف الإمام علیه السلام، فأخذت الکتاب، و کتبته و صحّحته، فأخذ والدی- قدّس اللّه روحه- هذا الکتاب من السیّد، و استنسخه و صحّحه، و أکثر عباراته موافق لما یذکره الصدوق أبو جعفر محمد بن بابویه فی کتاب من لا یحضره الفقیه من غیر مستند، و ما یذکره والده فی رسالته إلیه، و کثیر من الأحکام التی ذکرها أصحابنا و لا یعلم مستندها

↕

مذکورة فیه، کما ستعرف فی أبواب العبادات، انتهی §بحار الأنوار ۱: ۱۱.

.§

و قال الثانى- كما فى فوائد العلّامة الطباطبائى، و مفاتيح الأصول-: من فضل اللّه علينا أنّه كان السيّد الفاضل، الثقة المحدّث، القاضى أمير حسين- رحمه اللّه- مجاورا عند بيت اللّه الحرام سنين كثيرة، و بعد ذلك جاء الى هذا البلد- يعنى أصفهان- و لمّا تشرّفت بخدمته و زيارته، قال: إنّى جئتكم بهدية نفيسة، و هى الفقه الرضوى، قال: لمّا كنت فى مكّة المعظّمة، جاءنى جماعة من أهل قم مع كتاب قديم، كتب فى زمان أبى الحسن علىّ بن موسى الرضا عليه السلام، و كان فى مواضع منه بخطّه صلوات اللّه و سلامه عليه، و كان على ذلك إجازات جماعة كثيرة من الفضلاء، بحيث حصل لى العلم العادى بأنّه تأليفه عليه السلام، فاستنسخت منه و قابلته مع النسخة.

ثم أعطانى الكتاب، و استنسخت منه نسخة أخذها بعض الفضلاء ليكتب عليها، و نسيت الآخذ، ثمّ جاءنى [بها] بعد إتمام الشرح العربى على الفقيه، المسمّى بروضة المتّقين، و قليل من الشرح الفارسى.

ثمّ لما تفكّرت فيه ظهر لى أنّ هذا الكتاب كان عند الصدوق و أبيه، و كلّ ما ذكره علىّ بن بابويه، فى رسالته إلى ابنه، فهو عبارته إلا نادرا، و كلّ ما ذكره الصدوق فى هذا الكتاب بدون السند، فهو أيضا عبارته، فرأيت أن أذكر فى مواضعه أنّه منه، لتندفع اعتراضات الأصحاب و شبهاتهم، و الظاهر أنّ هذا الكتاب كان موجودا عند المفيد أيضا، و كان معلوما عندهم أنّه من تأليفه عليه السلام و لذا قال الصدوق: ما افتى به، و أحكم بصحّته. و الحمد للّه ربّ العالمين، و الصلاة على محمد و آله الأقدمين، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: ١٤٧، و مفاتيح الأصول: ٣٥١.

.§

و قال فى شرحه الفارسى على الفقيه، فى مسألة الحدث الأصغر فى أثناء

↕

ص: ٢٣٢

غسل الجنابة، بعد ذكر ما نقل الصدوق من رسالة أبيه إليه، فيها ما ترجمته:

الظاهر أنّ علىّ بن بابويه أخذ هذه العبارات، و سائر عباراته فى رسالته إلى ولده من كتاب الفقه الرضوى، بل أكثر عبارات الصدوق التى يفتى بمضمونها، و لم يسندها إلى الرواية كأنها من هذا الكتاب، و هذا الكتاب ظهر فى قم، و هو عندنا.

و الثقة العدل القاضى أمير حسين- طاب ثراه- استنسخ هذا الكتاب قبل هذا بنحو من عشر سنين، و كان فى عدّة مواضع منه خطّ الإمام الرضا عليه السلام، و إنّى أشرت إليه، و رسمت صورة خطه عليه السلام على ما رسمه القاضى.

و من موافقة الكتاب لكتاب الفقيه، يحصل الظنّ القوىّ بأنّ علىّ بن بابويه، و محمد بن علىّ كانا عالمين بأنّ هذا الكتاب تصنيف الامام عليه السلام، و قد جعله الصدوق حجّة بينه و بين ربّه.

و لمّا وقع لى السهو عنه، لم يتّفق لى من ملاحظته الى هذا الموضع، و سأنقل منه من هنا إلى آخر الكتاب.

و قال أيضا فى كتاب الحجّ، من الشرح المذكور، فى شرح رواية إسحاق ابن عمّار، فيمن ذكر فى أثناء السعى أنّه ترك بعض الطواف: إنّ المشهور بين الأصحاب صحّة الطواف و السعى، إذا كان المنسىّ من الطواف أقلّ من النّصف، و هو موافق لما فى الفقه الرضوى، و المظنون أنّ الصدوق كان على يقين من كونه من تأليف الإمام أبى الحسن الرضا عليه السلام، و إنّه كان يعمل به، و إنّ القدماء منهم كان عندهم ذلك، و منهم من كان يعتمد على فتاوى الصدوق المأخوذة منه، لجلالة قدره عندهم.

ثمّ حكى عن شيخين فاضلين، صالحين ثقتين، أنّهما قالا: إنّ هذه النسخة قد اتى بها من قم إلى مكّة المشرّفة، و عليها خطوط العلماء، و إجازاتهم،

↨
ص: ۲۳۳
و خطّ الإمام علیه السلام فی عدّة مواضع، قال: و القاضی أمیر حسین قد أخذ من تلک النسخة، و أتی بها إلی بلدنا، و إنّی استنسخت. نسخته من کتابه.
و العمدة فی الاعتماد علی هذا الکتاب: مطابقة فتاوی علیّ بن بابویه فی رسالته، و فتاوی ولده الصدوق لما فیه من دون تغییر، أو تغییر یسیر فی بعض المواضع، و من هذا الکتاب تبیّن عذر قدماء الأصحاب فیما أفتوا به.
و السید الأجلّ بحر العلوم و النهی العلّامة الطباطبائی عقد لتحقیق حاله، و قرائن اعتباره فائدة فی آخر فوائده §و هی الفائدة: ۴۵.
§.
و العالم الفقیه النبیه، محمد بن الحسن المعروف بالفاضل الهندی- جعله بحر العلوم، ثالث المجلسیّین فی الاعتماد علیه- قال: فقد سلکه فی کتابه کشف اللّثام فی شرح قواعد الأحکام فی جملة الاخبار، و عدّه روایة عن الرضا علیه السلام، و علی ذلک جری جماعة من مشایخنا الأعلام- عطّر اللّه مراقدهم انتهی §فوائد السید بحر العلوم: ۱۴۵.
§.
و کذا نسبه إلیه المولی النراقی فی العوائد §عوائد الأیام: ۲۵۰.
§.
و لکنّ بعض السادة من العلماء المعاصرین- أیّده اللّه- جعله من المتوقّفین، قال: و ثالثها: التوقّف فی أمره، کما یستفاد من الشیخ الفقیه الأوحد، بهاء الدین محمد الأصفهانی- الشهیر بالفاضل الهندی- حیث یعبّر عن روایاته بقوله: و روی عن الرضا علیه السلام، أو فی روایة عن الرضا علیه السلام، من غیر ان یعتمد علیها، أو یرکن إلیها، و ظاهره فی المناهج السویّة أیضا ذلک §رسالة الخوانساری فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۴.
§.
و فیه ما لا یخفی.
و الشیخ المحدّث المحقّق البحرانی: قال المولی الجلیل النراقی فی
↨
ص: ۲۳۴
العوائد، فی مقام ذکر من عدّه حجّة بنفسه: و منهم شیخنا یوسف البحرانی صاحب الحدائق الناضرة، و هو من المصرّین علی ذلک، و یجعله حجّة بنفسه.
و منهم شیخنا الفاضل السیّد علی الطباطبائی، صاحب ریاض المسائل شرح المختصر النافع.
و منهم الوالد الماجد المحقّق، صاحب اللوامع بردّ اللّه مضاجعهم الشریفة.
و بعض من تقدّم علیهم، کالفاضل الکاشانی شارح المفاتیح قد سلکوه فی مسلک الأخبار، و أدرجوه فی کتب أحادیث الأئمّة الأطهار، و نقلوه فی مؤلّفاتهم بطریق الروایات §عوائد الأیام: ۲۵۱.
§.
و الأستاذ الأکبر البهبهانی- طاب ثراه-، قال السیّد الأجلّ السیّد حسین القزوینی، فی مقدّمات شرحه علی الشرائع، فی کلام له فی فقه الرضا علیه السلام ما لفظه: و احتمل المولی الجلیل الماهر الألمعی، مولانا محمد باقر البهبهانی- دام ظلّه العالی- أن یکون

تأليفه صادرا من بعض أولاد الأئمّـة عليهم السلام بأمر الرضا عليه السلام، و اعتنى به، و اعتمده غايـة الاعتماد، و كذا شيخنا الجليل الشيخ يوسف البحرانى، انتهى.
هذا، و قال الفقيه النبيل الشيخ موسى النجفى، فى شرح الرسالة فى أحكام السجود: سادس عشرها استقبال القبلة بالأصابع حال السجود، على ما ذكره كثير من الأصحاب. و لعلّ مستنده ما فى الفقه الرضوى، من الأمر بوضعها مستقبل القبلة، و عموم التشبيه فى خبر سماعة، فى قوله: فإنّهما يسجدان كما يسجد الوجه.
الثانى: عدم الاعتبار، لعدم كونه منه عليه السلام، و جهالة مؤلّفه.
↕
ص: ٢٣٥
ذهب إليه صاحب الوسائل، و تقدم أنّه عدّه من الكتب المجهولة، و جماعة من الفقهاء، كالسيّد السند الجليل صاحب تحفة الأبرار.
و المحقّق صاحب الفصول، قال فى آخر كلامه فيه: فالتحقيق أنّه لا تعويل على الفتاوى المذكورة فيه، نعم ما فيه من الروايات فهى من الروايات المرسلة، لا يجوز التعويل على شىء ممّا اشتمل عليه، إلّا بعد الانجبار بما يصلح جابرا لها §الفصول الغروية: ٣١٣.
§. إلى آخره.
و بعض السادة الأجلّاء من العلماء المعاصرين- دام علاه- و قد كتب فى عدم حجّيته ما هو كرسالة مستقلّة §الخوانسارى فى رسالة تحقيق حال فقه الرضا عليه السلام.
§.
الثالث: انّه مندرج تحت الأخبار القويّة، التى يحتاج التمسّك بها الى عدم وجود معارض أقوى منها، أو انجبارها بالشهرة و نحوها، حسب اختلاف الأنظار فى مراتب القوّة الحاصلة له بملاحظة القرائن التى ذكروها، من الشدّة الى ما يقرّب الاطمئنان بصدوره، و الضعف الى حدّ يدخله فى سلك الضعفاء.
قال السيّد السند فى المفاتيح: و فى الاعتماد عليه بمجرّده إشكال، لعدم ثبوت كونه من مولانا الرضا عليه السلام بطريق صحيح، و لكن لا بأس بأن تعدّ رواياته من الروايات القويّة، التى ينجبر قصورها بنحو الشهرة، الى أن شرح أسباب قوّته، و قال: و لكن فى بلوغه درجة الحجّية إشكال، و لكن لا أقلّ من عدّه قويّا، و عليه يمكن جعله مرجّحا لأحد الخبرين المتعارضين على الآخر §مفاتيح الأصول: ٣٥١.
§.
و فى الفوائد، بعد إثبات اندراجه فى جملة الأخبار و الأحاديث: و أمّا الكلام فى حجّيته و عدمها، فهذا أمر يختلف باختلاف المذاهب، و المسالك و الآراء، فى الحجّة من الأخبار الآحاد.
↕
ص: ٢٣٦
فإنّ منهم من يقول باختصاص الحجّية بالأسانيد من الأخبار الصحاح، أو مع الحسان و الموثّقات، و لا شكّ أنّ ذلك ليس منها لعدم ثبوت الكتاب من الإمام، من جهة العلم و اليقين، و لا بالنقل المتصل بالثقات المحدّثين.
و منهم من يقول باختصاص الحجّية بأخبار الكتب الأربعة الدائرة، و هذا أيضا كسابقه.

و منهم من يقول بحجّيّة كل خبر مظنون الصدق أو الصدور، و بعبارة أخرى كلّ خبر مفيد للظنّ، و اللازم على ذلك ملاحظة ما نقلنا من الشواهد و الأمارات، فإن حصل له منه الظنّ فليقل بحجّيّته، و إلّا فلا.

و منهم من يقول بحجّيّة كلّ خبر غير معلوم الكذب، أو مظنونه، و لا شكّ أنّ هذا الكتاب منه، فيكون حجّة معمولا به، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: لم نعثر عليه فى مظانها.

.§

و ظاهر شيخنا الأعظم المحقّق الأنصارى- قدّس اللّه روحه- فى مصنّفاته الشريفة، و سلوكه مع الرضوى أنّه يراه من الأخبار القويّة، و يتمسّك به حيث يتمسّك بها.

الرابع: انّه بعينه رسالة علىّ بن بابويه الى ولده الصدوق، و هو المعروف بشرائعه.

قال الآميرزا عبد اللّه الأفندى، فى الفصل الخامس من القسم الأوّل، من رياضة: و أمّا الفقه الرضوى، فقد مرّ فى ترجمة السيّد أمير حسين، الحقّ انه بعينه كتاب الرسالة المعروفة لعلىّ بن موسى بن بابويه القمى إلى ولده الصدوق محمد بن علىّ، و انّ الاشتباه قد نشأ من اشتراك اسم الرضا عليه السلام معه، فى كونهما أبا الحسن علىّ بن موسى، فتأمل §رياض العلماء ۶: ۴۳.

.§

و قال فى ترجمة السيّد، بعد نقل ما فى أوّل البحار: ثمّ إنّه قد يقال: إنّ

↕

ص: ۲۳۷

هذا الكتاب بعينه رسالة علىّ بن بابويه الى ولده الشيخ الصدوق، و انتسابه الى الرضا عليه السلام غلط نشأ من اشتراك اسمه و اسم والده، فظنّ أنّه لعلىّ ابن موسى الرضا عليه السلام، حتى لقّب تلك الرسالة بفقه الرضا عليه السلام، و كان الأستاذ العلّامة- قدّس سرّه- يميل الى ذلك، و قد يؤيّد ذلك بعد توافقهما فى كثير من المسائل، باشتماله على غريب من المسائل، و من ذلك توقيت وقت قضاء غسل الجمعة من الجمعة (إلى الجمعة) §لم ترد فى المخطوطة.

§ و هو تمام أيّام الأسبوع الأخرى، و المروىّ المشهور هو اختصاصه بيوم السبت، و نحو ذلك من المطالب، لكن لو لم يشتبه الحال على هذا السيّد، لتمّ له الدست §أى نال ما كان يروم. (انظر المعجم الوسيط ۱: ۲۸۳)

§، و ثبت ما اختاره الأستاذ الاستناد- سلّمه اللّه تعالى- انتهى §رياض العلماء ۲: ۳۰، و انظر: بحار الأنوار ۱: ۱۱.

.§

و مراده بالأستاذ: العلّامة العالم المدقّق، النحرير الخبير، الآميرزا محمد ابن الحسن الشيروانى الشهير بملا ميرزا، و بالأستاذ الاستناد: العلّامة المجلسى رحمه اللّه و لا يخفى أنّ هذا الاحتمال بمكان من الضعف، كما تأتى الإشارة إلى أسبابه ان شاء اللّه تعالى.

و الظاهر أنّ هذا منه قبل اطّلاعه على النسخة، التى كانت عند السيّد على خان، شارح الصحيفة، كما سنذكره ان شاء اللّه، و ظاهره هنا، و ما ذكره فى ترجمة ناصر خسرو هو الأوّل كما سيأتى.

و قال السيّد الجليل، السيّد حسين القزوينى فى شرح الشرائع: كان الوالد العلّامة يرجّح كونه رسالة والد الصدوق، محتملا كون عنوان الكتاب أوّلا هكذا: يقول عبد اللّه علىّ بن موسى، و زيد لفظ «الرضا» بعد ذلك من النسّاخ، لانصراف المطلق الى الفرد الكامل الشائع المتعارف.

و هذا كلام جيّد، لكن يبعّده بعض ما اتّفق فى تضاعيف هذا الكتاب،

↨
ص: ۲۳۸
انتهى §شرح الشرائع: مخطوط.
§.
و ملخّص هذه الأقوال: إنّ هذا الكتاب للرضا عليه السلام تأليفا، أو إملاء، أم لا؟ و على الثانى هل هو داخل فى جملة الأخبار القويّة أو الضعاف، أو لا؟ و على الثانى هل يعرف مؤلّفه أم لا؟ ذهب الى كلّ واحد منها ذاهب، على حسب اختلافهم فى الكثرة و القلّة، و الذى أعتقده أنّ إملاء بعض الكتاب منه عليه السلام، و الباقى لأحمد بن محمد بن عيسى الأشعرى، و هو داخل فى نوادره.
و للسيّد السند المحقّق، السيّد محسن الأعرجى الكاظمى كلام فيه يؤيّد ما اعتقدنا، و إن لم يكن للوجه الذى دعانا إليه، قال رحمه اللّه فى شرح مقدّمات الحدائق، عند تعرّض صاحبه للفقه الرضوى ما لفظه: و أمّا الكتاب الشريف، المشرّف بهذه النسبة العليا، فالذى يقضى به التصفّح و الاستقراء أنّه لبعض أصحابه عليه السلام، يحكى فى الغالب كلامه عليه السلام و يجعله هو الأصل، حتى كأنّه عليه السلام هو المتكلّم الحاكى، فيقول: قال أبى، و ربّما حكى عن غيره من الأصحاب مثل صفوان، و يونس، و ابن أبى عمير، و غيرهم، و يقول بهذا الاعتبار: قال العالم عليه السلام، و يعنيه عليه السلام.
و أمّا أنّ جمعه له فبمكان من البعد، فكيف كان فأقصاه أن يكون و جادة، و أين هو من الرواية! و كذا الحال فيما نقله المجلسى فى البحار، من الكتب القديمة التى ظفر بها، فإنّ أقصاه الوجادة، و ليس من الرواية فى شىء، و إنّما يصلح مؤيّدا، انتهى §شرح مقدمات الحدائق: مخطوط.
§.
و فى بعض ما ذكره تأمّل يأتى وجهه.
و كيف كان فليس فى المقام إجماع و لا شهرة، و لو ادّعاها أحد فهى غير نافعة، فإنّ المستند هى القرائن التى ذكروها، و ضعّفها المنكرون.
↨
ص: ۲۳۹
فالمهمّ فى المقام شرح تلك القرائن، ثمّ شرح ما يضعّفها، فنقول، معتصما باللّه تعالى، و رسوله، و خلفائه عليهم السلام: إنّ ما يمكن أن يقال أو قيل للأوّلين وجوه:
الأوّل: إنّ السيّد الثقة، الفاضل القاضى أمير حسين، أخبر بأنّ هذا الكتاب له عليه السلام، و أخبره بذلك أيضا ثقتان عدلان من أهل قم و هذا خبر صحيح، داخل فى عموم ما دلّ على حجية خبر العدل، و قد أشار إلى ذلك العلّامة الطباطبائى فى فوائده، قال رحمه اللّه: و نحن نروى عن هذا السيّد الأمجد، و السند الأوحد، ما صحّت له روايته، و اتّضحت لديه درايته، بطرقنا المتكثّرة من شيخنا العلّامة المجلسى- طاب ثراه- عن والده المقدّس المجلسى- قدّس سرّه- و قد دخل فى ذلك هذا الكتاب- و هو كتاب الفقه الرضوى- حيث ثبت برواية الثقات عنه، كونه عنده من قول الرضا عليه السلام، و هو ثقة و قد أخبر بشىء ممكن، و ادّعى العلم فيصدق، و يعضده حكاية الثقة المجلسى رحمه اللّه فيما تقدّم من كلامه، عن الشيخين الذين مدحهما و وثّقهما، ما يطابق تلك الدعوى و يصدّقها، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: ۱۴۹.
§.

قلت: أمّا بناء على طريقة المشهور بين المتأخّرين عن العلّامة، فى معنى الصحيح من الأحاديث، فلا نقض فى المقدّمات المذكورة، التى لازمها دخول أخبار السيّد فيها، إلّا ما يتوهّم من عدم كون مستند علمه- بأن الكتاب المذكور منه عليه السلام- الأمور الحسّية، كالسماع منه عليه السلام، أو ممّن يتّصل سنده بوصفه المعتبر فى المقام إليه عليه السلام، و غيره من أنواع التحمّل، و إنّما هو الحدس الناشئ عن ملاحظة الخطوط المنسوبة إليه، التى كانت على هوامش الكتاب المعهود، و الإجازات التى كانت عليها من الأفاضل، و عليه فلا يشمله أدلّة حجّيّة الخبر الصحيح، لاختصاصها على ما حقّق فى محلّه بالطائفة

↕

ص: ۲۴۰

الاولى، و لذا أنكروا حجّية الإجماع المنقول على من ادّعى دخوله فيها، بناء على أنّ الذى يدّعيه جزما بخبر عن المعصوم جزما ناشئا عن الحدس.

و يمكن رفعه بأنّ المتيقّن من الخارج، هو ما لم يكن له مبادئ محسوسة، و أمور حسّية يلزم من العلم بها، العلم بالمخبر عنه الغير المحسوس. و لذا لم يعدّوا الإخبار عن الشجاعة، و السخاء، و العدالة، بناء على تفسيرها بالملكة من الاخبار الحدسيّة، بل و جميع الصفات النفسانيّة حسنة كانت، أو قبيحة.

و كذا الأخبار عن الولادة، و النسب، و أمثالها، ممّا يكون الإخبار عن نفس المخبر عنه بالحدس، و إنّما كان سبب علمه ما سمعه أو رآه، و على ذلك فلا بأس بعدّ الخبر المذكور من قبيل الأخبار المذكورة، و يشهد لذلك أنّهم كثيرا ما يعتمدون فى نقل الفتاوى على كتب الأصحاب، و يرتّبون عليها آثارها من غير أن يعلم استناد الموجود منها عنده الى صاحبه، إلّا بأمور حدسيّة، كذكر هذا الكتاب فى ترجمته، و مطابقة ما نقل عنه بما وجده فيه، أو وجود خطّ بعض العلماء على هوامشه، أو إجازاتهم فى آخره أو ظهره، و غير ذلك من الأمارات التى أغلبها حدسيّة، و لا يقتصرون فى النقل على الكتب المعروفة، التى تلقّاها الأصحاب خلفا عن السلف بالقراءة، و السماع، و المناولة، كجملة من كتب الشيخ الطوسى، و الفاضلين، و أضرابهم، و هذا من الوضوح بمكان لا يحتاج الى نقل الشواهد، و ذكر الأمثال، نعم ليس بناؤهم على الاعتماد على كلّ امارة و قرينة، بل على ما يوجب للناظر القطع، أو الاطمئنان التامّ، و الوثوق المعتد به، و إن كان تمامها أو بعضها حدسيّة.

و أمّا على ما نراه من عدم انحصار الحجّية من الأخبار فى الصحيح المصطلح، بل دليل الحجّية يشمله و كلّ خبر حصل من الأمارات الداخليّة أو الخارجيّة الوثوق بصدوره، و الاطمئنان بوروده، و لعلّه هو الصحيح عند القدماء، فالأمر سهل كما لا يخفى.

ثم نقول: و من الممكن أن يكون الثقتان الصالحان، اللذان أتيا بالكتاب

↕

ص: ۲۴۱

من قم إلى مكّة المشرّفة، تلقّياه عن آبائهما يدا بيد، إلى الإمام عليه السلام، فيخرج بذلك عن حدود الأخبار الحدسيّة، و هذا أمر غير عزيز.

هذا ابن شهرآشوب ذكر فى مناقبه: إنّ العهد الذى كتبه رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله لحىّ سلمان بكازرون، موجود فيه إلى هذا العصر، و يعملون به §المناقب لابن شهرآشوب ۱: ۱۱۱.

.§

و ذكر القطب الراوندى فى دعواته: إنّ المكتوب الذى كتبه مولانا الرضا عليه السلام لجمّاله، الذى حمله إلى طوس لمّا استدعاه منه ليتبرّك به،- و كان من أهل كرمند §كذا، و لعل الصحيح كرند، إذ لم نعثر على كرمند، و لا- گرمند علما للمكان فى

المعاجم الفارسية و غيرها.

§- هو موجود إلى الآن. و نقل رحمه اللّه ما فى المكتوب §الدعوات المطبوع خال منه و كذا النوادر.

§، و هو خبر شريف، و لعلّ الجماعة، لضنّتهم به ما أفشوه، خوفا من خروجه من أيديهم، خصوصا من أهل قم فإنّهم الذين سلبوا دعبل، و أخذوا جبّة الرضا عليه السلام منه قهرا، للتبرّك و الاستشفاء بها، فكيف لو اطّلعوا على مثل هذا الكتاب، الذى عليه خطّه عليه السلام فى جملة من المواضع!؟

ثمّ إنّ خطّه عليه السلام أيضا فى ذلك العصر لم يكن بذلك العزيز، الذى لا يعرفه أحد، و قد كان بأيدى الناس كتاب اللّه المجيد بخطّه عليه السلام، و هو موجود الآن فى خزانة كتبه الشريفة، فمن الممكن أنّهم عرفوا أنّه خطّه عليه السلام لمعرفتهم بخطّه عليه السلام، و اللّه العالم.

الثانى: إنّ الفاضل الخبير، الآميرزا عبد اللّه الأصفهانى قال فى رياض العلماء: السيّد السند الفاضل، صدر الدين على خان المدنى، ثمّ الهندى الحسينى الحسنى، ابن الأمير نظام الدين أميرزا أحمد بن محمد معصوم §فى المخطوطة و الحجرية: محمد بن معصوم، و الظاهر كون الابن زيادة، فلاحظ.

§ ابن

↕

ص: ۲۴۲

السيّد نظام الدين أحمد بن إبراهيم بن سلام اللّه بن عماد الدين مسعود بن صدر الدين محمد بن السيّد الأمير غياث الدين منصور بن الأمير صدر الدين محمد الشيرازى- الى أن قال- هو ابن إبراهيم بن محمد بن إسحاق بن علىّ بن عربشاه بن أمير أنبه بن أميرى بن الحسن بن الحسين بن علىّ بن زيد الاعثم ابن علىّ بن محمد بن علىّ أبى الحسن نقيب نصيبين ابن جعفر بن أحمد السكين بن جعفر بن محمد بن محمد بن زيد الشهيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ ابن أبى طالب عليهم السلام.

الى أن قال: ثمّ اعلم أنّ أحمد السكين، و قد يقال أحمد بن السكين، هذا الذى قد كان فى عهد مولانا الرضا صلوات اللّه عليه، و كان مقرّبا عنده فى الغاية، و قد كتب الرضا عليه السلام لأجله كتاب فقه الرضا عليه السلام، و هذا الكتاب بخطّ الرضا عليه السلام موجود فى الطائف بمكّة المعظّمة، فى جملة كتب السيّد على خان المذكور، التى قد بقيت فى بلاد مكّة، و هذه النسخة بالخطّ الكوفى، و تاريخها سنة مائتين من الهجرة، و عليها إجازات العلماء و خطوطهم، و قد ذكر الأمير غياث الدين- المذكور نفسه- أيضا فى بعض إجازاته بخطّه هذه النسخة، ثمّ أجاز هذا الكتاب لبعض الأفاضل، و تلك الإجازة بخطّه أيضا، موجودة فى جملة كتب السيّد على خان، عند أولاده بشيراز، انتهى §رياض العلماء ۳: ۳۶۳.

§.

و فيما ذكره فوائد:

الاولى: إنّ هذه النسخة التى صرّح بأنّها كانت بخطّه عليه السلام، غير النسخة التى كانت فى قم، كما لا يخفى.

الثانية: إنّها أيضا كانت معلّمة بإجازات العلماء و خطوطهم، و ليس فى علمائنا من القديم الى الآن من هو أعرف بأحوال العلماء و خطوطهم، من

↕

ص: ۲۴۳

الفاضل المذكور، فتراه يذكر فى أكثر التراجم أنّه رأى كتابه الفلانى، و إجازته لفلان، فى البلد الفلانى، عند فلان، و يصف

خطّه بالجودة أو الرداءة، فما كان يخفى عليه حال المجيز و خطّه.
و الثالثة: إنّ النسخة كانت عند جدّه الأعلى، الأمير غياث الدين منصور، الذى يعبّر عنه بغوث العلماء، و غياث الحكماء، صاحب التصانيف المعروفة المتداولة، المعاصر للمحقّق الثانى- رحمه اللّه- المتوفّى سنة ثمان و أربعين و تسعمائة.
فقول بعض السادة من العلماء المعاصرين: إنّ أوّل من ذهب الى ذلك- أى فى كون الكتاب من تأليفه- و أصرّ فى ترويجه، رجل فاضل محدّث، كان يقال له: القاضى أمير حسين، و هو الذى أظهر أمر هذا الكتاب، و جاء به من مكّة المشرّفة الى أصبهان، فى عصر الفاضلين المجلسيّين، و أراهما إيّاه، و قبل ذلك لم يوجد منه عين و لا أثر، بين محقّقى أصحابنا، انتهى §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام): ٣.
§.
ناشئ من عدم الاطّلاع، و قلّة التجسس، و هذا غير غريب، إنّما الغريب أنّ أخاه السيد الجليل، صاحب روضات الجنّات- طاب ثراه- الذى هو من المنكرين- حتّى قال فى ترجمة السيّد الكركى الآتى ذكره: إن المجلسى الأوّل هو الباعث على إيقاظ هذه الفتنة النائمة §روضات الجنات ٢: ٣٣٦.
§، إلى آخره- نقل العبارة السابقة عن الرياض كما نقلناه، و لم يزد فى ردّه، إلّا أن قال: و هو غريب.
و لعمرى لو كان له سبيل إلى ردّه، بتكذيب صاحب الرياض، أو غياث الحكماء لفعل.
ثمّ لا يخفى أنّ أحمد السكين المذكور، داخل فى سلسلة الأسانيد، فقال السيّد الفاضل المذكور: السيد على خان فيما جمعه من أخبار المسلسلة بالآباء:
↕
ص: ٢۴۴
حدّثنى والدى السيّد الأجلّ أحمد نظام الدين، عن والده السيّد الجليل محمد معصوم، عن شيخه المحقّق المولى محمّد أمين الأسترابادى، عن شيخه طراز المحدّثين الميرزا محمد الأسترابادى، عن السيّد أبى محمد محسن، قال: حدّثنى أبى علىّ شرف الآباء، عن أبيه منصور غياث الدين أستاذ البشر، عن أبيه محمد صدر الحقيقة §نسخة بدل: الدين.
§، عن أبيه إبراهيم شرف الملّة، عن أبيه محمّد صدر الدين، عن أبيه إسحاق عزّ الدين، عن أبيه علىّ ضياء الدين، عن أبيه عربشاه زين الدين، عن أبيه أبى الحسن أميران به نجيب الدين، عن أبيه أميرى خطير الدين، عن أبيه أبى علىّ الحسن جمال الدين، عن أبيه أبى جعفر الحسين العزيزى، عن أبيه أبى سعيد علىّ، عن أبيه أبى إبراهيم زيد الأعشم، عن أبيه أبى شجاع علىّ، عن أبيه أبى عبد اللّه محمد، عن أبيه علىّ، عن أبيه أبى عبد اللّه جعفر، عن أبيه أحمد السكين، عن أبيه جعفر، عن أبيه السيّد محمد المحروق، عن أبيه أبى جعفر محمد، عن أبيه زيد الشهيد، عن أبيه علىّ زين العابدين عليه السلام، عن أبيه الحسين سيّد الشهداء عليه السلام، عن أبيه أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام، قال: «سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول، و قد سئل بأىّ لغة خاطبك ربّك ليلة المعراج، قال: خاطبنى بلسان علىّ عليه السلام» الخبر §ورد فى هامش الطبعة الحجرية ما نصه: تمامه: فألهمنى أن قلت: يا ربّ خاطبتنى أم على؟ فقال: يا أحمد أنا شىء ليس كالأشياء، لا اقاس بالناس، و لا أوصف بالشبهات، خلقتك من نورى، و خلقت عليا من نورك، اطّلعت على سرائر قلبك، فلم أجد فى قلبك أحبّ من علىّ بن أبى طالب، فخاطبتك بلسانه كيما يطمئن قلبك. (منه قده)
§.
ثمّ شرح الحديث، و ساق تمام خمسة §جاء فى حاشية المخطوطة: اختصاص السيد الجليل السيد على خان شارح الصحيفة

بمزية خمسة أحاديث مسلسلة بالآباء بسبعة و عشرين أبا و هو من خصائصه و ليس فى أخبار الخاصة و لا العامة له نظير فطوبى له.

§ أحاديث مسلسلة بالآباء، بسبعة

↕

ص: ۲۴۵

و عشرين أبا، و هو من خصائصه، و ليس فى أخبار الخاصّة، و لا العامّة، له نظير.

إذا عرفت ذلک، فاسمع لما نتلوه عليک، من كلام العلّامة الطباطبائى قدس سره فى فوائده، قال: و قد اتّفق لى فى سنّى مجاورتى المشهد المقدّس الرضوىّ، على مشرّفه سلام اللّه العلىّ، إنّى وجدت فى نسخة من هذا الكتاب، من الكتب الموقوفة على الخزانة الرضويّة، أنّ الإمام علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، صنّف هذا الكتاب لمحمد بن السكين، و إنّ أصل النسخة وجدت فى مكّة المشرّفة، بخطّ الإمام عليه السلام، و كان بالخطّ الكوفى، فنقله المولى المحدّث الآميرزا محمد- و كان صاحب الرجال- الى الخطّ المعروف، و محمد بن السكين فى رجال الحديث رجل واحد، و هو محمد بن السكين بن عمّار النخعى الجمّال، ثقة له كتاب، روى أبوه، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قاله النجاشى فى كتابه §رجال النجاشى: ۳۶۱/ ۹۶۹.

§. و فيه، و فى الفهرست §الفهرست: ۱۵۱/ ۶۴۴.

§: إن الطريق إليه إبراهيم بن سليمان، و هو إبراهيم بن سليمان بن عبد اللّه بن حيّان.

و الطبقة تلائم كونه من أصحاب الرضا عليه السلام. قيل: و روى عنه ابن أبى عمير، و هو من أصحاب الرضا عليه السلام و الجواد عليه السلام، فيكون محمد بن سكّين من كبار أصحاب الرضا عليه السلام، و هذا النقل و إن لم نجده لأحد من المعتبرين، إلّا أنّه تلوح عليه آثار الصدق فيصلح لتأييد ما تقدّم، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: ۱۵۰.

§.

و أنت بعد التأمّل فى كلام صاحب الرياض، و ما نقله- طاب ثراه- عن

↕

ص: ۲۴۶

النسخة الرضويّة، لا تكاد تشكّ أنّ هذه النسخة الرضويّة استنسخت من النسخة التى كانت عند شارح الصحيفة، و آبائه الأجلّاء الكرام.

و الظاهر بل المقطوع أنّ محمدا تصحيف أحمد، إما ممّن نقلها من الخطّ الكوفى إلى العربى، أو من الناسخ، و عليه فما تكلّفه من تحصيل وثاقته، و ملاءمة طبقته، فى غير محلّه. و أمّا أحمد السكين، فهو فى طبقته عليه السلام، لأنّ بينه و بين السجّاد عليه السلام ثلاثة من الآباء، بعدد ما بينهما عليهما السلام منها.

و عندى مجموعة شريفة، فيها الإيضاح، و الخلاصة، و ابن داود، و الفهرست، و معالم العلماء، و المنتخب، و جملة من الإجازات كانت لبعض العلماء، من أولاد الأمير سلام اللّه، المذكور فى آباء السيد المذكور، و جملة منها بخطّه و قد صحّحها، و عليها حواش منه، و فى آخرها إجازة له من بعض العلماء، و مدحه فيها بقوله: و قد استجاز من الفقير الحقير: السيّد السند، الحسيب النسيب النقيب، ذو المجدين، و صاحب الرئاستين، خيرة نجل سيّد المرسلين، صلّى اللّه عليه و آله و عليهم أجمعين، و خلاصة سلالة أمير المؤمنين عليه السلام، الأمير معين الدين محمد بن المغفور المبرور شاه أبو تراب بن أمير سلام اللّه. إلى آخره.

و فى ظهر الإجازة كتب الأمير معين الدين المذكور نسبه بخطه، و ساقه كما ذكرنا، إلّا أنّه قال: معين الدين محمد بن عماد

الدين محمود- الشهير بأبى تراب- الى آخره، و بالغ فى مدح أحمد السكين، و لم يتعرّض لمدح غيره، قال:

زيد الأعشم بن علىّ بن محمد بن على بن جعفر بن قدوة المتّقين، برهان ذوى اليقين، الشاهر سيفه فى نصر الدين، أبى جعفر أحمد السكّين، إلى أخره.

و تاريخ الإجازة المذكورة سنة ۹۹۴.

و فى رياض العلماء، فى ترجمة شارح الصحيفة، بعد أن ساق نسبه كما تقدّم، قال فى الحاشية: و يظهر من طىّ بعض المواضع نسبه، كما رأيته بخطّ

↕

بعض §لم ترد فى المخطوطة.

§ أفاضل هذه السلسلة المباركة، و كان تأريخ ذلك الخطّ سنة ۹۸۲ §فى المخطوطة: سنة ۹۸۳.

§، هكذا: و هو الأمير معين الدين محمد بن محمود، و ساق الى قوله: علىّ بن جعفر ابن قدوة المتّقين، برهان ذوى اليقين، نصير الدين أبى جعفر أحمد السكين.

إلى آخره §رياض العلماء ۳: ۳۶۴.

.§

و نقل فى إجازات البحار صورة لخط إجازة الأمير صدر الدين محمد بن الأمير غياث الدين منصور الحسينى الشيرازى الدشتكى §فى المخطوطة: الأشتكى.

§، للسيد الفاضل علىّ بن القاسم الحسينى اليزدى، و هى إجازة لطيفة حسنة، و فيها بعد ذكر سنده المعنعن بالآباء كما تقدّم، قال: ثمّ إنّ أحمد السكين جدّى صحب الإمام الرضا عليه السلام، من لدن كان بالمدينة إلى أن اشخص تلقاء خراسان، عشر سنين، فأخذ منه العلم، و إجازته عليه السلام عندى، فأحمد يروى عن الإمام الرضا عليه السلام، عن آبائه، عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و هذا الإسناد أيضا ممّا انفرد به لا يشركنى فيه أحد، و قد خصّنى اللّه تعالى بذلك، و الحمد للّه §بحار الأنوار ۱۰۸: ۱۲۴- ۱۲۸.

.§

و من جميع ذلك ظهر أنّ أمارات الوثوق و الاعتماد بهذه النسخة المكّية أزيد من النسخة القميّة، فلاحظ و تأمّل.

الثالث: ما فى فوائد العلّامة المذكور، قال: و ممّا يؤيده و يؤكّده، أنّ الشيخ الجليل منتجب الدين، و هو الشيخ أبو الحسن علىّ بن عبد اللّه بن الحسن ابن الحسين بن الحسن بن الحسين بن علىّ بن بابويه القمىّ، قال فى رجاله الموضوع لذكر العلماء المتأخّرين عن الشيخ الطوسى قدس سره- ما هذا لفظه:

↕

السيد الجليل محمد بن أحمد بن محمد الحسينى، صاحب كتاب الرضا عليه السلام، فاضل، ثقة. كذا فى عدّة نسخ مصحّحة من رجال المنتجب §فهرست منتجب الدين ۱۷۱/ ۴۱۲.

§. و فى كتاب أمل الآمل، نقلا عنه §أمل الآمل ۲: ۲۴۲/ ۷۱۴.

.§

و الظاهر أنّ المراد بكتاب الرضا عليه السلام هو هذا الكتاب، و أمّا الرسالة المذهّبة، المعروفة بالذهبيّة، و طبّ الرضا عليه السلام، فهى عـدّة أوراق فى الطبّ، صـنّفها الرضا عليه السـلام للمأمون و إرادتها من هـذه العبارة فى غايـة البعد، و المراد بكونه صاحب كتاب الرضا عليه السـلام، وجود نسـخة الأصل عنده، أو انتهاء إجازة الكتاب إليه، لا أنّه روى هذا الكتاب عنه بلا واسـطة، أو أنّه صنّفه له، فإنّه من العلماء المتأخّرين، الـذين لم يـدركوا أعصار الأئمّـة عليهم السـلام، فهـذا بناء ما عندى، و بناء من قبلى فى هذا الكتاب، انتهى §فوائد السيد بحر العلوم: ١٥٠.

.§

و ردّه فى الفصول بقوله: و أمّا ما ذكره البعض فى محمـد بن أحمـد، من أنّه صاحب كتاب الرضا عليه السـلام فلا دلالة فيه على أنّ إجازة هذا الكتاب منتهية إليه، لجواز أن يكون المراد به بعض رسائله عليه السلام، ممّا رواه الصدوق فى العيون، و لو سلم أنّ المراد به الكتاب المـذكور، فلا دلالة فى كونه صاحبه على إنّه كان يرويه بطريق معتبر لجواز أن يكون واجدا له، أو راويا بطريق غير معتبر، انتهى §الفصول الغروية: ٣١٣.

.§

و قال بعض العلماء المعاصرين، بعد ذكر كلام السيد فى جملة القرائن ما لفظه: و امّا ما مرّ من أنّ الشيخ منتجب الدين. الى

↕

ص: ٢٤٩

آخره، فلا يظهر منه غير أنّ له مصـنّفا له تعلّق بمولانا الرضا عليه السـلام، كعيون اخبار الرضا عليه السـلام، و صـحيفة الرضا عليه السلام، التى رواها (الطبرسى، و فيها أخبار جميلة، كما أنّ الظاهر من قولهم فلان صاحب كتاب كذا أنّه مصنّفه) §ما بين قوسين لم يرد فى المخطوطة.

§ مع أنّه يحتمل قويّا أن يكون المراد بالرضا معناه اللغوى، فإنّه كثيرا ما يسـمّى المصـنّفون كتبهم بنظائر ذلك، لكنّه لا يخلو عن تأمّل، فما ذكره بعضهم من أنّ كونه صاحب كتاب الرضا عليه السلام، باعتبار أنّه ممّن وجدت عنده نسخته، أو انتهت إليه إجازة الكتاب، ففى غاية البعد، انتهى.

قلت: و فيهما مواقع للنظر:

أمّـا أوّلاـ فـإنّ السـيد- رحمه اللّه- لم يتمسّـك بكلاـم المنتجب دليلا على. فيردّ بإبـداء الاحتمالات المـذكورة فيه، و إنّما ذكره تأييـدا و أمـارة على مـا هـو المرسـوم عنـد المشايـخ، فى أمثـال هـذا المقـام، من ذكر القرائن و الأمـارات الـتى تـورث الوثوق و الاطمئنـان من تراكمهـا، و إن تطرّق فى كـلّ واحـدة احتمال يضـعّف الظنّ الحاصل منها، و لا يكترثون به بعـد وجود ما يحصـل بانضـمامه قوّته، و عليه مدار الظنون الرجاليّة فى مقام التعديل، و المدح، و الجرح، و تمييز المشتركات، و تشـخيص الطبقات، مع إمكان إبداء جملة من الاحتمالات فى آحاد ما ساقوه من الامارات، و القرائن.

و أمّا ثانيا: فلأنّ الظاهر من الكلام المذكور، مع قطع النظر عن كلّ شبهة، أنّ للرضا عليه السلام كتابا و السيد المذكور صاحبه، و توصـيف الرجـل بـأنّه صـاحب كتاب الغير، لا يكون إلّا بما ذكره رحمه اللّه من وجود نسـخة الأصل عنـده، و عـدم وجودها عند غيره، أو انتهاء السند إليه، و كلّ ما ذكراه خلاف الظاهر.

و أمّا ثالثا: فما ذكره من جواز كونه بعض رسائله. الى آخره، ففيه إنّه ليس

↕

ص: ٢٥٠

فى العيون ممّا أخرج مفردا، إلّا الأخبار المنثورة، التى أخذها من صحيفة الرضا عليه السلام، و قد مرّ فى حالها ما يمكن به القطع بكونه غير مراد هنا.

و أمّا رابعا: فما ذكره السيّد المعاصر- سلّمه اللّه- بقوله: فلا يظهر منه غير أنّ له مصنّفا له تعلّق، إلى آخره، كلام صدر من غير تأمّل، فإنّه ليس فى المنتجب أنّ له كذا و كذا، كما هو رسمه فى سائر التراجم، و إنّما قال: محمد بن أحمد بن محمد الحسينى، صاحب كتاب الرضا عليه السلام §فهرست منتجب الدين: ١٧١/ ٤١٢.

§، و لا دلالة له على أنّه مؤلّفه، و إلّا لقال: له كتاب الرضا عليه السلام.

نعم قد يعبّرون عن المؤلّف بالصاحب إذا اشتهر الكتاب، و أرادوا تشخيص صاحبه، إذ ليس له معرّف غيره، لا فى كتاب لم يكن معروفا عندهم، و لا فى مقام أضافوا الكتاب الى الغير الظاهر كونه من تأليفه، أو إملائه، ثمّ إنّ ما قوّاه من الاحتمال، ثمّ تأمّل فيه كان حريّا بأن يمحا من الرسالة، خصوصا فى مقام ردّ من هو فوق ما يحوم الخيال حوله من الجلالة.

و أمّا خامسا: فما فى الأوّل من أنّه لا دلالة فى كونه صاحبه على أنّه يرويه، الى آخره، ففيه إنّ كلام السيد الأجلّ، خال عن دعواه، و تسليم كون الكتاب له عليه السلام رواه عنه عليه السلام السيد المتقدّم، و لو بطريق غير معتبر كاف للتأييد، و التقوية، و حصول الظنّ بكون الموجود له عليه السلام، و هذا هو ما ادّعاه. مع أنّ بعد فرض التسليم، و ظهور كلام صاحب المنتجب، فى معهوديّة وجود كتاب له عليه السلام يصير السيّد و مشايخه من مشايخ الإجازة، و للأصحاب فيها كلام معروف من أنّهم لا يحتاجون إلى التزكية و التوثيق، أو كون الرجل من مشايخ الإجازة من أمارات الوثاقة، أو تفصيل بين المشايخ ليس هنا مقام ذكره، فراجع.

الرابع: ما ذكره السيّد المحدّث، السيّد نعمة اللّه الجزائرى، فى المطلب

↕

ص: ٢٥١

السادس من مطالب مقدّمات شرح التهذيب، قال فى جملة كلام له: و كم قد رأينا جماعة من العلماء، ردّوا على الفاضلين بعض فتاويهما بعدم الدليل، فرأينا دلائل تلك الفتاوى فى غير الأصول الأربعة، خصوصا كتاب الفقه الرضوى، الذى اتى به من بلاد الهند فى هذه الأعصار إلى أصفهان، و هو الآن فى خزانة شيخنا المجلسى- أدام اللّه أيّامه- فإنّه قد اشتمل على مدارك كثيرة للأحكام، و قد خلت منها هذه الأصول الأربعة و غيرها، انتهى.

و ظاهره أنّ هذه نسخة اخرى غير التى كانت فى قم، و هذا ممّا يؤيّد الوثوق و الاطمئنان.

و اعترض السيّد العالم المعاصر، فقال: و أيضا فإنّ الظاهر أنّ مرجع كلّ ما حكاه المولى الفاضل المجلسى، عن الشيخين المذكورين، و ما قاله السيّد الفاضل الجزائرى، و ما نبّه عليه سيّدنا بحر العلوم، إلى النسخة التى ظفر عليها القاضى أمير حسين بمكّة المشرّفة، و كأنّها ظهرت فى قم، و ذهب بها بعض أهلها إلى جانب البيت المعظّم و الهند، ثم انتشر المنتسخ منها بأصبهان، و المشهد المقدّس الرضوى.

إلى أن قال: و أيضا لو كانت النسخة التى أشار إليها المحدّث الجزائرى، و ذكر أنّها فى خزانة المولى المجلسى- رحمه اللّه- غير ما جاء السيّد المتقدّم بها إليه، لكان المولى المذكور أولى بأن يذكر ذلك فى مقدّمات بحاره، حيث تصدّى لتنقيحه و تأييده، و نحن قد لاحظنا مظانّ ذلك فى البحار، و لم نقتصر على المقدّمات خاصّة، و لم نجد لذلك عينا و لا أثرا، و لا يخفى أنّ المولى المجلسى- رحمه اللّه- قد ذكر جملة ممّا ظفر عليه فى أواخر عمره، فى المجلّد الأخير من البحار، و نحن كلّ ما تأمّلناه لم نجد ذلك فيه أيضا، انتهى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ٢٩.

.§

قلت: استظهار اتّحاد النسخ الثلاث ممّا يكذّبه الوجدان:

↨

ص: ٢٥٢

أمّا أوّلا: فلأنّ النسخة المكّيّة كانت عند السيّد على خان بالطائف، و كانت عند جدّه الأعلى مير غياث الدين، كما صرّح به صاحب الرياض، و كانت داخلة فى مرويّاته، و الظاهر أنّها وصلت إليه بالوراثة، و لا أستبعد أن يكون السيّد محمد- الذى ذكر فى المنتجب أنّه كان صاحب الرضا عليه السلام- من هذه السلسلة الشريفة، فإنّه أيضا كان حسينيّا كشارح الصحيفة، و كان عالمها فى عصره، المناسب لكون النسخة عنده، و اللّه العالم.

و أمّا النسخة القميّة فجاء بها الحجّاج من قم إلى مكّة، و لو كان بدل بلد قم شيراز لكان للاستظهار وجه.

و أمّا ثانيا: فلأنّ المكّيّة كانت بخطّه عليه السلام، و القميّة بخطّ غيره، و قد رسم فى بعض مواضعها بخطّه عليه السلام، كما صرّح به التقىّ المجلسى- رحمه اللّه-.

و أمّا ثالثا: فلمّا مرّ من أنّه كان فى المكّية مرسوما، إنّه عليه السلام كتبه لأحمد السكين المقرّب عنده، و لو كان فى القيمية ذلك، لأشار إليه مولانا التقىّ فى شرح الفقيه، لشدّة حرصه على نقل كلّ ما كان له ربط و تعلّق بالكتاب، و لذكر تأريخه، و إنّه كان بالخطّ الكوفى، كما ذكر فى المكّية.

و أمّا رابعا: فلأنّ السيّد الجزائرى كان تلميذ العلّامة المجلسى- رحمه اللّه-، و صرّح سبطه السيّد عبد اللّه- شارح النخبة- فى إجازته الكبيرة، فى طىّ أحوال جدّه: أنّه أحلّه منه محلّ الولد البارّ من الوالد المشفق الرؤوف، و التزمه بضع سنين لا يفارقه ليلا و لا نهارا. إلى آخره §الإجازة الكبيرة للسيد عبد اللّه الجزائرى: ١۶.

.§

أ تراه يخفى عليه ما كتبه أستاذه فى أوّل البحار، و قبله والده فى موضعين من شرح الفقيه، من حال هذه النسخة فيعرض عنه، و يذكر النسخة التى جاؤوا بها من الهند، و هى فرعها، أو فرع فرعها، و يترك ذكر ما شهد مشايخه

↨

ص: ٢٥٣

بأنّه ينتهى الى الأصل بواسطة واحدة!؟ هذا بعيد فى الغاية.

و أمّا خامسا: فلأنّ عدم ذكر المجلسى له فى المقدّمات، لعدم عثوره عليها فى وقت تأليف المجلّد الأوّل، و لم يكن كتاب آخر يحتاج إلى الذكر و التثبت، و إنّما هى هى، مع اختلاف ينبئ عن عدم اتّحاد أصلهما، و لم يعهد من المجلسى- رحمه اللّه- الإشارة إلى اختلاف النسخ، مع أنّه كان عنده من الكتب نسخ مختلفة بالزيادة و النقصان و غيرها، من كتاب و أصل، و لم يتعرّض له فى المقدّمات، و إنّما أشار إليه فى محلّه.

و أمّا سادسا: فقوله: و نحن قد لاحظنا مظانّ ذلك، و لم نقتصر على المقدّمات خاصّة الى آخره، فإنّه- سلّمه اللّه- لو استقصى النظر ما صدر عنه ما ذكر، و نحن نذكر ما صرّح به فى البحار، الكاشف عن بطلان الاستظهار.

قال- رحمه اللّه- فى المجلد الحادى و العشرين من البحار، و هو كتاب الحجّ و الجهاد، بعد ما فرغ من أبواب أعمال الحجّ، و فرّق ما فى النسخة المشهورة من الرضوى فى الأبواب المناسبة له، قال: باب سياق مناسك الحج، أقول: وجدت فى بعض نسخ الفقه الرضوى فصولا فى بيان أفعال الحجّ و أحكامه، و لم يكن فيما وصل إلينا من النسخة المصحّحة، التى أوردنا ذكرها فى

صدر الكتاب، فأوردناه فى باب مفرد، ليتميّز عمّا فرّقناه على الأبواب.
فصل: إذا أردت الخروج الى الحجّ، الى آخره، انتهى §بحار الأنوار ٩٩: ٣٣٣.
.§
و لا يخفى على الناظر البصير أنّ هذه النسخة هى النسخة الهنديّة، و لو فرض أنّها أخذت من المكّية، و صارت الثلاثة اثنتان، لكان كافيا فى بطلان استظهار الاتّحاد.
و قال فى أوائل مجلّد المزار: وجدت فى بعض نسخ الفقه الرضوى على من نسب إليه السلام: روى عن موسى بن جعفر عليهما السلام أنّه قال:
↨
ص: ٢٥۴
«يستحب إذا قدم المدينة، مدينة الرسول صلّى اللّه عليه و آله» §بحار الأنوار ١٠٠: ١۵٩.
§، الى آخر ما تقدّم فى أبواب المزار من كتاب الحج، و لا يوجد فى النسخ المعروفة، و إنّما هو موجود فى النسخة الأخرى فى الباب المذكور، فلاحظ.
و أمّا سابعا: فقوله: و لا يخفى أنّ المولى المجلسى- رحمه اللّه- الى آخره، غريب، فإنّه- رحمه اللّه- كلّما عثر عليه من الكتب فى طول تأليف البحار، استدركه فى المقدّمات، و لذا اختلفت المقدّمات بالزيادة و النقصان، و شرحنا ذلك فى رسالتنا الموسومة بالفيض القدسى فى أحواله، و لم يذكر فى المجلّد الأخير من ذلك قليلا و لا كثيرا، نعم أورد فيه كتابا كتبه إليه بعض تلاميذه، فيه فهرست الكتب التى ينبغى أن تلحق بالبحار، و هذه الكتب جملة منها موجودة فى مقدّمات البحار، و نسى- رحمه اللّه- أن ينقل منها، أو نقل منها قليلا، و جملة كانت عنده ثمّ ألحقها، و اخرى عند غيره من فضلاء عصره، و كيف كان فلم يقتصر فيه على ما عثر عليه فى آخر عمره.
و قد عرفت الجواب عن وجه عدم ذكر النسخة الهنديّة فيه.
الخامس: ما فى رياض العلماء، و تذكرة الشعراء، فى ترجمة ناصر خسرو، الحكيم الشاعر المعروف، المدّعى انتهاء نسبه إلى الرضا عليه السلام، هكذا: ناصر بن خسرو بن حارث بن علىّ بن حسن بن محمد بن علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام- المرمى بالتسنّن، و الزيديّة، و الزندقة، و الإسماعيليّة، و الإلحاد- الأصفهانى البلخى، قال فى رسالته التى ألّفها فى شرح حاله، من أوّل عمره الى أيّام وفاته، من كيفيّة تحصيله، و رياضاته، و وزارته، و غير ذلك، قال ما حاصل ترجمته: و من حدّ سبعة عشر سنة من عمرى إلى خمسة عشر سنة أخرى اشتغلت بعلم الفقه، و التفسير، و معرفة الناسخ و المنسوخ، و وجوه القراءات، و الجامع الكبير، و السير الكبير، الذى صنّفه
↨
ص: ٢۵۵
الامام الأعلم، الزكىّ الأقدم، محمد بن الحسن الشيبانى الحنفى، و كتاب الشامل، الذى صنّفه جدّى علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، أخذته مصاحبا لنفسى، و وجدت التفاوت بينهما- يعنى تصنيف الامام علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام، و تصنيف محمد الشيبانى- و قرأت نسخا كثيرة من كتب الفقه، و الأخبار المتداولة، انتهى.
قال فى الرياض- بعد نقل تمام الرسالة- ثمّ أقول: مراده من الكتاب الشامل- الذى نسبه نفسه إلى جدّه الرضا عليه السلام- على الظاهر فى الفقه، ليس إلّا كتاب الفقه الرضوى المشهور كما قيل §رياض العلماء- القسم الثانى: ٢۶٨.

.§

قلت: ليس الغرض من نقل كلام الناصر، الذى لا حظّ له فى الدين الاعتماد على كلامه، و الاستناد بنقله، فإنّه بمعزل عن ذلک، و إنّما الغرض مجرّد ذکر هذا الکتاب فى تلک الأعصار، و وجوده فى کلام بعيد عن الحمل على الکذب و الافتراء، و کانت وفاة ناصر سنة ثمان و عشرين و أربعمائة.

السادس: إنّ هذا الکتاب إمّا للإمام عليه السلام تأليفا أو إملاء، أو موضوع اختلقه بعض الواضعين، و لا ثالث لهما، فإن بطل الثانى تعيّن الأوّل.

بيان ذلک: إنّ فيه ما لا ينبغى صدوره إلّا من الحجج عليهم السلام، و ما هو کالصريح فى أنّه منه عليه السلام، و هو أمور:

الأوّل: ما فى أول الکتاب، ففيه: يقول عبد اللّه علىّ بن موسى الرضا عليه السلام: أمّا بعد.، إلى آخره.

الثانى: ما فى أواخره: ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت، الى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۴۰۲.

.§

الثالث: ما فى باب الخمس: و قال جلّ و علا: وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبى §الأنفال ۸: ۴۱.

§ إلى آخر الآية، فتطوّل علينا

↨

ص: ۲۵۶

بذلک، امتنانا منه و رحمة، إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۲۹۳.

.§

الرابع: ما فى باب النوادر: أروى عن العالم عليه السلام، أنّ رجلا سأله فقال: يا ابن رسول اللّه علّمنى ما يجمع لى خير الدنيا و الآخرة، و لا تطوّل علىّ، فقال عليه السلام: «لا تغضب».

و أروى أنّ رجلا سأله عمّا يجمع به خير الدنيا و الآخرة، قال: لا تکذب.

و سألنى رجل عن ذلک، فقلت: خالف نفسک §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۹۰.

.§

الخامس: فى باب الأغسال: ليلة تسعة عشر من شهر رمضان، هى التى ضرب فيها جدّنا أمير المؤمنين عليه السلام §فقه الرضا (عليه السلام): ۸۳.

.§

السادس: فى کتاب الزکاة: روى عن أبى العالم عليه السلام فى تقديم الزکاة و تأخيرها أربعة أشهر أو ستة أشهر §فقه الرضا (عليه السلام): ۱۹۷.

.§

السابع: فى باب الربا، و العينة: روى حديث اللؤلؤة، ثمّ قال: و قد أمرنى أبى، ففعلت §فقه الرضا (عليه السلام): ۲۵۸.

.§

الثامن: فى کتاب الحجّ: و قال أبى: إنّ أسماء بنت عميس، إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۲ من الطبعة الحجرية.

.§

و فيه: و ليس الموقف هو الجبل، و كان أبى يقف حيث يبيت §فقه الرضا (عليه السلام): ٧٢ من الطبعة الحجرية.

.§

و فيه: أبى، عن جدّى، عن أبيه (عليه السلام) قال: «رأيت علىّ بن الحسين عليهما السلام يمشى و لا يرمل». §فقه الرضا (عليه السلام): ٧٣ من الطبعة الحجرية.

.§

↨

ص: ٢٥٧

و فيه: و قال أبى (عليه السلام): «من قبّل امرأته قبل طواف النساء» إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ٧٤ من الطبعة الحجرية.

.§

و ساق بعده أحكاما كثيرة.

و فيه: أبى (عليه السلام) و كان بالخروج إلى مكّة: «إيّاكم و الأطعمة التى يجعل فيها الزعفران» إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ٧٤ من الطبعة الحجرية.

.§

و فيه: قال أبى: رجل أفاض من عرفات، إلى آخره، و ذكر بعده أحكاما مصدّرة بقوله: قال أبى (عليه السلام) §فقه الرضا (عليه السلام): ٧٤ من الطبعة الحجرية.

.§

و فيه: أبى العالم عليه السلام، أنا سمعته يقول عند غروب الشمس: «اللّهمّ أعتق رقبتى من النار» §فقه الرضا (عليه السلام): ٧٤ من الطبعة الحجرية.

.§

التاسع: فى باب غسل الميّت: و أروى أنّ علىّ بن الحسين عليهما السلام لمّا مات، قال أبو جعفر عليه السلام: «لقد كنت أكره أن أنظر الى عورتك فى حياتك، فما أنا بالذى أنظر إليها بعد موتك» فأدخل يده و غسل جسده، ثمّ دعا بأمّ ولد له، فأدخلت يدها فغسلت مراقة و عورته، و كذلك فعلت أنا بأبى §فقه الرضا (عليه السلام): ١٨٨.

.§

قال فى الفوائد: و ظاهر أنّه لولا هو المعصوم، الذى فعله حجّة، لم تكن فائدة فى قوله، بل ذكره بعد نقل فعل أبى جعفر عليه السلام بأبيه أوّل شاهد على أنّه أيضا من أقرانه، و أمثاله §فوائد السيد بحر العلوم: لم نعثر عليه فيه.

.§

العاشر: فى باب الصوم: و أمّا صوم السفر و المرض، فإنّ العامّة اختلفت فى ذلك، فقال قوم: يصوم، و قال قوم: لا يصوم- إلى أن قال- و نحن نفطر فى

↨

ص: ٢٥٨

الحالتين جميعا §فقه الرضا (عليه السلام): ٢٠٢.

.§

فإنّ قوله: و نحن نفطر، دالّ على أنّه ممّن هو قوله حجّة.

الحادی عشر: فی باب البدع و الرئاسة: أروی أنّه قرئ بین یدی العالم علیه السلام قوله تعالی: لا تُدْرِکُهُ الْأَبْصارُ وَ هُوَ یُدْرِکُ الْأَبْصارَ §الأنعام ۶: ۱۰۳.

§ فقال:

إنّما عنی أبصار القلوب، و هی الأوهام، فقال تعالی: لا تدرک الأوهام کیفیّته، و هو یدرک کلّ و هم، و أمّا عیون البشر فلا تلحقه، لأنّه لا یحدّ و لا یوصف، هذا ما نحن علیه کلّنا §فقه الرضا (علیه السلام): ۳۸۴.

.§

الثانی عشر: فی باب حدیث النفس: و أروی إنّ اللّه تبارک و تعالی أسقط عن المؤمن ما لا یعلم، و ما لا یتعمّد، و النسیان، و السهو، و الغلط، و ما استکره علیه، و ما اتّقی فیه، و ما لا یطیق §فقه الرضا (علیه السلام): ۳۸۶.

§. أقول: ذلک خطّه علیه السلام.

إلی غیر ذلک ممّا هو صریح فی کونه للرضا علیه السلام، أو للإمام الحجّة، أو ظاهر فیه، و أمّا ما فیه ممّا یدلّ صریحا علی أنه من أصحاب الکاظم علیه السلام و الراوی عنه فکثیر، سنشیر إلیه إن شاء اللّه تعالی، فی ردّ من زعم أنّه بعینه رسالة والد الصدوق إلیه، و نوضّح أنّ العالم من ألقاب الکاظم علیه السلام فی ألسنة المحدّثین و الرّواة، قبل وقوع الغیبة الصغری، و فیها، و بعدها.

هذا و قد تصدّی صاحب الفصول لإسقاط دلالة العبائر المذکورة علی المطلوب، فقال: و قوله فی أوّل الکتاب: یقول علیّ بن موسی الرضا علیه السلام: أمّا بعد، الی آخر الحدیث غیر صریح فیما ظنّ، لجواز أن یکون مؤلّف

↕

ص: ۲۵۹

الکتاب قد سمع الحدیث المذکور منه (علیه السلام)، أو وجده بخطّه علیه السلام فنقله عنه، محافظا علی کلمة «أمّا بعد» الموجودة فی کلامه علیه السلام لمناسبتها لأوّل الکتاب، و لا یلزم التدلیس، لذکره بعد ذلک ما یصلح قرینة علی عدوله بعد ذلک الحدیث الی نقل أحادیث أخر، بقوله: و یروی عن بعض العلماء، و قوله بعد ذلک: و أروی، و نحو ذلک، مما یدلّ علی أنّ الإسناد المذکور مقصور علی الحدیث الأوّل.

و قوله: ضرب جدّنا یحتمل أن یکون من تتمّة قول أبی عبد اللّه علیه السلام المتقدّم ذکره، و لو سلّم کونه من کلام المؤلّف، فاللازم منه کونه علویّا لا إماما.

و قوله: روی أبی §لم ترد فی المخطوطة.

§ عن أبی عبد اللّه علیه السلام. لا دلالة علی کونه موسی ابن جعفر علیهما السلام، إذ لا تختصّ الروایة عنه به.

و قوله: أروی عن أبی العالم یحتمل أن یکون بزیادة الیاء من أبی، أو بحذف (عن) عن العالم، و مثل هذا التصحیف غیر بعید فیما تتّحد فیه النسخة، و یحتمل أیضا حمل الأب، أو العالم علی خلاف ظاهره.

و حدیث اللؤلؤة غیر واضح فیما ذکر، لأنّه قال بعد ذکره: و روی فی خبر آخر بمثله: لا بأس، و قد أمرنی أبی ففعلت مثل هذا. و لا یبعد أن یکون قوله:

و قد أمرنی أبی، من تتمّة الروایة، مع أنّه لا بعد فی تعویل راو علی قول أبیه، کما یشهد به تعویل الصدوق علی رسالة أبیه إلیه.

و ممّا مرّ یظهر ضعف الاستشهاد بقوله: و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البیت.

و قوله: فتطوّل یمکن أن یکون من تتمّة الروایة السابقة علیه، و لیس فی سوق العبارة ما ینافیه، و ان یکون من کلام صاحب

الكتاب فلا يدلّ إلّا على

↨

ص: ۲۶۰

كونه هاشميّا، لتحقّق التطوّل و الامتنان فى حقّه أيضا، بالنسبة الى ما يستحقّه من الخمس، مع احتمال أن يكون التطوّل، و الامتنان باعتبار الأمر بالإعطاء أيضا، فلا يدلّ على ذلك أيضا، انتهى §الفصول الغرويۀ: ۳۱۲.

§.

و أنت خبير بأنّ كلّ ما ارتكبه من المحامل خلاف الظاهر، لا يصار إليه إلّا بعد لزوم رفع اليد عنه بقرائن ذكرها المنكرون، فلو تمّت فلا مناص عمّا ذكره أو مثّله، و إلّا فلا بدّ من التمسّك بظاهره المؤيّد بما مرّ من الشواهد، مع أنّه ترك ذكر الوجه لما هو أصرح فى الدلالۀ ممّا ذكره، كما لا يخفى على من تأمّل فيما نقلناه عنه، بل لا سبيل الى ارتكاب بعض ما ارتكبه، كاحتمال أن يكون قوله: و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت، من تتمّۀ الروايۀ السابقۀ، و لا يخفى أنّ الروايۀ السابقۀ من أخبار باب الآداب و آخرها و هى هكذا: و أحسن مجاورۀ من جاورك، فإنّ اللّه تبارك و تعالى يسألك عن الجار، و قد نروى عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «إنّ اللّه تبارك و تعالى أوصانى فى الجار حتّى ظننت أنّه يرث»، و باللّه التوفيق.

و ممّا نداوم به نحن معاشر أهل البيت باب دعاء الوتر، و ما يقال فيه: لا إله إلّا اللّه الحليم الكريم، إلى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۴۰۱- ۴۰۲.

§.

فقوله (عليه السلام): و باللّه التوفيق علامۀ إتمام الباب السابق، و نظيره كثير فى أبواب الكتاب، بل و جعله من تتمّۀ الروايۀ السابقۀ لازمه نسبۀ هذا الكلام الى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، و لا يخفى ما فيها من الحزازۀ، بل و يلزم أن يكون قوله: باب دعاء الوتر، الى آخره مستهجنا.

و ظنّى أنّ قوله: و ممّا نداوم، الى آخره كان بعد قوله: و ما يقال فيه، و وقع

↨

ص: ۲۶۱

التقديم و التأخير من الناسخ سهوا، و إن كان للموجود وجه أيضا. و كذا احتمال التصحيف فيما ذكره، فإنّ فتح هذا الباب يرفع الوثوق عن كثير من الظواهر، مع أنّ التعبير عن الصادق عليه السلام بأب العالم غير معهود عن جاهل غبىّ، فضلا عن العالم المؤلّف، بل و لم يعهد روايۀ صاحب الكتاب عن أبى عبد اللّه عليه السلام.

ثمّ أنّه بعد ظهور ما نقلناه- أو صراحته فى كون الكتاب من تأليفه أو إملائه عليه السلام- يدور الأمر بين كونه منه فهو المطلوب، أو كونه موضوعا و احتمال الوضع فيه بعيد، لما يلوح عليه من حقيقۀ الصدق و الحقّ، و لأنّ ما اشتمل عليه من الأصول و الفروع و الأخلاق أكثرها مطابق لمذهب الإماميّۀ، و ما صحّ عن الأئمّۀ عليهم السلام، و لا يخفى أنّه لا داعى للوضع فى مثل ذلك، فإنّ غرض الواضعين تزييف الحقّ و ترويج الباطل، و الغالب وقوعه من الغلاۀ و المفوّضۀ، و الكتاب خال عمّا يوهم ذلك.

و قد وافقنا على ذلك السيّد العالم المعاصر، مع إنكاره كون الكتاب منه عليه السلام أشدّ الإنكار، فقال فى جملۀ كلماته: فإنّ التأمّل فى الأحكام المذكورۀ فيه، و إمعان النظر فى تضاعيف أبوابه، و سياق عباراته و فتاويه، يكشف أنّه ليس من المجعولات، و من قبيل كتب الكذّابۀ و الغالين، الذين يصنّفون الكتب لتخريب المذهب، بل يظهر ممّا ذكرنا أنّه من مؤلّفات بعض أعاظم فقهاء قدماء أصحابنا، الذين كانوا لا يعملون إلّا بالأخبار المعتبرۀ لديهم، و إنّ ما ذكر فيه مأخوذ من متون الأخبار، و إنّ أكثر ما

ذكر فيه يوافق أصول المذهب على طريقة سائر كتب قدماء أصحابنا، العاملين بأخبار الآحاد §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۳۸.
.§
قال: و ممّا يؤيّد ما ذكرناه من عدم كونه من المجعولات، أنّ السيد المذكور
↕
ص: ۲۶۲
ذكر أنّ النسخة التى رآها كانت نسخة قديمة مصحّحة، يوافق تأريخها عصر الرضا عليه السلام، و لا يخفى إنّ من يصنّف كتابا لتخريب الدين، و يصرف أيّاما من عمره فى تأليف كتاب مجعول، إنّما يصرّ فى ترويجه و اشتهاره، و يدعو الناس إليه، و يأمرهم بالاعتماد عليه، كما هو المشاهد من الكذّابة و الغلاة، الذين ظهروا فى أعصار الحضور، و أوائل الغيبة، و وردت فى شأنهم أخبار، و خرجت فى ردّهم توقيعات مشهورة بين الأصحاب، فلو كان هذا الكتاب من المجعولات، لكان يظهر منه عين أو أثر بين قدماء الأصحاب و المتوسّطين، و لكان أهل الرجال يذكرون كلمات فى ردّه أو قبوله §رسالة فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۴۱.
.§
و قال فى الفصول:. مع احتمال أن يكون موضوعا، و لا يقدح فيه موافقة أكثر أحكامه للمذهب، إذ قد يتعلّق غرض الواضع بدسّ القليل، بل هذا أقرب الى حصول مطلوبه، لكونه أقرب إلى القبول §الفصول الغروية: ۳۱۳.
.§
و فيه: إنّ القليل المدسوس إن كان من الأباطيل المتعلّقة بالعقائد، التى هى الغرض الأهمّ لهم، فلا يبعد ما احتمله، و إلّا فهو من البعد بمكان لا يجوّزه ذو دربة.
السابع من القرائن: ما ذكره بعضهم من مناسبته لما ورد فى مواضع عديدة من كتب الرجال، من كون الراوى ممّن له مسائل عن الرضا عليه السلام، أو ممّن له كتاب عن الرضا عليه السلام، أو صاحب كتاب الرضا عليه السلام، و قد تقدّم كلام الشيخ منتجب الدين.
و نقول هنا: قال النجاشى: محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، له نسخة يرويها عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أبو الفرج محمد بن علىّ بن أبى قرّة، قال: حدّثنا محمد بن
↕
ص: ۲۶۳
عبد اللّه، قال: حدّثنا جعفر بن محمد الحسنى، قال: حدّثنا محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد، قال: حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام بالنسخة §رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۲.
.§
و قال: علىّ بن علىّ بن رزين بن عثمان بن عبد الرحمن بن عبد اللّه بن بديل بن ورقاء الخزاعى، أبو الحسن، أخو دعبل بن علىّ، ما عرف حديثه إلّا من قبل ابنه إسماعيل، له كتاب كبير عن الرضا عليه السلام، قال عثمان بن أحمد الواسطى و أبو محمد بن عبد اللّه بن محمد الدعجلى: حدّثنا أحمد بن علىّ، قال: حدّثنا إسماعيل بن علىّ (بن علىّ) بن رزين، أبو القاسم، قال: حدّثنا أبى أبو الحسن علىّ بن علىّ- ببغداد سنة اثنين و سبعين و مائتين- قال: حدّثنا أبو الحسن الرضا عليه السلام- بطوس سنة ثمان و

تسعين و مائة- إلى آخره §رجال النجاشي: ۲۷۶/ ۷۲۷، و ما بين القوسين لم يرد فى المخطوطة.

.§

و قال: وريزة بن محمد الغسانى، له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران، قال: حدّثنى أحمد بن علىّ القمىّ، عن أبيه، قال: حدّثنا وريزة بن محمد بكتابه. قال شيخنا أبو الحسن الجندى: حدّثنا وريزة بن محمد بن وريزة- بالبصرة سنة خمس و عشرين و ثلاثمائة، و له ثمانون سنة- قال: ولدت سنة خمس و أربعين و مائتين، قال: حدّثنى جدّى، قال:

حدّثنا الرضا عليه السلام- سنة تسعين و مائة- §رجال النجاشي: ۴۳۲/ ۱۱۶۳.

.§

و قال: موسى بن سلمة، كوفىّ له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن، قال: حدّثنا موسى بن سلمة عن الرضا عليه السلام §رجال النجاشي: ۴۰۹/ ۱۰۹۰.

.§

↨

ص: ۲۶۴

و قال: الحسن بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب، أبو محمد، ثقة جليل، روى عن الرضا عليه السلام نسخة. إلى آخره §رجال النجاشي: ۵۱/ ۱۱۲.

.§

و ذكر فى ترجمة عيسى بن عبد اللّه بن سعد بن مالك الأشعرى، أنّ له مسائل للرضا عليه السلام §رجال النجاشي: ۲۹۶/ ۸۰۵.

.§

و قال: علىّ بن مهدى بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علىّ الرقى الأنصارى، أبو الحسن له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا محمد ابن عثمان، قال: حدّثنا أبو علىّ أحمد بن علىّ بن مهدى- بالرملة قراءة عليه- قال: حدّثنا أبى: قال: حدّثنا الرضا عليه السلام §رجال النجاشي: ۲۷۷/ ۷۲۸.

.§

و ذكر الشيخ فى الفهرست، فى ترجمة محمد بن سهل بن اليسع، أنّ له مسائل عن الرضا عليه السلام §الفهرست: ۱۴۷/ ۶۲۰.

.§

و مثله فى ترجمة ياسر الخادم §الفهرست: ۱۸۳/ ۷۹۷.

.§

و قال فى ترجمة جعفر بن بشير: له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهم السلام §الفهرست: ۴۳/ ۱۳۱.

.§

و أمّا ما ذكره فى ترجمة أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح بن وهب بن عامر- الذى قتل مع الحسين عليه السلام بكربلاء- أبى الجعد أن له نسخة عن الرضا عليه السلام §رجال النجاشي: ۱۰۰/ ۲۵۰.

.§ فالمراد بها صحيفته المعروفة، كما شرحناه فيما تقدّم.

↨

ص: ۲۶۵

الثامن: ما ذكره بعضهم من موافقة أكثر فتاويه لفتاوى الصدوقين، و المفيد، فى رسالة الشرائع، و المقنع، و المقنعة، و شدّة قربه من الرسالة، فإنّ أكثر عباراته عباراتها، بل ظنّ بعضهم أنّه هو بعينه رسالة الشرائع.

قال فى الفصول: و يدلّ على ذلك أيضا أنّ كثيرا من فتاوى الصدوقين مطابقة له فى اللّفظ، و موافقة له فى العبارة، لا سيّما عبارة الشرائع، و إنّ جملة من روايات الفقيه، التى ترك فيها الإسناد موجودة فى الكتاب، و مثله مقنعة المفيد، فيظنّ بذلك أنّ الكتاب المذكور كان عندهم، و أنّهم كانوا يعوّلون عليه و يستندون إليه، مع ما استبان من طريقة الصدوقين، من الاقتصار على متون الأخبار، و إيراد لفظها فى مقام بيان الفتوى، و لذا عدّ الصدوق رسالة والده إليه من الكتب التى عليها المعوّل، و إليها المرجع، و كان جماعة من الأصحاب يعملون بشرائع الصدوق عند إعواز النّص، فإنّ الوجه فى ذلك ما ذكرناه §الفصول الغروية: ۳۱۱.

§.

ثمّ اعترض عليه بأنّ مطابقة جملة من عبارات المفيد و الصدوقين لما فيه، لا دلالة فيها على أخذها من الكتاب المذكور، لجواز العكس، أو كونهما مأخوذين من ثالث.

و فيه: إنّ النسخة القديمة التى كان عليها خطوط العلماء و إجازاتهم على ما تقدّم، كانت مكتوبة فى عصر الرضا عليه السلام، فاحتمال العكس منفىّ بتأخّر زمان الصدوقين، و الأخذ من ثالث مع بعده لا ينافى الاستظهار المذكور، و ظنّ كونه من مأخذهم، خصوصا على ما نراه من كونه من إملائه، و إنّ تأليفه من أحمد بن محمد بن عيسى، و داخل فى نوادره المعدود فى الفهارس من الكتب المعتمدة و يأتى لهذا الكلام تتمّة فى التنبيه الأوّل.

التاسع: ما ذكره فى الفصول أيضا قال: و أيضا مأخذ جملة من فتاوى القدماء، التى لا دليل عليها ظاهرا موجود فيه، فيظهر أنّه كان مرجعهم فى

↕

ص: ۲۶۶

تلك الفتاوى، و مستندهم فيها، فيسقط عنهم ما أورده المتأخّرون عليهم من عدم الدليل عليها §الفصول الغروية: ۳۱۲.

§.

و ردّه بما احتمله سابقا فى عبائر الصدوقين، الغير المنافى للظهور المذكور.

هذا، و احتجّ أرباب القول الثانى بوجوه من الاستبعاد، و قرائن تدلّ على عدم كونه من تأليفاته عليه السلام.

الأوّل: ما ذكره فى الفصول قال: و ممّا يبعّد كونه تأليفه عليه السلام، عدم إشارة أحد من علمائنا السلف إليه، فى شىء من المصنّفات التى بلغت إلينا، مع ما يرى من خوضهم فى جمع الأخبار، و توغّلهم فى ضبط الآثار المرويّة عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام، بل العادة قاضية بأنّه لو ثبت عندهم مثل هذا الكتاب، لاشتهر بينهم غاية الاشتهار، و لرجّحوا العمل به على العمل بسائر الأصول و الأخبار، لما يتطرّق إليها من احتمال سهو الراوى، أو نسيانه، أو قصوره فى فهم المراد، أو فى تأدية المفهوم، أو تقصيره، أو تعمّد الكذب، لا سيما مع تعدّد الوسائط، و سلامة الكتاب المذكور عن ذلك، و لبعد ما فيه عن التقيّة بخلاف غيره §الفصول الغروية: ۳۱۲.

§.

و قال السيد العالم المعاصر- سلّمه اللّه-: إنّ هذا الكتاب لو كان من تصنيف الإمام عليه السلام، لكان يشتهر بين أصحابنا غاية الاشتهار، و لكان يطّلع عليه كثير من قدماء أصحابنا، الذين جمعوا الأخبار، و بالغوا فى إظهار آثار الأئمّة الأطهار عليهم السلام، و

بـذلوا جهـدهم فى حفظ ما صـدر منهم من الأحكام، كجملـة من أكابر محدّثى فقهائنا، الذين أدركوا عصـره، أو كانوا قريبا من عصره عليه السلام، كالفضل بن شاذان، و يونس بن عبد الرحمن، و أحمد ابن محمد بن عيسى، و أحمد بن أبى عبد اللّه البرقى، و إبراهيم بن هاشم، و محمد

↨

ص: ۲۶۷

ابن أحمـد بن يحيى- صاحب نوادر الحكمة- و سـعد بن عبد اللّه، و محمد بن الحسن الصـفار، و عبد اللّه بن جعفر الحميرى، و أضرابهم من أجلّاء الفقهاء و المحدّثين.

و من الواضـح أنّ هـذا الكتـاب لو كـان معروفـا بين هؤلاـء الإعلاـم، أو كـان يعرفه بعضـهم، لما كانوا يسـكتون عنه، و لما كانوا يتركون روايته لمن تـأخّر عنهم من نقّـاد الآثـار و أصـحاب الكتب المصـنّفة فى تفصـيل الأخبـار، و لما كان يخفى على مشايخنا المحمّدين الثّلاثـة، المصـنّفين للكتب الأربعـة، المشـتملة على أكثر مـا ورد عنهم فى الأحكـام، لا سيّما على مثل شـيخنا الأجلّ الأـكرم، رئيس المحـدّثين، فـإنّه قـد بلغ فى جمع الأخبـار الواردة عن أهل بيت العصـمة و الطّهارة الغايـة، و تجاوز النهايـة، و قد صنّف فى ذلك الباب نحوا من ثلاثمائة مصـنّف، كما صـرّح به شـيخ الطائفة فى فهرسـته. و من جملة مصنّفاته كتابه الذى عمله لبيان كلّ ما يتعلّق بمولانا أبى الحسن الرّضا عليه السـلام، و سـمّاه بعيون اخبار الرّضا عليه السلام، و هو مشتمل على أخبار كثيرة، محيطة بأكثر ما وصل إليه من الأخبار الصادرة عنه (عليه السلام) فى الأحكام و غيرها.

و لا يخفى أنّه لو كان مطّلعا على هـذا الكتاب، لكان يذكر بعضه، أو أكثره فى كتابه المذكور، و لكان يشـير إليه، و يذكر أنّ له كتابـا فى الفقه، و نحن كلّمـا تأمّلنـا فى كتابه المـذكور، لم نجـد إشارة إلى أمر هـذا الكتاب، فضـلا عن أن نطّلع على شـىء من أخباره، و أيضا لو كان هذا من الكتب المعروفة لديه فى زمانه، لكان يذكره فى كتاب من لا يحضره الفقيه، الذى قد تصدّى فيه لـذكر الأحكام المسـتخرجة من الكتب المشـهورة، التى عليها المعوّل، و إليها المرجع، و أنت خبير بأنّه ممّا لم يوجـد له عين و لا أثر، فى هذا الكتاب.

و بالجملـة فالعادة قاضـية بأنّ هـذا الكتاب لو كان من رشـحات عيون إفادات هـذا المولى لكان يطّلع عليه جملـة من قدماء فقهاء الشيعة، و ما كان يبقى فى زاوية الخمول، فى مدّة تقرب من ألف سنة، كما لم يخف على كثير منهم نظائره

↨

ص: ۲۶۸

من الكتب المشتملة على الأحكام و غيرها، كفرائض مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، و الجعفريّات المرويّة عن سيّدنا موسى بن جعفر عليه السـلام، و رسالـة علىّ بن جعفر، و تفسـير ينسب الى مولانا أمير المؤمنين عليه السـلام، برواية النعمانى، و لا يخلو عن اعتبار.

و من ذلـك القبيـل الصـحيفة السـجاديّة، فإنّها أيضا ممّا اتّصل سـندها الى الإمام، و ظفر عليه جماعـة من القـدماء، كما يظهر من الشيخ §الفهرست: ۱۷۰/ ۷۴۷.

§ و النجاشى §رجال النجاشى: ۴۲۶/ ۱۱۴۴.

§، حيث ذكرا أنّ متوكّل بن عمير ممّن روى دعـاء الصـحيفة، و من جمع آخر، حيث نقلوا بعض ادعيتهـا فى كتبهم. و أيضـا لو كان هذا الكتاب من تأليف الإمام عليه السلام لما كان يخفى على ولده الأئمّة الطاهرين عليهم السلام، الأنوار الأربعة: سيّدنا أبى جعفر الجواد، و مولانا أبى الحسن الهادى، و سيّدنا أبى محمد العسكرى، و إمامنا الحجّة عجّل اللّه تعالى فرجهم.

و من الظاهر أنّهم ما كانوا يخفون أمثال ذلک عن شيعتهم و مواليهم، و لا سيّما عن خواصّهم و معتمديهم، كما أخبروهم بكتاب عليّ، و صحيفة فاطمة صلوات اللّه عليهما، و لو كانوا مطّلعين عليه لكانوا يصرّحون به فی كثير من أخبارهم، و لكانوا يأمرون الشيعة بالرجوع إليه، و الأخذ عنه، كما أمروهم بالرجوع إلى جملة من كتب الرواة، فی عدّة من الروايات.

و الظاهر أنّ هذا لو كان واقعا لكان يشتهر بين القدماء، و لكان يصل إليهم أثر منه، كما وقع فی نظائره، و من جملتها الرسالة المذهّبة، المنسوبة الى أبی الحسن الرضا عليه السلام، المعروفة فی هذه الأعصار بالذهبيّة، باعتبار أنّ المأمون العبّاسی أمر أن تكتب بالذهب، و أن تترجم بذلک، فإنّها كانت مشهورة بين القدماء، و قد اتّصل سندها بالإمام، و قد تعرّض لذكرها و بيان سندها جملة

↕

ص: ۲۶۹

من أكابر أصحابنا. ثم ذكر شطرا ممّا قدّمناه فی ترجمة هذه الرسالة- الى أن قال- و أنت إذا أحطت بما ذكرنا فی أمر هذه الرسالة، و وقفت عليها و لاحظتها أيضا، اتّضح لک أنّ الفقه الرضوی لو كان من تأليف الإمام، لكان أولى بالاشتهار بين الخاصّ و العامّ، و ذلک لأنّ الرسالة المذكورة لا تزيد على وريقات قليلة، ألّفها الامام عليه السلام فی الطبّ، و الفقه الرضوی كتاب مبسوط، مشتمل على أكثر أمّهات أحكام الفقه، و لا يخفى على المتتبع الماهر، البصير بأحوال الرجال، أنّ اهتمام أصحابنا فی حفظ مثله، كان أشدّ من اهتمامهم فی أمر مختصر، لا مدخليّة له فی الأحكام.

إن قيل: أنّ الأمر منعكس، و الأولويّة ممنوعة، لأنّ الرسالة المذكورة مقصورة على جملة من أحكام الطبّ و تدبير الأبدان، و ليس فيها شیء ممّا يتعلّق بالأديان و أحكام الإيمان، و مثلها ما كان يخفى على الطائفة الحقّة الإماميّة، لعدم مانع عن إظهارها، و التزام إخفائها من تقيّة و غيرها، بخلاف الكتاب المذكور، فإنّ التقيّة التی كانت من أشدّ الموانع فی أعصار الظهور، منعت من ظهورها و وصولها إلى الأصحاب.

قلت: لا يخفى على من اطّلع على تفصيل ما منّ اللّه تعالى على الإمام الثامن، و شيعة الحقّ من الإعزاز و الاحترام فی دولة المأمون العبّاسی، و لاحظ ما مرّ بينه و بين علماء المخالفين من المناظرات و المباحثات، فی أمر الإمامة، و غصب حقوق أهل البيت، و سائر بدع الخلفاء، أنّ التقيّة كانت مرفوعة فی مدّة مديدة، من أواخر عصره فی العراق و ما والاها، و كانت الطائفة الحقّة الإماميّة لا يتّقون من المخالفين فی أصول عقائدهم، فضلا عن فروع مذهبهم و أحكامهم، لا سيّما أهل بلدة قم، فإنّها كانت فی عصره مملوءة من علماء الشيعة، و كانوا يعلنون كلمة الحقّ غاية الإعلان، و لا يتّقون فی أمر دينهم من أحد من أولياء الشيطان.

↕

ص: ۲۷۰

و هذا هو الذی بعثنی على ما قوی فی نفسی، و لم يسبقنی إليه من قبلی، من أنّ المسائل المتكثّرة التی صدرت عنه فی أرض خراسان و العراق، ممّا لا ينبغی حملها على التقيّة، و هی من أبعد احتمالاتها، بخلاف ما صدر عن سائر الأئمّة عليهم السلام فی عصر الدولة الأمويّة، و جملة من أعصار العبّاسيّة، كالأخبار الصادرة عن الحسنين، و السجاد، و سيّدنا أبی جعفر، و موسى بن جعفر عليهم السلام، فإنّ الأصل فی احتمالات تلک الأخبار احتمال التّقيّة، و هی من أظهر وجوهها.

و كيف كان فاحتمال التقيّة فی أمر مثل هذا الكتاب من أبعد الوجوه، و لو كان من تأليفه (عليه السلام) لكان يظهره أيّام ظهور أمره، و كان يأمر الطائفة بالرجوع إليه، و باعتبار ذلک كان يشتهر غاية الاشتهار بين العلماء §رسالة فی تحقيق حال فقه الرضا

(علیه السلام) للخوانساری: ۹.

.§

إن قلت: لعلّه کان معروفا فی عصره، و إنّما خفی بعده باعتبار اشتداد التقیّة فی أعصار مولانا الجواد و العسکریّین علیهم السلام، و لا سیّما فی خلافة المتوکّل لعنه اللّه.

قلت: إنّ عروض التقیّة بعد الاشتهار بین علماء الطائفة و رواة الأخبار المعاصرین له علیه السلام، لا یقتضی عدم وصوله إلی المتأخّرین عنهم من أصحابنا، الذین أخذوا منهم و رووا عنهم، و ذلک لأنّ التقیّة مانعة عن إظهار الأمر لدی المخالفین، و لا یخفی أنّه لا یستلزم عدم اشتهاره بین أهل المذهب أیضا. ألا تری أنّ أکثر الأمور التی تختصّ بأهل مذهبنا لم یخف علی أصحابنا؟ و شاع بینهم بحیث بلغ حدّ ضرورة المذهب، و کذا الأخبار

↕

ص: ۲۷۱

المشتملة علی طعن الخلفاء، و تزییف مذاهبهم الردیّة، و إظهار بدعهم المحدثة. و منه یظهر أنّ التقیّة لا تمنع من شیوع الحقّ لدی أهله فی أوّل الأمر أیضا §رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۱۳.

.§

قال: ثمّ لا یذهبن علیک إنّا لا نرید بما فصّلناه فی المقام ما قیل: إنّ الکتاب المذکور لو کان منه لتواتر، لتوفّر الدواعی علی نقله. و اللّازم باطل، فالمقدّم مثله. لینتقض بما یشاهد من عدم تواتر جملة کثیرة من نظائره، کالصحیفة السجادیّة، و الفقرات المسقطة من کتاب اللّه بالنصوص المعتبرة البالغة حدّ التواتر المعنوی، و کثیر من معجزات النبیّ و الأئمّة صلوات اللّه علیهم أجمعین و أفعالهم، و لیقال: إنّ مجرّد اقتضاء توفّر الدواعی لا یکفی فی تحقّق التواتر، بل لا بدّ فیه من فقد المانع منه أیضا، علی طریقة سائر المحدثات المسبّبة عن أشیاء تقتضیها، و هو ممّا تخلّف فی کثیر من أمثال المقام، فلا یبعد أن یکون ما نحن فیه أیضا من هذا القبیل.

و الذی ندّعیه إنّما هو قضاء العادة، بأنّه لو کان من الإمام علیه السلام، لکان یوجد منه أثر بین أصحابنا فی الأعصار السابقة، و القرون الخالیة، کما هو المشاهد فی نظائره.

و القول: بأنّ تحقّق هذا أیضا موقوف علی عدم المانع و هو غیر معلوم فی غایة السقوط، و ذلک لأنّا لا نرید أن نثبت بذلک عدم کونه منه علی سبیل القطع و الیقین، بل المقصود أنّ هذا ممّا یوجب الظنّ القویّ بعدم صدوره منه، و أقلّ ما یقتضیه ذلک أنّه یمنع مؤیّدات طرف الثبوت عن إفادتها الظنّ به، و هو أیضا کاف فی عدم الحجّیّة، و لا یخفی أنّ الظنّ بعدم المانع قائم فی المقام، فإنّ من لاحظ أمثال ذلک، تبیّن له أنّه قلّ أن یوجد فیها شیء لم یکن

↕

ص: ۲۷۲

منه أثر و لا عین فی القدماء. انتهی کلامه الذی هو غایة ما یقال فی توضیح هذا الوجه §رسالة فی تحقیق حال فقه الرضا (علیه السلام): ۱۴.

.§

و الظاهر أنّ مراده بالقیل، هو السید السند صاحب المفاتیح، فإنّه- رحمه اللّه- بعد ما ذکر بعض قرائن الاعتبار، قال: لا یقال: لو کان الکتاب المذکور من الإمام علیه السلام لتواتر، أو نقل بطریق صحیح و اللّازم باطل، فالملزوم مثله.

امّا الملازمة فلأنّ العادة قاضية بأنّ تصنيف الإمام عليه السلام لا بدّ أن يكون كذلك، لتوفّر الدواعى عليه، كيف و هو أجلّ من مصنّفات المصنّفين! فإذا تواترت فينبغى أن يتواتر تصنيفه عليه السلام.

و أمّا بطلان اللّازم فواضح، لأنا نقول: لا نسلّم تواتر كلّ ما كان من الإمام عليه السلام و لو كان تصنيفا، و لا نقله بطريق صحيح إذ لا برهان عليه، و توفّر الدواعى إنّما يؤثّر حيث لا يكون هناك مانع، و أمّا معه فلا.

و ممّا يكسر صولة الاستبعاد، النصوص الواردة بوقوع النقيصة فى القرآن، و قال به أيضا جملة من العلماء الأعيان، إذ لو كان توفّر الدواعى بنفسه موجبا لذلك لتواتر ما حذف منه، و كذلك عدم تواتر الصحيفة السجّاديّة، و كثير من المعجزات النبويّة و خلفاء خير البريّة.

فإن قلت: لم نجد مانعا من ذلك.

قلت: عدم وجدان المانع لا يكفى، بل لا بدّ من عدمه فى الواقع، على أنّه لا بعد فى أنّ المانع هو التقيّة. ثم إنّا لو سلّمنا تواتر تصنيفه عليه السلام فإنّما

↕

نسلّمه لو كان كتابا دوّنه بنفسه كالكتب المصنّفة، و أمّا لو كان المدوّن غيره- كنهج البلاغة- فلا نسلّمه، و لعلّ فقه الرضا عليه السلام من هذا القبيل، انتهى §مفاتيح الأصول: ٣٥١.

§.

و ما استدركه أخيرا بقوله: و الذى ندّعيه، إلى آخره أخذه منه أيضا، حيث قال فيه: و لا يقال: وجوه القدح المذكورة تندفع بما ذكر، لو كان المقصود إثبات القطع بعدم كونه منه، و ليس كذلك، بل المقصود استفادة الظنّ منها بذلك، و هى تنهض له.

لأنّا نقول: هى معارضة بما ذكره الفاضلان المشار إليهما، الى آخره، و عنى بهما المجلسيّين. فإذا انضمّ الى ما ذكراه ما تقدّم من القرائن، لا يكاد يوجد من الوجه المذكور ظنّ و لا قابلية لمنع المؤيّدات و القرائن لإفادة الظنّ، مع أنّ لما ذكره من قضاء العادة نقوضا لا تحصى.

هذا ثقة الإسلام، ذكر فى أوّل الروضة بأسانيد عن أبى عبد اللّه عليه السلام، أنّه كتب بهذه الرسالة إلى أصحابه، و أمرهم بمدارستها و النظر فيها، و تعاهدها §فى نسخة فى هامش المخطوطة: تعاهد العمل بما فيها، و فى نسخة فى هامش الحجرية: تعاهد العمل.

§ و العمل بها، فكانوا يضعونها فى مساجد بيوتهم، فإذا فرغوا من الصلاة نظروا فيها، الى آخره.

و على ما ذكره من قضاء العادة، كان اللازم وصول هذه الرسالة إلينا بأزيد من ألف طريق، و وجودها فى أغلب المصنّفات و الجوامع المناسبة لها، مع أنّه ليس لها فى غير الروضة عين و لا أثر، فكيف بالفقه الرضوى بناء على ما

↕

سبق من أنّه عليه السلام كتبه لأبى جعفر أحمد السكين، و كان هو حامله و لا يعلم مقرّه! هل كان فى مجمع الرواة من الشيعة، كالكوفة و قم، أو أبعد البلاد منهم كأصفهان؟ كما ذكر النجاشى فى ترجمة إبراهيم بن محمد الثقفى، أنّه كان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة، و فيه المناقب المشهورة و المثالب، فاستعظمه الكوفيّون و أشاروا إليه، بأن يتركه و لا يخرجه، فقال: أىّ البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروى هذا الكتاب إلّا بها، فانتقل إليها و رواه بها، ثقة منه بصحّة ما

رواه فيه، انتهى §رجال النجاشى: ١۶/ ١٩.
§.
فلو فرض أنّه كان ساكنا فيه أو فيما شاكله، لم تكن عادة هنا تقضى بنشره. مع أنّ المانع لا ينحصر فى التقيّة التى نفاها فى عصره (عليه السلام) فقد يكون ضنّة صاحب الكتاب و حرصه عليه أوجب اختصاصه به، أو سكونه فى بلد لا يجد من يلقيه إليه كما عرفت، أو أمره (عليه السلام) بكتمانه و ستره إلى مدّة لبعض الحكم المخفيّة علينا، و لو كان الكتاب من إملائه (عليه السلام) كما ذكره السيّد المحقّق البغدادى فى عدّته، و احتمله صاحب المفاتيح، و قوّيناه، فهو كسائر الأخبار المتكثّرة التى لم تصل إلينا، أو وصلت بعد برهة من الزمان.
قال الشيخ الطوسى قدّس سرّه فى ترجمة ابن عقدة: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال: أحفظ مائة و عشرين ألف حديث بأسانيدها و اذاكر بثلاثمائة ألف حديث §رجال الشيخ الطوسى: ۴۴١، ۴۴٢/ ٣٠.
§. فلعلّه كان له ذكر فيها خفى فيما خفى منها.
و أمّا ما ذكره من أنّه لو كان منه عليه السلام لما خفى على الأئمّة من ولده عليهم السلام، و لما أخفوه عن شيعتهم، الى آخره، ففيه أنّه ما كان من دأبهم و طريقتهم عليهم السلام إرجاع شيعتهم- خصوصا السائلين منهم- فى صنوف
↕
ص: ٢٧۵
الحوائج، من المعارف و الأخلاق و الآداب، و ما يتوسّلون به الى مآربهم، و صرف بلاياهم و رفعها، من الأدعية و الأوراد، إلى ما دوّن فيها قبلهم من آبائهم عليهم السلام، أو أصحابهم الذين أخذوا منهم، و تلقّوه من أفواههم.
هذا كتاب ديات أمير المؤمنين عليه السلام من الأصول المعروفة، المعروضة على الصادق عليه السلام، أ رأيت خبرا فيه أنّه سئل إمام عن شىء منها فأحاله إليها!؟.
و هذه الصحيفة المباركة، التى فيها من الأدعية ما يستغنى قارئها عن كلّ دعاء لأىّ حاجة، و قد كانوا يسألون الأئمّة عليهم السلام ما يقضون به حوائجهم، فيعلّمونهم ذلك، أ رأيت موضعا أحال أحدهم السائل إليها؟! و هكذا الكلام بالنسبة إلى جميع الأدعية المأثورة عن الأئمّة الذين هم قبل الإمام المسؤول، فما رأينا أحدا منهم أمر برجوع السائل إليها، مع أنّ فى الأدعية المأثورة عن مولانا أمير المؤمنين، و السجّاد عليهما السلام ما فيه غنى عن كلّ ورد و دعاء، و لعلّ السرّ فى ذلك أنّ كلّ إمام حاو لجميع ما كان عند الماضى، ممّا يحتاج إليه العباد فى مآرب دينهم و دنياهم، على اختلاف أحوالهم و أزمانهم، و معرفتهم ذلك- خصوصا الضعفاء منهم فى المعرفة- تتوقّف على إجابتهم (عليهم السلام) مسائلهم من عند أنفسهم، و فى الإرجاع إيهام إلى عدم بلوغهم ذلك المقام، و إلقائهم إيّاهم إلى التهلكة، كما لا يخفى على النقّاد البصير.
و كذا الكلام بالنسبة الى جميع الأصول المدوّنة فى عهد الصادقين عليهما السلام، خصوصا ما جمعه محمد بن مسلم، و زرارة، و أضرابهما، و هذا ظاهر على المنصف الخبير.
الثانى: ما فى الرسالة من أنّ كثيرا من أحكام هذا الكتاب، بل أكثرها من مرويّات صاحبه، و ليست مستندة إليه صادرة عنه من غير رواية و إسناد،
↕
ص: ٢٧۶
و جملة كثيرة من رواياته ليست مرويّة عن شخص معلوم و إمام مشخّص، بل غالبها من المراسيل التى عبّر عنها بألفاظ تبعّدها

عن درجة المراسيل المعتبرة، كألفاظ: روى، و يروى، و أروى، و نروى، و قيل، و نظائرها ممّا فى معناها، و لا يخفى على من تتبع الأخبار، و لاحظ سياق كلمات الأئمّة الأطهار، و خصوص ما صدر عن مولانا الرضا عليه السلام و من تقدّمه أنّ أمثال ذلك لا تكون صادرة عنهم و ما ينبغى لهم، من وجهين:

أحدهما: إنّ هذا ممّا لم يعهد عنهم، و لم يوجد فى شيء من أخبارهم التى بين أيدينا، و كتب أخبارنا مملوءة منها، و حيث لم يوجد ذلك فى سائر رواياتهم، و لم يشاهد إلّا فى نادر من الأخبار، حصل الظّن القوىّ بأنّ ما كان غالبه من ذلك القبيل لا يكون صادرا عنهم، بل قد يحصل القطع للمتتبع الماهر بأنّ مثل ذلك ليس من إفاداتهم، و لم يظهر من معدن العلم و المعرفة، و بيان ذلك: أنّ من تتبع عبائر شخص، و تصفّح كلماته، بحيث عرف أنّ ديدن هذا الشخص قد استقرّ على أن يتكلّم على نهج خاص، و طريقة معهودة، ثمّ وقف على كتاب منسوب إليه، أو جاءه أحد يخبر منه، و كانت عبائر هذا الكتاب أو ذاك الخبر على منهج آخر، و أسلوب مخالف لطريقته، فى سائر كلماته، اتّضح له أنّ هذا لم يصدر عن هذا الشخص، و ردّه أشدّ الردّ، و هذا أمر معروف بين العقلاء، و قاطبة اولى العرف، و يعبّر عنه بالاستقراء، و نظيره آت فى أصل المطالب و المعانى أيضا، انتهى

§رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ٢۴.

.§

و أنت خبير بأنّ مراده من أخبارهم التى بأيدينا، إن كان هو الأخبار المختصرة المتشتّتة فى الأصول و الفروع، فليس فيها مقام ذكر ما ذكره من الموهنات، و إن كان المراد مؤلّفاتهم و كتبهم عليهم السلام، فليس بأيدينا كتاب منها يستكشف منه ديدنهم و طريقتهم فى التأليف، فلم يبق لما ذكر من الاستقراء

↨

ص: ٢٧٧

فرد يقاس عليه غيره.

هذا إذا كان الكتاب الرضوى من تأليفه عليه السلام و على أن يكون من إملائه، فجميع ما ذكره صادر من جامعه إن كان وهنا حقيقة، و كيف يكون و هنا و قد صدر منهم ما ذكره- كما اعترف به- و إن كان نادرا، ففى رسالة أبى الحسن الهادى عليه السلام الى شيعته، فى الردّ على أهل الجبر و التفويض، المرويّة فى تحف العقول، بعد ذكر مقدّمة: و نبدأ من ذلك بقول الصادق عليه السلام:

«لا جبر و لا تفويض، و لكن منزلة بين المنزلتين» الى أن قال: و خبر آخر عنه عليه السلام موافق لهذا: أنّ الصادق عليه السلام سئل: هل أجبر اللّه العباد على المعاصى؟ فقال الصادق عليه السلام: «هو أعدل من ذلك» فقيل له:

فهل فوّض إليهم؟ فقال: «هو أعزّ و أقهر لهم من ذلك».

و روى عنه عليه السلام أنّه قال: «الناس فى القدر على ثلاثة. الى آخره.

و فيها: و بذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عباية بن ربعى الأسدى، حين سأله عن. إلى أن قال عليه السلام:- و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة اللّه- إلى أن قال عليه السلام:- و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشام، الخبر §تحف العقول: ٣۴٣- ٣۴٩.

.§

و فى غيبة الشيخ الطوسى- رحمه اللّه- بالسند المعتبر، فى مسائل محمد بن عبد اللّه بن جعفر، عن الحجّة صلوات اللّه عليه، عن المصلّى إذا قام من التشهّد الأوّل للركعة الثالثة، هل يجب عليه أن يكبر؟ فإنّ بعض أصحابنا قال: لا يجب عليه التكبير، و يجزيه

أن يقول: بحول اللّه و قوّته أقوم و أقعد.
الجواب، قال: «إنّ فيه حديثين: أمّا أحدهما فإنّه إذا انتقل من حالة الى
↕
ص: ۲۷۸
حالة اخرى فعليه تكبير، و أمّا الآخر فإنّه روى إذا رفع رأسه من السجدة الثانية فكبّر، ثم جلس ثم قام، فليس عليه للقيام بعد القعود تكبير، و كذلك التشهّد الأوّل يجرى هذا المجرى، و بأيّهما أخذت من جهة التسليم كان صوابا».
و عن الفصّ الحديد §فى المصدر: الخماهن.
§ هل تجوز فيه الصلاة إذا كان فى إصبعه؟.
الجواب: «فيه كراهة أن تصلّى فيه، و فيه أيضا إطلاق، و العمل على الكراهية» §كتاب الغيبة: ۲۳۲.
§.
و رواه الطبرسى فى الاحتجاج §الاحتجاج: ۴۸۳.
§.
و فيه: فى مسائل أخرى للحميرى: و سئل: هل يجوز للرجل أن يتزوّج بنت امرأته؟ فأجاب عليه السلام: «إن كانت ربّيت فى حجره فلا يجوز، و إن لم تكن ربّيت فى حجره و كانت أمّها فى غير حباله §فى المصدر: عياله.
§ فقد روى أنّه جائز» انتهى §الاحتجاج: ۳۸۹.
§.
و لا مناص لأحد من سدنة علومهم عليهم السلام من ذكر الوجه لما ذكره عليه السلام، فيكون هو الوجه أيضا لما فى الرضوى، و لا فرق بين القلّة و الكثرة، مع أنّه لا كثرة بعد ملاحظة النسبة بينه و بين ما فى الرسالة الشريفة و التوقيع المبارك.
الثالث: ما قاله أيضا: إنّ كثيرا من مطالبه و أحكامه رواها مؤلّفه عن غيره، ممّا عبّر فيها عن قائلها ببعض العلماء، أو العالم المطلق.
ففى أوّله بعد سطيرات ثلاثة: و نروى عن بعض العلماء أنّه قال فى تفسير
↕
ص: ۲۷۹
هذه الآية هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ §الرحمن ۵۵: ۶۰.
§ قال: ما جزاء من أنعم اللّه عليه بالمعرفة إلا الجنّة.
و بعده بسطرين: إنّ بعض العلماء سئل عن المعرفة، و هل للخلق فيه صنع؟ فقال: لا.
و فى موضع آخر منه: روى عن العالم، أو أروى عن العالم، أو سئل العالم، أو سألت العالم، أو شكا رجل الى العالم، أو كنت عند العالم، أو رجل سأله، الى غير ذلك، ممّا فى معناها.
و الظاهر أنّ مراده من العالم أحد المعصومين، نظرا الى ما يعطيه تعقيبه بالتسليم عليه، و ذكر كلامه على سبيل الاستناد إليه، و أيضا الظاهر أن يكون المراد به إماما خاصّا، و يكون ذلك اصطلاحا منه فى مقام التعبير عن إمام خاص قد أدركه صاحب الكتاب، فإنّه كثيرا ما يعبّر عن جملة من الأئمّة من أمير المؤمنين، و الحسنين، و السجاد، و الصادقين، و أبى الحسن عليهم السلام بأساميهم الشريفة، و ظاهر هذه التعبيرات يعطى أنّ ديدنه لم يستقر على التعبير عن مطلق المعصوم بلفظ العالم، و وجه منافاة هذه الكلمات لكلمات المعصومين، و كلمات خصوص مولانا الرضا عليه السلام عين ما مرّ آنفا من أنّ هذه الطريقة طريقة لم توجد

فى شىء من أخبارهم، و لم يعهد عن أحد منهم فى الآثار المعروفة، و الروايات المشهورة، المدوّنة فى كتب أخبارنا المتداولة بين الطائفة.

نعم قد يوجد فى بعض التوقيعات الواردة من الناحية المقدّسة نظير ذلك، ففى الاحتجاج لأحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى، شيخنا المتقدّم، عند ذكر جوابات مسائل محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحميرى، الخارجة عن سيّدنا الحجّة عليه السلام: و سئل عن الركعتين الأخراوين قد كثرت فيهما الروايات، فبعض يرى أنّ التسبيح فيهما أفضل، و بعض قراءة الحمد وحدها

↕

ص: ۲۸۰

أفضل، فالفضل لأيّهما لنستعمله؟.

فأجاب عليه السلام: «قد نسخت قراءة أمّ الكتاب فى هاتين الركعتين التسبيح، و الذى نسخ التسبيح قول العالم عليه السلام: كلّ صلاة لا قراءة فيها فهى خداج §الخداج: النقصان. (لسان العرب- خدج- ۲: ۲۴۸)

§، إلّا للعليل، أو من يكثر عليه السهو فيتخوّف بطلان الصلاة عليه» §الاحتجاج: ۴۹۱.

§.

و فيها أيضا: و سئل عن الرجل ينوى إخراج شىء من ماله، و أن يدفعه الى رجل من إخوانه، ثمّ يجد فى أقربائه محتاجا، أ يصرف ذلك عمّن نواه له الى قرابته؟.

فأجاب عليه السلام: «يصرفه إلى أدناهما و أقربهما إلى مذهبه، فإن ذهب الى قول العالم عليه السلام: لا يقبل اللّه الصدقة و ذو رحم محتاج، فليقسّم بين القرابة و بين الذى نوى، حتى يكون قد أخذ بالفضل كلّه» §الاحتجاج: ۴۹۱.

§.

و فيها أيضا: و سئل عن الرجل تعرض له الحاجة ممّا لا يدرى أن يفعلها أم لا، فيأخذ خاتمين، فيكتب فى أحدهما نعم افعل، و فى الآخر لا تفعل، فيستخير اللّه تعالى مرارا، ثمّ يرى فيهما، فيخرج أحدهما فيعمل بما يخرج، فهل يجوز ذلك أم لا؟ و العامل به و التارك له، أ هو يجوز مثل الاستخارة أم هو سوى ذلك؟.

فأجاب عليه السلام: «الذى سنّه العالم عليه السلام فى هذه الاستخارة بالرقاع و الصلاة» §الاحتجاج: ۴۹۱.

§.

و فيها أيضا: أدام اللّه بقاك، و أدام عزّك و كرامتك، و سعادتك

↕

ص: ۲۸۱

و سلامتك، و أتمّ نعمته عليك، و جزيل قسمه ذلك، و جعلنى من السوء فداك و قدّمنى قبلك، إنّ قبلنا مشايخ و عجائز يصومون رجبا منذ ثلاثين سنة و أكثر، و يصلون شعبان بشهر رمضان، و روى لهم بعض أصحابنا أنّ صومه معصية.

فأجاب عليه السلام: «قال الفقيه: يصوم منه أيّاما إلى خمسة عشر يوما، ثم يقطعه إلّا §فى المخطوطة و الحجرية عن نسخة بدل: إلى.

§ أن يصوم عن الثلاثة الأيّام الفائتة، للحديث المنقول عن واحد من الصادقين، إنّ نعم شهر القضاء رجب و شعبان» §الاحتجاج: ۴۸۸.

§.

و فيها: و سئل، فقال: روى لنا عن صاحب العسكر عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة فى الخزّ الذى يغشّ بوبر الأرانب، فوقّع: «يجوز»، و روى عنه عليه السلام أيضا أنّه لا يجوز، فأىّ الخبرين يعمل به؟.

فأجاب عليه السلام: «إنّما حرّم فى هذه الأوبار و الجلود، فأمّا الأوبار وحدها فكلّ حلال».

و قد سئل بعض العلماء عن معنى قول الصادق عليه السلام: «لا يصلّى فى الثعلب، و لا فى الثوب الذى يليه» فقال: إنّما عنى الجلود دون غيرها §الاحتجاج: ۴۹۲.

.§

و فيها أيضا حيث سأله عليه السلام الحميرى عن التّوجه للصلاة و ما يقال فيه.

فأجاب عليه السلام: «التوجّه كلّه ليس بفريضة، و السنّة المؤكّدة فيه التى كالإجماع الذى لا خلاف فيه: وجّهت وجهى للذى فطر السموات و الأرض، حنيفا مسلما على ملّة إبراهيم، و دين محمّد، و هدى علىّ أمير المؤمنين، و ما أنا من المشركين، إنّ صلاتى و نسكى، و محياى و مماتى للّه ربّ العالمين، لا شريك له و بذلك أمرت و أنا من المسلمين، اللهمّ اجعلنى من المسلمين، أعوذ

↨

ص: ۲۸۲

باللّه السميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم اللّه الرّحمن الرّحيم، ثمّ تقرأ الحمد. قال الفقيه الذى لا شكّ فى علمه: إنّ الدين لمحمّد صلّى اللّه عليه و آله، و الهداية لعلىّ أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّها له صلّى اللّه عليه و فى عقبه باقية الى يوم القيامة، فمن كان كذلك فهو من المهتدين، و من شكّ فلا دين له، و نعوذ باللّه من الضلالة بعد الهدى» §الاحتجاج: ۴۸۶.

§ انتهى.

و التحقيق فى دفع ذلك أن يقال: إنّ هذه الفقرات الواقعة فى التوقيعات المذكورة، و إن كانت صريحة فى أنّه (عليه السلام) عبّر عن بعض آبائه بالعالم، و عن بعضهم ببعض العلماء، و عن بعض بالفقيه، إلّا أنّ التتبع فى الأخبار، و التّأمل التّام فى موارد الآثار فيها يكشف عن أنّ التعبير عن بعض الأئمّة بالعالم، و الفقيه، و نحوهما، إنّما هو شىء شاع فى أصحابنا فى زمن الغيبة الصغرى و انقطاع أوان الحضور، و قبله لم يعهد عن أصحابنا ذلك، و لم يكونوا يعبّرون بمثل هذا إلّا نادرا، و كان المعروف بينهم التعبير عنهم عليهم السلام بكناهم و ألقابهم المشهورة، و الظاهر أنّ ما وقع لمولانا القائم عليه السلام- أقام اللّه به أركان الشريعة، و أقرّ بظهوره عيون الشيعة- فى جملة توقيعاته ممّا مرّ، و غيره من أمثال ذلك التعبير، إنّما نشأ من جهة ما شاع فى أوائل الغيبة فى ألسنة الرواة، و علماء الأصحاب، و ما كان معهودا بين السفراء و غيرهم، و استقرّ عليه ديدنهم فى مكاتباتهم إيّاه، و مخاطباتهم له (عليه السلام) من تعبيرهم عن بعض آبائه عليهم السلام بذلك اللّقب.

و الوجه فى ذلك أنّ من الشاهد المعروف بين أهالى العرف و العادات أنّ من يجب أحدا فى مسألة من المسائل، و يتكلّم معه فى أمر من الأمور، يوافقه كثيرا فى اصطلاحاته، و يتكلّم معه على وفق ما هو المعهود لديه، فبعد التأمّل فى هذه الطريقة، و ثبوت أنّ هذا الاصطلاح كان شائعا بين الشيعة فى زمان الغيبة

↨

ص: ۲۸۳

الصغرى، يظهر وجه تعبير القائم عليه السلام بأمثال ذلك اللّقب، و لا يخفى أنّ هذا لا يقتضى تعميم الاصطلاح و القول بجريانه فى زمن الحضور، فإنّ المعهود من أئمتنا عليهم السلام خلافه كما نبّهنا عليه، و لا يبعد أن يكون المراد بالعالم، و الفقيه، فى خصوص هذه التوقيعات أحد العسكريّين عليهما السلام، فإنّهما ممّا عدّا من ألقاب أحدهما عليهما السلام كما يستفاد من جملة

من كتب المناقب و السير، و لعل مراد السفراء و المكاتبين أيضا ذلك، و هذا الاحتمال جار فى كلام الكلينى قدّس سره فى خطبة الكافى أيضا حيث قال:

فاعلم يا أخى- أرشدك اللّه- أنّه لا يسع أحدا تمييز شىء مما اختلفت الرواية فيه عن العلماء برأيه، إلّا ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله: «اعرضوها على كتاب اللّه، فما وافق كتاب اللّه عزّ و جلّ فخذوه، و ما خالف كتاب اللّه فردّوه».

و قوله عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم، فإنّ الرشد فى خلافهم».

و قوله عليه السلام: «خذوا بالمجمع عليه، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه».

و نحن لا نعرف من جميع ذلك إلّا أقلّه، و لا نجد شيئا أحوط و لا أوسع من ردّ علم ذلك كلّه الى العالم عليه السلام، و قبول ما وسع من الأمر فيه، بقوله عليه السلام: «بأيّهما أخذتم» من باب التسليم «وسعكم» §الكافى ۱: ۷ المقدمة.

§ انتهى.

و بالجملة فتعبير مولانا الرضا عليه السلام فى خصوص كتاب من كتبه- دون سائر ما وصل إلينا من أخبارنا- عن بعض آبائه عليهم السلام ببعض العلماء أو العالم فى غاية البعد، و يؤيّده ما وقع فى هذا الكتاب كثيرا من التعبير عن آبائه، من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله الى سيدنا موسى بن جعفر عليهم السلام بأساميهم و كناهم الشريفة.

و ممّا فصّلناه سابقا يظهر لك أنّ احتمال وقوع ذلك اللّقب فى ذلك

↨

الكتاب على سبيل التقيّة فى غاية البعد، انتهى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۱۷.

§.

أقول: و فى كلامه مواقع للنظر، و قبل الإشارة إليها لا بدّ من الإشارة الى مقدّمة، هى: أنّ كلّ ما وقع التعبير به فى أسانيد الأخبار بالنسبة إلى الحجج الطاهرين عليهم السلام من الأسامى، و الألقاب، و الكنى، فهو ممّن وقع فى آخر السند من رجاله، الذى يتلقّى متن الخبر منه، و هو صاحب التعبير عن الإمام بما اقتضاه المقام من أساميهم و ألقابهم الشريفة، لا من صاحب الكتاب الذى أخرج الخبر فى كتابه، بل و لا من بعض من وقع فى وسط السند، لو فرض أنّ صاحب الكتاب أخرج الخبر من كتابه، و منه علم الناس جملة من ألقابهم و أدرجها الأصحاب فى طىّ أحوالهم.

قال شيخنا الكشىّ فى رجاله، فى ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد الصنعانى §فى النسخة الخطية: إبراهيم بن عبد الحميد الأسدى.

§ قال نصر بن الصباح: إبراهيم يروى عن أبى الحسن موسى، و عن الرضا، و عن أبى جعفر عليهم السلام، و هو واقف على أبى الحسن عليه السلام، و كان يجلس فى المسجد و يقول: أخبرنى أبو إسحاق كذا، و فعل أبو إسحاق كذا- يعنى أبا عبد اللّه عليه السلام- كما كان غيره يقول: حدّثنى الصادق عليه السلام، و حدّثنى العالم، و حدّثنى الشيخ، و حدّثنى أبو عبد اللّه عليه السلام، و كان فى مسجد الكوفة خلق كثير من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّى عن أبى عبد اللّه عليه السلام باسم §اختيار معرفة الرجال ۲: ۷۴۴/ ۸۳۹.

§.

و لمعرفة صاحب هذه الألقاب و الكنى، و تمييز المشترك منها، عقد كثير من مصنّفى الرجال مقدّمة فى أوائل كتبهم أو أواخرها و ذكروا فيها المراد منها، و مستند تمييزهم بعض الأخبار الخاصّة، الذى يستكشف منه المراد، و من عبّر

↨

ص: ۲۸۵

عنهم عليهم السلام بلقب أو كنية من المؤلّفين، فى الغيبة صغراها و كبراها، فإنّما أخذوه من أصحابهم عليهم السلام، و تلقّوه من رواياتهم، و هذه الألقاب و الكنى بعضها كأساميهم الشريفة إلهىّ §فى النسخة الخطية: التى.

§ تلقّوه منهم عليه السلام، و بعضها من أصحابهم- على ما يظهر من مطاوى الأخبار- عبّروا به عنهم لبعض الحكم، منها التقيّة فى أيّام اشتدادها، كالتعبير عن أمير المؤمنين عليه السلام بأبى زينب §الاختصاص: ۱۲۸.

§ فى أيّام بنى أميّة، و ولاية زياد و الحجّاج، و عن الحجّة عليه السلام بالغريم §الإرشاد: ۲: ۳۶۲.

§، كمّا صرّح به الشيخ المفيد قدّس سرّه فى الإرشاد، و منه التعبير عن الكاظم عليه السلام بالعالم §الاختصاص: ۱۴۲ و ۲۵۱ و ۲۵۲.

§، كما يأتى.

إذا عرفت ذلك فلنرجع إلى ما عدّه من الأمور الموهنة من التعبير عن الكاظم عليه السلام فيه بالعالم عليه السلام، فنقول: فيما نقله من التوقيع المبارك كفاية فى رفع هذا الاستبعاد، و ما ذكره فى التحقيق من أنّه من مصطلحات رواة الشيعة فى أوائل الغيبة، و أنّه عليه السلام كلّمهم على طريقتهم، دعوى لم يأت لها ببيّنة و لا شاهد من كلام أحد قبله من العلماء الأعلام. و العجب أنّه قال: فبعد التأمّل فى هذه الطريقة، و ثبوت أنّ هذا الاصطلاح كان، إلى آخره.

و نحن تأمّلنا فلم نجد فى كلامه أدنى شاهد لصدق ما ادّعاه، فهل يثبت دعوى بلا شاهد و لا برهان؟! نعم يظهر للمراجع فى كلمات الأصحاب فى مقام تمييز الروايات، و تشخيص الألقاب: أنّ العالم كان من ألقاب الكاظم عليه السلام كما هو من ألقاب الصادق عليه السلام أيضا، كما مرّ فى خبر الكشىّ،

↨

ص: ۲۸۶

و صرّح به جماعة.

قال الشيخ فرج اللّه الحويزاوى فى رجاله: إذا أطلق فى الروايات، قال صلّى اللّه عليه و آله: أو: و عنه صلّى اللّه عليه و آله، فالمراد الرسول صلّى اللّه عليه و آله- إلى أن قال- و إذا أطلق أبو الحسن عليه السلام، فالمراد به الكاظم عليه السلام، و كذا إذا قيّد بالماضى، و كذا إذا أطلق أبو إبراهيم، و العالم، و الشيخ، و الفقيه، و العبد الصالح، و عبد صالح، فهو المراد عليه السلام- إلى أن قال- و قال بعض الأصحاب: إذا ورد فى كتب أصحابنا أبو عبد اللّه مطلقا، كان المراد به الصادق عليه السلام، و كذا الفقيه مطلقا، و كذا العالم مطلقا.

و قال المولى الحاجّ محمّد الأردبيلى فى جامع الرّواة: قال مولانا خدا وردى الأفشار فى رجاله: اعلم أنّ الأئمّة صلوات اللّه عليهم يذكرون كثيرا بالكنى، فينبغى للمحدّث أن يبيّن كناهم، و يميّز الاشتراك- إلى أن قال- و أبو الحسن مشترك بين زين العابدين، و الكاظم، و الرضا، و النقى عليهم السلام، لكن المطلق هو الكاظم عليه السلام، و كذا الأول، و الماضى، و العالم، و الفقيه، و العبد الصالح §جامع الرواة ۲: ۴۶۲.

§.

و قال شيخنا فى الفائدة الثالثة من خاتمة الوسائل: إذا أطلق فى الرواية قال صلّى اللّه عليه و آله، فالمراد به النبىّ صلّى اللّه عليه و آله.

قال: و إذا أطلق أبو الحسن، فالمراد به موسى الكاظم عليه السلام، و كذا أبو إبراهيم، و العالم، و الفقيه، الى آخره §وسائل

الشيعة ۳۰: ۱۵۰. (الفائدة الثالثة)

.§

و نقل الشيخ أبو على الحائرى فى رجاله، عن رجال المولى عناية اللّه أنّه ذكر كنى الأئمّة عليهم السلام، و ألقابهم- الى أن قال- و أبو عبد اللّه للحسين و الصادق عليهما السلام، لكنّ المراد فى كتب الأخبار الثانى، كالعالم، و الشيخ،

↕

ص: ۲۸۷

و كذا الفقيه، و العبد الصالح، و قد يراد بهما، و بالعالم الكاظم عليه السلام.

قال أبو على: أقول: فى الأكثر يراد بالعالم، و الشيخ، و الفقيه، و العبد الصالح الكاظم، لنهاية شدّة التقيّة فى زمانه صلوات اللّه عليه، و خوف الشيعة من تسميته، و ذكره بألقابه الشريفة، و كناه المعروفة §منتهى المقال: ۶ (كنى الأئمة، المقدمة) و انظر مجمع الرجال ۷: ۱۹۲.

.§

و فى جمال الأسبوع للسيّد على بن طاوس قدّس سرّه: حدّث أبو عبد اللّه أحمد بن محمد الجوهرى، قال: كتب إلىّ محمد بن أحمد بن سنان أبو عيسى- رحمة اللّه عليه- يقول: حدّثنى أبى، عن أبيه، عن جدّه محمد بن سنان، قال:

قال العالم صلوات اللّه عليه: «هل دعوت فى هذا اليوم بالواجب من الدعاء» و كان يوم الجمعة، الخبر §جمال الأسبوع: ۲۲۹.

.§

و فى كتاب عمل شهر رمضان له، فى دعاء الليلة السابعة عشر: رويناه بإسنادنا إلى العالم عليه السلام، أنّه قال: «هذه اللّيلة هى الليلة التى التقى فيها الجمعان يوم بدر» الخبر §الإقبال: ۱۵۹.

.§

و فى مكارم الأخلاق: روى عن العالم عليه السلام أنّه قال: «ثلاثة لا يحاسب عليها المؤمن: طعام يأكله، و ثوب يلبسه، و زوجة صالحة تعاونه و يحرز بها دينه» §مكارم الأخلاق: ۱۹۷.

.§

و فيه: و قال العالم عليه السلام: «فى القرآن شفاء من كل داء» §مكارم الأخلاق: ۳۶۳.

.§

و فيه: و روى عن العالم عليه السلام أنّه قال: «من نالته علّة.» الخبر §مكارم الأخلاق: ۳۶۳.

.§

↕

ص: ۲۸۸

و فى علل الشرائع للصدوق قدس سره: حدّثنا علىّ بن أحمد- رحمه اللّه- قال: حدّثنا محمد بن يعقوب، عن علىّ بن محمد، عن إسحاق بن إسماعيل النيسابورى أنّ العالم كتب إليه- يعنى الحسن بن على عليهما السلام- «إنّ اللّه عزّ و جلّ.» الخبر §علل الشرائع: ۲۴۹ حديث ۶.

.§ و إنّما فسّره بالعسكرىّ عليه السلام لعدم انصراف الإطلاق إليه.

و فى توحيده: عن علىّ بن أحمد الدقاق، عن الكلينى، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن المعلّى قال: سئل العالم عليه السلام

کیف علم اللّه.؟
الخبر §التوحید: ۳۳۴ حدیث ۹.
.§
و لعلّ فی هذا المقدار کفایة لمن أراد معرفة ثبوت ما ادّعیناه، من کون العالم من ألقابهما علیهما السلام، الدائرة علی ألسنة أصحابهم علیهم السلام فی أیّام حضورهم.
و لا یبعد أن یکون الأصل فیه ما رواه ثقة الإسلام فی الکافی، و الصفّار فی بصائر الدرجات، بأسانید متکثّرة، و غیرهما فی غیرها، عن أبی عبد اللّه علیه السلام أنّه قال: «یغدو الناس علی ثلاثة صنوف: عالم، و متعلّم، و غثاء، فنحن العلماء، و شیعتنا المتعلّمون، و سائر الناس غثاء» §الکافی ۱: ۲۶ حدیث ۴ بصائر الدرجات: ۲۸ الأحادیث ۱، ۳، ۴، ۵.
§ بل فیه، و فی تأویل الایات مسندا أنّ المراد من العلماء، فی قوله تعالی: إِنَّما یَخْشَی اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ §فاطر ۳۵: ۲۸.
§ هو أمیر المؤمنین و الأئمّة علیهم السلام §بصائر الدرجات: ۲۹- ۳۱ باب ۶ و ۷، و تأویل الآیات: ۱۷۲.
.§
الرابع: ما ذکره فی الفصول من اشتماله علی نقل أخبار متعارضة فی موارد عدیدة، من غیر إشارة إلی طریق الجمع بینها، و لا الی ما هو الحقّ منها
↕
ص: ۲۸۹
و الصواب، و لا إلی أنّه ممّا یجوز الأخذ بکلّ منهما من باب التسلیم، فیستفاد منه قاعدة کلّیة أفید من بیان ما هو المعتبر فی خصوص الواقعة، ثمّ عدّ بعض الأمثلة لذلک §الفصول الغرویة: ۳۱۲.
.§
و یمکن أن یقال بعد الغضّ عن احتمال کون الکتاب من إملائه الجائز علی هذا الفرض کون ذکر المعارض من الجامع لا المملی علیه السلام، و تسلیم کونه من تألیفه علیه السلام: إنّ هذا الاعتراض یأتی فی کلّ خبر صادر عن إمام و عند الراوی عمّن قبله من الأئمّة علیهم السلام ما یعارضه، لعلمه علیه السلام بذلک، و بابتلاء الراوی و السائل بالمعارض، و احتیاجه الی رفعه بما أشار إلیه، و هذا أمر غیر عزیز فی الأخبار.
و حلّه فی المقامین: أنّهم علیهم السلام ألقوا إلی أصحابهم طریق العلاج فی موارد ابتلائهم بالأخبار المتعارضة، من التخییر و التسلیم، و وجوه الترجیح، و أکثر ما ورد فی هذا الباب مروی عن الصادق علیه السلام، و کانت دائرة بین الأصحاب خصوصا أخبار التسلیم منها، و بعد رفع تحیّرهم و معرفتهم طریق العلاج، ما کانوا محتاجین الی التنبیه و الإشارة فی کلّ واقعة و مورد، و ربما کان فی عدم الإشارة مع ذکر المعارض للراوی، أو علمه بوجوده عنده، أو بعثوره علیه، تقریر لما فی أیدیهم من طرق العلاج، و تمرین لهم بإعمال ما عندهم منها فی موارد التعارض التی لا تحصی، مع أنّ فیه ما أشار إلیه من الإشارة إلی طریق العلاج.
ففی باب النفاس قال: و النفساء تدع الصلاة. أکثره، مثل أیّام حیضها و هی عشرة- الی أن قال- و قد روی ثمانیة عشر یوما، و روی ثلاثة و عشرین یوما. و بأیّ هذه الأحادیث أخذ من جهة التسلیم جاز §فقه الرضا (علیه السلام): ۱۹۱.
§ فالإیراد ساقط من
↕

ص: ۲۹۰

أصله، و اللّه العالم.

الخامس: ما فيه أيضا من أنّه قال فى باب القدر: سألت العالم عليه السلام: أجبر اللّه العباد على المعاصى؟ فقال: «اللّه أعزّ من ذلك» فقلت له:

ففوّض إليهم؟ فقال: «هو أعزّ من ذلك» فقلت له: فصف لنا المنزلة بين المنزلتين، الى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۴۸.

§، و لا خفاء فى أنّ مثل هذا السؤال، ممّا يبعد صدوره عن الامام عليه السلام، انتهى §الفصول الغروية: ۳۱۲.

§.

و لا يخفى أنّ علمهم عليهم السلام بما يحتاجون إليه من الأصول و الفروع، و ما يحتاج إليه العباد كان معهم فى صغرهم، علّمهم اللّه تعالى بالطرق التى اختصّ بهم بها، و فى الظاهر كانوا يتعلّمون بعضهم من بعض، و يتلقّونه منهم كما يتلقّى غيرهم منهم أو من غيرهم بالسؤال الظاهر فى جهالة صاحبه، أو بالإلقاء من غير مسألة.

و فى الأخبار فى المقامين ما لا يحصى من سؤال بعضهم عليهم السلام من بعض، أو تعليم بعضهم عليهم السلام بعضا، فيما يتعلّق بالأصول و الفروع، و لا بدّ فى جميعها من جميعها من ذكر وجه، أو وجوه لرفع البعد عن ظاهرها، من الدلالة على جهلهم، الذى ينبغى تنزيههم عنه.

و لنتبرّك بذكر خبر واحد:

روى القطب الراوندى فى لبّ اللباب: و نزل فيه- يعنى عليّا عليه السلام- إِذا ناجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْواكُمْ صَدَقَةً §المجادلة ۵۸: ۱۲.

§ و لم يعمل بها غير علىّ عليه السلام، كان معه دينار فباعه بعشرة دراهم، و أعطاها المساكين، و سأل النبى صلّى اللّه عليه و آله عشر مسائل:

أوّلها: قال: «يا رسول اللّه كيف ادعوا اللّه؟» قال صلّى اللّه عليه و آله:

↕

ص: ۲۹۱

«بالصدق و الوفاء».

الثانى: قال: «ما أسأل اللّه؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «العافية».

الثالث: قال: «ما أصنع لنجاتى؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «كل حلالا، و قل صدقا».

قال: «فما النور؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «القرآن».

قال: «فما الفساد؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «ظهور الكفر و البدع و الفسق».

قال: «فما علىّ؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «أمر اللّه و أمر رسوله» §فى الحجرية: أمر اللّه و رسوله.

§.

قال: «فما الحيلة؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «ترك الحيلة».

قال عليه السلام: «فما الحقّ؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «الإسلام و القرآن و الخلافة».

قال عليه السلام: «فما الوفاء؟» قال صلّى اللّه عليه و آله: «شهادة أن لا إله إلّا اللّه».

قال عليه السلام: «فما الراحة؟» قال صلّى اللّه عليه و آله:

«الجنّة».

السادس: ما فى الرسالة السابقة أيضا من أنّ كثيرا من أحكام ذلك الكتاب، ممّا خالف جملة من ضروريّات المذهب و قطعيّاته، و جملة منها ممّا لا يناسب شيئا من قواعد مذهبنا، و لا شيئا من قواعد المخالفين، و كثيرا منها ممّا لا يساعده ما عليه معظم أصحابنا، و لا ما انعقد عليه إجماعهم فى سائر الأعصار و الأمصار، ثمّ شرع فى التفصيل و لم يذكر من موارد الطوائف الثلاثة، إلّا مسائل معدودة:

منها: ما فى باب المواقيت من قوله: و إن غسلت قدميك و نسيت المسح

↕

ص: ۲۹۲

عليهما فإنّ ذلك يجزيك، لأنّك قد أتيت بأكثر ممّا عليك، و قد ذكر اللّه الجميع فى القرآن المسح و الغسل فى قوله: وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ §سورة المائدة ۵: ۶.

§ أراد به الغسل، بنصب اللام، و قوله: وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ بكسر اللام §فى المصدر زيادة: أراد به المسح.

§، و كلاهما جائزان، الغسل و المسح §فقه الرضا (عليه السلام): ۷۹، و فى نسختنا فى باب التخلّى و الوضوء، و ليس فى باب المواقيت الذى هو قبل هذا الباب علما أن عبارة باب التخلّى و الوضوء ساقطة من بعض النسخ فتأمل.

§.

و منها: ما وقع فيه من تحديد مقدار الكرّ، و هو قوله: و العلامة فى ذلك أن تأخذ الحجر و ترمى به فى وسطه فإن بلغت أمواجه من الحجر جنبى الغدير فهو دون الكرّ، و إن لم تبلغ فهو كرّ، و لا ينجسه شيء §فقه الرضا (عليه السلام): ۹۱.

§.

و منها: ما وقع فى باب لباس المصلّى منه، من جواز الصلاة فى جلد الميتة بتعليل أنّ دباغته طهارته §فقه الرضا (عليه السلام): ۳۰۲.

§.

و منها: ما وقع فيه من نفى كون المعوذتين من القرآن، و عدّهما من الرّقى §فقه الرضا (عليه السلام): ۱۱۳.

§.

و منها: ما فيه فى باب الشكوك، من فروع بعضها موافق للعامّة، و بعضها لم يذهب إليه أحد من أصحابنا، إلّا علىّ بن بابويه، و الإسكافى، و بعض نادر منهم.

و منها: ما وقع فيه فى باب النكاح، من اشتراط حضور الشاهدين فى النكاح الدائم §فقه الرضا (عليه السلام): ۲۳۲.

§.

↕

ص: ۲۹۳

و منها: ما فى أواخر الكتاب، من التفصيل فى أمر المتعة، و هو قوله: و نهى عن المتعة فى الحضر، و لمن كان له مقدرة على الأزواج و السرارى §السرية: الجارية المتّخذة للملك و الجماع. (لسان العرب- سرر- ۴: ۳۵۸)

§، و إنّما المتعة نكاح الضرورة للمضطرّ الذى لا يقدر على النكاح، منقطع عن أهله و ولده، انتهى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام): ۲۰ ۲۵.

.§
قلت: أمّا بناء على كون الكتاب من إملائه عليه السـلام، فقد أشار المجلسـى إلى دفع هذا الإيراد، بقوله فى أبواب الشـكوك من بحاره: و لعلّ جامع الكتاب جمع بين ما سمع منه عليه السلام فى مقامات التقيّة و غيرها، و أوردها جميعا §بحار الأنوار ۸۸: ۲۱۷.
.§
و على الاحتمـال الآخر، فيمكن أن يقال: إنّه لا يشترط فى الحمل على التقيّـة حضور من يخاف منه، فيكون وجود ما ينافى التقيّة فى جملـة الكلام ممّا يبعّـد الحمل المذكور، سواء فى ذلك أقوالهم و مكاتيبهم عليهم السـلام، فإنّ علمهم عليهم السـلام بابتلاء المكتوب إليه فى بعض المقامات بما يوجب التقيّـة، كاف فى تعليمه بما يـدفعها فى محلّ الحاجـة، و إن لم يحتـج إليه فى غيره، فلا يلزم أن يكون كلّ ما فى الكتاب جاريا على طريقـة المخالف، و لا يمنع وجود ما ينافى التقيّـة فيه عن حمل ما يلائمها عليها، فلعلّه عليه السلام كان يعلم بابتلاء أحمد السكين الذى كتب الكتاب لأجله فى هذه المقامات بما يلزمه العمل بما يخالف الحقّ و يوافق القوم أو بعضهم.
مع أنّ جملـة ممّا ذكر قابل للتوجيه، فإنّ ما نقله فى أمر المتعة ليس فى النسـخة الصـحيحة القمّية، بل ذكر فيها أحكام المتعة كما هو موجود فى الأخبار
↕
ص: ۲۹۴
المعتبرة، و دائر فى ألسنة الفقهاء، و إنّما هو فى النسخة الأخرى التى ألحقت بها نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، و أدرج فيها ما يظنّ كونه أيضا من إملائه عليه السلام.
و منه ما نقله فى أمر المتعة فلاحظ.
و الإشهاد فى الدائم يحمل على الاستحباب، كما حمل §فى الحجرية: يحمل.
§ عليه ما دلّ على الإشهاد فى بعض الأخبار.
و مرّ فى كتاب الطهارة وجه لما فيه من تحديد الكرّ §مستدرک الوسائل ۱: ۱۹۹ ذيل الحديث ۳۴۵.
.§
و أمّا ما نقله من لباس المصلّى، ففى الكتاب فى الباب المذكور فى كتاب الصـلاة: و لا تصلّ فى جلد الميتة على كلّ حال §فقه الرضا: ۱۵۷.
§. نعم فى بـاب آخر منه بعـد بـاب الصـناعات ذكر جواز اللّبس فيه معلّلاـ بما ذكر، و لا يظهر منه جواز الصـلاة فيه إلّا بملاحظة سابقه و لاحقه §فقه الرضا: ۳۰۲.
§، و بعد التسليم فلا مناص من الحمل على التقيّة بعد النصّ المتقدّم.
الى غير ذلک من الوجوه القريبـة أو البعيـدة، التى يرتكبون مثلها فى سائر الأخبار، حتى فى الواحـد منها، المنافى صدره لذيله، و قـد أشار الى جملـة من تلك الوجوه فى الرضوى، العالم الفاضل، المولى الجليل محمـد، المعروف بشاة قاضـى اليزدى، صاحب المؤلّفات الرائقة §منها رسالة فى شـرح حديث: ان اللّه لا يجمعهم- أى أمته صـلّى اللّه عليه و آله- على ضـلالة، صـنفها فى سنة ۱۳۰۱ ه. و ترجمة آيات الأحكام صنفها للسلطان محمد قطب شاه. (منه قدّس سره)
§ فى ترجمته للفقه الرضوى.
السابع: ما فيها أيضا: أنّ من جملة الأمور المذكورة، ما وقع فى أوائله من الرواية عن أبى بصير و بعض آخر من الرّواة على طريقة

المحدّثين، و ما يوجد فى الخمس الأخير منه من الرواية عن بعض الأئمّة عليهم السلام بوسائط

↕

ص: ٢٩٥

متعدّدة.

ففى باب فضل صوم شعبان و صلته برمضان منه: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ٢٥، نوادر احمد بن محمّد بن عيسى: ١.

§، الى آخره، ثمّ أطال الكلام فى نقل أمثاله.

و الاعتراض فاسد لفساد أصله، من كون ما نقله من أجزاء كتاب فقه الرضا عليه السلام، بل هو من أجزاء نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، أدخل هو أو بعض الرواة أو النسّاخ الرضوى فيه، و قد التفت- سلّمه اللّه- الى ذلك بعد مدّة، فاستدرك ما ذكره فى الحاشية.

فقال: من جملة ما عثرت عليه بعد مضىّ سنين عديدة من تأليف هذا الكتاب، إنّى وقفت على كتاب نوادر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعرى القمّى، فوجدته مطابقا لهذه الأخبار المسندة المذكورة فى الكتاب، و قد حصل لى الظنّ القوىّ، بل المتاخم للعلم بأنّ هذه الأخبار مأخوذة عن النوادر، و يؤيده أنّ الحديث الأوّل المذكور فى الكتاب أوّل رواته أحمد بن محمد بن عيسى، و هذا موافق لطريقة قدماء أهل الحديث، حيث يذكرون فى أوّل كتبهم المصنّفة أساميهم، انتهى.

و لا يخفى أنّ الموجود من النوادر ليس إلّا المنضمّ بالرضوى، و لم يكن عند العلّامة المجلسى، و شيخنا الحرّ أزيد من ذلك، كما لا يخفى على من راجع البحار و الوسائل، و راجع الرضوى، فلا يجد فيهما خبرا منقولا عن النوادر إلّا و هو موجود فيه، هذا على ما فى بعض نسخ الرضوى، و ما أكثرها، فآخره هو باب القضاء و القدر، و باب الاستطاعة، الذى يتبعه باب فضل صوم شعبان فى النسخة الأخرى، و هو أوّل النوادر، و ليس فيها خبر مسند أصلا. و فى النوادر أيضا أبواب و مقالات يظنّ أنّها من أصل الرضوى، اختلطت به حتّى

↕

ص: ٢٩٦

صار سببا للاشتباه، و يحتاج الناظر فى تمييز أحدهما من الآخر إلى بصيرة المعيّة §فى النسخة الخطية: تامة.

§، و رأينا فى بعض مواضع الوسائل نقل عن النوادر، و المنقول رضوى لا يعتنى هو به كما تقدّم.

الثامن: ما أشار إليه والى جوابه السيّد السند فى المفاتيح، قال: لا يقال لو كان من الامام عليه السلام لكانت عباراته فصيحة سلسلة، و اللازم باطل، أمّا الملازمة فلأنّه اللائق بحالهم، و أمّا بطلان اللازم فلأنّك إذا تتبعت عباراته لتحقّقت ذلك.

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ ذلك لائق بحالهم، بل اللائق بحالهم التعبير بما تقتضيه الحكمة، و قد تقتضى الحكمة التعبير بما يخالف القواعد العربيّة، حيث يتوقّف فهم المسائل عليه، و لعلّ التعبير فى ذلك الكتاب مستند الى حكمة خفيّة، انتهى §مفاتيح الأصول: ٣٥١.

§.

قلت: روى علىّ بن الحسين المسعودى فى كتاب إثبات الوصيّة، عن الكلابى، عن أبى الحسن علىّ بن بلال و أبى يحيى النعمانى، قالا: ورد كتاب من أبى محمد عليه السلام و نحن حضور عند أبى طاهر بن بلال، فنظرنا فيه، فقال النعمانى: فيه لحن، أو يكون النحو باطلا، و كان هذا بسرّ من رآى، فنحن فى ذلك حتى جاء توقيعه عليه السلام: «ما بال قوم يلحنوننا، و إنّ الكلمة

نتكلّم بها تنصرف على سبعين وجها، فيها كلّها المخرج منها و المحجّة» §إثبات الوصية: ۲۱۴.
.§
هـذا، و ما يوجد فى بعض مواضـعه ممّا هو على خلاف العربيّة، فالظاهر أنّه من الناقلين له من الخطّ الكوفىّ، و عدم مهارتهم فى قراءته و فى القواعد العربيّة، فلاحظ.
↕
ص: ۲۹۷
خاتمة تتعلّق بالمقام: اعلم أنّ الراوى إذا كان عدلا إماميا فالخبر من جهته صحيح، و لا يحتاج فى مقام الحجيّة بعد إحراز الإيمان و العدالة فيه الى فضـيلة اخرى، كالفقاهة، و الزهّادة، و التصـنيف، و غيرها، فإن وجدت فيه فهو كمال لا يضرّ فقده، و قد نقل فى المفاتيح اتّفاق الأصحاب على عدم اشتراط الفقاهة. نعم قد يحتاج إليه فى مقام الترجيح المؤخّر عن مقام الحجيّة.
و قد تقدّم عن العلّامة الطباطبائى فى فوائده أنّه تمسّك فى كلامه فى حجيّة الكتاب: بأنّ القاضـى السيّد مير حسين أخبر بأنّه من الإمام عليه السلام، الى آخره. و قد وثّقه المجلسى كما تقدّم §انظر للاول صحيفة: ۲۳۹. و للثانى: ۲۳۰.
§، و قال خرّيت هذه الصـناعة الآميرزا عبد اللّه فى رياض العلماء: السـيد القاضـى الأمير حسـين، فاضل عالم، جليل نبيل، هو من مشايخ إجازة الأسـتاذ الاستناد- أدام اللّه تعالى فيضه- و عليه اعتمد فى صحّة كتاب فقه الرضا عليه السلام، و تصحيح انتسابه الى مولانا الرضا عليه السلام، انتهى §رياض العلماء ۲: ۳۰.
.§
و هذا المقدار يكفى فى الحكم بصـحّة خبره و حجيّته لو فرض خلوصه عن بعض الاعتراضات، كما أشـرنا إليه فى صدر كلامنا، و العلّامـة الطباطبائى ظنّ أنّ القاضـى أمير حسـين المذكور، هو بعينه السـيّد حسـين الكركى، فذكر شـطرا من مناقبه، و فضائله، و مؤلّفاته.
و هـذا اشـتباه لم يصـدر منه- رحمه اللّه- إلّا لما قيل من أنّ الجواد قـد يكبو، و هذا الاشـتباه غير مضـرّ بأصل المقصود من وثاقة حامـل الكتـاب، بـل عـدّه صاحب الرياض- المعاصـر لـه- من العلماء كما عرفت، إلّا أنّ السـيد الميرزا محمـد المتقـدم- صاحب الرسالة- و أخاه الفاضل فى الروضات §روضات الجنات ۲: ۳۳۱.
§ لمّا وقفا على هذا
↕
ص: ۲۹۸
الاشـتباه، جعلا يطعنان على هذا السيّد الجليل، خصوصا الأخير منهما أشدّ الطعن، و أساء الأدب إليه و أطال فى الروضات الكلام بما لا ينبغى صدوره منه إليه، و لا فيه منفعة سوى الإطالة.
قال العلامة المذكور: و القاضـى أمير حسـين الذى حكى عنه الفاضـلان المجلسيّان ذلك هو السيّد أمير حسين بن حيدر العاملى الكركى، ابن بنت المحقّق الشـيخ علىّ بن عبـد العـالى الكركى- طـاب ثراه- و كـان قاضـى أصـبهان و المفـتى بهـا فى الـدولة الصـفويّة، أيّام السلطان العادل الشاه طهماسب الصفوى، و هو أحد الفقهاء المحقّقين، و الفضلاء المدقّقين، مصنّف مجيد، طويل الباع، كثير الاطّلاع، وجـدت له رسالـة مبسوطة فى نفى وجوب الجمعة عينا فى زمن الغيبة، و كتاب النفحات القدسيّة فى أجوبة المسائل الطبرسيّة، و كتاب دفع المناواة عن التفضيل و المساواة، وضعه لبيان أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأنبياء، و مسـاواته لنبيّنا صـلّى اللّه عليه و آله إلّا فى النبوة، و هو كتاب جليل ينبئ عن فضل مؤلّفه النبيل، و له كتاب الإجازات فيه إجازة

جمّ غفير من العلماء المشاهير، منهم خاله المحقّق المدقّق الشيخ عبد العالى بن المدقّق الشيخ على الكركى، و ابن خالته السيّد العماد الأمير محمد باقر الداماد، و الشيخ الفقيه الأوحد الشيخ بهاء الدين محمد، و قد وصفه جميعهم بالعلم، و الفضل، و التفقّه، و النبالة.

ثمّ ذكر بعض ما فى إجازة الشيخ البهائى- الى أن قال- و نحن نروى عن هذا السيّد الأمجد، و السند الأوحد، ما صحّت له روايته، و اتّضحت لديه درايته، بطرقنا المتكثّرة، عن شيخنا العلّامة المجلسى، عن والده المقدّس المجلسى، عنه، الى آخره

§فوائد السيد بحر العلوم: ١۴٩.

§. و فيه اشتباه من جهتين:

الأولى: حكمه باتّحاد القاضى أمير حسين المذكور، مع السيّد حسين

↨

ص: ٢٩٩

ابن السيّد حيدر العاملى الكركى.

الثانية: حكمه بأنّ السيد حسين الكركى المذكور، هو بعينه ابن بنت المحقّق الثانى، و ابن خالة المحقّق الداماد و المفتى فى الدولة الصفويّة، و صاحب كتاب دفع المناواة، و كلاهما فاسدتان.

أمّا الاولى: فلأنّ صاحب الرياض- الذى هو استاد أهل هذه الصناعة، و كان فى عصرهم- جعل القاضى أمير حسين- صاحب الرضوى- عنوانا مستقلا فى الرياض، و لم يذكر له نسبا، و لا شيخا فى الإجازة، و لا شغلا من الإفتاء فى الدولة الصفويّة، و لا تأليفا §رياض العلماء ٢: ٣٠.

§. و ذكر السيّد الكركى المذكور بعد ذلك، و ذكر نسبه، و بلده، و مشايخه، و بعض ما يتعلّق به §رياض العلماء ٢: ٩١.

§. فلو كانا متّحدين لأشار فى إحدى الترجمتين الى ذلك، لشدّة حرصه على ضبط أمثال هذه الأمور، و نهاية اطّلاعه عليها، و أمّا الطبقة فغير مضرّ، فإنّه يروى عن المحقّق الداماد، و الشيخ البهائى، و الشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد، و تأريخ إجازته له فى سنة تسع و عشرين و ألف، فيكون فى طبقة المجلسى الأوّل، فلا يبعد روايته و ولده العلّامة عنه.

و أمّا الثانية: فلأنّ العالم المفتى، الملقّب بخاتمة المجتهدين، صاحب كتاب دفع المناواة، هو سيّد المحقّقين، السيّد حسين بن السيّد ضياء الدين أبى تراب حسن بن صاحب الكرامات الباهرة، و المقامات الزاهرة، شمس الدين السيّد أبى جعفر محمد الموسوى الكركى، المعروف بالأمير سيّد حسين المجتهد، و الأمير حسين المفتى، و هو ابن بنت المحقّق الثانى، و كان نازلا منزلته عند الأمراء و السلاطين، توفّى بالطاعون سنة إحدى و ألف بقزوين، و عندى نسخة صحيحة من كتاب دفع المناواة، على ظهرها خطّ المجلسى، و فى آخرها: و فرغ

↨

ص: ٣٠٠

من تسويدها مؤلّفها المذنب الجانى الحسين بن الحسن، فى رابع ربيع الأوّل من سنة تسع و خمسين و تسعمائة، فهو فى طبقة الشهيد الثانى، فلا يمكن رواية المجلسى الأوّل عنه، و قد تولّد بعد وفاة السيّد بسنتين، و هذا من الظهور بمكان لا يخفى على من راجع الرياض و غيره، و لكن هذا الاشتباه الغير المضرّ بشىء من الأمور المتعلّقة بالدين، لا يقتضى هذا الحدّ من الجسارة و سوء الأدب إلى مثل هذا النّحرير، الذى هو آية اللّه عند نواميس الدين، و حملة الشريعة.

فقال الأول فى الرسالة: و أمّا ما تقدّم من اتّحاد القاضى أمير حسين المذكور، مع السيّد الأجلّ الأكمل، السيّد حسين بن حيدر

العاملی المجتهـد، کما توهّمه سیّدنا صاحب الدرّة، فهو أیضا کلام عار عن التحقیق، و ناشـئ عن قلّة التتبع و التدقیق، ثمّ ذکر ما شرحنا خلاصته §رسالة فی تحقیق فقه الرضا (علیه السلام) للخوانساری: ۳۱.

.§

و قال الثانی فی الروضات: ثمّ من عجب العجاب کلّ العجاب فی هـذا الباب، هو ما اتّفق لأفضل متأخّرینا البارع المتتبع، الذی هو بحر العلوم فی نواظر أصحاب الرسوم، من أنّ الأمیر سیّد حسین القاضی الأصبهانی، الذی قد جاء بنسخة کتاب «الفقه الرضوی» فی هذه الأواخر معه من سفر الحجّ إلی أصفهان، و أخذ منه تلک النسخة، و رواها عنه، و أسندها إلیه من بعد ذلک المجلسیان، لمّا رأیاه یـدّعی القطع بصدوره عن مولانا الرضا علیه السلام، و هو من الثقات لدیهما، هو بعینه نفس هذا السیّد الأجل الأفخر، حسین بن السّید حیدر الکرکی العاملی، و إنّه أیضا المتولّی لمنصبی القضاء و الإفتاء بأصفهان، فی دولة الشاه طهماسب الصفوی الموسوی، و أحد الفقهاء المحقّقین، الی آخر ما تقدم عن الفوائد، قال: قصدا إلی تأیید ما هو بصدده من إثبات حجیّة هذا الکتاب: بکون الراوی له، الواجد إیّاه، الحاکم بقطعیّة صدوره هو مثل هذا الجناب المستطاب، مع کلّ ما قد عرفته فیه من المراتب العالیة، و جمیل

↨

ص: ۳۰۱

الألقاب، دون رجل مجهول الحال، لیس یعرف قدره و منزلته الی الآن من کتب الرجال، إلّا من جهة استفادة مصداق مّا من التوثیق له، الخارج مرّة علی سبیل الاتّفاق، دون التعمّد فی الإطلاق، الذی هو بعد التأمّل فی الأعماق، من فم مولانا المجلسی بل قلمه المسامح فیه فحسب.

و کان السبب فی مثل صدور هذا الخبط العظیم، و الخلط الجسیم، من مثل هذا الرجل العلیم، و الحبر الحکیم- بناء علی أنّ الصارم قد ینبو، و الجواد قد یکبو، بل الفاضل من تعدّ أغلاطه- هو ما ورد فی الأخبار من أنّ: حبّ الشیء یعمی و یصمّ §عوالی اللآلی ۱: ۲۹۰/ ۱۴۹.

.§

فإذن المهمّ کلّ المهمّ، أن نعطف عنان الهمّة الی صوب کشف هذا الملمّ، بتذنیب من الکلام هو لجدوی هذه الترجمة متمّ، و یتوجّه منه النظر الی جواب هذه المغلطة العظمی، مدّعی و دلیلا، بأربعة وجوه.

ذکر فی أوّلها شرح البون البعید بین الرجلین، و ذکر جملة من اللوازم الباطلة للقول باتّحادهما، ممّا أخرج الکتاب عن الکتب العلمیّة، و أطال الطعن و التشنیع علی السیّد الجلیل، معبّرا عنه فی خلال کلماته بالموحّد، فکأنّه أبدع فی الدین، و زاد أو نقص فی شریعة سیّد المرسلین صلّی اللّه علیه و آله.

و ذکر فی ثانیها کلام صاحب الریاض، و احتجّ بما صنعه فیه من ذکره القاضی الأمیر حسین، الخالی عن النّسبة إلی أبیه، فی ترجمة له بالخصوص مختصرة، عقیب §کذا و الصحیح: قبل. انظر الترجمة فی الریاض ۲: ۳۰ و السیدین فیه صحیفة ۶۲ و ۸۸ و ۹۱.

§ ترجمة السیّدین المقدّمین بأکمل التفضیل، من غیر إشارة إلی منزله فیه، أو قابلیّة دخوله فی زمرة المصنّفین من الأصحاب، أو نسبة شیء إلیه سوی محض النقل لما ذکره أستاذه المعظّم إلیه فی حقّه، قال: و یظهر منه کون الرجل فی ذلک العصر غیر معروف بنسب أو حسب عند أحد من غیر الخواصّ، کأحد من المریدین لهم، بحیث لم یکن عنده فی زمان التصنیف

↨

ص: ۳۰۲
- من شدّة خمول اسم الرجل عليه- بسمة أبيه. §روضات الجنات ۲: ۳۳۱- ۳۳۴.
.§
إلى آخر ما ذكره ممّا يقضى منه العجب، فكأنّه ظنّ أنّ أحدا لا يطّلع على الرياض فاشتبه الأمر على الناظرين، فإنّه قال فيه: السيّد القاضى الأمير حسين:
فاضل، عالم، جليل، نبيل، هو من مشايخ إجازة الأستاذ الاستناد- أدام اللّه فيضه- الى آخره §رياض العلماء ۲: ۳۰.
§. أ ليس كلامه صريحا فى كونه عنده من العلماء الأجلّاء؟! أ يشترط فى عدّ الرجل منهم ذكر أبيه، أو كونه من المؤلّفين؟ فلو اخرج الرجل- للجهل باسم أبيه، و عدم تأليف له- من زمرة العلماء لخرج منهم جمّ غفير من الذين ترجمهم فى الكتاب المذكور، الذى يطعن فيه على معاصره شيخنا الحرّ- رحمه اللّه- من ذكر بعض الرجال فى أمل الآمل، الموضوع لذكر العلماء مع أنّه ليس منهم.
ففى ترجمة الأمير سيّد حسين المفتى المتقدّم ما لفظه: و لقد أغرب شيخنا المعاصر فى أمل الآمل حيث قال: إبراهيم بن محمد بن الحسين بن الحسن الموسوى العاملى الكركى، عالم، فاضل، جليل القدر، شيخ الإسلام فى طهران، من المعاصرين، و هو ابن أخى ميرزا حبيب اللّه، أو ابن عمّه، انتهى.
إذ عدّ مثل هذا الرجل من العلماء، و إيراده فى هذا الرجال المخصوص بالفضلاء يورث الوهن فى سائر من أوردها، و لذلك قد نسبنا إليه كلّ من لا نعرفه، و انفرد هو بنقله، سيّما فى شأن معاصريه، كى تكون العهدة عليه.
و نظير ذلك بل أغرب منه، إيراده- رحمه اللّه- أميرزا حبيب اللّه المذكور أيضا فى هذا الرجال كما سيأتى، و كذا قوله: السيّد ميرزا علىّ رضا بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما، فاضلا، محقّقا، مدقّقا، فقيها، متكلّما،
↨
ص: ۳۰۳
جليل القدر، عظيم الشأن، شيخ الإسلام فى أصفهان، توفّى سنة إحدى و تسعين و ألف، انتهى.
و نحوه قوله: السيّد ميرزا محمد معصوم بن ميرزا محمد مهدى بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما، فاضلا
§فى المصدر زيادة: محققا، جليل القدر، عظيم الشأن، شيخ الإسلام فى أصفهان. انتهى، و مثله قوله: السيد ميرزا محمّد مهدى بن ميرزا حبيب اللّه الموسوى العاملى الكركى، كان عالما فاضلا.
§، جليل القدر، عظيم الشأن، اعتماد الدولة فى أصفهان، انتهى.
فإنّ عدّ هؤلاء من أجلّة العلماء، و إدخاله فى رجال هؤلاء الكبراء فى وقاحة شنعاء، لا سيّما مع غاية المدح و الإطراء، كما لا يخفى، انتهى ما فى الرياض §الرياض ۲: ۶۳، ۶۴.
.§
فليتأمّل المنصف فى كلامه هذا، و فيما نسبه إليه فى الروضات، من أنّه ذكر فى عداد العلماء النبلاء الأجلّاء، رجلا مجهولا لا يعرف إلّا بحمله كتاب فقه الرضا عليه السلام من مكّة المعظّمة إلى أصفهان، و إنّ ما نسبه إليه من العلم، و الفضل، و الجلالة، و النبالة، فى أصل الترجمة كأنّه افتراء، مع أنّه احتمل فى كلامه أنّ صاحب الرياض لاقاه.
و ليت شعرى ما الدّاعى لذكره فيه لولا أنّه من العلماء، و كيف صار حمل الكتاب- و إن كان الحامل ثقة، صالحا، ورعا- مقتضيا للضبط و الترجمة، و التوصيف بالعلم و الجلالة؟! لولا معرفته به، و اعتقاده بما وصفه به، مع كونه فى عصره، مع أنّ جميعهم

وصفوه بالقضاوة.

و أنت خبير بأنّ حال القاضى و صفاته غير خفيّة على أهل عصره، لابتلائهم به، إمّا: بعلوّ الدرجة فى العلم، و الفضل، و التقوى كما هو الغالب فى

↕

ص: ۳۰۴

قضاة أعصار الصفويّة، الذين كانوا غير متمكّنين من القضاوة و الحكم إلّا بعد تصديق شيخ الإسلام المعاصر له، كالمحقّق الكركى، و السيّد المتقدّم، و الشيخ على المنشار، و الشيخ البهائى، و المحقّق السبزوارى، و أضرابهم من أعاظم العلماء، أو بالجهل، و الحرص، و الحيف، و الطمع، و غيرها كما هو الغالب فى طبقات من بعدهم، فكيف يصير قاضيا، و يوصف بالقضاوة، و لا يعرف علمه، و جهله، و عدالته و فسقه؟!.

و أعجب من ذلك نسبة المجلسى الأوّل إلى المسامحة فى التوثيق، فى قوله كما تقدّم: إنّ من فضل اللّه علينا، إنّه كان السيّد الفاضل، الثقة، المحدّث، القاضى أمير حسين- رحمه اللّه- الى آخره، و مثله كلام الثانى فى البحار، فلينصف الناظر.

إنّ حبّ التأييد و الحجيّة أعمى و أصمّ السيد المؤيّد بحر العلوم، أو حبّ عدم الحجيّة أعمى من يتشبّث له بهذه الأمور، التى هى أوهى من الحشيش، من إنكار العلم و الوثاقة فى السيّد بعد أزيد من مائتى سنة، مع تصريح هؤلاء الأعلام المعاصرين له بهما، و بالجلالة و النبالة، مع عدم وجود ما يعارض كلامهم فى حقّه، و لو من جاهل غبىّ فى عصره و بعده.

و أغرب منه أيضا إنّه فى هذا المقام نقل كلام صاحب الرياض فى ترجمة الفاضل السيّد على خان المدنى، كما ذكرناه سابقا، و قال فى آخره: و هو غريب، و لم يذكر وجه الغرابة، و لم يتمكّن من ردّه بتكذيب صاحب الرياض، أو تسامحه و غفلته، أو تجهيله، فإنّه عنده و عند كلّ من وقف على حاله فوق ما يحوم حول الخيال، من البصيرة و الاطّلاع، و الخبرة و المعرفة و الضبط، مع شدّة الوثاقة فى النقل، مع أن فى هذا المنقول تكذيب جملة من دعاويه مع قطع النظر عن الحجيّة و عدمها، كانحصار النسخة فيما أتى به القاضى، و إنّ المجلسى الأوّل هو مروّجها، و إنّه لم يكن لها ذكر قبله، و غير ذلك ممّا مرّ.

قال: و ثالثها: إنّ الرجل لو كان بمثابة من الفضل تتطرّق هذه الشبهة

↕

ص: ۳۰۵

ساحتها، لما تطرّق ريب ساحة حجيّة كتابه المأتىّ به، الموصوف أيضا من لدن تحدّثه عنه، مع ادّعائه القطع بصدوره، و المفروض خلافه، ضرورة كون من تقدّم على هذا الموحّد، و بعض مشايخه الأجلّاء، المستفيد غاية جلالة الرجل و منزلته فى العلم و الدين من كلام المجلسيّين، بين شاكّ فى الأمر، و ساكت عن الردّ و الاعتماد، و مشير الى فتاواه على سبيل الإرسال، و عاد إيّاه من جملة الكتب المجهولة المصنّف، أو منكر على حجيّته أشدّ الإنكار مثل صاحبى الأمل و الرياض، فى ذيل ترجمته المذكورة، تبعا لسائر أفاضل محقّقينا المتقدّمين، المطّلعين على وجوده بين أظهرنا فى الجملة يقينا، كما استفيد من كلمات من ادّعى بعد ذلك الظفر بنسخ الكتاب الموصوف، فى خزانة مولانا الرضا عليه السلام و غيره، اللازم منه حصول الاطّلاع عليها من جملة من العلماء المتقدّمين و المتأخّرين، فضلا عن الذين كتبوه و وقفوه، و أودعوه فى تلك المواضع لما هو الظاهر المعتضد بما قيل: كلّ سرّ جاوز الاثنين شاع، مع عدم ظهور إشارة منهم إليه فى شىء من المواضع، فضلا عن الاعتداد به، فليتأمّل.

بيان الملازمة: أنّ الكتاب يصير بذلك من مصاديق ما أخبر بقطعيّة صدوره عن المعصوم، رجل عدل مطّلع على علوم الأخبار، بصير بدقائق الأمور، فيصير بمنزلة الخبر الواحد العدل الكذائى المحدّث عن الامام، المتّفق على حجيّته فى هذه الأعصار، أولا

أقلّ من الإجماعات المنقولة عنهم، المعتبرة أيضا عند سائر اولى البصائر و الأبصار، و يدلّ على وجوب التعبّد به بمحض ذلك- أو بعد تعلّق ظنون الأشخاص أيضا بموجبه- ما يدلّ على حجيّة أخبار الآحاد، لعدم فهمهم الفرق بين المقامين من جهة حسيّة المخبر عنه فى الأوّل دون غيره، فليتدبّر.

فظهر من كلّ ذلك أنّ تركهم الاعتداد به كذلك، بل ترك سائر من تأخّر عن هذا الموحّد المصرّ على حجيّته ليس إلّا من جهة اعتقادهم عدم كون الرجل بصيرا بشرائط مثل هذه الأخبار، لعدم ذكر له بمنزلة من منازل الرجال

↕

ص: ۳۰۶

فى شىء من المواضع، يظنّ على مطابقة ما يذكر فيه لمتن الواقع، أو اعتقادهم أنّه لو كان يناقش فى وجوه قطعه الناشئة عن قلّة المعرفة بدقائق أنظار المجتهدين حين ادّعائه إيّاه، أو يقرأ عليه شرائط الرواية، أو يأنس بكلمات أهل بيت العصمة، أو يطّلع على قرائن الصدور، لتزلزل فيه، أو ردع عنه، أم تاب منه الى اللّه تعالى، كسائر قطعيات العوام الغير المأمونة عن الجهل المركّب التى لا حجيّة فيها لغيرهم بالإجماع، بخلاف الأوّلين اللذين هما بعد التأمّل فى الأطراف يخبران عن الحس و اليقين §روضات الجنات ۲: ۳۳۵، ۳۳۶.

.§

انتهى كلامه الذى فيه مواقع للنظر و التعجّب، بل الإغفال و التعمية التى لا ينبغى صدورها من أهل العلم:

أمّا أوّلا: فقوله: ضرورة كون من تقدّم على هذا الموحّد، الى آخره.

و فيه: إنّ من تقدّم عليه: المجلسيّان، و الفاضل الهندى، و السيّد المحدّث الجزائرى، و الأستاذ الأكبر البهبهانى، و الشيخ يوسف البحرانى.

و من عاصره: السيّد صاحب الرياض، و المحقّق المولى مهدى النراقى.

و من تأخّر عنه: المحقّق الكاظمى، و غيرهم ممّن أشرنا إلى أساميهم الشريفة.

و هم أساطين الشريعة، و نواميس المذهب و الملّة، و لم يصل إلينا و إليه كلام جملة ممّن تقدّم عليه يستظهر منه الردّ و القبول، و مع ذلك استقلّهم و استحقرهم، و جعلهم شرذمة قليلة، ثمّ فى تعبيره عن العلّامة الطباطبائى بالموحّد مرّة بعد اخرى ما لا يخفى من الركاكة.

و أمّا ثانيا: فقوله: بين شاكّ، الى قوله: مثل صاحبى الأمل و الرياض.

فإنّه لو كان بين من تقدّمه من الأساتيذ من صرّح بالشكّ أو الردّ لذكره، و لم نعثر الى الآن عليه و لا نقله أحد، أ ليس هذه النسبة محض التخرّص

↕

ص: ۳۰۷

و التخمين؟! و إنّما ذكر صاحبى الأمل و الرياض لما وقف عليهما، أ رأيت فقيها متبحّرا يذكرهما فى قبال هؤلاء الإعلام؟ مع أنّ صاحب الرياض لم يكن من أهل القوّة و الاستنباط، المحتاج إليهما فى أمثال هذه الموارد، كما صرّح به جمال المحقّقين الخوانسارى، فى مجلس الشاه سلطان حسين الصفوى، فى يوم الأحد، تاسع ذى القعدة، سنة خمس عشرة بعد المائة و الألف، لما طلب منه السلطان تعيين أحد لإعطاء منصب الشيخ الإسلامى لمّا ردّه هو و السيّد الأجل مير محمد باقر الخواتون‌آبادى.

فقال المحقّق: هنا جماعة أنت أعرف بأحوالهم، ليس أحد منهم بمجتهد، و لا قابل شرعا لإعطاء هذا الشغل، فمن كان منهم

أتقى و أرغب فى تحصيل العلم فاختره له.

و بالآخرة صار الأمر مردّدا بين أربعة، و هم: الشيخ على المدرّس فى مدرسة مريم بيگم، و الميرزا عبد اللّه أفندى، و الميرزا على خان، و مير محمد صالح الخواتون‌آبادى، الى أخر ما ذكره الفاضل الخواتون‌آبادى المعاصر لهم فى تأريخه.

مع أنّا نقلنا سابقا كلام صاحب الرياض فى ترجمة السيّد على خان، و هو ظاهر بل صريح فى صحّة النسبة عنده، و هذا الكلام منه بعد مدّة مديدة عن كلامه فى ترجمة القاضى، فإنّه فى ترجمة القاضى، قال فى حقّ أستاذه المجلسى:

أدام اللّه فيضه، و فى ترجمة السيّد على خان لمّا ذكره فى جملة شرّاح الصحيفة قال:

و شرح الأستاذ الاستناد- قدّس سرّه §رياض العلماء ۳: ۳۶۷.

§-.

فظهر من ذلك أنّ ما كتبه أوّلا كان قبل عثوره على النسخة المكيّة التى كانت عليها- بتصريحه- خطوط العلماء و إجازتهم، و قبل عثوره على إجازة الأمير غياث الدين كما تقدّم، فلاحظ.

↨

ص: ۳۰۸

و أمّا صاحب الأمل، فهو الذى قال هو فى حقّه، فى ترجمة صاحب الدعائم ما لفظه: و أنت تعلم أنّه لو كان لهذه النسبة واقع لذكره سلفنا الصالحون، و قد ماؤنا الحاذقون بأمثال هذه الشؤون، و لم يكن يخفى ذلك الى زمان صاحب الأمل، الذى من فرط صداقته يقول بشيعيّة أبى الفرج الأصفهانى الأموى الخبيث، الى آخره §روضات الجنات ۸: ۱۴۹.

§، فكيف صار فى هذا المقام من المتبحّرين النّقاد؟! الذى يعارض بقوله كلام هؤلاء الإعلام، مع أنّ نسبة الإنكار بل شدّته إليه افتراء.

أمّا فى الأمل، فعدّ الكتاب من الكتب المجهولة §أمل الآمل ۲: ۳۶۴.

§.

و أمّا فى الهداية فقال: تتمّة: قد وصل إلينا أيضا كتب كثيرة قد ألّفت، و جمعت فى زمانهم عليهم السلام نذكرها هنا، و هى ثلاثة أقسام- الى أن قال-:

الثانى: ما لم يثبت كونه معتمدا، و لذلك لم ننقل عنه، فمن ذلك الفقه الرضوى كتاب الرضا عليه السلام، و غير ذلك. الثالث: ما ثبت عندنا كونه غير معتمد فلذلك لم ننقل عنه، فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة، الى آخره §هداية الأمة: مخطوط.

§.

و ظاهر أنّ عدم العلم غير العلم بالعدم، و الإنكار من آثار الثانى لا الأول.

و أمّا ثالثا: فقوله: تبعا لسائر أفاضل محقّقينا المتقدّمين، الى آخره، لا يخلو من الجزاف، سواء أراد من المتقدّمين ما هو المصطلح بين أصحابنا، و هو من تقدّم على شيخ الطائفة، و لهذا يعدّون ابن إدريس و من بعده من المتأخّرين، أو من تقدّم على المجلسيّين، أو على بحر العلوم على ما هو الظاهر من كلامه، وليته أشار الى أسامى بعضهم، و لو عثر عليه لنقله يقينا لشدّة حرصه على إثبات عدم حجيّة الكتاب من جهة عدم اعتناء الأصحاب به. و أمّا عدم نقل اعتباره عن جملة منهم فلا يدلّ على عدم اعتباره، لكونه أعمّ منه،

↨

ص: ۳۰۹

و من عـدم العثور عليه، أو ظنّ عدم الحاجة إليه لعكوف الأصـحاب على أبواب الكتب الأربعة قديما و حديثا، و بناهم على عدم الحاجة الى المراجعة إلى غيرها.
و على مـا ذكره من المقـدّمات التخميتيّـة تتطرّق الشـبهة إلى كثير من مآخـذ البحار و الوسائل، كما أشـرنا إليه سابقا، إذ لم ينقل عنها، و لا اعتمد عليها، و لا أشار إليها من تقدّم على صاحبيهما، من أرباب المؤلّفات و التصانيف فى الفقه و الأحكام.
و أمّا رابعا: فقوله: رجل عدل مطّلع على علوم الأخبار، بصير بدقائق الأمور، الى آخره §روضات الجنات ٢: ٣٣٦.
§ فإنّا لم نطّلع الى الآن من بين الفقهاء و الأصوليّين، فضـلا عن المحـدّثين و الأخباريّين، على اختلاف مشاربهم فى حجيّـة الخبر الواحـد من اشترط فى الراوى بعـد العدالـة، و الضـبط بالمعنى العـدمى- لا الوجودى الـذى هو من شـروط الكمال- كونه عالما، مطّلعـا بعلوم الأخبار، و بصـيرا بـدقائق الأمور، حتى على طريقـة صاحب المعالم، الـذى اشترط فى صـحّة الخبر كون الراوى ممّن زكاه عدلان §معالم الدين: ٢٠۴.
§، فضلا عمّن اكتفى فى التزكية بالظنون، و الأمارات الداخلية و الخارجية، فضلا عمّن لم يشترط فى الحجيّة عدالة الراوى، و لم يقتصـر على الصّـحيح من الأخبـار، و عمـل بـالموثّق، و الحسن، و الضـعيف المنجبر، كما عليه الأساطين منهم، و قريب منهم من اقتصـر فى الحجيّـة على ما اطمأنّ بصـدوره بالقرائن الداخليّة و الخارجيّة، و هو الخبر الصـحيح على طريقة القدماء، كما حقّق فى محلّه.
و على ما ذكره لا تكاد تجد خبرا صـحيحا فى الكتب الأربعة، فضلا عن غيرها، فإنّ الصحيح على ما ذكره هو ما كان تمام رجال سنده مثل زرارة، و محمد

↕

ص: ٣١٠

ابن مسـلم، ممّن حاز بعـد العدالة و الوثاقة، مقام العلم، و الاطّلاع، و البصـيرة بدقائق الأمور، و هو غير موجود أو نادر، بل الغالب فى الصحاح وجود واحد أو أكثر فى سندها ممّن اقتصروا فى ترجمته بذكر التوثيق، أو أثبتوا وثاقته بالأمارات، ككونه ممّن روى عنه صـفوان، أو الـبزنطى، و غير ذلـك، و ليس فى كلامـهم إشـارة إلى إحرازه المقامـات المـذكورة، فتخرج هـذه الطوائف من الصحاح- و هى جلّها- عن حدود الصحّة و الحجيّة، و فيه من اللوازم الباطلة ما لا يخفى على أحد من أهل العالم.
و أمّا خامسا: فقوله: فيصير بمنزلة الخبر الواحد العدل الكذائى المحدّث عن الإمام، المتّفق على حجيّته فى هذه الأعصار.
فإنّه صـحيح، غير قوله: الكذائى، المشير به الى ما اشترطه فى الحجيّة، ممّا هو من خصائصه، إلّا أنّهم مختلفون فى وجه الحجيّة، و لا يوجب دخول الخبر المذكور فى حدّ الصحيح التزام كلّ طائفة منهم بأخذه.
فمن كان الحجيّـة عنده الخبر الموثوق بصدوره، فربّ صـحيح لا يعمل به لعدم الاطمئنان بالصدور، لأمور تبعده، و لعلّ منه الخبر المـذكور بـالنظر الى الموهنـات السابقـة، و كـذا من اقتصـر على حصـول الظنّ به، لمـا ذكر، و من المحتمـل دخـوله فى الأخبـار الحدسيّة، بملاحظة بعض مقدّماته عند بعضهم، فلا تشمله أدلّة الحجيّة.
و كذا من جعل الحجّة ما يحصل به الظنّ بالواقع، فلعلّه لا يحصل له الظنّ به بعد النظر الى الموهنات المذكورة.
مع أنّ فيمن اعتنى به على أحـد الـوجهين من كـونه من تـأليفه أو إملائه غنى عن تخلّف من تخلّف، بـل يمكن جعـل مـا ذكره اعتراضا عليهم، من عدم تمسكهم بما هو جامع لما قرروه من الشرائط.
و أمّا سادسا: فقوله: أو لا أقلّ من الإجماعات المنقولة، الى آخره §روضات الجنات ٢: ٣٣٦.
§، ففيه

↕

ص: ۳۱۱

أنّ المحقّق الثابت عند أولى البصائر فى هذه الأعصار عدم الحجيّة و الاعتبار.

و أمّا سابعا: فقوله: إنّ تركهم الاعتداد به، الى قوله: عدم كون الرجل بصيرا، الى آخره §روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

§، ففيه مضافا الى ما عرفت- من عدم اشتراط أحد فى الخبر ما اشترطه- أنّه كان جامعا لما قرّره، لما تقدّم من كلام صاحب الرياض من أنّه كان عالما فاضلا، جليلا، فإن أراد ما هو فوق هذا المقام فالمشتكى الى اللّه تعالى، و إن خطّأ صاحب الرياض فى كلامه، فلا يمكنه ذلك، لاعترافه بأنّه المبرّز المقدّم فى هذا الفنّ، مع كونه فى عصره.

ثمّ فى باقى كلامه من الضعف و الوهن ما لا يخفى على النقّاد البصير.

و ذكر فى الوجه الرابع ما خلاصته: إنّ المجلسى الأوّل الذى هو الباعث على إيقاظ هذه الفتنة النائمة، كان سبب اعتماده على هذا الكتاب مطابقة فتاوى علىّ بن بابويه فى رسالته، و فتاوى ولده الصدوق فى الفقيه، لما فيه من غير تغيير أو تغيير يسير، و عليه لا يمكن تنزيله منزلة خبر الواحد العدل المستدلّ على حجيّته بمفهوم آية النبإ، أو الأخبار المتواترة، أو عمل الأصحاب، أو غير ذلك §روضات الجنات ۲: ۳۳۶.

§.

قلت: إن المجلسى أخبر عن القاضى المذكور- الذى صرّح بأنّه ثقة عدل- أنّ هذا الكتاب من الإمام عليه السلام، و به يدخل فى الأخبار الصحاح، فيشمله ما دلّ على حجيّتها سواء اطمأنّ المجلسى بما أخبره به من جهة نفس إخباره، أو كان سبب اعتماده عليه القرائن الخارجيّة الدالّة على صحّة صدور متنه- كالمطابقة المذكورة- لا على واقعيّة مضمونه، فاسد §كذا، و لم نهتد الى وجهها، و الصحيح عدمها. و هى موجودة فى الأصل الحجرى.

§ إذ لا مدخليّة لاعتقاد الراوى بعد إحراز الشرائط فيه و فى المروى عنه، بل لو كان المروى عنه كذّابا

↕

ص: ۳۱۲

وضّاعا عند الراوى، و ثقة ثبتا عند غيره، فروى عنه حديثا فالخبر صحيح، لا جناح فى العمل به فضلا عن مثل المقام، فلعلّه بملاحظة غرابة الخبر، أو بعض الموهنات أراد جبر كسره- مع اجتماعه للشرائط- بما ذكره فى المؤيّدات، و اللّه العالم.

و حاصل ما ذكره فى الوجوه الأربعة، و أتعب نفسه فى طول العبارة: أنّ القاضى مير حسين لم يكن من العلماء العارفين بدقائق الأخبار، و هو الوجه فى عدم اعتناء العلماء بما أخبر من أمر الكتاب، و إنّه لو كان منهم لتلقّوه بالقبول.

و قد عرفت ما فى جميع تلك الدعاوى من الضعف، و ما رأينا أحدا فصّل فى شمول أدلة حجيّة خبر العادل فى أمثال المورد، بين كون الراوى العادل عالما بصيرا، و بين غيره، فإنّ المخبر به فيها إن كان من الأمور الحسيّة- كما أشرنا إليه سابقا، و اعترف به فى كلامه- تشمله الأدلة، و إن نوقش فى ذلك بملاحظة أنّ بعض مقدّماته حدسيّة فلا تشمله، و إن كان الراوى فى أعلى الدرجة من العلم و الخبرة.

ثمّ اعلم أنّ من سنن اللّه التى لن تجد لها تبديلا و لا تحويلا- على ما نطق به كلام أهل العصمة عليهم السلام، و عاضدة الاستقراء و التجربة: إنّ من عيّر مؤمنا بذنب لم يمت حتّى يرتكبه، و هذا السيّد المعظّم صاحب الروضات مع طول باعه، و كثرة اطّلاعه، و تعييره العلّامة الطباطبائى بما لا مزيد عليه من جهة اعتقاده اتّحاد السيّدين، بل الثلاثة مع اختلاف الطّبقة، و قد عرفت أنّ اتّحاد القاضى مع أحدهما غير مناف للطبقة. و ما بينه و الآخر لا يزيد على ثلاثين سنة.

قد صدر منه فی الکتاب المذکور فی موارد عدیدة أعجب من هذا بمراتب عدیدة، نشیر الی بعضها، و الباقی موکول الی تتبع النّاظر:

منها: قوله فی ترجمة المقدّس الأردبیلی: ثمّ إنّ من جملة کراماته التی نقلها صاحب اللؤلؤة، عن تلمیذه السیّد نعمة اللّه الجزائری- رحمه اللّه- هو

↕

ص: ۳۱۳

أنّه، الی آخره §روضات الجنات ۱: ۸۱.

§.

و ولادة السیّد بعد وفاة المولی المذکور بأزید من خمسین سنة، کما یأتی فی الفائدة §الثالثة، و حاصله: ان وفاة المقدس الأردبیلی سنة ۹۹۳، و ولادة السید الجزائری سنة ۱۰۵۰ و وفاته سنة ۱۱۱۲. و منشأ هذا توهم عود ضمیر تلمیذه إلی الأردبیلی بینما هو عائد إلی المجلسی.

§ الآتیة.

و منها: قوله فی ترجمة علّامة عصره الشیخ أبی الحسن، الشریف العاملی الغروی، فی ضمن ترجمة الآمیرزا محمد الأخباری، المتأخّر، المقتول بمناسبة جزئیّة، و فی ذلک من إساءة الأدب بالنسبة الی هذا المولی الجلیل ما لا یخفی، قال: و قد کان من أعاظم فقهائنا المتأخّرین، و أفاخم نبلائنا المتبحّرین، سکن دیار العجم طوالا من السنین، و نکح هناک فی بعض حوافد مقدّم المجلسیّین، ثمّ لمّا هاجر الی النجف الأشرف نکح فی بعض بناته والد شیخنا الفقیه المعاصر، صاحب کتاب جواهر الکلام، الشیخ محمد حسن بن المرحوم الشیخ باقر، انتهی §روضات الجنات ۷: ۱۴۲.

§.

و علی ما ذکره: أمّ صاحب الجواهر بنت الشیخ أبی الحسن، و هو الوجه فی تعبیره عن المولی المذکور فی الجواهر بالجدّ، کما فی باب الاستخارة §جواهر الکلام ۱۲: ۱۷۵.

§، و الرضاع §جواهر الکلام ۲۹: ۳۱۳.

§، و غیرهما.

و أنت خبیر بما فیه من الوهم المهین، و لوازمه الباطلة أضعاف ما أوردها علی العلّامة السابق، فإن وفاة المولی الذی هو من تلامذة المولی المجلسی فی سنة ۱۱۴۰، و صاحب الجواهر فی سنة ۱۲۶۰، و لم یستند ما ذکره الی محلّ.

و الذی وجدناه فی الوقفنامه التی کان علیها خطّ جماعة من العلماء الفقهاء، کفقیه عصره الشیخ راضی، و سبط کاشف الغطاء الشیخ مهدی،

↕

ص: ۳۱۴

و غیرهم، ما صورة محلّ الحاجة منها هکذا:

علی ذریّة ملّا أبو الحسن، و هم الشیخ أبو طالب، و أخته فاطمة، ثمّ لمّا توفّیا رجع الوقف الی ولد أبی طالب المذکور، و هو الشیخ علی، والی آمنة بنت فاطمة المذکورة، و من بعد وفاة الشیخ علی و آمنة المذکورین، رجع الوقف المذکور الی ولد الشیخ علی، و هو الشیخ حسن، و الی الشیخ باقر بن آمنة، ثمّ لمّا توفّیا رجع الوقف إلی أولاد الشیخ حسن، و هم الشیخ حسین، و

الشيخ محمد، و حليمة، و خديجة، والى ولد الشيخ باقر، و هو جناب الشيخ المرحوم الشيخ محمد حسن- طاب ثراه- انتهى موضع الحاجة منها.

و الشيخ الطالب المذكور من العلماء المعروفين، ذكره السيّد عبد اللّه الجزائرى فى إجازته الكبيرة، و بالغ فى مدحه §إجازة السيد عبد اللّه الجزائرى الكبرى: ٢٧.

§.

و منها: قوله فى ترجمة السيّد عبد الكريم بن طاوس: إنّ من جملة أساتيذه و مشايخه الإماميّة والده- الى أن قال- و الشريف أبى الحسن على بن محمد بن على العلوى العمرى النسابة، مؤلّف كتاب «المجدى فى أنساب الطالبيّين» §روضات الجنات ۴: ٢٢٣.

§ و نسب كلّ ذلك الى الرياض أيضا.

و هذه عثرة لا تنجبر، فإنّه من معاصرىّ السيّد المرتضى، و قد صرّح فى المجدى على ما فى الرياض §انظر: الرياض ۴: ٢٣١ و ٣: ١۶۴. و السبب فى ذلك هو الاشتباه فى عود الضمير فى عنه. فلاحظ.

§ أنّه دخل على السيّد سنة ۴٢۵، فبينه و بين ابن طاوس أزيد من مائتى سنة، و ما نسبه الى الرياض افتراء محض، فلاحظ.

الى غير ذلك ممّا لا يحصى، و يأتى بعضه فى الفائدة الآتية.

و قد وفينا- بحمد اللّه تعالى- بما وعدناه من ذكر ما قيل، أو يمكن أن يقال من الوجوه و القرائن، لاعتبار الكتاب المذكور، و الشواهد و الموهنات §كذا، و لعل الصحيح: و الموهنات و الشواهد.

§

↥

ص: ٣١۵

لعدمه، فعلى الناظر أن يتأمّل فيها، و ينظر إليها بعين الإنصاف، و يختار ما أدّاه إليه نظره الثاقب بعد مجانبة الاعتساف، و لنا على ما ادّعيناه فى صدر كلامنا شاهد لا حجّة فيه لغيرنا، و اللّه على ما نقول وكيل.

بقى التنبيه على أمرين:

الأوّل: فيما ظنّه، أو احتمله بعض الأصحاب من كونه بعينه رسالة علىّ ابن بابويه الى ولده كما تقدّم، و ليس لهم على ذلك شاهد سوى مطابقة عبارة كثير من مواضع الكتاب لها، و يوهنه:

أوّلا: ما ذكرناه فى الوجه السادس ممّا فى «الرضوى» من الكلمات الدّالة على صدورها من المعصوم، أو العلوى من السادة.

و ثانيا: ما فى أوّل الخطبة من قوله: يقول عبد اللّه على بن موسى الرضا، و احتمال زيادة كلمة الرضا من النسّاخ لا يعتنى به، إلّا بعد ثبوت الاتّحاد المفقود دليله.

و ثالثا: بما تقدّم من أنّ النسخة المكيّة كان تأريخ كتابتها سنة مائتين، و القميّة كتبت فى زمان الرضا عليه السلام على ما ذكره السيّد، و هذا أمر محسوس لا سبيل للخطإ فيه إلّا فى الندرة، و وفاة على بن بابويه فى سنة ثمان، أو تسع و عشرين و ثلاثمائة، فكيف يحتمل كونه رسالته؟.

و رابعا: ما يوجد فى خلال الرسالة على ما فى كتب ولده الصدوق من قوله فى صدر بعض المطالب: يا بنىّ افعل كذا و كذا، و ليس منه فى الرضوى أثر أصلا.

و خامسا: ما فيهما من المخالفة ما لا يتوهّم بينهما الاتّحاد، ففى المقنع:

قال والدى فى رسالته إلىّ: إذا لبست يا بنىّ ثوبا جديدا، فقل: الحمد للّه الذى كسانى من اللباس ما أتجمّل به فى الناس، اللهمّ

اجعلها ثياب بركة أسعى فيها بمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، فإنّه روى عن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال: «من فعل ذلك لم يتقمّصه حتى يغفر له»، و إذا أردت لبس السراويل،

↕

ص: ٣١۶

الى آخره §المقنع: ١٩۴.

§.

و فى الرضوى: و إذا لبست ثوبك الجديد، فقل: الحمد للّه الذى كسانى من الرياش ما أوارى به عورتى، و أتجمّل به عند الناس، اللهمّ اجعله لباس التقوى، و لباس العافية، و اجعله لباسا أسعى فيها لمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، و إذا أردت أن تلبس السراويل، الى آخره §فقه الرضا (عليه السلام): ٣٩٥.

§.

و إن شئت الزيادة فعليك بالمراجعة.

و سادسا: إنّ الموجود فى كتب الأحاديث و الرجال التعبير عن والد الصدوق بقولهم: على بن الحسين، أو علىّ بن بابويه، و لم أجد موضعا عبّر فيه عنه بعلى بن موسى، كى يقاس عليه الموجود فى خطبة الكتاب.

هذا و للسيّد المؤيّد صاحب الرسالة هنا كلام لا بأس بنقله، بل جعله تاسع الموهنات، فتنطبق عدد قرائن الاعتبار، و عدد عدمه، قال:

إنّ من تتبع ما حكاه الصدوق عن رسالة أبيه إليه فى تضاعيف أبواب الفقه، و شاهد ما نقله فى ذلك الكتاب من عبارات الرسالة، و التفت الى موافقة أكثر هذه العبارات لعبارات «الفقه الرضوى» حصل له القطع بأنّ هذه الموافقة التامّة لم تقع من باب الاتّفاق، و حصل له العلم بأنّ الأمر دائر بين أمور خمسة:

أحدها: أن يكون ذلك الكتاب مأخوذا من الرسالة.

و ثانيها: أن تكون الرسالة مأخوذة عنه.

و ثالثها: أن يكون كلّ منهما مأخوذا من ثالثا.

و رابعها: أن يكون الرضوى مأخوذا ممّا أخذ من الرسالة.

و خامسها: عكسه.

↕

ص: ٣١٧

و على كلّ من هذه الوجوه يلزم عدم كونه من تأليفه (عليه السلام).

أمّا على الأوّل، و الثالث، و الرابع فهو من أوضح الواضحات.

و أمّا على الثانى، فلأنّ سياق كلماته- على ما حكى عن رسالته- ينادى بأعلى صوتها أنّ ما يذكر فيه من عبارته التى أنشأها، و أنّه ليس من كلمات غيره، و هو الذى فهمه منه ولده الصدوق على ما يعطيه سياق نقله عنه فى الفقيه.

و أيضا نقول: إنّ عليّا إمّا لم يعلم أنّه من تأليف الإمام عليه السلام، و ظنّه تأليف غيره أم لا، و على كلّ منهما يلزم محذور.

أمّا على الأوّل، فلأنّه لا يخفى على ذى فطنة، بصير بأحوال القدماء الأجلّاء، خبير بديدن هؤلاء الأعلام، أنّ جلالة علىّ، و علوّ قدره، و سموّ مرتبته، ممّا يأبى عن أن يظنّ فى حقّه أنّه أخذ رسالته المذكورة من كلمات غير الإمام، و ذكر عبارات ذاك الغير

فى كتابه، و نسبها الى نفسه، و سكت عن بيان أصله، فإنّ هذا أمر قبيح، و تدليس شنيع، و عجز بيّن، لا ينبغى أن يصدر ممّن شمّ رائحة العلم، فضلا عن أن يصدر عن على بن بابويه. و أيضا من البعيد أن يقال: إنّ ذلك الكتاب كان من تأليف الإمام، و قد خفى على علىّ، بحيث ظنّه من تأليف غيره، مع أنّه- رحمه اللّه- كان أكثر تتبعا، و أقرب عصرا، و أشدّ اهتماما فى أمثال هذه الأمور.

و من الواضح أنّ أمثال على بن بابويه ما كانوا يكتفون بمجرّد سواد على بياض، و ما كانوا يعتمدون على ما لم يثبت لديهم قائله، أو على كتاب لم يكن لهم طريق معتبر الى مؤلّفه، كما لا يخفى على من أمعن النظر فى تضاعيف فهرست الشيخ، و رجال النجاشى، و نظائرهما من كتب الرجال.

و أمّا على الثانى، فيلزم محذور أشدّ ممّا ذكرنا، فإنّ الطبع السليم، و الفهم القويم المستقيم، ممّا يحكم بأنّ هذا الكتاب لو كان حاله معلوما لدى علىّ بن بابويه، و كان يعلم أنّه من تصنيف الإمام عليه السلام لما كان يخفيه عن ولده الصدوق، الناقد البصير، و لكان يطلعه على ذلك. و قد عرفت ممّا مرّ أن من

↕

ص: ٣١٨

تأمّل فى كلمات شيخنا الصدوق، و لاحظ مؤلّفاته المشهورة، المتداولة بيننا فى هذه الأعصار، و تأمّل فى تضاعيف كتابه الذى عمله لبيان أحوال مولانا الرضا عليه السلام و أخباره، و كذا كتاب فقيهه الذى عمله فى الفقه، و سعى فى تهذيبه و تنقيحه، و جعله حجّة فيما بينه و بين اللّه، حصل له العلم بأنّه لم يكن لديه.

و أمّا الخامس: فيظهر حاله ممّا فصّلناه سابقا، و لا يخفى أنّه من أبعد الوجوه.

و حيث قد وقفت على ما تلوناه عليك، علمت أنّ ما مرّ- من أنّ كون كثير من عباراته عبارات (رسالة علىّ، ممّا يؤيّد اعتباره- خلاف التحقيق، و إنّ الأمر منعكس.

قال: و ما يتوهّم من أنّ بناء الصدوق على الاعتماد على) §بين القوسين ساقط من المخطوط.

§ رسالة أبيه، يشهد بأنّه كان يعلم أنّه أخذها من هذا الكتاب، و منه يظهر عذره فى عدّه الرسالة فى الفقيه من الكتب التى عليها المعوّل، و إليها المرجع، فإنّه لم يكن يقلّد أباه حاشاه عن ذلك.

مدفوع، بأنّه يكفى فى اعتماده عليه علمه بأنّ ما يذكره فيه مأخوذ عن أهل بيت العصمة و الطهارة، و إنّه ملخّص من متون الأخبار المعتبرة المعتمدة، و ليس أمرا صادرا عن اجتهاد، و عن سائر القواعد المستنبطة المعروفة بين أصحابنا المتأخّرين، كما يشهد به ديدن القدماء.

و لذا ذكر شيخنا الشهيد فى الذكرى أنّ الأصحاب كانوا يتمسّكون بما يجدونه فى شرائع الشيخ أبى الحسن بن بابويه عند إعواز النصّ، لحسن ظنّهم به، و إنّ فتواه كروايته §الذكرى: ۴ السطر الأخير.

§، فإنّ الظاهر أنّ كتاب الشرائع هو الرسالة إلى ولده

↕

ص: ٣١٩

كما قال النجاشى §رجال النجاشى: ٢۶١/ ۶٨۴.

§، و هو أضبط من شيخ الطائفة فى أمثال هذه الأمور، فما يظهر من الشيخ فى فهرسته §الفهرست: ٩٣/ ٣٨٢.

§ من تغايرهما، حيث عدّ كلّا منهما من كتب علىّ، و عطف أحدهما على الآخر خلاف التحقيق، انتهى كلامه §رسالة فى

تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ٢٧.

§.

قلت: و لقد أجاد فيما أفاد، إلّا أنّ نتيجة ما ذكره من المقدّمات بعد التأمّل التّام عكس المراد.

توضيح ذلك: إنّ ما فى الشرائع كما عرفت متون الأخبار المعتبرة عند الأصحاب، بل أصحّ و أتقن ممّا فى مقنع ولده، الذى صرّح فى أوّله بأنّه حذف أسناد ما أودعه فيه، لوجود كلّه فى الأصول الموجودة، المرويّة عن المشايخ العلماء الثقات، للاتّفاق المذكور فى كلام الشهيد- رحمه اللّه- فيه دونه، و قد عرفت، و اعترف هو بمطابقة عباراته المنقولة لعبارة «الرضوى» بحيث لا يمكن جعلها من باب الاتّفاق.

و ظاهر أنّ سياقها ينادى بأعلى صوته أنّها صادرة من واحد، سواء كان منشئها علىّ بن بابويه، أو صاحب الكتاب، أو ثالث كان كتابة مأخذا لهما، فالموجود فى «الرضوى» المطابق لما فى الشرائع صادر من معدن العصمة، فهو إمّا من الرضا عليه السلام إملاء، أو تأليفا، أو ممّن أخذه منه، أو من إمام آخر.

و من تأمّل فى الرضوى لا يكاد يشكّ فى أنّه غير مأخوذ من كتاب آخر، أو مروىّ من شخص آخر، و إنّ صاحبه أنشأه من غير توسّل بغيره. فإذا لم يكن موضوعا و مختلفا- كما اعترف به فى مواضع من الرسالة- و لا يحتمل كونه من الأئمّة السابقة عليه عليهم السلام، فينحصر كونه له عليه السلام و احتمال الانتساب إلى الأئمّة اللاحقة بعيد، لعدم ذكر منهم عليهم السلام فيه،

↕

ص: ٣٢٠

و كون تأريخ النسختين فى عهده عليه السلام.

و أمّا إخفاء علىّ عن ولده ذلك، بقرينة عدم تعرّض له «للرضوى» فى كتبه، خصوصا العيون، ففيه بعد النقض بالرسالة الذهبيّة، التى اعترف هو باعتبارها و صحّتها، و ليس له ذكر فى كتبه أصلا، فهى شبهة بدّ من رفعها على كلّ الوجوه، و لو قلنا بعدم كونه له عليه السلام، أو لغيره من الأئمّة عليهم السلام، فإنّ عليّا كان يعلم من أىّ كتاب أخذه، و الى أىّ إمام تنتهى هذه العبارات، التى هى متون ما صدر منه، التى لا شكّ فى وحدة منشئها، و أنّها لم تكن أخبارا متشتّتة، و أحاديث متبدّدة، بأسانيد مختلفة، و طرق متفرّقة، من أئمّة متعدّدة عليهم السلام، ألقى علىّ أسانيدها، و انتظمها فى سلك واحد، خصوصا بملاحظة المطابقة المذكورة، الظاهرة على هذا الاحتمال السخيف، فى أنّ صاحب الكتاب هو الجامع للشتات قبله.

فنقول كما قال: إنّ عليّا [إمّا] أخفى عن ولده مأخذ هذه العبارات الصادرة عن الأئمّة السادات أو لا، و على التقديرين يلزم ما ذكره من المحذورات حرفا بحرف، فإنّ الصدوق على ما أسّسه من الكلام كان يعلم مأخذ ما فى رسالة أبيه إليه، الذى لا بدّ و أن يكون معتبرا معتمدا عند الأصحاب، و عليه فلم لم يشر فى موضع إليه، و اعتمد فى مواضع الحاجة على النقل منها و الاتّكال عليها، فهل هذا إلّا مجازفة فى القول، و تشبّث بأوهى من الهشيم؟! و أىّ فرق بين كون مأخذ الرسالة «الرضوى» الذى يستوحش منه، أو غيره الذى لا بدّ و أن يكون من أصول الأصحاب؟ فكيف جاز الإخفاء من الوالد و الولد فى أحدهما، و يستبعد فى الأخر؟.

الثانى: إنّه على القول بعدم كون له عليه السلام، و عدم كونه من الموضوعات و المجعولات، و عدم كونه رسالة شرائع علىّ بن بابويه، و إنّ ما فيه من الأخبار القويّة أو الضعاف القابلة للانجبار، فجامعه و مولّفه غير معلوم، و إن علم إجمالا أنّه كان فى عصر الأئمّة عليهم السلام و زمان الحضور، لبعض

↕

ص: ۳۲۱

القرائن الموجود فيه، و لكن يوجد فى كلمات بعضهم بعض الاحتمالات، لا بأس بالإشارة إليها.

فمنها: ما وجدناه منقولا- عن خطّ السيّد السند المؤيّد صاحب مطالع الأنوار، على ظهر نسخة من هذا الكتاب ما لفظه- بعد الإصرار على عدم كونه له عليه السلام-: و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لجعفر بن بشير، لما ذكره شيخ الطائفة فى الفهرست: جعفر بن بشير البجلى، ثقة جليل القدر، له كتاب ينسب الى جعفر بن محمد عليهما السلام، رواية علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام §فهرست الشيخ: ۴۳/ ۱۳۱.

§، انتهى كلامه.

و جعفر بن بشير لمّا كان من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، يمكن أن يكون ما كتبه فى أوّل الكتاب، عن لسانه عليه السلام، فصار منشأ لنسبة الكتاب إليه عليه السلام و كان الكتاب قبل زمان الشيخ منسوبا الى جعفر ابن محمد عليهما السلام، للاشتراك فى الاسم، كما أنّه فى هذه الأزمنة ممّا ينسب الى مولانا الرضا عليه السلام.

قال- رحمه اللّه-: و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لمحمد بن علىّ بن الحسين ابن زيد بن علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب عليهم السلام، لما قال النجاشى فى ترجمته ما هذا لفظه: له نسخة يرويها عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أبو الفرج محمد بن علىّ بن قرّة- الى أن قال- حدّثنا محمد بن علىّ بن الحسين بن زيد، قال: حدّثنا علىّ بن موسى الرضا عليهما السلام بالنسخة §رجال النجاشى: ۳۶۶/ ۹۹۲.

§.

و قال النجاشى أيضا: وريزة بن محمد الغسانى له كتاب عن الرضا عليه السلام، أخبرنا أحمد بن §رجال النجاشى: ۴۳۲/ ۱۱۶۳.

§، الى آخره.

↕

ص: ۳۲۲

و يحتمل أيضا أن يكون لعلىّ بن مهدى بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علىّ الرقى الأنصارى، لما فى النجاشى أنّ له كتابا عن الرضا عليه السلام، قال: أخبرنا محمد بن عثمان §رجال النجاشى: ۲۷۷/ ۷۲۸.

§، الى آخره، انتهى المنقول من خطّه- رحمه اللّه-.

و منها: ما فى الرسالة السابقة قال: و بالجملة ففى المقام احتمالات:

أحدها: أن يكون هذا الكتاب من تأليف الإمام الثامن عليه السلام، و قد عرفت ضعفه مفصّلا.

و ثانيها: (أن يكون كلّه أو بعضه مجعولا عليه، و قد ظهر ما فيه أيضا.

و ثالثها:) §ما بين القوسين ساقط من المخطوطة.

§ أن يكون متّحدا مع رسالة علىّ بن بابويه، و ضعّفه أيضا ظاهر.

و قال: و رابعها: أن يكون من مؤلّفات بعض أكابر قدماء رواة أخبارنا، أو فقهائنا العاملين بمتون الأخبار، و هو الذى يقوى فى نفسى، و يترجّح فى نظرى بمقتضى ما حصل لى من القرائن و الأمارات.

و خامسها: أن يكون عين كتاب المنقبة الذى قد ذكر جماعة من الأصحاب، منهم الشيخ الجليل ابن شهرآشوب، و الشيخ السعيد السديد على بن يونس العاملى، فى كتاب المناقب §ذكر له فى المناقب ۴: ۴۲۴، أن له كتاب المقنعة.

§، و الصراط المستقيم §الصراط المستقيم: لم نعثر عليه فيه.

§، أنّه تصنيف الإمام الهمام مولانا أبى محمد العسكرى عليه السلام، و يؤيّده ما ذكراه أنّه مشتمل على أكثر الأحكام، و متضمنّ أغلب مسائل الحلال و الحرام، ثمّ استبعده ببعض ما مرّ فى الرضوى §رسالة فى تحقيق حال فقه الرضا (عليه السلام) للخوانسارى: ۴۱.

§.

↨

ص: ۳۲۳

۴۴- فلاح السائل:

و هو الجزء الأوّل من الأجزاء العشرة من كتاب «التتمّات و المهمّات» للسيّد رضىّ- الدين علىّ بن طاوس- رحمه اللّه- و جلالة قدر مؤلّفه، و إتقانه و تثبّته فى كلّ ما ينقله أشهر- عند كلّ من عاصره، أو تأخّر- من أن يذكر، جزاه اللّه تعالى عن الإسلام و المسلمين خير جزاء الصالحين، و قد ذكرنا شرح حال التتمّات، و أسامى أجزائها على الترتيب الذى وضعه فى آخر الصحيفة الرابعة السجاديّة، من أرادها فليراجعها [نظرا لاشتمال ما افاده على فوائد إليك نص ما افاده قدس سره فى آخر الصحيفة السجادية الرابعة:

اعلم أصلح اللّه تعالى مكنون سريرتك، و فتح عين بصرك و بصيرتك، أنّ كلّ ما أوردناه فى هذه الصحيفة الرابعة من أدعية شهر رمضان و نسبناه إلى كتاب الإقبال للسيّد الأجلّ علىّ بن طاوس- قدس اللّه روحه- فإنّما هو تبعا للمحدّثين، و جريا على ما تداول بينهم، و الّا فالظاهر بل المقطوع أنّه ليس فى كتاب الإقبال عمل شهر الصّيام، و كلّ ما نقلوه من أدعية شهر رمضان و نسبوه إليه فإنّما هو من كتاب آخر للسيّد مقصور على ذكر أعماله، و اشتبه عليهم جميعا، حتى العلّامة المجلسى، و المحدث الحر العاملى، و السيّد الجزائرى، و النحرير الماهر فى هذا الفن صاحب الصحيفة الثالثة، و صاحب العوالم، و أضرابهم، و نحن نوضح المقصود و نبيّن سبب الاشتباه بعون اللّه تعالى.

اعلم انّ السيّد الأجلّ صاحب الكرامات الباهرة طاوس آل طاوس على بن موسى بن جعفر بن محمّد- رحمهم اللّه- صنف كتابا كبيرا سماه (مهمّات فى صلاح المتعبد و تتمات المصباح المتهجّد) و عبّر عنه فى سائر كتبه و غيره بالمهمات و التتمات، و هو- على ما صرح به فى كشف المحجة- إن تم يصير أكثر من عشر مجلّدات §كشف المحجة: ۱۳۷.§، و قد خرج منه ثمانية، عثرنا على خمسة منها، و لم نعثر على باقيه، و لا نقل عنه احد.

ثم انه رحمه اللّه قد سمى كل مجلد عنه باسم على حده:

↨

ص: ۳۲۴

فالمجلد الأول، و الثانى منه؟ سماه: فلاح السائل و نجاح المسائل فى عمل اليوم و اللّيلة § مطبوع مشهور.§.

و الثالث سمّاه: زهرة الربيع فى أدعية الأسابيع.

و الرّابع سمّاه: جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع §مطبوع أيضا مشهور.§ فى صلوات أيام الأسبوع و اعمال الجمعة زائدا على ما جمعه فى الجزء الثالث.

و الخامس سمّاه: الدروع الواقية من الاخطار §طبع أخيرا ضمن سلسلة مصادر بحار الأنوار من قبل المؤسسة.§ فيما يعمل مثلها كل شهر على التكرار.

و السادس سمّاه: مضمار السبق فی میدان الصدق فی اعمال شهر رمضان، و له اسم آخر کما يأتی.
و السابع سمّاه: مسالک المحتاج الی مناسک الحاج.
و الثامن سمّاه: الإقبال بالاعمال الحسنة فيما يعمل مرة فی سنة §مطبوع معروف.§، و هو مقصور علی ذکر اعمال شهر شوال الی آخر شهر رمضان، و هو مجلد کبیر مختلف النسخ بالزيادة و النقصان، و ليس فيه ذکرا لشهر الصيام لقرائن کثيرة.
الأول: تصريحه رحمه اللّه فی الفصل السادس من الباب السادس من کتاب أمان الأخطار بما لفظه و ينبغی أن يصحب معه کتابنا فی عمل السنة منها کتاب عمل شهر رمضان و اسمه کتاب المضمار، و کتاب التمام لمهام شهر الصيام، و کتاب الإقبال بالاعمال الحسنة فيما يعمل مرّة فی السنة، و هما مجلدان الأول من شهر شوال الی آخر ذی الحجة و الثانی من شهر محرم الحرام الی آخر شهر شعبان فإنهما قد تضمّنا من مهمات الإنسان ما هو کالفتح لابواب الأمان §الأمان من الاخطار: ۹۰- ۹۱.§.
الثانی: قوله رحمه اللّه فی کتاب الإجازات فی الفصل الموضوع لذکر ما صنفه: و ممّا صنفته- و ما عرفت أنّ أحدا شرفه اللّه جل جلاله بالسبق الی مثل تأليفه و تصنيفه- کتاب مهمات فی صلاح المتعبد و تتمّات المصباح المتهجد، خرج منه مجلدات، منها کتاب فلاح السائل الی أن قال بعد ذکر ما ذکرنا: و بقی منه ما يکون فی السنة مرّة واحدة، و قد شرعت منها فی کتاب
↨
ص: ۳۲۵
مضمار السبق فی میدان الصدق لصوم شهر رمضان. و فی کتاب مسالک المحتاج الی مناسک الحاج: و ما يبقی من عمل السنة سوف اتممه، الی آخر ما قال.
الثالث: قوله رحمه اللّه فی اعمال اليوم الثالث عشر من شهر رمضان: و قد قدمنا فی عمل رجب عملا جسيما فی الليالی البيض منه، و من شعبان، و من شهر الصيام، الی ان قال و ذلک الجزء منفرد فربما لا يتفق حضوره عند العامل بهذا الکتاب فنذکر هاهنا صفة هذه الصلاة إلی آخره.
الرابع: قوله رحمه اللّه فی اعمال المحرم من الإقبال قبيل الباب الأول ما لفظه: و نبئنا بالإشارة الی بعض تأويل ما ورد من الاختلاف فی الاخبار، هل أول السنة شهر رمضان أو شهر المحرم؟ فنقول: قد ذکرنا فی الجزء السّادس من الذی سميناه کتاب المضمار ما معناه: انه يمکن ان يکون أوّل السنة فی العبادات و الطاعات شهر رمضان، و ان يکون أول السنة لتواريخ أهل الإسلام و متجددات العام شهر محرّم الحرام، و قدمنا هناک بعض الاخبار المختصة بأنّ أول السنة شهر رمضان إلی آخره §الإقبال: ۵۴۱.§.
و قد ذکر تلک الاخبار و الجمع الّذی ذکره فی الباب الثانی من المضمار الذی أدرجوه فی الإقبال.
الخامس: قوله فی آخر أعمال شعبان: و هذا آخر ما اقتضاه حکم الامتثال لمراسم الموافق لنا و مالک العناية بنا فی ذکر الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرّة واحدة فی کل سنة §الإقبال: ۷۲۶.§.
و ذکر فی آخر عمل ذی الحجة: أنه آخر الجزء الأول من الإقبال، و أنّ أول الجزء الثانی شهر المحرّم §الإقبال: ۵۳۱.§، و ذکر فی أول شهر شوال فهرس فصوله، و يوجد فی بعض النسخ خطبة ناقصة من أوّلها و أول الموجود منها هکذا: للتنوّر بأنوارها، و الاستضاءة بأضواء عنايات اللّه جل جلاله و إسرارها، الی آخره §الإقبال: ۳۰۲.§، و هذا دأبه فی أول کل جزء من ذکر الخطبة و فهرس الفصول، و فی صدر الکتاب، و لو کان عمل شهر رمضان جزءا من الإقبال لکان جزءا ثالثا منه، و هو خلاف ما صرّح به، و لم يذکر فهرس أبوابه و فصوله فی صدر أحد الجزءين، بل سقط من أصل نسخة المضمار
↨

ص: ۳۲۶

الخطبة و الفهرس و نزر يسير من فصول الباب الأول منه، و أول الموجود منه كلمات من آخر حديث فى فضل شهر رمضان، و بعده الخطبة المعروفة للنبىّ صلّى اللّه عليه و آله نقلها عن بشارة المصطفى لعماد الدين الطبرى § الإقبال: ۲.§.

ثم وقع بيد النّسّاخ فرأوا كتابا للسيّد فى اعمال شهر رمضان على نسق الإقبال فظنّوا انّه منه فألحقوه به، و اشتهرت النسخ و صار ذلك سببا لتوهم الجماعة المذكورين، و لم أر من تنبه لذلك الا الشيخ الأجلّ الخبير إبراهيم بن على الكفعمى الجبعى فى جنته، فإنّه عدّ فى فهرس كتبه كتاب الإقبال و كتاب عمل شهر رمضان، و كلّ ما نقله فى الفصل الخامس و الأربعين فى عمل شهر رمضان عن السيّد ينسبه الى الثانى، و قال فى آخر الفصل: ثمّ ما اختصرنا من الأدعية فى هذا الشهر الشريف و هى كثيرة جدا من أرادها فعليه بكتاب عمل شهر رمضان تأليف السيّد الجليل رضى الدين علىّ بن طاوس الحسنى ختم اللّه له بالحسنى و لنا بمحمّد خاتم النبيّين و آله الطاهرين صلوات اللّه عليهم أجمعين §الجنة الواقية: لم نعثر عليه فيه.§.]

↨

ص: ۳۲۷

۴۵- كتاب مشكاة الأنوار فى غرر الأخبار:

قال فى الرياض: الشيخ ثقة الإسلام أبو الفضل علىّ بن الشيخ رضىّ الدين أبى نصر الحسن بن الشيخ أبى علىّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسى، الفاضل العالم، الفقيه المحدّث الجليل، صاحب مشكاة الأنوار، روى عن السيّد السعيد جلال الدين أبى علىّ بن حمزة الموسوى و غيره، كما يظهر من المشكاة المذكور، و له من المؤلّفات أيضا كتاب «كنوز النجاح» فى الأدعية، و ينقل عن هذا الكتاب ابن طاوس فى «المجتنى من الدعاء المجتبى» §انظر: ۸۴، ۸۶، ۸۷ منه.

§ و غيره، و كذا الكفعمى فى «المصباح» كثيرا، و هذا الشيخ سبط الشيخ أبى علىّ الطبرسى صاحب «مجمع البيان»، و قد ألّف المشكاة المذكور تتميما لكتاب «مكارم الأخلاق» لوالده أبى نصر الحسن بن الفضل المذكور، فيكون نسب هذا الشيخ هو: أبو الفضل علىّ بن رضىّ الدين أبى نصر الحسن بن أمين الدين أبى علىّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسى، و حمله على غلط الكاتب، و أنّه كان أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى، ممّا لا حاجة إليه.

و ممّا قلناه وضح اسم سبطه- أعنى مؤلّف كتاب مشكاة الأنوار- و إن كان مخفيّا على الأستاذ الاستناد فى بحار الأنوار §بحار الأنوار ۱: ۹، حيث نسبه الى السبط من دون ذكره بالاسم.

.§

و قد نقل الشيخ نعمة اللّه بن خاتون العاملى فى الرسالة المعمولة لمعنى العدالة، بعض الفتاوى عن الشيخ أبى الفضل الطبرسى.

و نقل الأمير سيّد حسين المجتهد أيضا، فى أواخر كتاب «دفع المناواة» عن كتب ثقة الإسلام أبى الفضل الطبرسى بعض الفوائد.

و الظاهر أنّ مرادهما به هو هذا الشيخ، و على هذا فله مؤلّفات اخرى.

↨

ص: ۳۲۸

و قد يستشكل بأنّ ثقة الإسلام لقب جدّه صاحب «مجمع البيان» و لكنّ الأمر فيه سهل لاحتمال الاشتراك، مع أنّ المشهور فى لقب جدّه هو «أمين الدين».

و قال الأستاذ الاستناد- أيّده اللّه تعالى- فى أوّل البحار: و كتاب مشكاة الأنوار لسبط الشيخ أبى على الطبرسى، ألّفه تتميما

لمکارم الأخلاق تألیف والده الجلیل، ثمّ قال: و کتاب مشکاة الأنوار کتاب طریف، یشتمل علی أخبار غریبة، انتهی §بحار الأنوار ۱: ۹ و ۲۸.

.§

و أقول: قال نفسه فی أوّل المشکاة المذکور- بعد إیراد حکایة تألیف والده کتاب «مکارم الأخلاق» و کتاب «الجامع» الذی لم یتمّه کما سبق فی ترجمته- بهذه العبارة: ثمّ سألنی جماعة من المؤمنین، الراغبین فی أعمال الخیر أن اؤلّف هذا الکتاب فتقرّبت الی اللّه عزّ و جلّ بتألیفه، و کتبت ما حضرنی من ذلک، و رتّبته و بوّبته، و ترکت فی آخر کلّ باب أوراقا لاحق به ما شذّ عنّی، و سمّیت هذا الکتاب بمشکاة الأنوار فی غرر الأخبار، انتهی کلام صاحب الریاض §ریاض العلماء ۳: ۴۰۶.

.§

قلت: و یأتی أنّ کتاب کنوز النجاح من مؤلّفات جدّه، و صرّح به فی الریاض أیضا فی ترجمة جدّه §ریاض العلماء ۴: ۳۵۶.

§، و أغلب أخبار المشکاة منقولة من کتب المحاسن، و کان عنده تمامها، أو أغلبها، و یعرف اعتباره من اعتباره، و فی أواخره حدیث عنوان البصری المعروف، عن الصادق علیه السلام §مشکاة الأنوار: ۳۲۵.

§، الذی نقله فی البحار §بحار الأنوار ۱: ۲۲۴/ ۱۷.

§ عن خطّ الشیخ البهائی، منقولا عن خطّ الشهید الأوّل، و غفل عن نقله عنه.

↕

ص: ۳۲۹

۴۶- رسالة فی المهر:

للشیخ الجلیل أبی عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان المفید، و غیرها ممّا لا حاجة إلی ذکرها.

↕

ص: ۳۳۰

۴۷- [المسائل الصاغانیّة].

§أثبتنا العنوان حفظا للتسلسل العام الوارد فی الفائدة الأولی صحیفة: ۲۰.

.§

↕

ص: ۳۳۱

۴۸- کتاب عوالی اللآلئ الحدیثیة علی مذهب الإمامیة:

تألیف المحقّق الفاضل محمد بن الشیخ زین الدین أبی الحسن علیّ بن حسام الدین إبراهیم بن حسن بن إبراهیم بن أبی جمهور بن الهجری الأحسائی.

قال فی أمل الآمل: محمد بن أبی جمهور الأحسائی، کان عالما، فاضلا، راویة، له کتب منها: «عوالی اللآلئ الأحادیثیة علی

مـذهب الإماميّـة» §ضـبط المؤلف اسم كتابه هذا هكذا عوالى اللآلئ العزيزية فى الأحاديث الدينية. انظر: الذريعة ١: ٣٥٨ و رقم ٤٩ من خاتمة المستدرك صحيفة ١٦٨.

§، كتاب الأحاديث الفقهيّة، كتاب معين المعين، شرح الباب الحادى عشر، كتاب زاد المسافرين فى أصول الدين، و له مناظرات مع المخالفين، كمناظرة الهروى و غيرها، و رسالة فى العمل بأخبار أصحابنا §أمل الآمل ٢: ٢٥٣.

.§

و قال فى موضع آخر: محمد بن على بن إبراهيم بن أبى جمهور الأحسائى، فاضل، محدّث، الى آخره §أمل الأمل ٢: ٢٨٠.

.§

و فى اللؤلؤة: و الشيخ محمد بن أبى جمهور كان فاضلا، مجتهدا، متكلّما، له كتاب عوالى اللآلئ، جمع فيه جملة من الأحاديث، إلّا أنّه خلط فيه الغثّ بالسمين، و أكثر فيه من أحاديث العامّة، و لهذا إنّ بعض مشايخنا لم يعتمد عليه، ثمّ عدّ بعض مؤلّفاته §لؤلؤة البحرين: ١٦٨/ ٦٤.

.§

و ذكره القاضى فى مجالس المؤمنين، و مدحه و أطراه، و قال: إنّه مذكور فى سلك المجتهدين §مجالس المؤمنين ١: ٥٨١.

.§

↨

ص: ٣٣٢

و فى البحار: و كتاب عوالى اللآلئ، و إن كان مشهورا، و مؤلّفه فى الفضل معروفا، لكنّه لم يميّز القشر من اللّباب، و أدخل أخبار متعصبى المخالفين بين روايات الأصحاب، فلذا اقتصرنا منه على نقل بعضها، و مثله نثر اللآلئ §بحار الأنوار ١: ٣١.

.§

و قال العالم الجليل، الأمير محمد حسين الخاتون‌آبادى، فى مناقب الفضلاء: و عن السيّد حسين المفتى- رحمه اللّه- عن الشيخ نور الدين محمد ابن حبيب اللّه، عن السيد النجيب الحسيب الفاضل السيد مهدى، عن والده الشريف المنيف، الكريم الباذل، السخىّ الزكىّ، السيد محسن الرضوى المشهدى، عن الشيخ المدقّق العلّامة محمد بن على بن إبراهيم الأحساوى- طيّب اللّه ضرائحهم- إلى آخر أسانيدهم التى أوردها فى عوالى اللآلئ، و إجازته المبسوطة التى رقّمها للسيّد المذكور.

و فى إجازات البحار، بعد ذكر الإجازة المذكورة قال: و لنتبع هذه الإجازة بإيراد الطرق السبعة، التى ذكرها الشيخ المحقّق محمد بن أبى جمهور المذكور- قدس اللّه روحه- فى كتابه المسمّى بعوالى اللآلئ، فقال قدّس سرّه فيه: الطريق الأوّل، الى آخره §بحار الأنوار ١٠٨: ٧.

.§

و فيها قال: قال السيّد حسين المفتى المذكور: أروى عن الشيخ نور الدين محمد بن حبيب اللّه، عن السيّد محمد مهدى، عن والده السيّد محسن الرضوى المشهدى، عن الشيخ الفاضل محمد بن علىّ بن إبراهيم بن جمهور الأحساوى، بسنده المذكور فى عوالى اللآلئ، على ما ذكره فى إجازته التى كتبها للسيّد محسن §بحار الأنوار ١٠٩: ١٧٣.

.§

و قال السيّد النبيل، السيّد حسين القزوينى- طاب ثراه- فى مقدّمات

↨

ص: ٣٣٣

شرح الشرائع: محمد بن علىّ بن إبراهيم بن أبى جمهور الأحساوى، فاضل، جامع بين المعقول و المنقول، راوية للأخبار، ذكره الفاضل الأسترابادى فى «الفوائد المدنيّة» §الفوائد المدنية: ١٨۶.

§ و الفاضل المجلسى فى «إجازات البحار» §بحار الأنوار ١٠٨: ٣- ٢٠.

§ و شيخنا الحرّ فى موضعين من «أمل الآمل» §أمل الأمل ٢: ٢۵٣، ٢٨٠.

§، له كتب، منها العوالى اللآلئ، و المجلى، و شرح الألفية، و الأقطاب فى الأصول، و غيره، و ما وصل الى النظر القاصر من نسخة العوالى كان بخطّ الوالد العلّامة مع حواشيه.

و قال المحقّق الكاظمى فى أوّل كتاب المقابيس: و منها: الأحسائى، للعالم العلم، الفقيه النبيل، المحدّث الحكيم، المتكلّم الجليل، محمد بن علىّ ابن إبراهيم بن أبى جمهور، سقاه اللّه يوم النشور من الشراب الطهور، و كان من تلامذة الشيخ الفاضل، شرف الدين حسن بن عبد الكريم الفتال الغروى، الخادم للروضة الغرويّة، و الشيخ علىّ بن هلال الجزائرى فى كرك، فى أثناء مسيره إلى حجّ بيت اللّه، و فى رجوعه من الحجّ، و هو صاحب كتاب عوالى اللآلئ، و نثر اللآلئ فى الأخبار، و رسالة كاشفة الحال عن أحوال الاستدلال فى الأصول، و الجامعيّة فى شرح الألفية الشهيديّة، و المجلى فى الحكمة و المناظرات مع العامّة، و غيرها، و روى كالكركى عن ابن هلال، عن أبى العباس، و روى أيضا عن أبيه، و غيره من المشايخ §مقابس الأنوار: ١۴.

§.

و قال العالم المتبحّر السيّد عبد اللّه، سبط المحدّث الجزائرى فى إجازته الكبيرة، فى ذكر مشايخ المجلسى- رحمه اللّه-: و منهم السيّد السند، الأمير فيض اللّه بن غياث الدين محمد الطباطبائى، عن السيّد الحسيب القاضى حسين- الى أن قال- عن الشيخ الجليل محمد بن على بن إبراهيم بن أبى جمهور

↕

ص: ٣٣۴

الأحسائى §الإجازة الكبيرة للسيد عبد اللّه الجزائرى: ١٩.

§.

و قال السيّد الأجلّ، الأمير عبد الباقى فى إجازته للعلّامة الطباطبائى:

و قال الشيخ الجليل المبرور محمد بن أبى جمهور الأحسائى، فى كتابه المعروف بعوالى اللآلئ: روى عنده من المشايخ بطريق صحيح، عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ اللّه عزّ و جلّ يقول» الخبر.

و قال الفاضل الخبير فى الرياض، فى باب الكنى: أبى جمهور اللحساوى، و هو الأشهر فى ابن أبى جمهور، و قد يقال: ابن أبى جمهور، و يقال فى هذه النسبة: الأحساوى أيضا، و يقال تارة: الأحسائى، و اللحسائى- الى أن قال- و هو فى الأشهر يطلق على الشيخ شمس الدين محمد بن على بن إبراهيم بن الحسن بن أبى جمهور، كذا بخطّه رحمه اللّه على ظهر بعض مؤلّفاته، و هو الفقيه الحكيم المتكلّم، المحدّث الصوفى، المعاصر للشيخ على الكركى، و كان تلميذ علىّ بن هلال الجزائرى، و صاحب كتاب «عوالى اللآلئ» و كتاب «نثر اللآلئ» و كتاب «المجلى فى مرآة المنجى» و غيرها من المؤلّفات، ذو الفضائل الجمّة لكنّ التصوّف العالى المفرط قد أبطل حقّه §رياض العلماء ۶: ١٣.

§. الى غير ذلك من عبارات الأصحاب على اختلاف طبقاتهم و مشاربهم فى حقّه، و ذكرهم إيّاه بأوصاف و ألقاب يذكرون بها العلماء الأعلام و الفقهاء العظام.

فمن الغريب بعد ذلك ما ذكره السيّد الأيّد المعاصر فى الروضات، فى ترجمته بعد ذكر طرقه السبعة حيث قال: و أمّا نحن فقد قدّمنا ذكر شيخه الأجلّ الأعظم على بن هلال الجزائرى، الذى هو من جملة مشايخ المحقّق الشيخ على الكركى، و بقى سائر مشايخه السبعة- المذكورين هنا، و فى مقدّمة كتابه العوالى على سبيل التفصيل- عند هذا العبد، و سائر أصحاب التراجم و الإجازات، من جملة علمائنا المجاهيل، بل الكلام فى توثيق نفس الرجل، و التعويل على رواياته

↨

ص: ٣٣٥

و مؤلّفاته، و خصوصا بعد ما عرفت له من التأليف فى إثبات العمل بمطلق الأخبار، الواردة فى كتب أصحابنا الأخيار، و ما وقع فى أواخر وسائل الشيعة، من كون كتابى حديثه خارجين عن درجة الاعتماد و الاعتبار، مع أنّ صاحب الوسائل من جملة مشاهير الأخباريّة، و الأخباريّة لا يعتنون بشىء من التصحيحات الاجتهاديّة، و التنويعات الاصطلاحيّة، انتهى §روضات الجنات ۷: ۳۳.

§.

و أنت خبير بأنّ كثيرا من العلماء المعروفين، المذكورين فى الإجازات و الكتب المعدّة لترجمتهم، ما قالوا فى حقّهم أزيد ممّا قالوا فى ترجمة صاحب العنوان، و لم يعهد منهم تزكيتهم و توثيقهم بالألفاظ الشائعة المتداولة فى الكتب الرجاليّة، التى يستعملونها فى مقام تزكية الرواة و تعديلهم، فإنّهم أجلّ قدرا، و أعظم شأنا من الافتقار إليه.

و لذا قال شيخنا الشهيد الثانى فى شرح الدراية: و قد مرّ أيضا: تعرف عدالة الراوى بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل و غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السابقين من عهد الشيخ الكلينى و ما بعده الى زماننا هذا، و لا يحتاج أحد من هؤلاء المشهورين الى تنصيص على تزكيته، و لا تنبيه على عدالته، لما اشتهر فى كلّ عصر من ثقتهم، و ضبطهم، و ورعهم زيادة على العدالة، و إنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء §الدراية: ۶۹.

§.

و على ما أسّسه تتطرق الشبهة فى جماعة كثيرة من علمائنا الأخيار، الذين قالوا فى ترجمتهم مثل ما قالوا فى حقّ صاحب العوالى، أو أقلّ، فتخرج أخبار هؤلاء الأعاظم، و رواياتهم، و منقولاتهم، و أقوالهم عن حدود الصحّة و الاعتماد، و لا يخفى ما فى ذلك من القبح و الفساد، بل قدّمنا ذكر جماعة منهم ليس لهم فى كتب التراجم ذكر أصلا، فضلا عن المدح و الثناء، و التزكية و الإطراء، و مع ذلك كتبهم شائعة، متداولة، معتمدة.

↨

ص: ٣٣٦

و العجب أنّه- رحمه اللّه- ذكره فى أوّل الترجمة بهذا العنوان: الشيخ الفاضل المحقّق، و الحبر الكامل المدقّق، خلاصة المتأخّرين، محمد، الى آخره §روضات الجنات ۷: ۲۶ ترجمة ۷۴۹.

§، ثمّ تأمّل فى وثاقته، و هى أدنى درجة الكمال.

و قوله: خصوصا بعد ما عرفت، الى آخره، فيه:

أوّلا: إنه ليس فى اسم الكتاب الذى ألّفه فيه دلالة على اعتقاده على حجيّة مطلق الأخبار.

ففى الأمل: و رسالة فى العمل بأخبار أصحابنا §أمل الآمل ۲: ۲۵۳ رقم ۷۴۹.

§ و لم أجده فى غيره، و لكنّه ذكر فى أوّل الترجمة هكذا: و رسالة فى أنّ على أخبارنا الآحاد فى أمثال هذه الأزمان المعوّل، كما نسبها إليه صاحب الأمل، و هو أعرف بوجه التعبير، و لا دلالة فيه أيضا على ما نسبه إليه، مع أنّه يمكن أن يكون غرضه

الموجودة فی الکتب الأربعة، کما علیه جمع من المحقّقین، أو اشتراط فی ضعافها الانجبار، و لا ینافی ذلک کون المستند هو الخبر الضعیف، فینطبق علی ما علیه جماعة من حجیّة الأقسام الثلاثة §فی هامش الحجریة ما لفظه: ثم انی بعد ما کتبت هذا الموضوع بأشهر عثرت علی هذه الرسالة الشریفة فوجدتها فی غایة المتانة و الدقة و التحقیق، وضعها علی طریقة الفقهاء- لکیفیة استنباط الأحکام من أدلة الفروع- فی ضمن فصول، ذکر فی بعضها العلوم التی یحتاج إلیها الفقیه و قال فیه:

§: الصحیح و الحسن و الموثّق، و الضعیف إذا انجبر.

و ثانیا: إنّ اعتقاد حجیّة مطلق أخبار أصحابنا- بالنظر الی ما أدّاه إلیه

↕

ص: ۳۳۷

دلیله- لیس بکبیرة و لا صغیرة تضرّ بالوثاقة و العدالة، و لا ینافی الاعتماد علی منقولاته و مرویّاته، فیکون بعد التسلیم من الذین یقال فی حقّهم: خذوا ما

↕

ص: ۳۳۸

رووا، و ذروا ما رأوا §غیبة الشیخ: ۲۴۰، و فیه: خذوا بما رووا.

.§

و ثالثا: إنّ طریقته- کما تظهر من- کتابیه طریقة المجتهدین، کما لا یخفی علی المراجع، فکلّ ما ذکره فی حقّه حدس و تخمین، ناشئ من عدم ظفره بالکتابین.

و قوله: و ما وقع فی أواخر وسائل الشیعة، الی آخره §روضات الجنات ۷: ۳۳.

§، فلم أجدهما فیها §فی هامش المطبوعة عن هامش الأصل و المصححة بعنوان منه ما یلی: هذه کتب غیر معتمدة، لعدم العلم بثقة مؤلفیها و. عوالی اللآلئ و انظر وسائل الشیعة ۳۰: ۱۵۹.

§، نعم ذکر فی آخر کتاب الهدایة الکتب الغیر المعتبرة عنده، بأقسامها الثلاثة التی أشرنا إلیها سابقا، و لیس منها الکتابان.

قوله: و الأخباریة لا یعتنون، الی آخره §روضات الجنات ۷: ۳۳.

.§

قلت: نعم، و منه یظهر أنّ ابن أبی جمهور کان من المجتهدین، فإنّه فی الکتابین لم یسلک إلّا مسلکهم، و لم یجر إلّا علی مصطلحاتهم فی الأخبار، من الصّحة و الحسن، و القوّة و الضعف، و الترجیح بذلک، فراجعهما، و لولا خوف الإطالة لذکرت شطرا منها:

و منها یظهر أنّ المقصد من الرسالة السابقة لیس إثبات حجیّة مطلق الأخبار، کما توهّمه فجعله من مطاعنه.

کما یظهر إنّ کلّ ما ذکره فی هذا المقام ناشئ من عدم العثور علیهما، و اللّه العاصم.

نعم قد یطعن فیه، و فی کتابه من جهتین:

الاولی: میلة الی التصوّف، بل الغلو فیه، کما أشار إلیه فی الریاض §ریاض العلماء ۵: ۵۱.

.§

و فیه: إنّ میلة إلیه حتی فی بعض مقالاتهم الکاسدة، المتعلّقة بالعقائد، لا یضرّ بما هو المطلوب منه فی المقام من الوثاقة، و التثبت، و غیر ذلک ممّا یشترط

↕

ص: ۳۳۹

فی الناقل، کغیره من العلماء علی ما هم علیه من الاختلاف، حتی فی أصول الکلام، و مع ذلک یعتمد بعضهم علی بعض فی مقام النقل و الروایة، و لذا رأیتهم وصفوه بما هو دائر بینهم فی مواضع مدح الأعاظم و شأنهم، و أدخلوه فی إجازاتهم.

و لیس هو أسوأ حالا فیما نسب إلیه من: المحدّث الکاشانی، و لم یطعن علیه أحد فی منقولاته.

و لا من السیّد حیدر الآملی المعروف، صاحب الکشکول، الذی ینسب إلیه بعض الأقاویل المنکرة، و قد تلمّذ علی فخر المحقّقین، و عندی مسائل السیّد مهنّا، و أجوبة العلّامة بخطّه §أی بخط السید حیدر و استنسخت منه نسخة بخط یدی. (کذا فی هامش المخطوطة)

§، و قد قرأها علی الفخر، و علی ظهرها إجازة الفخر له بخطّه الشریف، و هذه صورته:

هذه المسائل و أجوبتها صحیحة، سئل والدی عنها فأجاب بجمیع ما ذکره فیها، و قرأتها أنا علی والدی- قدّس اللّه سرّه- و رؤیتها §فی المخطوطة و الحجریة: (و رؤیته) فی الموردین.

§ عنه، و قد أجزت لمولانا السیّد الإمام، العالم العامل، المعظّم المکرّم، أفضل العلماء، أعلم الفضلاء، الجامع بین العلم و العمل، شرف آل الرسول، مفخر أولاد البتول، سیّد العترة الطاهرة، رکن الملّة و الحقّ و الدّین، حیدر بن السیّد السعید تاج الدین علیّ بن السیّد السعید رکن الدین حیدر العلوی الحسینی- أدام اللّه فضائله، و أسبغ فواضله. أن یروی ذلک عنّی، عن والدی- قدّس اللّه سرّه- و أن یعمل بذلک و یفتی به، و کتب محمد بن الحسن بن یوسف بن علیّ بن مطهّر الحلیّ، فی أواخر ربیع الآخر، لسنة إحدی و ستّین و سبعمائة، و الحمد للّه تعالی، و صلّی اللّه علی سیّد المرسلین محمد النّبی و آله الطاهرین.

و ما کان یخفی علی الفخر مقالاته، و ما منعه ذلک عن أن یصفه بما تری

↕

ص: ۳۴۰

من الأوصاف الجمیلة، أرایت من یعظّمه کذلک، یتأمّل و یطعن فی منقولاته؟! و هکذا الکلام فی جمع ممّن تقدّم علیه، أو تأخّر عنه.

و لیس الغرض من الاعتماد و الاعتبار صحّة کلّ ما رواه فی الکتابین، بل الصحّة من جهته فیکون کسائر مرویّات الأصحاب فی کتبهم الفقهیّة، و المجامیع الحدیثیّة، و عدم الفرق بین الخبر الموجود فی العوالی، و الموجود فی غیره ممّا لم یتبیّن مأخذه، و إنّ هذا المقدار من التصوّف، أو المیل إلیه، غیر قادح فی المطالب النقلیّة عند الأصحاب.

الثانیة: ما فی الکتاب المذکور من اختلاط الغثّ بالسمین، و روایات الأصحاب بأخبار المخالفین، کما أشار إلیه فی اللّؤلؤة

§لؤلؤة البحرین: ۶۴، ۱۶۷.

.§

و قال فی الحدائق، بعد نقل مرفوعة زرارة فی الأخبار العلاجیّة: إنّ الروایة المذکورة لم نقف علیها فی غیر کتاب العوالی، مع ما هی علیها من الإرسال، و ما علیه الکتاب المذکور من نسبة صاحبه الی التساهل فی نقل الأخبار، و الإهمال، و خلط غثّها بسمینها، و صحیحها بسقیمها، کما لا یخفی علی من لاحظ الکتاب المذکور §الحدائق الناضرة ۱: ۹۳- ۹۹.

.§

قلت: ما ذکره صحیح فی الجملة فی بعض الکتاب، و هو أقلّ القلیل منه، و أمّا فی الباقی فحظّه منه نقل مجامیع الأساتیذ، الذین

ساحتهم بريئة عن قذارة هذه الطعون.

توضيح ذلك: إنّ العوالى مشتمل على مقدّمة، و بابين، و خاتمة، و ذكر فى المقدّمة فصولا، ذكر فيها طرقه، و جملة من الأخبار النبويّة فى فنون الآداب و الأحكام، و اختلط هنا الغثّ بالسمين كما قالوا.

و أمّا البابان، فقال: الباب الأوّل فى الأحاديث المتعلّقة بأبواب الفقه،

↕

ص: ۳۴۱

الغير المترتّبة بترتيب أبوابه، و لى فيها مسالك كثيرة، إلّا أنّى أقتصر فى هذا المختصر على ذكر أربعة مسالك لا غير، طلبا للإيجاز، حذرا من الملال.

المسلك الأوّل: فى أحاديث ذكرها بعض متقدّمى الأصحاب، رؤيتها عنه بطرقى إليه، لا يختصّ إسنادها بالرسول صلّى اللّه عليه و آله، بل بعضها ينتهى إسنادها إليه، و بعضها الى ذريّته المعصومين، و خلفائه المنصوصين، عليهم أفضل الصلوات و أكمل التحيات، لأنّ الأصحاب- قدّس اللّه أرواحهم- إنّما يعتبرون من الأحاديث ما صحّ طريقه إليهم، و اتّصلت روايته بهم، سواء وقف على واحد منهم، أو أسنده الى جدّه المصطفى صلّى اللّه عليه و آله- الى أن قال- روى المنقول عنه هذا المسلك فى الأحاديث من طرقه الصحيحة §جاء فى هامش النسخة الحجرية ما نصه «قال فى الحاشية فى هذا المقام لا يلزم من عدم ذكر اسم المنقول عنه فى هذا المسلك أن يكون من المرسل، لما تقرأ فى الأصول أن الراوى إذا علم من حاله أنه لا يروى إلّا عن الثقات كان إرساله إسنادا» (منه قده)

§، عمّن رواه، قال: سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول: «كلّ سبب و نسب منقطع يوم القيامة إلّا سببى و نسبى» ثمّ ساق الأخبار §عوالى اللآلى ۱: ۲۹۹.

§، الى أن قال:

المسلك الثانى: فى أحاديث تتعلّق بمصالح الدين، رواها جمال المحقّقين فى بعض كتبه بالطريق التى له الى روايتها، روى فى كتابه قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله: «أكثروا من سبحان اللّه، و الحمد للّه، و لا إله إلّا اللّه، و اللّه أكبر» الخبر، و ساق أخبار كتابه §عوالى اللآلى ۱: ۳۴۹.

§، الى أن قال:

المسلك الثالث: فى أحاديث، رواها الشيخ العالم، شمس الملّة و الدين، محمد بن مكّى فى بعض مصنّفاته، يتعلّق بأبواب الفقه، رؤيتها عنه بطرقى إليه، قال- رحمه اللّه-: روى أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله قال:. الخبر،

↕

ص: ۳۴۲

و ساق أخباره §عوالى اللآلى ۱: ۳۸۰.

§، الى أن قال:

المسلك الرابع: فى أحاديث رواها الشيخ العلّامة الفهّامة، خاتمة المجتهدين، شرف الملّة و الحقّ و الدين، أبو عبد اللّه المقداد بن عبد اللّه السيورى- تغمّده اللّه برضوانه- قال- رحمه اللّه-: روى فى الحديث عنهم عليهم السلام و ساق مرويّاته المتفرّقة فى أبواب الفقه §عوالى اللآلى ۲: ۵.

§، الى أن قال:

الباب الثانى فى الأحاديث المتعلّقة بأبواب الفقه بابا بابا، و لنقتصر فى هذا المختصر منها على قسمين:
القسم الأوّل: فى أحاديث تتعلّق بذلك، رؤيتها بطريق فخر المحقّقين، ذكرها عنه بعض تلاميذه، على ترتيب والده جمال المحقّقين- رضوان اللّه عليهما-، باب الطهارة: روى محمد بن مسلم. و ساق الى باب الديات §عوالى اللآلى ۲: ۱۶۵.
§، ثمّ قال:
القسم الثانى: فى أحاديث رواها الشيخ الكامل الفاضل، خاتمة المجتهدين، جمال الدين أبو العباس أحمد بن فهد الحلّى- قدّس اللّه روحه- على ترتيب الشيخ المحقّق المدقّق، أبى القاسم جعفر بن سعيد الحلّى- رحمه اللّه- باب الطهارة. و ساق أيضا الى باب الديات §عوالى اللآلى ۳: ۷.
§.
و ذكر فى الخاتمة أيضا جملتين، ذكر فيهما الأخبار المتفرّقة §عوالى اللآلى ۴: ۵.
§ كما فى المقدّمة، إلّا أنّ جلّها خاصيّة، و عمدة أخبار الكتاب ما أودعه فى البابين.
و أنت خبير بأنّ حظّه منه النقل عن مجاميع هؤلاء المشايخ، الذين هم أساطين الشريعة، و أساتيذ علماء الشيعة، لا مسرح للطعن عليهم، و لا سبيل
↕

لأحد فى نسبة الخلط و المساهلة إليهم، فإن اتّهم صاحب العوالى فى النقل عن تلك المجاميع، فهو معدود فى زمرة الكذّابين الوضّاعين، فيرجع الأمر إلى الطعن و الإساءة الى سدنة الدين، و حفظة السنّة، و نقّاد الأخبار، الذين مدحوه بكل جميل، و أدناه البراءة عن تعمّد الكذب و وضع الأحاديث.
و قد عثرت بعد ما كتبت هذا المقام على كلام السيّد المحدّث الجزائرى فى شرحه على الكتاب المذكور يؤيّد ما ذكرناه قال: إنّى لمّا فرغت من شروحى- الى ان قال-: تطلّعت الى الكتاب الجليل، الموسوم بعوالى اللآلئ، من مصنّفات العالم الربّانى، و العلّامة الثانى، محمد بن علىّ بن إبراهيم بن أبى جمهور الأحسائى- أسكنه اللّه تعالى غرف الجنان و أفاض على تربته سجال الرضوان- فطالعته مرارا، و تأمّلت أحاديثه ليلا و نهارا.
فشوّقتنى عادتى فى شرح كتب الأخبار، و تتّبع ما ورد عنهم عليهم السلام من الآثار، الى أن أكتب عليه شرحا يكشف عن بعض معانيه، و يوضّح ألفاظه و مبانيه، فشرعت بعد الاستخارة فى ترتيب أبوابه و فصوله، و استنباط فروعه من أصوله، و سمّيته «الجواهر الغوالى فى شرح عوالى اللآلئ»، ثمّ عنّ لى أن اسمّيه «مدينة الحديث»- الى أن قال فى ذكر ما دعاه الى شرحه-: إنّه و إن كان موجودا فى خزائن الأصحاب إلّا أنّهم معرضون عن مطالعته، و مدارسته، و نقل أحاديثه، و شيخنا المعاصر- أبقاه اللّه تعالى- ربّما كان وقتا من الأوقات يرغب عنه لتكثّر مراسيله، و لأنّه لم يذكر مأخذ الأخبار من الكتب القديمة، و رجع بعد ذلك الى الرغبة فيه، لأنّ جماعة من متأخّرى أهل الرجال و غيرهم من ثقات أصحابنا وثقوه، و أطنبوا فى الثناء عليه، و نصّوا على إحاطة علمه بالمعقول و المنقول. و له تصانيف فائقة، و مناظرات فى الإمامة و غيرها مع علماء الجمهور، سيّما مجالسه فى مناظرات الفاضل الهروى فى الإمامة، فى منزل السيّد محسن فى المشهد الرضوى، على ساكنه و آبائه و أبنائه من الصلوات أكملها، و من التسليمات أجزلها.
↕

و مثله لا يتّهم فى نقل الأخبار من مواردها، و لو فتحنا هـذا الباب على أجلّاء هذه الطائفة، لأفضـى بنا الحال الى الوقوع على أمور لا نحبّ ذكرها، على أنّا تتبعنا ما تضمّنه هذا الكتاب من الأخبار، فحصل الاطّلاع على أماكنها التى انتزعها منه، مثل الأصول الأربعة و غيرها، من كتب الصدوق و غيره من ثقات أصحابنا أهل الفقه و الحديث. قال: و أمّا اطّلاعه و كمال معرفته بعلم الفلسفة و حكمتها، و علم التصوف و حقيقته، فغير قادح فى جلالة شأنه، فإنّ أكثر علمائنا من القدماء و المتأخّرين قد حقّقوا هذين العلمين، و نحوهما من الرياضى، و النجوم، و المنطق، و هذا غنىّ عن البيان، و تحقيقهم لتلك العلوم و نحوها ليس للعمل بأحكامها و أصولها، و الاعتقاد بها، بل لمعرفتهم بها، و الاطّلاع على مذاهب أهلها.

ثمّ نقل قصصا عن الشهيد الثانى، و ابن ميثم، و الشيخ البهائى، تناسب المقام لا حاجة الى نقلها.

فظهر أنّ الحقّ الحقيق أن يعامل الفقيه المستنبط بأخبار البابين، معاملته بما فى كتب أصحاب المجاميع من الأحاديث، و ما فى طرفى الكتاب خصوصا أوّله، و إن كان مختلطا إلّا أنّ بالنظر الثاقب يمكن تمييز غثّه من سمينة، و صحيحه من سقيمه.

بقى التنبيه على شىء، و هو أنّ المعروف الدائر فى ألسنة أهل العلم، و الكتب العلميّة «الغوالى»- بالغين المعجمة- و لكن حدّثنى بعض العلماء، عن الفقيه النبيه، المتبحّر الماهر، الشيخ محسن خنفر- طاب ثراه، و كان من رجال علم الرجال- أنّه بالعين المهملة، فدعانى ذلك الى الفحص فتفحّصت، فما رأيت من نسخ الكتاب و شرحه فهو كما قال، و كذا فى مواضع كثيرة من الإجازات التى كانت بخطوط العلماء الأعلام، بحيث اطمأنّت النفس بصحّة ما قال، و يؤيّده أيضا أنّ المحدّث الجزائرى سمّى شرحه: الجواهر الغوالى- بالمعجمة- فلاحظ، و اللّه العالم.

↕

ص: ۳۴۵

۴۹- كتاب درر اللآلئ العماديّة:

للفاضل المتقدّم أيضا، ألّفه بعد العوالى، و هو أكبر و أنفع منه، قال فى أوّله:

فإنّى لمّا ألّفت الكتاب الموسوم «بعوالى اللآلئ العزيزيّة فى الأحاديث الدينيّة» و كان من جملة الحسنات الإلهيّة، و الانعامات الربانيّة، أحببت أن أتبع الحسنة بمثلها، و الطاعة بطاعة تعضدها، كما جاء فى الأحاديث اتباع الطاعة بالطاعة دليل على قبولها، و علامة على حصولها، فألّفت عقيبه هذا الكتاب الموسوم «بدرر اللآلئ العماديّة فى الأحاديث الفقهية» ليكون مؤيّدا، لما بين يديه ناصرا و مقويا، لما تقدّمه مذكّرا، فأعززت الأوّل بالثانى لإثبات هذه المبانى، لإعزاز الطاعة بالطاعة، و اجتماع الجماعة مع الجماعة، لتقوى بهما الحجّة و الاعتصام، و يظهر بمعرفتهما سلوك آثار الأئمّة الكرام، عليهم السلام، و الفقهاء القوّام، و المجتهدين العظام. و ساق الكلام، الى أن ذكر أنّه ألّفه لخزانة السّيدين السندين، الأميرين الكبيرين، الأمير الجليل، كمال الملّة و الحقّ و الدين، و السيّد العضد النبيل، عماد الملّة و الحقّ و الدين، فى كلام طويل- الى أن قال:- و رتّبته على مقدّمة، و أقسام ثلاثة، و خاتمة.

ذكر فى المقدّمة الأخبار النبويّة، التى فيها الترغيب فى فعل العبادات، و الحثّ على فعلها، و فى الخاتمة ما يتعلّق بالأخلاق، أخرج كلّه من الكافى، و فى الأقسام ذكر أبواب الفقه على الترتيب، و كلّ ما فيها من الأحاديث أخرجه من الكتب الأربعة، بتوسّط كتب العلّامة، و الفخر، إلّا قليلا من النبويّات الموجودة فيها، مع الإشارة إلى التعارض و الترجيح، و بعض أقوالهما على طريقة الفقهاء، و ذكر فى آخر الكتاب طرقه و أسانيده، و فى آخر المجلّد الأوّل منه:

هذا آخر المجلّد الأوّل من كتاب «درر اللآلئ العماديّة فى الأحاديث الفقهيّة»، و يتلوه بعون اللّه و حسن توفيقه المجلّد الثانى

منه، و به يتمّ الكتاب،

↕

و أوّله: النوع الثانى فيما يتعلّق بالإيقاعات، و قد وقع الفراغ فى هذا المجلّد نقلا عن النسخة المبيضة من المسودة، فى أوّل ليلة الأحد، التاسع من شهر ربيع الثانى، أحد شهور سنة إحدى و تسعمائة، على يد مؤلّفه، الفقير الى اللّه العفوّ الغفور، محمد بن على بن أبى جمهور الأحساوى عفا اللّه عنه، و عن والده، و عن جميع المؤمنين و المؤمنات، إنّه غفور رحيم، و وقع كتابة هذا المجلّد بعد تأليف الكتاب، بولاية أستراباد- حميت من شرّ الأعداء- فى فصل الشتاء، فى قرية كلبان، و سروكلات- حماهما اللّه من الآفات، و صرف عنهما العاهات و البليّات- و كان تأليف الكتاب بتمامه فى ذلك المكان، فى أواخر شوّال من شهور سنة تسع و تسعين و ثمانمائة.

و بالجملة: فهو كتاب شريف، محتو على فوائد طريفة، و نكات شريفة، خال عمّا توهّم فى أخيه من الطّعن، فلاحظ و تبصّر.

ثم إنّ اسم الكتاب كما عرفت «درر اللآلئ العماديّة» فما فى البحار، و الرياض، و المقابيس §بحار الأنوار ۱: ۱۳، رياض العلماء ۴: ۳۴۷، مقابس الأنوار: ۱۴.

§، أنّه نثر اللآلئ و هم من الأوّل، و تبعه من بعده، و احتمال التعدّد بعيد غايته.

↕

۵۰- تفسير الشيخ الجليل الأقدم، أبى عبد اللّه محمد بن إبراهيم بن جعفر النعمانى الكاتب:

المعروف بابن زينب، و هو خبر واحد مسند عن أمير المؤمنين عليه السلام، فى أنواع الآيات و أقسامها، و أمثلة الأقسام، اختصره علم الهدى السيّد المرتضى، وقف عليه صاحب الوسائل فأخرج ما فيه من الأحكام، و لم أجد فى الأصل زائدا منه، و لذا قلّ رجوعنا إليه مع أنّ الكتاب فى غاية الاعتبار، و صاحبه شيخ من أصحابنا الأبرار.

و لكن يجب التنبيه على شيء لا يخلو من غرابة، و هو أنّ العلّامة المجلسى قال فى مجلّد القرآن من بحاره: باب ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام فى أصناف آيات القرآن و أنواعها، و تفسير بعض آياتها برواية النعمانى، و هى رسالة مفردة مدوّنة، كثيرة الفوائد، نذكرها من فاتحتها الى خاتمتها: بسم اللّه الرحمن الرحيم. و ساقها الى آخرها.

ثم قال: أقول: وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمد بن قولويه القمىّ- رحمه اللّه- قال: حدّثنى سعد الأشعرى أبو القاسم- رحمه اللّه- و هو مصنّفه: الحمد للّه ذى النعماء و الآلاء، و المجد و العزّ و الكبرياء، و صلّى اللّه على محمد سيّد الأنبياء، و على آله البررة الأتقياء، روى مشايخنا، عن أصحابنا، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: انزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف، أمر، و زجر، و ترغيب، و ترهيب، و جدل، و قصص، و مثل» و ساق الحديث الى آخره، لكنّه غيّر الترتيب و فرّقه على الأبواب، و زاد فيما بين ذلك بعض الأخبار، انتهى §بحار الأنوار ۹۳: ۱- ۹۷.

§.

و الظاهر أنّ المراد من سعد، هو ابن عبد اللّه الأشعرى، الثقة الجليل

↕

المعروف، و عدّ النجاشي من كتبه كتاب «ناسخ القرآن و منسوخه و محكمه و متشابهه» §رجال النجاشي: ۱۷۷/ ۴۶۷.

§ و عليه فيشكل ما فى أوّل السند، فإنّ جعفر بن محمد بن قولويه §تنبيه:

§ يروى عن سعد بتوسّط أبيه، الذى كان من خيار أصحاب سعد، فيمكن أن يكون قد سقط من السند قوله: عن أبيه، ثمّ لا يخفى أنّ ما فى أوّل تفسير الجليل علىّ بن إبراهيم، من أقسام الآيات و أنواعها، هو مختصر هذا الخبر الشريف، فلاحظ و تأمّل.

↨

ص: ۳۴۹

۵۱- كتاب جامع الأخبار:

قد كتبنا فى سالف الزمان، فى كتابنا المسمّى «بنفس الرحمن» ما قيل فيه، فنذكره هنا إذ استقصينا فيه الكلام فى اختلافهم فى مؤلّفه، المردّد بين جماعة:

منهم: الصدوق، كما يظهر من بعض أسانيده، و صرّح به السيّد حسين المفتى الكركى المتقدّم ذكره فى «دفع المناواة»، و هو ضعيف لا لما قيل:

إنّه يروى عنه بوسائط، لأنّه كثيرا ما يوجد فى أسانيد الكتب القديمة أمثال ذلك من تلامذة المصنّف و رواة الكتب، بل لأنّه نقل فيه عن سديد الدين محمود الحمّصى §جامع الأخبار: ۱۶۳.

§، الذى هو متأخّر عن الصدوق بطبقات عديدة، و فيه أيضا هكذا:

فى أمالى الشيخ أبى جعفر، الى آخره §جامع الأخبار: ۹۶.

§، مضافا الى بعد وضع الكتاب عن طريقة الصدوق فى كتبه.

و منهم: الشيخ أبو الحسن على بن أبى سعد بن أبى الفرج الخيّاط، احتمله المجلسى فى البحار، لما قاله الشيخ منتجب الدين فى فهرسته: إنّ له كتاب جامع الأخبار §بحار الأنوار ۱: ۱۴.

§، و فيه أنّه قال بعد هذا الكلام: أخبرنا به الوالد، عنه §فهرست منتجب الدين: ۱۲۱/ ۲۵۷.

§. مع أنّ منتجب الدين من تلامذة الحمصى، فلعلّ هذا كتاب آخر.

و صرّح المتبحّر صاحب الرياض أنّ نسخ جامع الأخبار مختلفة، فلاحظ §رياض العلماء ۵: ۱۲۱.

§.

قلت: و هو كذلك، فإنّ بعضها مبوّبة بأبواب، و لكلّ باب فصول، و بعضها أكبر منها لكنها غير مبوّبة، و إنما قسّمها بالفصول.

و منهم: محمد بن محمد الشعيرى، اختاره الفاضل صاحب الرياض،

↨

ص: ۳۵۰

قال فى ترجمة علىّ بن سعد: إن جامع الأخبار لمحمد بن محمد الشعيرى، و قد صرّح صاحب الكتاب نفسه فى فصل تقليم الأظفار، بأنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد §رياض العلماء ۴: ۹۹.

§.

و قال فى ترجمة صاحب مكارم الأخلاق: إنّ نسبة جامع الأخبار إليه- كما سيأتى- إن كان المراد منه النسخ المشهورة فهو سهو ظاهر، لأنّه يقول فى بحث تقليم الأظفار- أعنى فى الفصل الرابع و الستين-:

قال محمد بن محمد- مؤلّف هذا الكتاب-: قال أبى فى وصيّته إلىّ: قلّم أظفارک، الى آخره §جامع الأخبار: ۱۴۲.
.§
و من الغرائب أنّ بعضهم توهّم من آخر تلک العبارة المنقولة أنّه من مؤلّفات الصدوق، و غفل عن أوّلها، فإنّ اسم الصدوق محمد بن علىّ.
و أغرب منه قول بعضهم: إنّه من مؤلّفات والد هذا الشيخ، أعنى الشيخ أبا علىّ الطبرسى §رياض العلماء ج ۱: ۲۹۸.
.§
قلت: ليس الكلام المنقول فى النسخة الأخرى، و الموجود فى النسخة الكبيرة، إنّما هو فى الفصل الثامن و السبعين.
و قال أيضا فى ترجمة علىّ بن أبى سعد، بعد نقل ما فى المنتجب، و ما ذكره أستاذه فى أوّل البحار: الظاهر أنّ هذا الكتاب غير كتاب جامع الأخبار المشهور:
أمّا أوّلا: فلأنّ فى أثناء ذلک الكتاب صرّح نفسه بأنّ مؤلّفه محمد بن محمد.
و أمّا ثانيا: فلما سيجىء فى ترجمة شمس الدين محمد بن محمد بن حيدر الشعيرى، أنّه مؤلّف ذلک الكتاب مع الخلاف فى ذلک أيضا.
↨
ص: ۳۵۱
و أمّا ثالثا: فلما يظهر من مطاوى ذلک الكتاب أنّه من مؤلّفات المتأخّرين عن الشيخ منتجب الدين و أمثاله، فلاحظ. ثمّ قال: إنّ ما يظهر من كلام الأستاذ الاستناد- أنّه من مؤلّفات محمد بن محمد الشعيرى- ليس بصريح، لأنّ أصل العبارة فى الكتاب ليس إلّا محمد بن محمد، و هو مشترک، و لا يختصّ بالشعيرى §رياض العلماء ۳: ۳۳۳.
§ و فى كلامه تشويش لا يخفى.
و منهم: العالم الجليل جعفر بن محمد الدوريستى، نقله الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائى فى رسالة الرجعة، عن المجلسى، و عن بعض مشايخه.
و النقل الأوّل غريب لأنّه قال فى البحار: و يظهر من بعض مواضع الكتاب أنّ اسم مؤلّفه محمد بن محمد الشعيرى، و من بعضها أنّه يروى عن الشيخ جعفر بن محمد الدوريستى بواسطة، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۱۴.
.§
و هو كما ذكره، و يظهر ضعف هذه النسبة بما تقدّم، إذ جعفر بن محمد من تلامذة المفيد، و الحمصى متأخّر عنه جدّا.
و منهم: الحسن بن محمد السبزوارى، قال الشيخ المتقدّم: قال بعض المشايخ: وقفت على نسخة صحيحة عتيقة جدّا، فى دار السلطنة أصفهان، و فيها تمّ الكتاب على يد مصنّفه الحسن بن محمد السبزوارى.
و منهم: الشيخ المفسّر أمين الدين أبو على الفضل بن الحسن بن أبى الفضل الطبرسى، نقله صاحب الرياض عن بعضهم كما عرفت §رياض العلماء ۱: ۲۹۸.
§، و استغربه، و هو فى محلّه.
و منهم: ولده أبو نصر الحسن- صاحب مكارم الأخلاق- نسبه إليه من غير تردّد الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملى، فى كتاب «إيقاظ الهجعة فى إثبات الرجعة» كما رأيته بخطّه الشريف، مع أنّه كان عنده من الكتب
↨

ص: ۳۵۲
المجهولة، و لذا لم ينقل عنه فى الوسائل.
و قال فى ترجمته فى أمل الآمل: و ينسب إليه أيضا كتاب جامع الأخبار، و ربّما ينسب الى محمد بن محمد الشعيرى، لكن بين النسختين تفاوت §أمل الآمل ۲: ۷۵/ ۲۰۳.
§. و لم أقف على مستنده فى الجزم بالنسبة فى الإيقاظ.
و قال فى البحار: و قد يظنّ كونه تأليف مؤلّف مكارم الأخلاق §بحار الأنوار ۱: ۱۴.
§. و ممّن نسبه إليه السيّد الأجلّ بحر العلوم، على ما وجدته بخطّه الشريف فى فهرست كتبه.
قلت: فى النسختين فى فصل فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: حدّثنا الحاكم الرئيس الإمام، مجد الحكّام أبو منصور علىّ بن عبد الواحد الزيادى- أدام اللّه جلاله و جماله، إملاء فى داره يوم الأحد، الثانى من شهر اللّه الأعظم رمضان سنة ثمان و خمسمائة- قال: حدّثنا الشيخ الإمام أبو عبد اللّه جعفر بن محمد الدوريستى- إملاء- أورد القصّة مجتازا فى أواخر ذى الحجّة، سنة أربع و سبعين و أربعمائة، الى آخره §جامع الأخبار: ۱۱.
§.
و وفاة أمين الإسلام الفضل، والد صاحب المكارم فى سنة ثمانية و أربعين، أو اثنتين و خمسين بعد خمسمائة، فصاحب الجامع تلائم طبقته طبقة الوالد لا الولد، إلّا على تكلّف، مع أنّه ألّفه بعد مضى خمسين من عمره و لم ينقل فيه عن والده شيئا، و مع اتفاق المكارم و حسن ترتيبه بخلافه، فربّما يستبعد من جميع ذلك كونه له.
و الذى يهوّن الخطب قلّة ما فيه من الأخبار المحتاجة إلى النظر فى أسانيدها، مع أنّ المعلوم من جميع ما مرّ كونه من مؤلّفات علماء المائة الخامسة، الداخلة فى عموم من زكّاهم الشهيد- رحمه اللّه- فى درايته §الرعاية: ۱۹۲، ۱۹۳.
§ و اللّه العالم.
↕
ص: ۳۵۳

۵۲- كتاب الشهاب:

للقاضى أبى عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر بن على بن حكمون المغربى القضاعى، المحدّث المعروف، و المعاصر للشيخ الطوسى رحمه اللّه و أضرابه، المتوفى سنة أربع و خمسين و أربعمائة، و هو مقصور على الكلمات الوجيزة النبويّة.
قال فى أوّله بعد الحمد: فإنّ فى الألفاظ النبويّة، و الآداب الشرعيّة جلاء لقلوب العارفين، و شفاء لأدواء الخائفين، لصدورها عن المؤيّد بالعصمة، المخصوص بالبيان و الحكمة، الذى يدعو إلى الهدى، و يبصّر من العمى، و لا ينطق عن الهوى، صلّى اللّه عليه و آله أفضل ما صلّى على أحد من عباده الذين اصطفى، و قد جمعت فى كتابى هذا ممّا سمعت من حديث رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله ألف كلمة من الحكمة، فى الوصايا، و الآداب، و المواعظ، و الأمثال، قد سلمت من التكلّف مبانيها، و بعدت عن التعسّف معانيها، و بانت بالتأييد عن فصاحة الفصحاء، و تميّزت بهدى النّبوة عن بلاغة البلغاء، و جعلتها مسرورة يتلو بعضها بعضا، محذوفة الأسانيد، مبوّبة أبوابا على حسب تقارب الألفاظ، ليقرب تناولها، و يسهل حفظها، ثمّ زدتها مائتى كلمة، و ختمت الكتاب بأدعية مرويّة عنه صلّى اللّه عليه و آله و أفردت الأسانيد جميعها كتابا يرجع فى معرفتها إليه، انتهى.
و هذا الكتاب صار مطبوعا شائعا بين الخاصّة و العامّة، و قد شرحه جماعة من علماء الفريقين.

فمن الخاصّة: العالم الجليل السيّد ضياء الدين فضل اللّه بن علىّ بن عبيد اللّه الحسنى الراوندى، سمّاه «ضوء الشهاب فى شرح الشهاب» ينقل عنه فى البحار كثيرا.

↕

ص: ۳۵۴

و منهم: أفضل الدين الشيخ حسن بن علىّ بن أحمد الماهابادى، قال منتجب الدين: إنّه علم فى الأدب، فقيه، و عدّ من كتبه «شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۵۰/ ۹۳.

§.

و منهم: برهان الدين أبو الحارث محمد بن أبى الخير علىّ بن أبى سليمان ظفر الحمدانى، عدّ فى المنتجب من كتبه «شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۱۶۱/ ۳۷۸.

§.

و منهم: قطب الدين سعيد بن هبة اللّه الراوندى، عدّ فى المنتجب من كتبه «ضياء الشهاب فى شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۸۷/ ۱۸۶.

§.

و منهم: الشيخ أبو الفتوح الحسين بن علىّ بن محمد الخزاعى، عدّ فى المنتجب من كتبه «روح الأحباب و روح الألباب فى شرح الشهاب» §فهرست منتجب الدين: ۴۵/ ۷۸.

§ و كذا ابن شهرآشوب فى معالم العلماء §معالم العلماء: ۱۴۱/ ۹۸۷.

§. و غير هؤلاء الأعلام ممّا يجده المتتبّع.

و أمّا من العامّة: ففى كشف الظنون: لخّصه الشيخ نجم الدين الغيطى محمد بن أحمد الاسكندرى، المتوفّى سنة أربع و ثمانين و تسعمائة، و أصلحه الامام حسن بن محمد الصغانى، و سمّاه «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» وضع علامة للصحيح، و الضعيف، و المرسل، و رتّبه على الأبواب كالمشارق، و قد أوصى ابن الأثير فى «المثل السائر» بمطالعته للكاتب الفقيه، و له ضوء الشهاب.

و شرحه أبو المظفّر محمد بن أسعد- المعروف بابن الحكيم الحنفى- المتوفّى سنة سبع و ستّين و خمسمائة.

و شرحه الشيخ عبد الرؤوف المناوى شرحا ممزوجا، و سمّاه «رفع النقاب عن كتاب الشهاب» لكنّ الأمينى الشامى قال فى ترجمته: و رتّب كتاب

↕

ص: ۳۵۵

الشهاب للقضاعى و شرحه، و سمّاه «إمعان الطلّاب بشرح ترتيب الشهاب» و له ترتيب أحاديثه على ترتيب «جامع الصغير» و رموزه.

و من شروحه «حلّ الشهاب» و شرحه بعضهم أوّله: الحمد للّه الذى جعل سنّة نبيّه مشكاة لاقتباس أنوار الرشد و الهدى، الى آخره.

و شرحه ابن وحشى محمد بن الحسين الموصلى.

و اختصر هذا الشرح الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن الواداشى، المتوفّى سنة سبعين و خمسمائة.

و شرحه الأستاذ أبو القاسم بن إبراهيم الورّاق العابى شرحا بالقول.

و رتّبه السيوطى كترتيب الجامع الصغير له، و سمّاه «إسعاف الطّلاب بترتيب الشهاب» انتهى. و صرّح فى أوّل كلامه بشافعيّة القاضى §كشف الظنون ۲: ۱۰۶۷، ۱۰۶۸.

§.

و قال فى البحار: كتاب الشهاب، و إن كان من مؤلّفات المخالفين، لكنّ أكثر فقراته مذكورة فى الخطب و الأخبار المرويّة من طرقنا، و لذا اعتمد عليه علماؤنا، و تصدّوا لشرحه.

و قال الشيخ منتجب الدين: السيّد فخر الدين شميلة بن محمد بن هاشم الحسينى، عالم صالح، روى لنا كتاب الشهاب للقاضى أبى عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر القضاعى، عنه §بحار الأنوار ۱: ۴۲.

§.

هذا و ربّما يستأنس لتشيّعه بأمور:

منها: توغّل الأصحاب على كتابه، و الاعتناء به، و الاعتماد عليه، و هذا غير معهود منهم بالنسبة إلى كتبهم الدينيّة، كما لا يخفى على المطّلع بسيرتهم.

و منها: إنّه قال فى خطبة الكتاب بعد ذكر النبىّ صلّى اللّه عليه و آله:

↨

ص: ۳۵۶

أذهب اللّه عنهم الرجس، و طهّرهم تطهيرا §شهاب الأخبار، المقدمة: ه.

§. و لم يعطف عليهم الأزواج و الصحابة، و هذا بعيد عن طريقة مؤلّفى العامّة غايته.

و منها: إنّه ليس فى تمام هذا الكتاب من الأخبار الموضوعة فى مدح الخلفاء، سيّما الشيخين، و الصحابة، خبر واحد مع كثرتها، و حرصهم فى نشرها و درجها فى كتبهم بأدنى مناسبة، مع أنّه روى فيه قوله صلّى اللّه عليه و آله: «مثل أهل بيتى كمثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا، و من تخلّف عنها غرق» §شهاب الاخبار (شرح الشهاب): ۱۵۶/ ۸۴۹.

§.

و منها: إنّ جلّ ما فيه من الأخبار موجود فى أصول الأصحاب و مجاميعهم، كما أشار إليه المجلسى أيضا §بحار الأنوار ۱: ۴۲.

§، و ليس فى باقيه ما ينكر و يستغرب، و ما وجدنا فى كتب العامّة له نظيرا و مشابها.

و بالجملة: فهذا الكتاب فى نظرى القاصر فى غاية الاعتبار، و إن كان مؤلّفه فى الظاهر- أو واقعا- غير معدود من الأخيار.

و قال ابن شهرآشوب فى معالم العلماء: القاضى أبو عبد اللّه محمد بن سلام القضاعى، عامّى، له «دستور الحكم فى مأثور معالم الكلم» و هو مجموع من كلام أمير المؤمنين عليه السلام §معالم العلماء: ۱۱۸/ ۷۸۷.

§ و فيه أيضا تأييد لما قلنا.

و قال العلّامة فى الإجازة الكبيرة لبنى زهرة: و من ذلك جميع كتاب الشهاب للقاضى أبى عبد اللّه محمد بن سلامة القضاعى المغربى، و باقى مصنّفاته و رواياته عنّى، عن والدى- رحمه اللّه- عن السيّد فخار بن معد الموسوى، عن القاضى ابن الميدانى، عن القاسم بن الحسين، عن القاضى

↨

ص: ۳۵۷

أبی عبد اللّه المصنف §بحار الأنوار ۱۰۷: ۷۸.

§.

هذا و لعلّ من يقف على بعض شروحه التى أشرنا إليها، يجد لاعتباره قرائن خفيت علينا.

↕

ص: ۳۵۸

۵۳- كتاب المزار:

قال فی البحار: كتاب كبير فی الزيارات، تأليف محمد بن المشهدی، كما يظهر من تأليفات السيّد ابن طاوس، و اعتمد عليه و مدحه، و سمّيناه بالمزار الكبير، و قال فی الفصل الآخر: و المزار الكبير يعلم من كيفيّة إسناده أنّه كتاب معتبر، و قد أخذ منه السيّدان ابنا طاوس كثيرا من الأخبار و الزيارات.

و قال الشيخ منتجب الدين فی الفهرست: أبو البركات محمد بن إسماعيل المشهدی، فقيه، محدّث، ثقة، قرأ على الإمام محيی الدين الحسين ابن المظفّر الحمدانی، [و قال فی ترجمة الحمدانی:] أخبرنا بكتبه السيّد أبو البركات المشهدی، انتهى §بحار الأنوار ۱: ۱۸، ۳۵. و انظر فهرست منتجب الدين: ۱۶۳/ ۳۸۷ و ۴۳/ ۷۳.

§.

و مراده من ابنی طاوس: السيّد رضیّ الدين علیّ فی مزاره، و السيّد عبد الكريم فی فرحة الغری.

و ما استظهره من أنّه الذی ذكره فی المنتجب كأنّه فی غير محلّه، فإنّ المذكور فی المنتجب هو السيّد ناصح الدين أبو البركات، الذی ينقل عنه أبو نصر الحسن بن فضل الطبرسی فی مكارم الأخلاق بهذا العنوان: من مسموعات السيّد الإمام ناصح الدين أبی البركات المشهدی §مكارم الأخلاق: ۲۸۱.

§.

و كذا ولده علیّ فی كتاب مشكاة الأنوار كثيرا، تارة بهذا العنوان: من مجموع السيّد ناصح الدين أبی البركات، و اخرى: من كتاب السيّد ناصح الدين أبی البركات، و ثالثة: من كتاب السيّد الإمام ناصح الدين أبی البركات §مشكاة الأنوار: ۲۴، ۱۷۴، ۲۰۰، ۲۲۸.

§.

↕

ص: ۳۵۹

و قال القطب الراوندی فی الخرائج: أخبرنا السيّد أبو البركات محمد بن إسماعيل المشهدی، عن الشيخ جعفر الدوريستی، عن المفيد §الخرائج و الجرائح ۲: ۷۹۷/ ۷.

§.

و بالجملة: فهو مذكور فی كتب الأصحاب بكنية أبی البركات، و لقبه ناصح الدين، و بالإمامة و السيادة معروف بها لا بعنوان المشهدی، بخلاف صاحب المزار فإنّه معروف به لا غير.

ففی فرحة الغری: و ذكر محمد بن المشهدی فی مزاره، أنّ الصادق عليه السلام علّم محمد بن مسلم الثقفی هذه الزيارة- الى أن قال-: و قال ابن المشهدی أيضا ما صورته. الى آخره §فرحة الغری: ۹۳- ۹۴.

.§

و صاحب الرياض ذكر السيّد المذكور تارة بعنوان السيّد ناصح الدين أبو البركات المشهدى، و اخرى بعنوان السيّد أبو البركات المشهدى، و حكم باتّحادهما، بل و اتّحادهما مع السيّد أبى البركات العلوى، الذى نقل صاحب تبصرة العوام قصّة مناظرته فى الإمامة مع أبى بكر بن إسحاق الكرامى §رياض العلماء ۵: ۴۲۳، و انظر: تبصرة العوام: ۷۰.

§، و مع ذلك لم يحتمل كونه صاحب المزار، و هو من الكتب المعروفة.

و كذا صاحب المنتجب، لم يسند إليه المزار §فهرست منتجب الدين: ۱۶۳/ ۳۸۷.

§، و لا كتابه الآخر الذى أشار إليه فى آخر آداب المدينة من المزار، قال فيه: ثمّ تصلّى فى مسجد المباهلة ما استطعت، و تدعو فيه بما تحبّ، و قد ذكرت الدعاء بأسره فى كتابى المعروف «ببغية الطالب و إيضاح المناسك لمن هو راغب فى الحجّ»، فمن أراده أخذه من هناك ففيه كفاية §المزار الكبير: ۱۱۹.

.§

و منه يظهر أنّه معدود فى زمرة الفقهاء، كما أنّه يظهر من صدر كتابه

↥

ص: ۳۶۰

الاعتماد على كلّ ما أودعه فيه، و إنّ ما فيه من الزيارات كلّها مأثورة، و إن لم يستند بعضها إليهم عليهم السلام فى محلّه.

قال بعد الخطبة: فإنى قد جمعت فى كتابى هذا من فنون الزيارات للمشاهد، و ما ورد فى الترغيب فى المساجد المباركات، و الأدعية المختارات، و ما يدعى به عقيب الصلوات، و ما يناجى به القديم تعالى، من لذيذ الدعوات فى الخلوات، و ما يلجأ إليه من الأدعية عند المهمّات، ممّا اتّصلت به من ثقات الرواة إلى السادات، و حثّنى الى ذلك أيضا. إلى آخره §المزار الكبير: ۳.

.§

و الذى أعتقده أنّه من مؤلّفات محمد بن جعفر المشهدى، و هو بعينه محمد بن جعفر الحائرى، و إن جعل فى أمل الآمل له عنوانين، و ظنّه اثنين، قال فيه: الشيخ محمد بن جعفر الحائرى فاضل جليل، له كتاب «ما اتّفق من الأخبار فى فضل الأئمّة الأطهار، عليهم السلام»- الى أن قال- الشيخ محمد ابن جعفر المشهدى كان فاضلا محدّثا، صدوقا، له كتب، يروى عن شاذان ابن جبرائيل القمّى، انتهى §أمل الآمل ۲: ۲۵۲/ ۲۵۳/ ۷۴۴، ۷۴۷.

.§

و الذى يبيّن ما ادّعيناه أنّا عثرنا على مزار قديم، يظهر من بعض أسانيده أنّه فى طبقته، و طبقة الشيخ الطبرسى صاحب الاحتجاج، و النسخة عتيقة، يظنّ أنّه كتبت فى عصر مؤلّفه، و فيه فوائد حسنة جميلة §منها: أنّ أعمال مسجد الكوفة، و الأدعية المخصوصة بمقاماتها الشريفة- الموجودة فى كتب المزار من غير نسبتها الى المعصوم عليه السلام- مروية و ليست من مؤلفات الأصحاب كما احتمله المجلسى رحمه اللّه، و لذا لم يوردها فى كتاب التحفة الذى لم يجمع فيه إلّا ما نسب إليهم عليهم السلام، فإنّه من أول الكتاب ساق أعمال المقامات على الترتيب المعهود، و ذكر لكلّ مقام دعاء طويلا، و بعد الفراغ منها قال: أعمال الكوفة برواية أخرى، ثم ساق الأعمال المعروفة، فيظهر أنّ كليهما مرويان.

§، و يظهر منه غاية

↥

ص: ۳۶۱

اعتباره و اعتبار مؤلّفه، و أظنّه القطب الراوندى، لملاءمة الطبقة، و عدّ

↨

ص: ۳۶۲

الأصحاب من كتبه كتاب المزار، و قد نقل فيه جملة من الأخبار المختصّة سندا و متنا بمزار محمد بن المشهدى، كما يظهر من مزار البحار.

و عبّر عنه فى موضع هكذا: حدث أبو عبد اللّه محمد بن جعفر الحائرى- رضى اللّه عنه- قال: حدّثنى الشيخ الجليل أبو الفتح- المقيم بالجامع- الى آخر ما فى مزار المشهدى.

و فى موضع: ثم تخرج الى ظاهر الكوفة، و تتياسر الى مسجد جعفى، و هو غربىّ مسجد النجار، فيه منارة لا رأس لها، فتصلّى فيه أربع ركعات، فقد روى أبو عبد اللّه محمد بن جعفر الحائرى باتّصال الإسناد الى أبى الحسن علىّ بن ميثم، الى آخر ما فى المزار المذكور. و النسبة إلى البلدين غير عزيزة بين الرواة و الأصحاب، كما لا يخفى على المصطلع الخبير، بل نسبه إليهما الشيخ الجليل حسين بن العالم الأكمل علىّ بن حمّاد، فى إجازته لنجم الدين خضر بن نعمان المطارآبادى، قال فيها: و من ذلك ما رواه- يعنى والده- عن الشيخ محمد بن جعفر بن علىّ بن جعفر المشهدى الحائرى، الى آخره.

و كذلك المحقّق النقّاد صاحب المعالم فى إجازته الكبيرة، قال: و بالإسناد عن الشيخ نجيب الدين محمد- يعنى محمد بن جعفر بن نما- عن الشيخ السعيد أبى عبد اللّه محمد بن جعفر المشهدى الحائرى، جميع كتبه و رواياته، الى أن قال:

و عن الشيخ أبى عبد اللّه محمد بن جعفر المشهدى، عن الشيخ الزاهد أبى الحسين ورّام، الى آخره.

و عن ابن جعفر، عن الشيخ الفقيه أبى الحسين يحيى بن الحسن بن البطريق، و عدّ مؤلّفاته و قال: و حكى الشيخ نجم الدين بن نما، عن والده،

↨

ص: ۳۶۳

أنّ الشيخ محمد بن جعفر قرأ هذه الكتب المعدودة، و كتبا اخرى من تصانيف أبى الحسين بن البطريق عليه، و أجاز له جميع رواياته و مؤلّفاته.

و بالإسناد أيضا عن الشيخ محمد بن جعفر المشهدى، عن الشيخ المقرئ أبى عبد اللّه محمد بن هارون- المعروف والده بالكال- جميع كتبه و رواياته، ثمّ عدّ كتبه و قال: و عن ابن جعفر، عن الشيخ الفقيه أبى محمد جعفر بن أبى الفضل بن شعرة الجامعانى جميع رواياته.

و عن ابن جعفر أيضا، عن الشيخ الفقيه أبى عبد اللّه الحسين بن أحمد ابن ردة جميع رواياته.

و عن ابن جعفر، عن الشريف الأجلّ شرفشاه بن محمد بن زيادة، و الشيخ أبى الفضل شاذان بن جبرائيل، عن الشريف محمد- المعروف بابن الشريف- الجمل البحرى §بحار الأنوار ۱۰۹: ۲۳: الهجرى.

§، عن البصروى، كتاب المفيد فى التكليف له، و كانت رواية ابن جعفر للكتاب، عن السيد شرفشاه و أبى الفضل شاذان، قراءة عليهما فى شهر رمضان، سنة ثلاث و سبعين و خمسمائة. إلى أن قال:

و ذكر الشيخ نجم الدين بن نما فى الإجازة المذكورة سابقا، أنّ والده أجاز له أن يروى عنه، عن الشيخ محمد بن جعفر المشهدى كتاب «إزاحة العلّة فى معرفة القبلة من سائر الأقاليم» تصنيف الشيخ الفقيه أبى الفضل شاذان بن جبرائيل رحمه اللّه عن مصنّفه رضى اللّه عنه. إلى ان قال: و ذكر الشيخ نجم الدين بن نما أنّه يروى المقنعة للمفيد بالإجازة، عن والده، عن محمد ابن

جعفر المشهدى.

و حكى عن محمد بن جعفر أنّه قال: إنّه قرأها و لم يبلغ العشرين على الشيخ المكين أبى منصور محمد بن الحسن بن منصور النقّاش الموصلى، و هو

↕

ص: ۳۶۴

طاعن فى السنّ، و أخبره أنّه قرأها فى أوّل عمره على الشريف النقيب المحمّدى بالموصل، و هو يومئذ طاعن فى السنّ، و أخبره أنّه قرأها فى أوّل عمره على المصنّف، انتهى §بحار الأنوار ۱۰۹: ۲۱- ۴۵.

§.

و يظهر منه أنّه- رحمه اللّه- من أعاظم العلماء، واسع الرواية، كثير الفضل، معتمد عليه، كما أنّه يظهر ممّا ذكرنا من خطبة كتابه، أنّ كلّ ما فيه من الدعوات و الزيارات مأثورة عنهم عليهم السلام، و منها أعمال مسجد الكوفة، و الزيارات المختصّة بأبى عبد اللّه عليه السلام فى الأيّام المخصوصة و يأتى تتمّة الكلام فى ترجمة رضىّ الدين بن طاوس رحمه اللّه، و فى مشايخ ابن نما- شيخ المحقّق- شرح مشايخ محمد بن المشهدى، فلاحظ.

↕

ص: ۳۶۵

۵۴- كتاب تأريخ قم:

تأليف الشيخ الأقدم الحسن بن محمد.

قال فى الرياض: الشيخ الجليل الحسن بن محمد بن الحسن القمىّ، من أكابر قدماء علماء الأصحاب، و من معاصرى الصدوق، و يروى عن الشيخ حسين بن علىّ بن بابويه- أخى الصدوق- بل عنه أيضا، فلاحظ.

و له كتاب «تأريخ قم» و قد عوّل عليه الأستاذ- قدّس سرّه- فى البحار، و قال: إنّ كتابه معتبر، و ينقل عن كتابه المذكور فى مجلّد المزار من البحار، لكن قال: إنّه لم يتيسر لنا أصل الكتاب، و إنّما وصل إلينا ترجمته، و قد أخرجنا بعض أخباره فى كتاب السماء و العالم §بحار الأنوار ۱: ۴۲.

§، انتهى.

أقول: و يظهر من رسالة الأمير المنشئ فى أحوال بلدة قم، و مفاخرها و مناقبها، أنّ اسم صاحب هذا التأريخ هو الأستاذ أبو على الحسن بن محمد ابن الحسين الشيبانى القمى، فتأمّل.

ثمّ أقول: سيجىء فى باب الميم ترجمة محمد بن الحسن القمّى، و ظنّى أنّه والد هذا الشيخ، فلا تغفل.

و قد يقال: إنّه العمى- بالعين المهملة المفتوحة- فهو غيره.

و اعلم أنّى رأيت نسخة من هذا التاريخ بالفارسيّة فى بلدة قم، و هو كتاب كبير جيّد، كثير الفوائد، فى مجلّدات، محتو على عشرين بابا، و يظهر منه أنّ مؤلّفه بالعربيّة إنّما هو الشيخ حسن بن محمد المذكور، و سمّاه كتاب قم، و قد كان فى عهد الصاحب بن عبّاد، و ألّف هذا التاريخ له، و قد ذكر فى أوّله كثيرا من أحواله و خصاله و فضائله، ثمّ ترجمه الحسن بن علىّ بن الحسن بن عبد الملك §فى الرياض: عبد اللّه.

§ القمّى بالفارسيّة، بأمر الخواجه فخر الدين إبراهيم بن الوزير الكبير

↨
ص: ۳۶۶
الخواجه عماد الدين محمود بن الصاحب الخواجه شمس الدين محمد بن على الصفّى، فى سنة ثمانمائة و خمسة و ستّين.
ثم إنّ لهذا المورّخ الفاضل- أعنى مؤلّف الأصل- أخا فاضلا، و هو أبو القاسم علىّ بن محمد بن الحسن الكاتب القمى، كما يظهر من هذا الكتاب أيضا، و أكثر فوائد هذا الكتاب ما يتعلّق بأحوال خراج قم، و بعض أحواله منه، انتهى §رياض العلماء ۱: ۳۱۸.
§.
قلت: و يظهر من كتاب فضائل السادات، المسمّى بمنهاج الصفوى، تأليف السيّد العالم المتبحّر، الأمير سيّد أحمد الحسينى، سبط المحقّق الكركى، و ابن خالة المحقّق الداماد و صهره على بنته، صاحب مصقل الصفا فى الردّ على النصارى و غيره، أنّ لهذا الكتاب ترجمة اخرى ينقل فيها عنها. كما أنّه يظهر منه أنّ النسخة العربيّة كانت عنده.
و هذا الكتاب مشتمل على عشرين بابا، و الذى وصل إلينا منه ثمانية أبواب، و يظهر من فهرست أبوابه أنّ فيه فوائد جميلة، خصوصا: الباب الحادى عشر منه، الذى ذكر أنّه يذكر فيه واحدا و مائتين من أخبار قم، و الباب الثانى عشر منه، الذى ذكر أنّه يذكر فيه أسامى علماء قم، و مصنّفاتهم و رواياتهم، و هم مائتان و ستّة و ستّون، الى تأريخ التصنيف الذى كان فى سنة ثمان و سبعين و ثلاثمائة، رزقنا اللّه تعالى العثور عليه.
و قد نقل عن أصل الكتاب أيضا العالم الجليل، الآغا محمد على، ابن الأستاذ الأكبر البهبهانى فى حواشى نقد الرجال كما وجدناه بخطّه الشريف.
↨
ص: ۳۶۷

۵۵- كتاب الخصائص:

تأليف السيد رضى الدين، محمّد بن الحسين الموسوى، جامع نهج البلاغة، و هو الذى قال فى حقّه فى أوّل النهج: فإنّى كنت فى عنفوان السنّ، و غضاضة الغصن، ابتدأت بتأليف كتاب فى خصائص الأئمّة عليهم السلام يشتمل على محاسن أخبارهم، و جواهر كلامهم، حدانى إليه غرض ذكرته فى صدر الكتاب، و جعلته أمام الكلام، و فرغت من الخصائص التى تخصّ أمير المؤمنين عليّا عليه السلام، و عاقت عن إتمام بقيّة الكتاب محاجزات الأيّام، و مماطلات الزمان، و كنت قد بوّبت ما خرج من ذلك أبوابا، و فصّلته فصولا، فجاء فى آخرها: فصل يتضمّن محاسن ما نقل عنه عليه السلام من الكلام القصير، فى المواعظ، و الحكم، و الأمثال، و الآداب. إلى آخره §شرح نهج البلاغة لمحمد عبده ۱: ۲ المقدمة.
§.
و الذى ذكره فى صدر الكتاب، هو ما قال بعد ذكر ميلة و قصده الى جمعه ما لفظه: الى أن أنهضنى الى ذلك اتّفاق اتّفق لى، فاستثار حميّتى، و قوّى نيّتى، و استخرج نشاطى، و قدح زنادى، و ذلك أنّ بعض الرؤساء ممّن غرضه القدح فى صفاتى، و الغمز لقناتى، و التغطية على مناقبى، و الدلالة على مثلبة إن كانت لى، لقينى و أنا متوجّه عشيّة عرفة، من سنة ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة هجرية، إلى مشهد مولانا أبى الحسن موسى بن جعفر، و أبى جعفر محمد بن على بن موسى عليهما السلام، للتعريف هناك، فسألنى عن متوجّهى، فذكرت له إلى أين قصدى.

فقال لی: متی کان ذلک؟! یعنی أنّ جمهور الموسویّین جارون علی منهاج واحد فی القول بالوقف، و البراءة ممّن قال بالقطع. و هو عارف بأنّ الإمامة مذهبی، و علیها عقدی و معتقدی، و إنّما أراد التنکیت لی، و الطعن علیّ بدینی.

↨

ص: ۳۶۸

فأجبته فی الحال بما اقتضاه کلامه، و استدعاه خطابه، وعدت و قد قوی عزمی علی عمل هذا الکتاب، إعلانا لمذهبی، و کشفا عن مغیّبی، و ردّا علی العدوّ الذی یتطلب عیبی، و یروم ذمّی و قصبی، انتهی §خصائص أمیر المؤمنین (علیه السلام): ۳.

.§

و یروی فیه عن أبی محمد هارون بن موسی التلعکبری رحمهما اللّه تعالی §خصائص أمیر المؤمنین (علیه السلام): ۲۵.

.§

↨

ص: ۳۶۹

۵۶- کتاب سعد السعود:

للسیّد الأجلّ علیّ بن موسی بن جعفر الطاوس، و هو کتاب لطیف بدیع.

قال فی أوّله: فإنّی وجدت فی خاطری یوم الأحد فی ذی القعدة، سنة إحدی و خمسین و ستمائة، اعتبرته بمیزان الإلهیّة، و وجدان الألطاف الربّانیّة، فوجدته واردا عن تلک المراسم، و علیه أرج أنوار هاتیک المعالم و المواسم، فی أن اصنّف کتابا اسمیّه «سعد السعود» للنفوس منضود، من کتب وقف علی ابن موسی بن طاوس §سعد السعود: ۳.

§. إلی آخره.

↨

ص: ۳۷۰

۵۷- کتاب الیقین، أو کشف الیقین:

باختصاص مولانا أمیر المؤمنین علیه السلام بإمرة المؤمنین.

له أیضا، جلالة قدر مؤلّفه و تثبته أشهر من أن یذکر.

↨

ص: ۳۷۱

۵۸- کتاب التعازی:

§النسخة الخطیة فیما یخص هذا الکتاب مضطربة، حیث فیها تقدیم و تأخیر و سقط و زیادة، و لذا آثرنا إبقاء نظم الحجریة.

§ تألیف الشریف الزاهد أبی عبد اللّه محمد بن علیّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوی الحسنی، ذکر فیه ما یتعلّق بالتعزیة و التسلیة، و صدّره بحدیث وفاة النبی صلّی اللّه علیه و آله، ثمّ بما صنعه و قاله عند موت أولاده صلّی اللّه علیه و آله، و ما عزّی به

غيره.

قال فى أوّله: أخبرنى الشيخ الجليل العفيف أبو العباس أحمد بن الحسين ابن وجه §هكذا ضبطه الشيخ الطهرانى فى ثقات العيون: ١١، و فى الحجرى: و حر، و أمّا المخطوطة دحر، و انظر الذريعة ۴: ۲۰۵/ ١٠٢۴.

§ المجاور- قراءة عليه، فى داره بمشهد مولانا أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام، فى شهر اللّه من سنة إحدى و سبعين و خمسمائة- قال:

حدّثنا الشيخ الأجل الأمير أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن شهريار الخازن- بالمشهد المقدّس بالغرى، على ساكنه السلام، فى شهر ربيع الأوّل من سنة ست عشرة و خمسمائة- قال: حدّثنا الشريف النقيب أبو الحسين زيد بن الناصر الحسينى- رحمه اللّه، فى شوّال من سنة ثلاث و أربعين و أربعمائة §فى المخطوطة: ست عشرة و خمسمائة.

§، بمشهد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام- قال: حدّثنا (الشريف أبو عبد اللّه محمد بن على بن الحسن بن عبد الرحمن العلوى) §ما بين القوسين ساقط من المصدر.

§ عن علىّ بن العباس البجلى، عن محمد بن سهل بن زنجلة الرازى، عن عبد العزيز بن عبد اللّه الاويسى §فى الحجرية: العريسى، و الصحيح المثبت، انظر ميزان الاعتدال ۲: ۶۳۰/ ۵۱۰۸، و الجرح و التعديل ۵: ۳۸۷/ ١٨٠۴.

§،

↨

ص: ۳۷۲

عن القاسم بن عبد اللّه بن عمر بن حفص، عن عاصم العمرى و على بن على اللّهبى، عن جعفر بن محمد بن علىّ بن الحسين عليهم السلام، عن أبيه الحديث §التعازى: ۲.

§.

ثم يقول بعد ذلك: و بالإسناد. الى آخره.

و فى آخر هذا الكتاب- و هو من خصائصه- الخبر الشريف المعروف، الذى يذكر فيه بلاد أولاد الحجّة عليه السلام، و أساميهم، و أحوالهم، و قد نقله الأعلام فى مؤلفاتهم.

قال السيّد الأجلّ على بن طاوس فى أواخر كتاب جمال الأسبوع:

و وجدت رواية متّصلة الإسناد، بأنّ للمهدى صلوات اللّه عليه أولاد جماعة ولاة، فى أطراف بلاد البحر، على غاية عظيمة من صفات الأبرار §جمال الأسبوع: ۵١٢.

§.

و ذكر مختصره الشيخ زين الدين على بن يونس العاملى البياضى، فى الفصل الخامس عشر من الباب الحادى عشر من كتابه الصراط المستقيم §الصراط المستقيم ۲: ۲۶۴.

§.

و رواه السيد الجليل علىّ بن عبد الحميد النيلى، فى كتاب السلطان المفرج عن أهل الإيمان.

و رواه السيّد المحدّث الجزائرى فى الأنوار، عن المولى الفاضل، الملقّب بالرضا على بن فتح اللّه الكاشانى، قال: روى الشريف الزاهد. إلى آخره.

و فى كتاب حديقة الشيعة، ما ملخّص ترجمته فى كتاب الأربعين، الذى صنّفه بعض أكابر المصنّفين، و أعاظم المجتهدين: روى

العالم العامل، المتّقى الفاضل، محمد بن علىّ العلوىّ الحسنى، بسند ينتهى إلى أحمد بن محمد الأنبارى، و ساق الخبر بطوله
§حديقة الشيعة: ٧۶۵.
§.
↕
ص: ٣٧٣
و يظهر من جميع ذلك أنّه من العلماء الأعلام، و الأتقياء الكرام، و المؤلّفين العظام، و إن لم أجد له ترجمة فى الكتب المعدّة لذلك، و لم أعثر على باب الميم من الرياض، الذى هو أجمع و أكمل ما صنّف فى هذا الباب.
و قال السيّد الأجلّ عبد الكريم بن طاوس، فى الباب الثانى من كتاب فرحة الغرى: روى أبو عبد اللّه محمد بن علىّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوى الحسنى فى كتاب فضل الكوفة، بإسناد رفعه الى عقبة بن علقمة أبى الجنوب §و ما ورد فى فضل الكوفة من اعتبار الكنية علما آخر غير صحيح، انظر الإكمال لابن مأكولا ١: ١۵٨. و فضل الكوفة ۴٢ حديث ۶ و ٧.
§، قال: اشترى أمير المؤمنين عليه السلام ما بين الخورنق إلى الحيرة إلى الكوفة،- و فى حديث ما بين النجف إلى الحيرة إلى الكوفة-، من الدهاقين بأربعين ألف درهم، و أشهد على شرائه، قال: فقيل له يا أمير المؤمنين تشترى هذا بهذا المال و ليس تنبت حظّا، قال: «سمعت من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقول: كوفان كوفان يرد أوّلها على آخرها، يحشر من ظهرها سبعون ألفا يدخلون الجنّة بغير حساب، فاشتهيت أن يحشروا من ملكى».
أقول: هذا الحديث فيه إيناس بما نحن بصدده، و ذلك أنّ ذكره عليه السلام ظهر الكوفة إشارة الى ما خرج عن الخندق، و هى عمارة آهلة الى اليوم، و إنّما اشترى أمير المؤمنين عليه السلام ما خرج عن العمارة الى حيث ذكروا، و الكوفة مصرت سنة سبع عشرة من الهجرة، و نزلها سعد فى محرّمها، و أمير المؤمنين عليه السلام دخلها سنة ست و ثلاثين، فدلّ على أنّه عليه السلام اشترى ما خرج عن الكوفة الممصرّة، فدفنه بملكه أولى، و هو إشارة إلى دفن الناس عنده، و كيف يدفن بالجامع و لا يجوز، أو بالقصر و هو عمارة الملوك؟ و لم يكن داخلا فى الشراء لأنّه معمور من قبل §فرحة الغرى: ٢٩.
§، انتهى.
و منه يظهر اعتماده عليه، و اعتناؤه بما رواه، و وثوقه بخبره، و كفاه مادحا
↕
ص: ٣٧۴
و معتمدا.
و قال رضىّ الدين على بن طاوس فى الإقبال، فى الفصول المتعلّقة بفضائل يوم الغدير و أعماله: فصل فيما نذكره من آيات رأيتها أنا عند ضريحة الشريف، و ساقها. إلى أن قال:
أقول: و اعرف أنّنى دخلت حضرته الشريفة كم مرّة فى أمور هائلة لى، و تارة لأولادى، و تارة لأهل ودادى، فبعضها زالت و أنا بحضرته (و بعضها زالت باقى نهار مخاطبته) §ما بين القوسين لم يرد فى المخطوطة.
§ و بعضها زالت بعد أيام فى جواب زيارته، و لو ذكرتها احتاجت الى مجلّد كبير، و قد صنّف أبو عبد اللّه محمد بن علىّ بن الحسن ابن عبد الرحمن الحسنى، مصنّفا فى ذلك متضمنا للأسانيد و الروايات الى آخره §الإقبال: ۴۶٩.
§.
و يستظهر من كلامه ما استظهرنا من كلام ابن أخيه رضى اللّه تعالى عنهم.

و فى الرياض فى ترجمة غياث الدين السيّد عبد الكريم بن طاوس:
أقول: قد سبقه فى تأليف ما ضمّنه هذا السيّد فى كتاب فرحة الغرى السيّد أبو عبد اللّه محمد بن على بن الحسن بن عبد الرحمن الحسنى، و ألّف مصنّفا فى ذلك، مشتملا على الأسانيد و الروايات، على ما حكاه السيد رضىّ الدين علىّ ابن طاوس، عمّ السيّد عبد الكريم هذا، فى أواخر كتاب الإقبال فى هذا المبحث، كما سنذكره فى ترجمة السيّد أبى عبد اللّه المذكور، و العجب أنّه لم يعثر السيّد عبد الكريم هذا عليه، و لم ينقل عنه، انتهى §رياض العلماء ۳: ۱۶۹.
.§
و لم أعثر على باب الميم من الرياض، رزقنا اللّه تعالى زيارته.
و يأتى فى الفائدة الثالثة فى مشايخ محمد بن المشهدى أنّه يروى عنه بواسطتين، و هو يروى عن أبى تمام عبد اللّه بن أحمد بن عبيد الأنصارى
↕
ص: ۳۷۵
المؤدّب.
و يأتى أيضا أنّ عماد الدين أبا القاسم الطبرى يروى عنه كثيرا فى كتاب بشارة المصطفى بواسطة واحدة، قال فى الجزء الثانى منه: أخبرنا الشيخ أبو البركات عمر بن محمد بن حمزة العلوى- بالكوفة فى مسجده، فى صفر سنة عشر §فى المصدر: ستة عشر.
§ و خمسمائة- و أخبرنا أبو غالب سعيد بن محمد بن أحمد الثقفى الكوفى بها، قال: أخبرنا الشريف أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه محمد بن عبد الرحمن العلوى العلّامة.
الى آخره §بشارة المصطفى: ۸۷.
.§
و قال غياث الدين عبد الكريم بن طاوس فى فرحة الغرى: أقول:
و قد ذكر هنا الشريف أبو عبد اللّه محمد بن علىّ بن الحسن بن علىّ بن الحسين ابن عبد الرحمن الشجرى، بالإسناد المتقدم إليه، حدّثنى أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد اللّه الجواليقى لفظا. إلى آخره §فرحة الغرى: ۱۳۹.
.§
و قال فى الباب السادس: أخبرنى الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الحربى، عن عبد العزيز الأخضر- سنة أربع و ستمائة- عن الحافظ أبى الفضل بن ناصر، قال: أخبرنا محمد بن على بن ميمون البرسى- و هو المعروف بابى §كذا، و فى المصدر: أبى العباس.
§- قال:
أخبرنا الشريف أبو عبد اللّه محمد بن علىّ بن الحسن بن علىّ بن الحسين بن عبد الرحمن القسرى بن القاسم بن محمد البطحائى بن القاسم بن الحسن بن زيد ابن الحسن بن علىّ بن أبى طالب عليهما السلام الحسنى، قال: أخبرنا جعفر ابن محمد بن عيسى بن على بن محمد الجعفرى، قال: أخبرنى أبى- إملاء- قال: أخبرنا جعفر بن مالك، قال: حدّثنا محمد بن الحسين الصائغ، أخبرنا عبد اللّه بن عبيد بن زيد، قال: رأيت جعفر بن محمد عليهما السلام
↕
ص: ۳۷۶
و عبد اللّه بن الحسن بالغرى، عند قبر أمير المؤمنين عليه السلام، فأذّن عبد عبد اللّه، و أقام الصلاة، و صلّى مع جعفر بن محمد

عليهما السلام، و سمعت جعفرا عليه السلام يقول: «هذا قبر أمير المؤمنين عليه السلام» انتهى §فرحة الغرى: ۵۵.
§.
و فى الشجرة الكبيرة: محمد العالم الزاهد بالكوفة، ابن علىّ، بالكوفة يعرف بابن عبد الرحمن، و وصف جدّه الحسين بن عبد الرحمن بالشاعر، و قال:
كنيته أبو عاتقة.
↕
ص: ۳۷۷

۵۹- كتاب المجموع الرائق من أزهار الحدائق:

تأليف السيّد العالم الفاضل، السيّد هبة اللّه بن أبى محمد الحسن الموسوى.
قال فى أمل الآمل: كان عالما، صالحا، عابدا، له كتاب «الرائق §فى الأمل: المجموع الرائق.
§ من أزهار الحدائق» §أمل الآمل ۲: ۳۴۱/ ۱۰۵۱.
§.
و فى الرياض: السيّد هبة اللّه بن أبى محمد الحسن الموسوى، الفاضل العالم الكامل، المحدّث الجليل، المعاصر للعلّامة و من فى طبقته، صاحب كتاب «المجموع الرائق» المعروف، و هو كتاب لطيف، جامع لأكثر المطالب، و غلط من نسب هذا الكتاب الى الصدوق، أو الى المفيد.
أمّا أولا: فلأنّه غير مذكور فى فهرس مؤلّفاتهما على ما ذكر فى كتب الرجال.
و أمّا ثانيا: فلأنّه يروى فى هذا الكتاب عن جماعة من المتأخّرين عنهما و عن كتبهم.
و أمّا ثالثا: فلأنّه يظهر من مطاوى هذا الكتاب أنّه ألّف سنة ثلاث و سبعمائة.
و أمّا رابعا: فلأنّه صرّح نفسه مرارا فى أثناء ذلك الكتاب باسمه، على ما رأيته فى طائفة من نسخه.
و بما ذكرناه من تأريخ التأليف يعلم أنّه ألّفه فى أواخر عصر العلّامة.
لعل وجه هذا الظنّ أنّ فى أوائل ذلك الكتاب أورد أكثر كتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق، بل كلّه، و قد صدّر كلّ مبحث منه بقوله: قال
↕
ص: ۳۷۸
الشيخ أبو جعفر محمد بن علىّ بن موسى بن بابويه. و كذلك ينقل من كتاب الشيخ المفيد أيضا.
و بالجملة كتابه هذا مجلّدان كبيران، و يشتمل على الأخبار الغريبة، و الفوائد الكلاميّة، و المسائل الفقهيّة، و الأدعية و الأذكار، و أمثال ذلك من المطالب، و هو محتو على اثنى عشر بابا، كلّ مجلد ستّة أبواب، و هو كتاب معروف و إن لم يورده الأستاذ الاستناد فى بحار الأنوار.
قال: ثمّ من مؤلّفاته كتاب «الشرفى» فى معجزات النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و دلائل أمير المؤمنين و الأئمّة عليهم السلام، كما صرّح به نفسه فى كتاب «المجموع الرائق» المشار إليه، انتهى §رياض العلماء ۵: ۳۰۵.
§.

قلت: قد أورد فی هذا الکتاب تمام کتاب «الأربعین» لجمال الدین یوسف ابن حاتم الشامی، تلمیذ المحقّق- صاحب کتاب «الدّر النظیم فی مناقب الأئمة اللهامیم- و «الأربعین» لجمال الدین الحافظ الفاضل أبی الخطّاب عمر الأندلسی، بقراءة المبارک بن موهوب الإربلی، سنة عشر و ستمائة، فی مجلس واحد.

و قال فی موضع من الکتاب: و ممّا ظفرت به من خطب أمیر المؤمنین علیه السلام نقلته من الخزانة المولویّة الرضویّة الطاووسیّة، قدّس اللّه روح جامعها و مؤلّفها، و أمتع اللّه بدوام أیّام المولی الطاهر مالکها، و أعزّ نصره، من کتاب وجدته، علیه مکتوب بخطّ السیّد مولی السعید رضیّ الدین، مؤلّف هذه الخزانة، و حاوی کتبها ما صورته. إلی آخره §المجموع الرائق: ۱۸۴.

§.

و بالجملة: فالنسبة المذکورة من الأغلاط الواضحة.

و قال فی أوّل الکتاب: فإنّی لمّا نظرت فی بعض الکتب المسندة عند الفضلاء المعظّمین، و السادة النبلاء المقدّسین، و القادة علماء المصنّفین، آثرت

↨

ص: ۳۷۹

أن أجمع ما صنّفوه، و سبقوا الی جمعه و ألّفوه، و عرفوا صحّته و حقّقوه، و سبروا معانیه و وقفوه و رووه و صنّفوه، من منافع آیات القرآن الکریم، و ما یحترز به من العوذ و الحروز، و الروایات، و ما یستشفی به من طبّ الأئمّة علیهم السلام §المجموع الرائق: ۱ السطر الثالث.

§، الی آخر ما ذکره ممّا یظهر منه تثبّته، و اعتبار ما نقله فیه، و اللّه العالم.

↨

ص: ۳۸۰

۶۰- کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله:

قال فی الریاض فی باب الکنی من القسم الأوّل: الشیخ الإمام أبو العباس المستغفری، هو الإمام الخطیب الحافظ، أبو العباس جعفر بن أبی علیّ محمد بن أبی بکر المعتز بن محمّد بن المستغفر النسفی السمرقندی، صاحب کتاب طبّ النبی صلّی اللّه علیه و آله.

و یلوح من فهرس بحار الأنوار، للأستاذ الاستناد- قدّس سرّه- أنّه من علماء الشیعة، قال- رحمه اللّه- فی أول البحار، فی طیّ تعداد کتب الإمامیّة:

و کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله للشیخ أبی العباس المستغفری، ثم قال: و کتاب طبّ النبیّ صلّی اللّه علیه و آله و إن کان أکثر أخباره من طرق المخالفین، لکنّه مشهور متداول بین علمائنا.

و قال نصیر الدین الطوسی فی کتاب آداب المتعلّمین: و لا بدّ أن یتعلّم شیئا من الطبّ، و یتبرّک بالآثار الواردة فی الطبّ، الذی جمعه الشیخ الإمام أبو العباس المستغفری، فی کتابه المسمّی بطبّ النّبی صلّی اللّه علیه و آله، انتهی ما فی البحار §آداب المتعلمین: ۱۵۳ ضمن کتاب شرح الباب الحادی عشر. (حجری)

§ §بحار الأنوار ۱: ۲۳، ۴۲.

§.

و أقول: فى جعله من علماء الإماميۀ سهو ظاهر، فإنه من علماء العامۀ و من الحنفيۀ، كما سيأتى شرح أحواله فى القسم الثانى إن شاء اللّه تعالى، و قد أوردنا ترجمۀ فى هذا القسم رعايۀ لما قاله الأستاذ فى البحار.

و يظهر من كتاب دلائل النبوّۀ للإمام أبى العباس المستغفرى نفسه التسنّن، كما حكى من ذلك الكتاب المولى الجامى كثيرا، فى كتاب شواهد النبوّۀ فتأمل §فى النقل عن الرياض تقديم و تأخير مخل، صححناه على رياض العلماء ۵: ۴۷۲.

§.

↕

ص: ۳۸۱

و قال فى القسم الثانى بعد ذكر النّسب الى محمد بن المستغفر: الكامل الجليل، المعروف بالشيخ الإمام أبى العباس المستغفرى، الحنفى، السمرقندى، النسفى، صاحب تأريخ نسف، و يروى عن جدّه أبى بكر ابن المستغفر، و هما من القدماء. و قد سبق فى باب الكنى ترجمۀ الشيخ الإمام أبى العباس المستغفرى، صاحب كتاب طبّ النبىّ صلّى اللّه عليه و آله، و إنّ الحقّ كونه من علماء العامّۀ، و له كتاب دلائل النبوّۀ، فلاحظ.

قلت: لم يذكر شاهدا لتسنّنه إلّا ما ذكره فى دلائل النبوّۀ، و فى كونه له تأمّل.

قال المولى كاتب الچلبى فى كشف الظنون: دلائل النبوّۀ للإمام أبى داود كما ذكره ابن حجر فى تهذيب التهذيب §صحيح العبارۀ هكذا:. داود ذكره ابن حجر فى تهذيب التهذيب، و لأبى العباس جعفر. انظر المصدر.

§، أو ابن عباس جعفر بن محمد المعروف بالمستغفرى، النسفى، الحنفى، المتوفّى سنۀ اثنين و ثلاثين و أربعمائۀ، جعل فيه الدلائل- أعنى ما كان قبل البعثۀ- سبعۀ أبواب، و المعجزات عشرۀ أبواب §كشف الظنون ۱: ۷۶۰.

§.

و قال فى باب التاء: تاريخ نسف و كش: لأبى العباس جعفر بن محمد المستغفرى §كشف الظنون ۱: ۳۰۸.

§.

و لم يشر الى المذهب، و لعلّه لتردّد فيه.

و على كلّ حال فالذى دعانا الى النقل منه ما دعا صاحب الرياض من رعايۀ المحقّق الطوسى، و العلّامۀ المجلسى، مضافا الى خلوّه عمّا لا مسرح الى التسامح فيه، و مطابقۀ أكثره لما روى من طرقنا.

↕

ص: ۳۸۲

۶۱- مجاميع:

لشمس الفقهاء محمد بن مكّى الشهيد- قدّس اللّه روحه- و هى ثلاث مجلّدات، مجلّدان منها بخطّ الشيخ الجليل شمس الدين محمد بن علىّ الجباعى، جدّ شيخنا البهائى، فإنّه بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن علىّ بن الحسن بن محمّد بن صالح الجباعى، الحارثى، الهمدانى، من ولد الحارث بن عبد اللّه الأعور الهمدانى، من خواصّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

و قد وصفه جماعۀ من العلماء فى مقام النقل عنه بكونه صاحب الكرامات.

و نقل فى الروضات، عن حدائق المقرّبين: للأمير محمد صالح الخواتونآبادى، عن المولى محمد تقى، عن شيخه الشيخ البهائى،

أنّه نقل عن جدّه الشيخ شمس الدين: أنّ فى يوم من الأيّام نزل ثلج عظيم بديارنا، و لم يكن فى منزل جدّنا ما يقوت به عياله، و كان الأطفال يبكون و يريدون منه الطعام، فقال جدّنا لجدّتنا: سكّتى الأطفال لندعو اللّه كى يطعمهم و إيّانا، فأخذت جدّتنا شيئا من الثلج، و ذهب به الى التنور المحمى، و قال: هذا هو الخبز أطبخه لكم ثمّ أوقد عليه، و جعل الثلج شبه الرغائف يضربها بالتنور §الظاهر أن التى صنعت الخبز هى الجدة بقرينة أن الجد كان مشغولا بالدعاء و كذلك أول الرواية، حيث قال فأخذت جدتنا، فعليه تكون جميع الأفعال بصيغة المؤنث.

§، و جدّنا مشغول بالدعاء، فلم يمض ساعة إلّا خرج من التنوّر رغائف متعدّدة، فلمّا رأى جدّنا ذلك شكر اللّه سبحانه، انتهى

§روضات الجنات ٢: ٣٤٠.

§.

و النسخ الشائعة من الصحيفة الكاملة السجادية على منشئها آلاف سلام و تحيّة تنتهى اليه، و الى خطّه.

↨

ص: ٣٨٣

قال السيّد المحدّث الجزائرى، فى شرح صحيفته: و قد بنينا شرحنا هذا على نسخة شيخنا البهائى- قدّس سرّه- التى هى بخطّ أبيه شمس الدين محمد- صاحب الكرامات و المقامات- و هو قد نقلها من خطّ الشهيد- رحمه اللّه- انتهى.

و صرّح فى رياض العلماء: إنّه كان تلميذ ابن فهد §رياض العلماء ٥: ١٨٩.

§.

و كلّ ما فى هذين المجلدين منقول عن خطّ الشهيد- رحمه اللّه- و المجلّد الآخر بخطّ بعض أحفاده، نقل عن خطّه، و هذه المجلّدات كالبساتين النضرة، و الحدائق الخضرة التى فيها ما تشتهيه الأنفس، و تلذّ الأعين، مشتملة على رسائل مستقلّة فى الأحاديث، و العلوم الأدبية، و الأشعار، و الأخبار المستخرجة من الأصول، و الحكايات و النوادر، و غيرها، خالية عن الهزليّات التى توجد فى أمثالها، نعم يوجد فيها بعض اللطائف و الطرائف.

ففى أحد المجاميع §جاء فى هامش المخطوطة: و من الألطاف الإلهية على العبد الجانى يحيى بن محمد شفيع الأصفهانى عفى عنهما: أنى تشرفت قبل ذلك بثلاث سنين إلى زيارة ائمة العراق عليهم صلوات اللّه و سلامه و كان أوان تشر فى بكربلاء فى أول شهر رجب و المولى الجليل المصنف قد تشرف للزيارة الرجبية من النجف الأشرف إلى كربلاء المشرفة، و كان بينى و بينه صداقة قديمة من أيام التحصيل و اقامتنا فى النجف الأشرف، فبادر إلى زيارتى و فرحت كثيرا بزيارته. و لما تشرفنا بالنجف الأشرف كنا مراودين، فجاء يوما إلى منزلى و معه هذه المجاميع الثلاث التى اثنان منها بخط الشيخ الجليل الشيخ محمد الجبعى جد شيخنا البهائى، و قال رحمه اللّه لى: هاتان المجموعتان بعينهما كانتا عند المجلسى، و كلما نقل عن خط الشيخ محمد المذكور عن خط الشهيد محمد بن مكى من هاتين المجموعتين، و لولا المحبة الكاملة ما ابرزتهما لك. فأخذت المجاميع الثلاث كلها و نقلت أكثر ما فيها بخط يدى، و كانت موجودة عندى، و كذا المجموعة التى بخط السيد الجليل السيد حيدر الآملى المشتملة على الرسائل الثلاث فى سؤالات مهنا بن سنان المدنى، و غيرها التى نقلها سابقا قبل ذلك و فيها خطوط فخر المحققين ولد العلامة و أجازته للسيد حيدر فى ظهر سؤالات المهنا بخطه رحمه اللّه، و غيرها من الرسائل الشريفة كلها بخط السيد حيدر الآملى، و نقلت جميعها بخط يدى، و هى الان موجودة عندى بحمد اللّه و كانت نسخة الأصل من هذا الكتاب أيضا عندى الى ان رجعت، و أودعته رحمه اللّه باستنساخ نسخة من هذا الكتاب فاستنسخها و أرسلها و وصلت إلىّ بعد أشهر من وفاته.

§: بلغ من عنايةُ الصوفيّة بكثرة الأكل أن كان نقش

↕

ص: ۳۸۴

خاتم بعضهم «أُكُلُها دائِمٌ» و آخر «آتِنا غَداءَنا» و آخر «لا تُبْقِي وَ لا تَذَرُ».

و فسّر بعضهم «الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ»: بالخلال المجيئة بعد الطعام، و الياس منه.

و فسّر بعضهم «بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالًا» فقال: هم الذين يثردون و يأكل غيرهم، و قيل: هم الذين لا سكاك لهم فى أيّام البطيخ.

و قال بعضهم: العيش فيما بين الخشبتين، يعنى الخوان و الخلال.

و لقّبوا الطّست و الإبريق إذا قدّما قدّام المائدة ببشر و بشير، و بعدها بمنكر و نكير.

و فى مجموعة اخرى: أبو مغيث §فى المخطوط و الحجرية: أبو معتب، و هو خطأ انظر سير أعلام النبلاء ۱۴: ۳۱۳، و طبقات الأولياء: ۱۸۷.

§ الحسين بن منصور الحلّاج الصوفى، كان جماعة يستشفون ببوله، و قيل: إنّه ادّعى الربوبيّة، و وجد له كتاب فيه: إذا صام الإنسان ثلاثة أيّام بلياليها و لم يفطر، و أخذ و ريقات هندباء فأفطر عليه أغناه عن صوم رمضان، و من صلّى فى ليلة ركعتين، من أوّل الليل إلى الغداة أغنته عن الصلاة بعد ذلك، و من تصدّق بجميع ما يملك فى يوم واحد أغناه عن الحجّ، و إذا أتى قبور الشهداء بمقابر قريش، فأقام فيها عشرة أيّام يصلّى و يدعو، و يصوم و لا يفطر إلّا على قليل من خبز الشعير و الملح، أغناه ذلك عن العبادة.

↕

ص: ۳۸۵

و فى هذه المجموعة «مختصر الجعفريات» و «ذكر الدر» §إشارة إلى ما نقل من العثور على فص در منقوش عليه البيتان:

§ الذى وجد فى الكوفة و عليه منقوش البيتان المعروفان، و نظائر أخرى له لا مناسبة لنقلها.

و قد ذكر فى كثير من المواضع تأريخ كتابته و كتابة الشهيد، و فى آخر الأربعين للشيخ منتجب الدين المدرج فى أحدها: نجز لإحدى و عشرين مضت من شهر اللّه رجب الأصمّ، سنة إحدى و ستّين و ثمانمائة بكرك نوح عليه السلام، بقلم العبد الفقير محمد بن علىّ بن حسن بن محمد صالح الجبعى اللويزانى، و الحمد للّه حمدا كثيرا مباركا، و صلّى اللّه على سيّدنا محمد و آله و سلّم، من نسخة بخط الشيخ شمس الدين محمد بن مكّى، كتبها بالحلّة سنة ستّ و سبعين و سبعمائة، و هو نقل من نسخة بخطّ محمد بن محمد بن علىّ الحمدانى القزوينى- رحمه اللّه- تاريخها سنة ثلاث عشرة و ستمائة.

قلت: و هو تلميذ المصنّف.

و قد أكثر فى البحار من النقل عنها، و عن اخرى لم تصل إلينا معبّرا عنه هكذا: وجدت بخطّ الشيخ محمد بن علىّ الجبعى. إلى آخره.

و بالجملة: فاعتبار ما يوجد فيها من الأخبار و غيرها يعرف من اعتبار جامعها، الذى لا يحوم حول جلالة قدره خيال.

قال صاحب المعالم فى إجازته الكبيرة: و رأيت بخطّ شيخنا الشهيد الأوّل فى بعض مجاميعه حكاية أمور تتعلّق بهذا الشيخ- يعنى شمس الدين محفوظ بن وشاح- ثمّ نقل بعض أبيات له بعثها الى المحقق- رحمه اللّه- §بحار الأنوار ۱۰۹: ۱۴.

§.

↕

ص: ٣٨٦

٦٢- كتاب كنوز النجاح:

للشيخ الشهيد أمين الإسلام أبى علىّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسى، العالم المفسّر الجليل، صاحب مجمع البيان، و قد نقل عن هذا الكتاب و نسبه إليه رضىّ الدين علىّ بن طاوس، فى جمال الأسبوع §جمال الأسبوع: ١٧۶ السطر الأول.
§، و مهج الدعوات §مهج الدعوات: ٢۴٩.
§، و أمان الأخطار §الأمان من الاخطار: لم نعثر على ذلك فيه.
§، و الشيخ إبراهيم الكفعمى فى الجنّة المعروفة بالمصباح و حواشيها §المصباح للكفعمى: ٢۴۴.
§.
↕
ص: ٣٨٧

٦٣- و كتاب عدّة السفر و عمدة الحضر:

له أيضا نسبه إليه الكفعمى فى المصباح §المصباح للكفعمى: ٢۴.
§.
قال فى الرياض. و قد عثرت منه على نسخ، و عندنا منه نسخة أيضا §رياض العلماء ۴: ٣۴٧.
§.
و فيهما من الأدعية الشريفة، و التعقيبات و الصلوات المستحبّة، و الأذكار و الإحراز شيء كثير.
و فى عصر السلطان شاه سلطان حسين الصفوى وجد مجموعة و فيها هذان الكتابان الشريفان، و قد عرضا على مروّج المذهب، المحقق الثانى الكركى- طاب ثراه- و نظر فيهما، و باشر تصحيحهما، فأمر السلطان أن يترجما بالفارسيّة، فترجمهما السيّد العالم الجليل، الأمير محمد باقر الخواتون‌آبادى.
و العجب أنّه لم يعرف مؤلّفهما، فقال بعد ذكر المجموعة المشتملة عليهما: إنّ الرسالتين الشريفتين من مؤلّفات محدّثى علماء الإماميّة- رضوان اللّه عليهم- ثم شرح ما أجملناه.
↕
ص: ٣٨٨

٦۴- كتاب صغير:

وجدناه فى الخزانة الرضوية، فيه أخبار طريفة، يوجد متون أغلبها فى الكتب المشهورة، أوّله هكذا:
أخبرنا الشريف الأجلّ، العالم ضياء الدين أبو الفتح محمد بن محمد العلوى الحسينى، المعروف بابن جعفر الحائرى- بحلّة فى شهر جمادى الآخرة من سنة ثلاث و سبعين و خمسمائة- قال: حدّثنا الشيخ العالم أبو المكارم ابن كتيلة العلوى- بمشهد مولانا أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام، فى جمادى الأولى، سنة ثلاث و خمسين و خمسمائة- قال: حدّثنا إخبارا و إجازة

أبو عبد اللّه محمد بن احمد بن شهريار الخازن، قال: حدّثنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن عالان العدل، قال: حدّثنا القاضى أبو عبد اللّه، قال: حدّثنا أبو محمد صالح بن وصيف البكائى، قال: حدّثنا معاذ بن الميسى، قال: حدّثنا سويد بن سعيد، قال حدّثنا مبارك بن محيم، عن عبد العزيز بن صهيب، عن ابن مالك، عن النبىّ صلّى اللّه عليه و آله أنّه قال لأصحابه: «ما من صدقة أفضل من سقى الماء» §و حكى قريبا منه فى بحار الأنوار ۷۴: ۳۶۹/ ۶۰

§ و قد أخرجنا بعض أخباره شاهدا و مؤيّدا.

↨

ص: ۳۸۹

۶۵- كتاب غرر الحكم

للآمدى، ذكرنا ما يتعلّق به و بمؤلّفه فى الفائدة الآتية، فى شرح مشايخ ابن شهرآشوب، فلاحظ.

و الحمد للّه الذى وفّقنا لإنجاز ما وعدنا فى صدر الكتاب، من شرح حال الكتب التى هى مأخذ لكتابنا هذا، و ترجمة مؤلّفيها، و ما قيل فيها أو ينبغى أن يقال، مدحا و تأييدا، و جرحا و تضعيفا، مع رعاية الاحتياط و التثبت فى النقل، و مجانبة الاعتساف فى البيان، و هذا باب لم أعثر على من دخله قبلى، إلّا كلمات معدودة لبعضهم فى بعضها، و أنت بعد التأمّل و التدبّر فيما سطرناه تجد- بعون اللّه تعالى- فوائد لا تحصى، و ذلك من فضل اللّه يؤتيه من يشاء.

↨

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بنُ موسَى الرِّضا – عليهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثَّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابِذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ عليهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بِساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتَّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلى التَّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب التافهة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى

المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی يُمكِن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة على أنه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فی آكناف البلد - و نشرِ الثَقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فی أنحاء العالم - مِن جهةٍ اُخرَى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتجات العرضيّة، الخطابات و... للعرض فی القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائیّ و اليدویّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّی (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنة

المكتب الرّئيسیّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد"/ ما بينَ شارع"پنج رَمَضان" ومُفترَق"وفائی"/بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا

البیتِ (المُسـمَّی بالقائمیّ ـۀ) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سـماحۀ بقیّ ـۀ الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التمکن لکلّ احدٍ منهم — إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.


مركز
القائمية
اصفهان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹